



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه وأصوله

١٤

دراسة وتحقيق القسم الأول من الكتب المتعلقة بالأحوال الشخصية

كتاب النكاح والصداق والقسم والنشوز وأجزاء من
الطلاق: "أقسامه وأركانه" من مخطوط الأنوار لأعمال

الأبرار ليوسف الأردبيلي الشافعي (٧٩٩هـ)

قرئت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة البرموك تخصص فقه

إعداد الطالب

عبدالله محمود بنى يوسف

إشراف

أ.د. محمد عقلة الإبراهيم

(٢٠٠١ - ١٤٢٢هـ)

دراسة وتحقيق القسم الأول من الكتب المتعلقة بالأحوال الشخصية

(كتاب النكاح والصداق والقسم والنسب وأجزاء من
الطلاق: "أقسامه وإركانه" من مخطوط الأنوار لأعمال

الأبرار ليوسف الأردبيلي الشافعي ت: ٧٩٩هـ)

قرمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص فقه

إعداد الطالب

عبدالله محمود بن يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. محمد عقله الأبراهيم مشرفاً ورئيساً

د. عبدالله محمد العالحم عضو لجنة إشراف

د. عبد المجيد محمود الصالحين عضواً

د. زكريا محمد القضاة عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي العزيز الذي منحني الأمل له
كلّ الحبّ والوفاء.....

إلى والدتي الفاضلة التي غمرتني بحبّها
وحنانها لها منّي خالص المحبة والامتنان....
إلى زوجتي التي قدمت لي العون
والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة لها مني خالص
المحبة والتقدير

أهدي إليكم هذا الجهد المتواضع.....

الباحث

الشكر والتقدير

أتوجه بحزير الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد عقله الإبراهيم الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة. والذي أفدت كثيراً من نصائحه وتوجيهاته التي أشرت هذه الرسالة والتي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذه الرسالة فجزاه الله خير الجزاء وأسبغ عليه ثوب الصحة والعافية.

وأقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور عبدالله الصالح عضو لجنة الإشراف كما أقدم بالشكر إلى الأساتذة الفاضلين الدكتور عبد المجيد محمود الصالحين، والدكتور كزريا محمد القضاة على تفضلها بقبول مناقشة هذه الرسالة وأقدم بالشكر بحزير إلى أستاذي الدكتور عبد الناصر أبو البصل عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية على جهوده الطيبة المباركة في تحسين مستوى أداء كلية الشريعة. كما وأخص بالشكر الأخ الفاضل: أشرف محمود بني كنانة الذي فتح باب مكتبته للقريب والبعيد.

وأخيراً أتوجه بالشكر بجامعة اليرموك ممثلةً في رئيسها وإدارتها ومكتبتها. كما أقدم بالشكر إلى إخواني وأحبائي في مدينة أحسن الرياضية للشباب "قسم الكسرية"، على ما قدموه لي من الدعم واللعنوي فجزاهم الله خير الجزاء. وأتوجه بالشكر والتقدير إلى العاملين في مكتبة أمية على ما بذلوه من جهد مشكور في إخراج هذه الرسالة على الوجه المطلوب فجزاهم الله خير الجزاء.

المخلص

دراسة وتحقيق القسم الأول من الكتب المتعلقة بالأحوال الشخصية (من كتاب النكاح إلى الأجزاء الأولى من كتاب الطلاق "أقسامه وأركانها" من مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار ليوسف الأرحبيلي الشافعي تم (٧٩٩هـ)).

إعداد الطالب:

عبدالله محمود أحمد بني يونس

إشراف:

الأستاذ الدكتور: محمد عقلة الإبراهيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الخلق والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

تبرز أهمية المخطوط في غزارة الأحكام الفقهية التي يشتمل عليها، وتهدف الدراسة إلى إخراج كتاب في الفقه الشافعي في صورة عصرية توافق دراسات اليوم بحيث يسهل على القارئ فهمه والاستفادة منه.

وهذا الكتاب مطبوع دون تحقيق، وعليه حاشيتان هما: حاشية الكثرى وحاشية الحاج إبراهيم، وهو كتاب يتصف بصعوبة الفاظه وغموض معانيه، وقد ألفه صاحبه ليكون كتاب فتوى لما نعم به البلوى.

وقد اعتمد المؤلف في تأليفه هذا الكتاب على الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي ومن هذه المصادر: الحارثي الكبير، والتعليقة، وشرح اللبس، والشرح الكبير، والشرح الصغير، والمحزر، والروضة..

ويعتبر هذا الكتاب كتاب فقه مذهبي فلم يتطرق المؤلف فيه للمذاهب الفقهية إلا نادراً وهو كتاب يخلو من الأدلة.

والجانب الذي قمت بتحقيقه هو جانب الأحوال الشخصية وتضمن الكتب التالية:

كتاب النكاح، والصداق، والقسم، والنشوز، والخلع، وأجزاء من الطلاق.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
- البسملة.	أ
- الإهداء	ب
- الشكر والتقدير.	ج
- فهرس المحتويات	د-ز
- الملخص	ح
- المقدمة	١-٤
- خطة الدراسة	٥-٧
- نماذج من صفحات المخطوط	٨-٢٠
- قسم الدراسة:	٢١-٨١
الفصل الأول: نبذة عن الأحوال الشخصية.	٢٢-٣٦
التمهيد: الأنكحة الفاسدة في الجاهلية.	٢٣-٢٤
المبحث الأول: معنى ومدلول الأحوال الشخصية.	٢٤-٢٥
المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن تدوين قانون الأحوال الشخصية الأردني.	٢٥-٢٦
المبحث الثالث: تعريف الزواج في اللغة والأصطلاح.	٢٦-٢٧
المبحث الرابع : أدلة مشروعية الزواج.	٢٧-٢٨
المبحث الخامس : أهمية وحكمة وفوائد الزواج.	٢٩-٣١
المبحث السادس: أهم المصنفات في مجال الأحوال الشخصية	٣٢-٣٦

- ٨١-٣٧ الفصل الثاني: التعريف بما يلي (المصنّف؛ المصنّف، منهج التحقيق).
- ٣٩-٣٨ المبحث الأول: التعريف بالمؤلف: (اسمه، نسيبه، كنيته، ولادته)
- ٤٥-٤٠ المبحث الثاني: صفاته، أقوال أهل العلم فيه ، مصنفاته، وفاته.
- ٥٥-٤٦ المبحث الثالث: عصر المؤلف من النواحي المياسية والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية والعلمية وأثر ذلك في شخصيته.
- ٥٢-٤٩ المطلب الأول: أردبيل سياسياً.
- ٥٤-٥٣ المطلب الثاني: أردبيل اقتصادياً.
- ٥٥ المطلب الثالث: أردبيل من الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية.
- ٧٣-٥٦ المبحث الرابع: التعريف بالكتاب من حيث:
- ٥٩-٥٦ المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده.
- ٦٦-٦٠ المطلب الثاني: مصادر كتاب الأنوار لأعمال الأبرار.
- ٦٩-٦٧ المطلب الثالث : منهج المؤلف في الكتاب
- ٧٤-٧٠ المطلب الرابع: أهمية الكتاب. وتظهر من خلال ما يلي:-
- ٧١-٧٠ الفرع الأول: الحواشي والتعليقات التي اعتنت بخدمة كتاب الأنوار.
- ٧٣-٧٢ الفرع الثاني: استدلال المصنفين بعباراته وأقواله.
- ٧٨-٧٤ المبحث الخامس: وصف النسخ التي اعتمد عليها الباحث.
- ٨١-٧٨ المبحث السادس: منهج الباحث في التحقيق

كتاب النكاح: واشتمل على ما يلي:

- ٩٣-٨٤ الطرف الأول: خصائص النبي - صلى الله عليه وسلم.
- ١٠٦-٩٤ الطرف الثاني: مقدمات النكاح.
- ١٢٧-١٠٧ الطرف الثالث: أركان النكاح.
- ١٣٧-١٢٨ الطرف الرابع: أسباب الولاية.
- ١٤١-١٣٨ الطرف الخامس: تولي الطرفين، وفي تزويج الوكيل.
- ١٥١-١٤٢ الطرف السادس: خصال الكفاءة المرعية في الزوج.
- ١٥٥-١٥٢ الطرف السابع: نكاح السفية والعبد والأمة.
- ١٧٥-١٥٦ الطرف الثامن: المحرمات.
- ١٨٠-١٧٦ الطرف التاسع: نكاح المشركات.
- ١٩٢-١٨١ الطرف العاشر: العيوب.
- ١٩٦-١٩٣ الطرف الحادي عشر: الغرور والعق.
- ٢٠١-١٩٧ الطرف الثاني عشر: الاستمتاع ووطء الأب جارية الابن وعكسه.
- ٢٠٧-٢٠٢ الطرف الثالث عشر: أحكام نكاح العبد والأمة.
- ٢١٢-٢٠٨ الطرف الرابع عشر: اختلاف الزوجين في النكاح.
- ٢٣٦-٢١٣ كتاب الصداق:
- ٢١٩-٢١٤ الطرف الأول: شروط الصداق.
- ٢٣٦-٢١٩ الطرف الثاني: أحكام الصداق.

٢٤٥-٢٣٧	خاتمة: وليمة النكاح
٢٥٦-٢٤٦	كتاب القسم والنشور
٢٧٩-٢٥٧	كتاب الخلع:
٢٧٢-٢٥٩	الطرف الأول: أركان الخلع.
٢٧٦-٢٧٣	الطرف الثاني: التوكيل بالخلع والاختلاع.
٢٧٩-٢٧٧	الطرف الثالث: النزاع في الخلع.
٣٥٣-٢٨٠	كتاب الطلاق:
٢٩٢-٢٨١	الطرف الأول: أقسام الطلاق.
٣٣٥-٢٩٣	الطرف الثاني: أركان الطلاق.
٣٥٣-٣٣٦	الطرف الثالث: تعدد الطلاق، والاستثناء.
٣٥٣-٣٥٠	خاتمة
٣٥٦-٣٥٤	الخاتمة والتوصيات
٣٩٥-٣٥٧	الفهارس العامة
٣٦٢-٣٥٨	فهارس الآيات القرآنية
٣٦٦-٣٦٣	فهارس الأحاديث الشريفة
٣٦٩-٣٦٧	فهارس الأعلام المترجم لهم
٣٧١-٣٧٠	فهارس الأماكن
٣٩٥-٣٧٢	فهارس المصادر والمراجع
٣٩٦	الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

لِنُحَمِّدَ اللَّهَ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَغِيثُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَالَ لَهُ وَمَنْ يَضَلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَاشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَاشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(١)

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٢)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا • يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾^(٣).

إنَّ العناية بالمخطوطات والعمل على تحقيقها يعتبر من المواضيع الهامة التي تتطلب منا كلَّ الاهتمام والعناية، فهو تراث وكنز ثمين بذل فيه الأوائل قصارى جهدهم حتى وصل إلينا، ومن الواجب علينا ومن باب الاعتراف بالجميل لهم أن نساهم في نشر هذا الكنز عن طريق دراسته وتحقيقه وإخراجه بخلة جديدة وصورة عصرية توافق دراسات اليوم.

والجانب الذي قمت بتحقيقه هو جانب الأحوال الشخصية والذي تضمن كتب النكاح، والصداق، والقسم، والنشوز، والخلع، وأجزاء من الطلاق.

(١) سورة آل عمران، آية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، آية: ١

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٧٠-٧١

(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعلمها أصحابه.

أخرجها أبو داود، المسنن كتاب النكاح، باب: في خطبة الحاجة، ج(٢١١٨)، ح ١، ص ٦٤٤-٦٤٥، وأخرجها ابن ماجه، المسنن، كتاب النكاح، باب: خطبة النكاح، ج ١، ص ٦٠٩-٦١٠ الإمام أحمد، المسند، ح(٣٧٢١)، وقال: "إسناده من طريق أبي عبيد ضعیف لإنقطاعه، ومن طريق أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة صحيح لاتصاله.

وقال "الألباني": الطريق الثاني صحيح على شرط مسلم. انظر: خطبة الحاجة، ص ١٤.

يعتبر موضوع الأحوال الشخصية من المواضيع الهامة والذي يخص كل فرد من أفراد المجتمع ابتداءً بالحياة الزوجية وما يترتب عليه من تبعات وتكاليف وانتهاءً بالطلاق وما يترتب عليه من آثار.

وقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالزواج لما له من مكانة خطيرة في حياة الأفراد والمجتمعات، وحضت عليه لاعتبارات ومقاصد هامة وعظيمة ولعل من أبرزها تكثير النسل، وتحسين النفس المؤمنة، ومن جهة أخرى فإن النكاح ضرورة اجتماعية وسنة مرغوبة في الفطرة لقوله: -صلى الله عليه وسلم-: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"^(١).

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا المخطوط في غزارة الأحكام الفقهية التي اشتمل عليها وكونه يمثل أحد مناهج الكتابة والتأليف في الفقه الشافعي في القرن الثامن الهجري. وقد اعتمد المصنف على مجموعة من الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي ومنها:

الحاوي الكبير (للماوردي)، والتعليقة وشرح اللباب (لنجم الدين القزويني)، والشرح الكبير، والشرح الصغير، والمحرر (لرافعي)، وجعل خلاصته من روضة الطالبين للإمام النووي، كما أشار إلى ذلك في مقدمة المخطوط وقد استعرض المؤلف هذه الأحكام بصورة جازمة دون التعرض للخلافات المذهبية والفقهية تاركاً للقارئ للبحث عنها في مصادرهما ومطائنها.

(١) أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "من استطاع منكم الباءة فليتزوج" ح(٥٠٦٥)، ج١٠ ص١٢٣، مع الفتح، وأخرجه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، ح(١٤٠٠)، ج ٢ ص ١٠٨١.

أما الصعوبة الثانية فتكمن في عملية الحصول على مصنفات شيخنا الأردبيلي، وشيوخه وتلاميذه ، وقد تغلبنا على مسألة المصنفات عن طريق إخوة لنا في مجال التحقيق حيث استطاعوا وبالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المملكة العربية السعودية، من الحصول على هذه المصنفات جزئياً الله العاملين فيه كل خير وبقيت مسألة الشيوخ والتلاميذ حيث لم نستطع الوقوف على أي منهم.

وأما الصعوبة الثالثة فهي المقارنة الدقيقة مع كتب (الشرح الكبير "فتح العزيز"، والروضة، وأسنن المطالب، وتحفة المحتاج، ومغنى المحتاج، ونهاية المحتاج).

وأما الصعوبة الأخيرة والتي هي من أهم الصعوبات حيث أسند الأردبيلي كثيراً من الآراء ونسبها إلى المخطوطات التي وردت فيها، ولم نستطع الوقوف على هذه المخطوطات لعدم وجودها في الجامعات الأردنية، وتم الحصول على بعضها من مكتبة الأسد الوطنية في دمشق عن طريق التعاون مع بعض الإخوة الذين سافروا إلى الجمهورية العربية السورية.

خطة الدراسة: واشتملت على ما يلي:

قسم الدراسة: الفصل الأول: نبذة عن الأحوال الشخصية.

وتضمن ما يلي:

التمهيد: الانكحة الفاسدة في الجاهلية.

المبحث الأول: معنى ومدلول الأحوال الشخصية.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن تدوين قانون الأحوال الشخصية الأردني

المبحث الثالث: تعريف الزواج في اللغة والاصطلاح.

المبحث الرابع: أدلة مشروعية الزواج.

المبحث الخامس: حكمة وأهمية وفوائد الزواج

المبحث السادس: أهم المصنفات في مجال الأحوال الشخصية

الفصل الثاني: التعريف بما يلي (المصنّف، المصنّف، منهج التحقيق).

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف: حياة المؤلف (اسمه، نسبه، كنيته، ولادته)

المبحث الثاني: صفاته، أقوال أهل العلم فيه، مصنفاته، وفاته.

المبحث الثالث: عصر المؤلف من النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وأثر ذلك في شخصيته.

المطلب الأول: أردبيل سياساً.

المطلب الثاني: أردبيل اقتصادياً.

المطلب الثالث: أردبيل من الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية.

المبحث الرابع: التعريف بالكتاب وأهميته من حيث:

المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده.

المطلب الثاني: مصادر كتاب الأنوار لأعمال الأبرار

المطلب الثالث: منهج المؤلف.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وتظهر من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الحواشي والتعليقات التي اعتنت بخدمة كتاب الأنوار

الفرع الثاني: استدلال المصنفين بعباراته وأقواله

المبحث الخامس: وصف النسخ التي اعتمد عليها الباحث في التحقيق

المبحث السادس: منهج الباحث في التحقيق

قسم التحقيق: واشتمل على المواضيع التالية:

كتاب النكاح وتضمن ما يلي:

الطرف الأول: خصائص النبي -صلى الله عليه وسلم-

الطرف الثاني: مقدمات النكاح

الطرف الثالث: الأركان

الطرف الرابع: أسباب الولاية

الطرف الخامس: تولي الطرفين وفي تزويج الوكيل

الطرف السادس: خصال الكفاءة المرعية في الزوج

الطرف السابع: نكاح السفية والعبد والأمة

الطرف الثامن: نكاح المشتركات

الطرف التاسع: العيوب

الطرف العاشر: الغرور والعتق

الطرف الحادي عشر: الإستمتاعات ووطء الأب جارية الابن وعكسه

الطرف الثاني عشر: أحكام نكاح العبد والأمة

الطرف الثالث عشر: الاختلاف

الطرف الرابع عشر: اختلاف الزوجين في النكاح

خاتمة:

كتاب الصداق: وتضمن ما يلي:

الطرف الأول: شروط الصداق

الطرف الثاني: أحكام الصداق

خاتمة: وليمة النكاح

كتاب الخلع: وتضمن مايلي:

الطرف الأول: أركان الخلع

الطرف الثاني: التوكيل بالخلع والإجتماع

الطرف الثالث: النزاع في الخلع

كتاب الطلاق: وتضمن ما يلي:

الطرف الأول: أقسام الطلاق

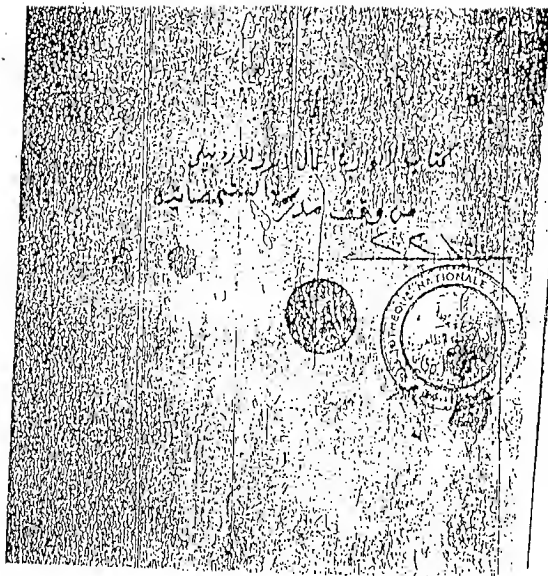
الطرف الثاني: أركان الطلاق

الطرف الثالث: تعدد الطلاق وفي الاستثناء

خاتمة:

نماذج من صفحات المخطوط

رقم	١	٢
١٥٦	كتاب الخلق	١٢٠ فصل الكرمه اعلم ان اذ انشيت
١٥٧	كتاب الطلاق	١٢١ كتاب دعوى الميم
١٥٨	الطريق الثاني	١٢٢ كتاب الميم
١٥٩	خاتمة في الاشارة	١٢٣ الفصل الثاني في التفتيح
١٦٠	النوع الثاني من الكلام	١٢٤ كتاب الترتيب
١٦١	كتاب الترجمة	١٢٥ كتاب الحدود
١٦٢	كتاب الامانة	١٢٦ الباب الرابع في احوال الميراث
١٦٣	كتاب الطلاق	١٢٧ كتاب الزنا
١٦٤	كتاب الكفر	١٢٨ كتاب الجهاد
١٦٥	كتاب الكفارة	١٢٩ كتاب الجزية
١٦٦	كتاب القصاص	١٣٠ كتاب القوي
١٦٧	كتاب العتق	١٣١ كتاب الاضحية
١٦٨	كتاب التزنا	١٣٢ فصل الحقيقة
١٦٩	كتاب النكاح	١٣٣ كتاب الطاعة
١٧٠	كتاب الجراح	١٣٤ كتاب الشهادة
١٧١	فصل يشترط الاملاء	١٣٥ كتاب الادب القضاة
١٧٢	كتاب الزنا	١٣٦ كتاب الدعوى



السنة (ب)

الصفحة الأولى من النسخة "ب"

باليد الواضحة العلامة
 في اليمين واليد اليسرى
 في اليمين واليد اليسرى
 في اليمين واليد اليسرى

السنة ١١

الصفحة الأولى من النسخة "ج"

وعمله غسل الحماق ولجوز ان يشترط من الحماق وجبته يشترط ان يكون معلوما وان يشترط ما سطر
 في هذا القتال وحليله يد كجزا كشتك وبيع واغويهما وتعلم الى الملاحه ولولا الا لا يمتون من اخذ
 شيئا فهو له لزمع شرطه ومن علمه منه مارة وحسن اقدم وانما محمود اعطى همه وزيد من الحماق
 ولما يلق به شر يحمل الباقي خمسة اقسام متساوية وياخذ رفاع فيكتب على واحدة الثلث على اربعة
 للثامن من يد وجها في سادق يتساوية وتخرج لكل سهم ردة فخرج عليها الله جعله بين اهل الحماق
 خسة ويقسم الباقي على الثامن العشار والمنقول ومنه يكون الرجع وهو سهم ناقص من سهم الكامل
 مجتهد في تقديره الامام وهو واجب للصبي والعبد والمراة والعنق والارض المقطع والذي احاطه زادن
 الامام غير ما لا لا حول له وبما وثقت بينهم ثلثا ثلثه في بعض المعاني والمكتة قال على بن ابي طالب
 علي لراجل والمرأة والراوية للرجل والساجدة للعطاش على ما غطاه الرجل والعامة من هم الذين غطوا
 الوقعة على بية القتال وان لم يقاتلوا ولا حول ولا حق من حضر بعد انقطاعه ولومات بعد انقطاعه انقل
 حفته الى ورشده وان مات قبل حيازة المال ولومات في اثنا القتال او قبل للاحقة ولومات في
 في الانا او قلنا حتى يعمها وغار العسكر والجنود من يعمون السهم اذا قاتلوا وكلنا الاخر الصالح
 الدواب وحفظنا المتعة مدة من اجرتها وقيل اخذوا اجرة من السهم من اجرة السهم من اجرة السهم
 السهم والاجر ولو بيعت الامام او له من سببه ولم يبعه لم يبعه من سببه ولو بيعت من سببه لم يبعه من سببه
 ولو بيعت من سببه لم يبعه من سببه ولو بيعت من سببه لم يبعه من سببه ولو بيعت من سببه لم يبعه من سببه
 سربة فيما حجة فغقت شاركم الامام وخيشه ولو غنم الامام وخيشه شاركم السربة فاذا غنم
 يعطي الراجل سهما والغارس ثلاثة فانما يعطى اكل العرس والكيل والجار والقبيل والابل والحمير
 لها متساو فانما يعطى للقبيل اكثر من البعل وللابل اكثر من الابل ولابل اكثر من عمار ولا يعطى للعرس احد
 ولا فرق بين العتيق الذي يواه عربيان والكرد وبن الذي يواه عجميان والجهل الذي يواه عربيان
 عجمية وبالعكس لا يعطى والذي لا ضابطه ولو حضر فارسله ضاع فسد فاحذر ما لا
 اخر او غصبا من الكا وقاتل عليها كان سبها مالك ولو لم يكن مالها جازا من الغاصب
 كاستنكاره والظفر لطراف الاول في غصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه الاول
 الزاجات ومبا السواك والنعى والاحقر محمد وسع في الاحقر واستار مع امه واحبها وعنه
 المكون حال على نفسه ومبايرة العدو وان كثروا فضا ذلنا لهم ولا لعل الامام
 المعاص وخيو سايه بين مفارقتهم واجبة الثاني لعمرك ومبا الزدة والعمدة والحكمة والشعر
 ونزع اللامية حتى يلقى العدو ويقاتل ومذا العزالي ما سطره الثاني الاستنكار وخاتمة الاعين
 والصلوة على من جلد دين ولا فاد لا ضامن في الصنيع واوجب النصارى عنه والترويح على

الصورة الأخيرة فلا بد عوي لا حري ولو كان لطلاق رجعي لم يلزمه التيسير ولا التيسير ووقع لطلاق
 باللفظ لا بهما لكن تحسب العودة في التيسير من اللفظ وفي التيسير من التيسير قيل يحسب في كلاهما من لفظ
 ولو وفي أحدهما لا يكون تيسيرا ولا تعيينا فان بين الطلاق وغيره الموطوء حدان كان باينا ويترمه
 من رجعي وان يترمه غير ما قبل والاخرى ان خلفه انذار تترتب فان نكل حلفت وطلقتا وعليه امر
 التحذير من سبحة ولو اشار إلى واحدة منهما أو قال المطلقة هذه كفي ولو قال هذه وهذه قبل هذه
 حلفتا ولو قال صلت زوجتي وزوجتي طالق وأطلق وله زوجتان أو أكثر طلقت واحدة لا غيرها
 وبومر بالتيسير ما في حكمه كما مر ولو أدعت المطلق طلاقا يكون الطائر غرابا وشبهه انها مطلقة
 لزمه حاب جزما على نفي الطلاق ولو أدعت انه كان غرابا وطلقت ولا يجزئ لها قال الامام لزمه
 خذ عن ثبت انه لم يكن غرابا ولا يكن قوله غرابا لا علم انه كان غرابا أو سببته خلاف التعليق
 بدخول الدار وخو فانه خلف على نفي العلم بحصوله قال الغزالي في تبيين الفرق بينهما بل ينبغي ان يقال
 عنه من حازمة أو تكول في المسلمين قال الرازي في شبه ان يقال لا يلزمه الحلف على نفي الغرابيه
 اذا عرض لها في جواب اما اذا اتصر على قوله لست مطلقة فينبغي ان يكتفى بذلك كظايرة ولو قال شيئا
 إلى واحدة من وجهيه امراتي طالق وقال ردت الاخرى قبل ولو اشار إلى ذهاب حلفت بالطلاق انه
 ادني هذه من فلان وشهد عدلان انه ليس بذلك لذهب وقع الطلاق وان كانت شهادة على النفي
 لانه نفي عينا العلم به لان الشاهد ربما راي ذلك وعلم انه غير المخلف عليه ولو حلفت بالطلاق فلا
 يقع كذا فتشهد شاهدان منه انه فعله وتيقن صدقهما ثم تلج في طئه لزمه الاخذ بالطلاق
 ولو صلحانه انفذ فلان إلى فلان وعلم ان لمبعوث لم يرض له لم يقع الطلاق ولو طار طائران لم
 اصد هذا الطائر انعم فانت طالق فطار الطائر احطاد المعلن طائرا في ذلك انعم مراد عن انه نكل
 عاير فيه محتمل ولا اصله بقا النكاح ولو قال لا اعرف محال واحتمل الامر من المطلق على الجمع ولو طلع
 العصور في الدار واحكم راسه ثم حلف بالطلاق انه ما ستمحله خروا لم يفتح إلى مدة ومات وجده خلافه
 جهات احدها انه ان فاحرا حال حبر ورته خروا وقت ما حلف وقع الطلاق والاول والثاني انه لا
 نكح بالطلاق لان اصل عدم الاستحالة وبقا النكاح وهذا اقرب ولو قال ان كان هذا مكلي فانت حلفت
 وكان قد وكل ويكلا يبيعه او وكل به بعده لم تطلق ولم يكن اقرارا عليه ولو قال ان دخلت هذه
 الدار فانت طالق واشار إلى موضع منها قد خلت غير ذلك الموضع من الدار طرقت ولو قال ردت ذلك الموضع
 بعبه ديزا لم يفهم انه لا يقبل فاهرا ولو قال ان لم اعطك غذا ما تساليني فانت طالق فجا العدة فانت
 طلقتي لم يرد في غير الطلاق قبل ولم تطلق ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق فانت
 ولدت انثى فطلقتين فودت بيتا ودفن لم يعرفه جاله بشر لم يعرف ولو قال ان دخلت الدار فانت

[illegible]

عسله
میت

۷۷۷

أصفى الله قلوبنا

ضمان

خبر

4

٥٩

فلا تفرحوا به

5

✓

عبد

قسم الدراسة

الفصل الأول: نبذة عن الأحوال الشخصية.

وتضمن ما يلي:

التمهيد: الانكحة الفاسدة في الجاهلية.

المبحث الأول: معنى ومدلول الأحوال الشخصية.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن تدوين قانون الأحوال الشخصية الأردني

المبحث الثالث: تعريف الزواج في اللغة والاصطلاح.

المبحث الرابع : أدلة مشروعية الزواج.

المبحث الخامس : حكمة وأهمية وفوائد الزواج

المبحث السادس: أهم المصنفات في مجال الأحوال الشخصية

انتشر في الجاهلية عدد من الأنكحة الفاسدة والتي كان هدفها إشباع الغريزة الجنسية بكل الوسائل والطرق الممكنة دون وازع ديني أو خلقي مما ترتب على ذلك عدد من المفاسد الاجتماعية ومنها الانحلال والتشرد وضياح الفسل والذرية.

والمناكح في الجاهلية كانت على أربعة أقسام^(١): نكاح الرايات، ونكاح الرهط، ونكاح الإسخار، ونكاح الولادة "النكاح الصحيح".

الأول: نكاح الرايات، وهو أن المرأة كانت في الجاهلية تنصب على بابها راية لتعرف أنها عاهرة فيأتيها الناس.

الثاني: نكاح الرهط، وهو أن النفر من القبيلة أو القبائل كانوا يجتمعون على وطء امرأة لا يخالطهم غيرهم، فإذا جاءت بولد ألحق بأشبههم به.

الثالث: نكاح الإسخار، وهو أن المرأة إذا أرادت أن يكون ولدها نجدا كريما بذلت نفسها لنجيب كل قبيلة وسيدها فلا تلد إلا نجيبا فتلحقه بأيهم شاعت.

الرابع: النكاح الصحيح، وهو المقصود للتناسل الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: "خرجت من نكاح غير سفاح"^(٢).

ويستدل لهذه الأنكحة التي كانت موجودة في الجاهلية بحديث عائشة رضي الله عنها- قالت: "كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء: فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها، ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها: أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما

(١) انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١١ ص ٧-٨، تكملة المجموع، المطيعي، ج ١٦ ص ٢٠٢-٢٠٣، الزواج والعلاقات الجنسية، عادل عبد المنعم، ص ١٢-١٤.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج ١ ص ٦١، وضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير ج ٣ ص ١٧٦.

يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع، ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يُصيَّبها فإذا حملت ووضعت، ومراً ليالٍ بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم فلم يستطع رجل منهم أن يتمتع حتى يجتمعوا عندها، وتقول لهم: قد عرفتم الذي كان من أمركم، وقد ولدتُ فهو ابنك يا فلان سُمي من أحببت باسمه فيلحقُ به ولذا لا يستطيع أن يتمتع به الرجل، ونكاح الرابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمنع من جاءها وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة^(١)، ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالناطته^(٢) به ودُعي ابنه لا يتمتع من ذلك، فلما بُعث محمد - صلى الله عليه وسلم - بالحق هدم نكاح الجاهلية كله، إلا نكاح الناس اليوم^(٣).

المبحث الأول: معنى ومدلول الأحوال الشخصية

الحال في .. لغة العرب .. الوقت الذي أنت فيه، وحال الإنسان ما يختص به من أموره المتغيرة الحسية والمعنوية^(٤).

والمراد بالأحوال الشخصية: 'هي الأوضاع التي تكون بين الإنسان وأسرته، وما يترتب على هذه الأوضاع من آثار حقوقية والتزامات مادية أو أدبية، وهذا اصطلاح حقوقى حديث، أطلق في مقابله الأحوال المدنية'^(٥).

(١) القافة: جمع قائف وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار الخفية. شرح فتح الباري على صحيح البخاري، ج ٩ ص ١٨٥.

(٢) ومعنى قوله: فالناطته أي استلحقته به وأصل اللواط بفتح اللام اللصوق. شرح فتح الباري على صحيح البخاري، ج ٩ ص ١٨٥.

(٣) حديث عائشة أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، ج (٥١٢٧)، ج ٩، ص ١٨٢.

(٤) انظر: المعجم الوسيط، أنيس إبراهيم وآخرون، ج ١، ص ٢٠٩.

(٥) انظر: شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، مصطفى السباعي، ج ١ ص ٨، مستحدثات فقهية، أسامة الأشقر، ص ٢٣.

ولم يعرف الفقه الإسلامي هذه التسمية إلا حديثاً، فقد كانت نظم الأسرة وأحكامها وقواعدها موزعة بين أبواب الفقه المختلفة من زواج وطلاق ونسب ووصية وميراث.

وأول من استعمل هذا الاصطلاح في بداية هذا القرن هو الفقيه المصري قنديل باشا فقد وضع مجموعة فقهية سماها الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لم تصدر بصفة رسمية كقانون ولكن طبقت في المحاكم الشرعية على أنها تمثل الراجح من المذهب الحنفي وتضمنت أحكام الزواج، والطلاق، والوصية، والأهلية، والميراث، والهباء^(١).

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن تدوين قانون الأحوال الشخصية الأردني

استمر القضاء في الوطن العربي والعالم الإسلامي وفق قواعد الفقه الإسلامي إلى منتصف القرن التاسع عشر في جميع نظم ونواحي الحياة إلى أن بدأ يتخلل جسم هذا الوطن الضعف والاضمحلال شيئاً فشيئاً فبدأ التشريع الإسلامي ينحسر تدريجياً عن الدولة بما تفرضه قوى الاستعمار من قوانين دخيلة لتضعف الأمة الإسلامية بتفكيك عرى وحدة التشريع بما لديها من قواعد وأنظمة أجنبية.

وبالرغم مما أصاب هذه البلاد من نكبات وويلات فقد بقي نظام الأسرة بعيداً عن التدخل الأجنبي يستمد أصوله ومبادئه وقواعده من الشريعة الإسلامية وأدى هذا إلى وجود مدونات صاغت الفقه الإسلامي بأسلوب حديث، ولم تعتمد هذه المجموعات على التقيد بمذهب واحد بل كان رائدها الانتقاء من جميع المذاهب الفقهية بما يتفق مع المصلحة العامة ويؤيده الدليل بعيداً عن الهوى^(٢).

(١) انظر: شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، السباعي، ص ٨، شرح قانون الأحوال الشخصية السوري في الزواج والطلاق، الصابوني، ص ١١، مستحدثات فقهية، أسامة الأشقر، ص ٣٣.

(٢) انظر: شرح قانون الأحوال الشخصية، الصابوني، ص ١٣-١٤، شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، السباعي، ص ٩-١٠، مستحدثات فقهية، أسامة الأشقر، ص ٣٨-٣٩.

وقد وضعت الدولة العثمانية في عام ١٢٣٦هـ — ١٩١٧م أول قانون للأحوال الشخصية، وأطلق عليه: "قانون حقوق العائلة" وكانت قبل ذلك وضعت قانوناً مدنياً أخذته من المذهب الحنفي في سنة ١٢٨٦هـ وعمل به في سنة ١٢٩٣هـ وسمي ذلك القانون بمجلة الأحكام العدلية.

وبعد زوال الدولة العثمانية استمر العمل بهذين القانونين في بعض الدول الإسلامية وخاصة قانون حقوق العائلة الذي بقي العمل به سارياً في الأردن إلى سنة ١٩٤٧م حيث صدر في تلك السنة قانون حقوق العائلة الأردني، وقد أجريت عليه تعديلات كثيرة كان آخرها سنة ١٩٧٦م وأطلق على القانون الأخير "قانون الأحوال الشخصية" الأردني^(١). وهذا القانون بالرغم أنه لم ينص على غير أحكام الزواج والطلاق إلا أنه جاء بقواعد جديدة لم تعرفها التشريعات العربية لنظام الأسرة، ومن ذلك أنه منع عقد الزواج إذا كان تفاوت السن بين الزوجين عشرين سنة فأكثر، ولم يكن هناك مصلحة من هذا الزواج أما إذا كان هناك مصلحة فيرجع إلى القاضي ورضى المرأة^(٢).

المبحث الثالث: تعريف الزواج في اللغة والاصطلاح

الزواج في اللغة^(٣): الاقتران والارتباط، يقال: زَوَّجَ الأشياء تزويجاً وزواجاً؛ أي قرن بعضها ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَوَّجْنَا لَهُمْ بَخُورَ عَيْنٍ﴾^(٤)؛ أي قرناهم بهن، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾^(٥). أي قرنت بأبدانها يوم القيامة.

(١) انظر: شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، عمر الأشقر، ص ١٣، شرح الأحوال الشخصية

السوري، الساعى، ص ١٠، مستجدات فقهية، أسامة الأشقر، ص ٣٨.

(٢) انظر: شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، عمر الأشقر، ص ١٣، شرح قانون الأحوال الشخصية

السوري، مصطفى السباعي، ص ١٨.

(٣) انظر لسان العرب، لابن منظور، فصل الزاي، ح ٢ ص ٢٩٣، المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون

مادة زَوْج، ح ١ ص ٤٠٥-٤٠٦، المصباح المنير، النجومي، ج ١ ص ٢٧٨.

(٤) سورة الدخان، آية: ٥٤.

(٥) سورة النكوير آية: ٧.

وأما في الاصطلاح الشرعي فهو: عقد الرجل على امرأة تحلّ له شرعاً بحيث يفيد حلّ استمتاع المرأة بالرجل، وملك استمتاع الرجل بالمرأة على الوجه المشروع^(١).

وقد أفاد هذا التعريف الشرعي الأمور الآتية:

١- أن الزوج مختص بالاستمتاع بزوجه دون غيره، فلا يحلّ لغير زوجها الاستمتاع بها ما دامت في عصمته.

٢- أنه بمجرد تمام العقد بين الزوجين يحلّ للزوج الاستمتاع بزوجه على الوجه المشروع. بعد أن كان ذلك محرماً قبل عقد الزواج.

٣- إن استمتاع الزوج غير مقصور على زوجته. فله أن يستمتع بغيرها من زوجات في الحد المقرر شرعاً وهو أربع زوجات. أما المرأة فمحظورة عليها تعدد الأزواج حتى لا تختلط الأنساب^(٢).

أما قانون الأحوال الشخصية الأردني فقد عرّف الزواج في المادة الثانية منه بأنه: "عقد بين رجل وامرأة تحلّ له شرعاً لتكوين أسرة وإيجاد نسل بينهما"^(٣).

المبحث الرابع: أدلة مشروعية الزواج

دلّ على شرعية الزواج الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْبُدُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»^(٤).

(١) انظر نظام الأسرة في الإسلام، محمد عقلة، ج ١ ص ٩٦، نظام الأسرة في الإسلام، عدنان زرزور وآخرون، ص ٥٧، الفقه المقارن للأحوال الشخصية، بدران أبو العنين، ج ١ ص ٩، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، النكروزي، ص ٣١.

(٢) الفقه المقارن للأحوال الشخصية، بدران أبو العنين، ج ١، ص ١٠.

(٣) شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، النكروزي، ص ٣١.

(٤) سورة النساء، آية: ٣.

المبحث الخامس: حكمة وأهمية وفوائد الزواج^(١)

خلق الله الإنسان في هذه الحياة لعمارة الكون، وسخر له ما في الأرض جميعاً قال تعالى: «وَسَخَّرْنَا لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَ»^(٢). ولما كانت عمارة الكون متوقفة على وجود الزواج لكونه طريق التوالد والتناسل شرع الله الزواج لتنظيم المعاش، وربط الأسرة برباط وثيق قائم على المودة والرحمة.

فالزواج يحفظ الأسر من المضار والمفاسد الاجتماعية، ويحمي الأنساب من الضياع، ويحفظ النسل والذرية من الهلاك، ويقضي على التشرد الاجتماعي، ويغرس في الإنسان كثيراً من الصفات النبيلة، والأخلاق الحميدة: كحب الغير، والإيثار، والشعور بالمسؤولية.

إن الشعور بتبعة المسؤولية بين الزوجين يدفع كليهما إلى العمل والنشاط، وبذل الوسع لتقوية الملكات والمواهب فينطلق الزوج إلى العمل الجاد من أجل النهوض بأعباء الأسرة، ويتبدل الأم قصارى جهدها في تربية لبنات صالحات للمجتمع. والزواج إنما هو إحياء لسنة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - وتلبية لنداء الفطرة، وإعفاف للنفس البشرية.

وتظهر أهمية ومشروعية حكمة الزواج وفوائده من خلال الأمور التالية:

الأول: أنه خير طريق لإرواء الغرائز التي أودعها الله في بدن كل من الرجل والمرأة.

الثاني: تحصين النفوس بالحلال وإبعادها عن الفاحشة. قال تعالى بعد بيان المحرمات من النساء «... وَأَحْلَلْنَا لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ»^(٣).

(١) انظر نزهة المتأمل ومرشد المتأمل في الخاطب والمزوج، جلال الدين السيوطي ص ٢١-٢٩، نظام الأسرة في الإسلام، عدنان زرزور وآخرون، ص ٥٩؛ الاشراف في آداب النكاح، لأبي إسحاق الحويني الأثري، ص ٢١، أحكام الزواج، عمر الأشقر، ص ١٧-١٩، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، عثمان التكروري، ص ٣٢-٣٣.

(٢) سورة الجاثية، آية: ١٣.

(٣) سورة النساء، آية: ٢٤.

الثالث: الاستجابة لنداء الفطرة، وتلبية الحاجة الغريزية، والسمو بها نحو الكمال، وعلى أسس مشروعة. إذ لا يخلو جسم إنسان وصل سن البلوغ وهو سوي خال من الأمراض من هذه الفطرة، حتى خيرة البشر وهم الأنبياء والرسل، والإسلام بمنهجهم الواقعي لا يصادم الغرائز ولا يحاربها، بل يعترف بها ويعمل على إشباعها، وتوجيهها في الطريق السوي.

ففي الزواج يجد الإنسان راحته الحقيقية، وينعم بالسعادة والهناء نتيجة ما بشيع فسي جنبات البيت المسلم من تبادل عواطف الحنان والبر والوفاء^(١).

الرابع: الزوجية قاعدة الخلق في الإنسان وفي جميع المخلوقات، قال تعالى: «وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ»^(٢). وقال تعالى: «سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ»^(٣).

الخامس: سن الله الزواج لعمارة الكون، وجعله آية من آياته الباهرة في خلقه. ففسي الزواج يجد الإنسان السكينة والطمأنينة والمودة والرحمة، وفي ذلك يقول الله - تعالى - «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة»^(٤).

السادس: بالتزواج يتكاثر البشر، ويمتد حياتهم فوق الأرض قال تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً»^(٥).

(١) نظام الأسرة، محمد عتقة، ج ١ ص ١١١-١١٤، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، عثمان التكروري، ص ٣٣-٣٤، الفقه المقارن للأحوال الشخصية، بدران أبو العنين، ج ١ ص ١٢-١٣، نظام الأسرة في الإسلام، عدنان زرزور وآخرون، ص ٦٠.

(٢) سورة الذاريات، آية: ٤٩.

(٣) سورة يس، آية: ٣٦.

(٤) سورة الروم، آية: ٢١.

(٥) سورة النساء، آية: ١.

السابع: الولد، وهو المقصود الأصلي لبقى جنس الإنسان، والقدرة الأزلية لم تكن قاصرة عن اختراع الأولاد وسائر الأشياء بلا سبب، ولكن سنة الله تعالى جارية بترتيب المسببات على الأسباب، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾^(١). إظهاراً لعجزهم واحتياجهم إلى المخلوقين، وابتلاءً بأن أي عبد من عبادہ تشغله الأسباب.

الثامن: إن في النكاح الحث على طلب لذة الآخرة، لأن اللذة الآجلة لا تعرف إلا بذوق اللذة العاجلة، فيشتاق إليها، وأنه سبب للولد، فكان فيه حياة ظاهرة بالولد، وحياة باطنة بالاشتياق إلى دار اللذات، وفيه تحصن من غوائل الشهوة فإنها إذا هاجت قلما يقاومها عقل ودين.

التاسع: ترويح النفس وإسكانها، فلو أكرهت على المداومة عميت. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾^(٢).

(١) سورة الأحزاب، آية: ٦٢.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٨٩.

المبحث السادس: (أهم المصنفات في مجال الأحوال الشخصية)

(١) لم يكن الفقهاء قديماً يطلقون اسم "الأحوال الشخصية" على المبادئ الحقوقية والأحكام الشاملة للأسرة ومتعلقاتها، وإنما كانوا يطلقون على كل بحثٍ منها اسماً خاصاً، فنجد في مؤلفاتهم كتاب النكاح، وكتاب المهر، وكتاب النفقات، وكتاب الطلاق، وكتاب العدة، وكتاب النسب، وكتاب الوصايا، وكتاب الفرائض.

وقد جمع الفقهاء هذه المسائل تحت اصطلاح "الأحوال الشخصية"، واستساغ الكاتبون في الفقه الإسلامي هذه العبارة، ودرجوا على استعمالها في مؤلفاتهم، كما أخذ بها في التشريع فسُمي الذي ينظمها قانون الأحوال الشخصية الأردني. وقد كانت نظم الأسرة وأحكامها وقواعدها موزعةً بين أبواب الفقه المختلفة من زواج وطلاق ونسب ووصية وميراث^(١). ومثال ذلك في الفقه الشافعي:

كتاب النكاح وما يتعلق به من الأحكام والقضايا وتحت الأبواب الآتية:

- باب شروط عقد النكاح

- باب الصدق

- باب المتعة

- باب الوليمة

- باب القسم والنشوز

كتاب الطلاق: وتحت الأبواب الآتية:

- باب الطلاق السني والبدعي

- باب الرجعة

- باب الإيلاء

- باب الظهار

- باب اللعان

- باب العدة ... الخ.

كتاب الفرائض والوصايا: وتضمن ما يلي:

(١) انظر: شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، التكروري، ص٥؛ شرح قانون الأحوال الشخصية، مصطفى السباعي، ح١، ص٨، شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، الصابوني، ص١١.

- باب الوارثين

- باب الفروض المقدرة وأصحابها

- باب الوصية

ومما يدل على أهميتها كثرة المؤلفات والأبحاث والرسائل الجامعية قديماً وحديثاً.

المؤلفات في مجال الأحوال الشخصية قديماً وهي مرتبة ترتيباً زمنياً:

(١) أحكام الزواج: نقي الدين، ابن تيمية.

(٢) رسالة الاجتماع والافتراق في الحلف بالطلاق : نقي الدين ابن تيميه.

(٣) مجموع فتاوى النكاح وأحكامه: نقي الدين ابن تيميه.

(٤) إعانة اللهنان في حكم طلاق الغضبان: ابن قيم الجوزية.

(٥) نزهة المتأمل ومرشد المتأمل في الخاطب والمتزوج: جلال الدين السيوطي.

(٦) رسالة في نكاح الفضولي: زين الدين بن ابراهيم، ابن نجيم.

(٧) ترغيب المشتاق في أحكام مسائل الطلاق: عبد المعطي السملوي الشافعي.

المؤلفات في مجال الأحوال الشخصية حديثاً: وهي مرتبة ترتيباً هجائياً

(١) أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية: عامر سعيد الزيناي.

(٢) أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية: عبدالرحمن الصابوني.

(٣) أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة: عمر سليمان الأشقر.

(٤) الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية: زكي الدين شعبان

(٥) الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية: عبدالفتاح عمرو

(٦) أحكام الصداق في الفقه الإسلامي: يوسف محمود عبدالمقصود.

(٧) الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء وإلقتانون: أحمد الكبيسي.

(٨) خطبة النكاح: عبدالرحمن عتر.

- (٩) شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني؛ عثمان التكروري.
- (١٠) شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني: عمر الأشقر.
- (١١) شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني: محمود السرطاوي.
- (١٢) شرح قانون الأحوال الشخصية السوري: عبدالرحمن الصابوني.
- (١٣) شرح قانون الأحوال الشخصية السوري: مصطفى السباعي.
- (١٤) الفقه المقارن للأحوال الشخصية: بدران أبو العينين.
- (١٥) المرجع الوافي في قضاء الأحوال الشخصية: أنور العمروسي.
- (١٦) مهر الزوجة وما يتصل به من قضايا في الفقه الإسلامي: محمد رأفت عثمان.
- (١٧) نظام الأسرة في الإسلام: عدنان زرزور وآخرون.
- (١٨) نظام الأسرة في الإسلام: محمد عقلة الإبراهيم.
- (١٩) النكاح والقضايا المتعلقة به: أحمد الحصري.

الرسائل الجامعية: وهي مرتبة ترتيباً هجائياً

- (١) أحكام المرأة الحامل في الشريعة الإسلامية، يحيى عبدالرحمن عمر الخطيب، إشراف عمر سليمان الأشقر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.
- (٢) التعسف في استعمال الحق في الأحوال الشخصية، عبير ربحي شاكر القدومي، إشراف: محمد حسن أبو يحيى، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م.
- (٣) التفريق بين الزوجين بحكم القاضي، سعود بن سعد بن مساعد الشبيتي، رسالة ماجستير ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٤) التفريق لعدم الإنفاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الأردني: عبدالفتاح عمرو، إشراف: الدكتور عبدالقادر أبو فارس، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٤م.

(٥) ثبوت النسب * دراسة مقارنة، ياسين ناصر الخطيب. إشراف حسين حامد حسان، جامعة أم القرى، ١٣٩٩هـ-١٩٨٠م.

(٦) الحضانة في الشريعة الإسلامية، حياة محمد علي عثمان خفاجي، إشراف محمود عبدالدايم، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٧) الحضانة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة مع الأحوال الشخصية، هاني سليمان محمد، إشراف: محمود السرطاوي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٦م.

(٨) الحيل وأثرها في الأحوال الشخصية، دراسة نظرية تطبيقية، إعداد: إيهاب سليمان أبو الهيجاء، إشراف محمود جابر، رسالة ماجستير، الأردنية، ١٩٩٦م.

(٩) الرّدة وأثرها في مسائل الأحوال الشخصية، رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، إشراف: محمود سالم الصلاحيين، رسالة ماجستير، الأردنية، ١٩٩٥م.

(١٠) الرضاع المحرم للزواج، محمد سعيد سعد الحارثي، إشراف: شمس الدين عبدالحافظ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

(١١) الزواج في ضوء الكتاب والسنة، إشراف: الحسيني عبدالمجيد هاشم، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(١٢) قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها في الأحوال الشخصية، إعداد: إيمان عبداللطيف فارس العقرباوي، إشراف محمود صالح جابر، رسالة ماجستير، الأردنية، ١٩٩٥م.

(١٣) مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، أسامة عمر سليمان الأشقر، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

الفصل الثاني: التعريف بما يلي (المصنف، المصنف، منهم التحقق

وتضمن ما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف: حياة المؤلف (اسمه، نسبه، كنيته، ولادته).

المبحث الثاني: صفاته، أقوال أهل العلم فيه، مصنقاته، وفاته.

المبحث الثالث: عصر المؤلف من النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وأثر ذلك في شخصيته.

المطلب الأول: أردبيل سياسياً.

المطلب الثاني: أردبيل اقتصادياً.

المطلب الثالث: أردبيل من الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية.

المبحث الرابع: التعريف بالكتاب من حيث:

المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده.

المطلب الثاني: مصادر كتاب الأنوار

المطلب الثالث: منهم المؤلف في الكتاب

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وتظهر من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الحواشي والتعليقات التي اعتنت بخدمة كتاب الأنوار

الفرع الثاني: استدلال المصنفين بعباراته وأقواله

المبحث الخامس: وصف النسخ التي اعتمد عليها الباحث

المبحث السادس: منهج الباحث في التحقيق

(١٤) ميراث الجد مع الاخوة في الفقه الإسلامي، نضيرة دهيّنة، إشراف: محمد مقبول حسين، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ١٩٩٣م.

(١٥) ولاية المرأة في الزواج والطلاق، ساجدة محمد عبدالقادر أبو فارس، إشراف علي الصوا، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف (اسمه، نسبه، كنيته، ولادته)

اسمه: هو جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأربيلي الشافعي^(١).

لقبه: جمال الدين، وجاء في بعض نسخ المخطوط أن لقبه "عز الدين" كما في النسخة "ج" والتي تحمل الرقم ٢٢١١ وجاء في مقدمتها ما يلي: فائدة: قال الشيخ عز الدين ... وقف من عند الكزبري^(٢)؛ أي الشخص الذي وقفها

والأربيلي: نسبة إلى مدينة أربيل، وأربيل بالفتح فالسكون وفتح الدال وكسر الموحدة وهي من أشهر مدن أذربيجان^(٣)، وتقع أقصى بلاد أذربيجان شرقاً وهي على مسيرة يوم كامل من بحر الخزر^(٤) وعلى بعد (٤٠ كم) من حدود الروس وبروي أراضيها نهر السمك، وتحيط بها السلاسل الجبلية من جميع الجهات، وتقع على القرب من بركان سيلان والذي يبلغ ارتفاعه (٤٨٢٠ م)، ويوجد فيها قبر الشيخ صفي الدين جد السلالة الصفوية، وقرب أربيل من البحر ووقعها على الحدود الروسية جعلها مدينة تجارية هامة وأربيل في الوقت الحاضر تقع في إيران، وتبعد عن عاصمتها طهران حوالي (٥٥٠ كم)، وكانت قبل الإسلام قسبة الناحية،

(١) الأعلام، الزركلي، ج ٨ ص ٢١٢.

أهم الكتب التي ترجمت له:

١- طبقات الشافعية، لأين قاضي شهبة، ج ٣ ص ١٣٨. ٢- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، ج ٦ ص ٢٦٤. ٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، ج ٦ ص ٥٥٨. ٤- الأعلام، الزركلي، ج ٨ ص ٢١٢. ٥- الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، ج ٤ ص ٢٥٩.

(٢) الكزبراني: بضم الكاف وسكون الزاء وضم الياء الموحدة وفتح الراء: وهي نسبة إلى كزبران وهو لقب لبعض أجداد المنتسب إليه وهو أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل بن سيار الحراني الكزبراني. انظر: الألسان السعائي، ج ١٠، ص ٤١٥؛ طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ج ٣ ص ١٣٨، النسخة ج من المخطوط ص ١/ب.

(٣) قال "ابن المقفع": أذربيجان سميت بذلك نسبة إلى بانزباد بن إيران بن الأسود بن سام بن نوح عليه السلام وقيل أنزباد بن بيوراس. انظر معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٢٨.

(٤) الخزر: وهو بحر يقع في بلاد الترك خلف باب الأبواب المعروف بالثريد. معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ٢، ص ٣٦٧.

عاصمتها طهران حوالي (٥٥٠ كم)، وكانت قبل الإسلام قصبة الناحية، وقيل أول من أنشأها فيروز الملك، أحد ملوك الفرس الأول^(١).

وأردبيل تقوم على هضبة مستديرة تقريباً، ارتفاعها عن سطح البحر (١٥٢٠ متراً) قال ياقوت الحموي: (قال أبو سعد^(٢))، لعلها منسوبة إلى أردبيل بن أرميني بن لنطسي بن يونان^(٣)، ثم قال: "ومن مشهور مدائننا - أي مدائن أنزربيجان - تبريز، وخوي، وسلماس، وأمرية، ومرند، وأردبيل، وغير ذلك"^(٤).

ومدينة أردبيل مدينة حسنة كبيرة وهي دار الإمارة للدولة العثمانية وبها الأجناد والمعسكر، وأبنيتها من الطين والآجر، وأسعارها أبداً موافقة، وتجارها نافعة، ويليها في الكبر المراغة^(٥)(٦).

تم بناء مدينة أردبيل سنة (٨٥٠ هـ) حيث بناها عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي^(٧) في خلافة عبد الملك بن مروان^(٨).

(١) انظر: تاج العروس، الزبيدي، ج ١٤ ص ١٥، معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٤٥ و ٣١٨، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٥٨٤، فرهنگ فارسي، د. محمد معين، ج ٥، ص ١١٦.

(٢) "أبو سعد السمعاني": تاج الإسلام عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي الشافعي، محدث المشرق وصاحب التصانيف الكثيرة، من تصانيفه: "الذيل على تاريخ الخطيب"، و"طراز الأدب في أدب الطلب"، ولد سنة (٥٠٦ هـ)، وتوفي سنة (٥٦٢ هـ)، شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٢، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) أردبيل: وهو الذي قام بنائها فنسبت إليه. والأرميني: وهي نسبة إلى أرمينية وهي من بلاد الروم. انظر: الأساب السمعاني، ج ١، ص ١٢٧ معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٦٠.

(٤) انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي ج ١ ص ١٢٨، دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٥٨٤.

(٥) المراغة: مدينة حسنة كثيرة الخصب والفاكهة، لها بساتين وجنات وخيراتها شاملة، ويجلب إليها من بعض قرأها بطيخ يعرف بالأردهر في أحمر مستطيل، انظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أبو عبيد الله محمد بن عبد الله بن انريس، ج ٢، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٧) "عبد العزيز الباهلي": هو عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي، قائد من الأمراء كان عامل عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - على الجزيرة، توفي سنة (١٠٣ هـ/٩٢١ م)، انظر: الأعلام، الزركلي، ج ٤، ص ١٦.

(٨) تاريخ الخلفاء، الهمداني، ص ٢٤٥ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن الأکسابكي،

ج ١، ص ٢٠٩؛ العبر في خير من غير، الذهبي، ج ١، ص ٩٩

ولادته: لم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته ولكنها ذكرت تاريخ وفاته وكان في حدود سنة (٧٩٩هـ - ١٣٩٦م)^(١)، ثم ذكرت أنه أناف على السبعين فيكون نساريخ ولادته تقديراً في حدود سنة (٧٢٠هـ).

المبحث الثاني: صفاته، أقوال أهل العلم فيه، مصنفاته، وفاته:

صفاته ورأي أهل العلم فيه، ومنزلته بين علماء عصره:

تتخلص الصفات التي يتصف بها الأردبيلي في كلمتين:

١. القدر الكبير.

٢. العلم الغزير.

حيث قالوا: "كان كبير القدر، غزير العلم"^(٢).

لقد كان الأردبيلي ذا منزلة عظيمة وشأن كبير بين علماء عصره حيث قال بعضهم:
"هو شيخ الفقهاء بأنربجان"^(٣).

مصنفاته:

نظراً لثقافة الأردبيلي الواسعة، فقد تعددت مصنفاته وتتنوع مؤلفاته ومن أهم هذه

المصنفات:

(١) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، ج ٦ ص ٢٦٤، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ج ٢

ص ١٣٨، الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، ج ٦ ص ٢٥٨.

(٢) انظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ج ٢ ص ١٣٨، الأعلام الرركلي، ج ٨ ص ٢١٢.

(٣) هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ج ٢ ص ٥٥٨.

في مجال الفقه:

كتاب "الأثرار لأعمال الأبرار" وهو موضع رسالتي هذه في جانب الأحوال الشخصية، وسأتحدث عن هذا الكتاب عند الحديث عن تحقيق عنوان الكتاب وضبطه وتحقيق اسم هذا المؤلف، ثم تحقيق نسبة هذا المخطوط إلى صاحبه يوسف الأردبيلي.

المصنفات في الحديث

١- كتاب "الأثرار في شرح المصابيح"، لقد تم تزويدنا ببيانات عن هذا الكتاب عن طريق "مركز الأمير فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية على النحو الآتي:

- رقم التسلسل (٩٦٦٨٤).

- الفن (الحديث).

- عنوان المخطوطة "الأثرار في شرح المصابيح من أحاديث سيد الأبرار".

- اسم الشهرة: الأردبيلي.

- تاريخ وفاة المؤلف (٧٩٩هـ) القرن (٨هـ).

- بيانات التواجد (مصدر: فهرس المخطوطات بالجامعة العربية - حديث وعلومه -

٥٧/١، المكتبة: معهد إحياء المخطوطات العربية / البلد: مصر، المدينة: القاهرة،

رقم الحفظ: ٤٥ عن فيض الله (٤٦٤).

ومما يثبت نسبة هذا الكتاب للأردبيلي ما جاء في كتاب "عون المعبود شرح سنن أبي داوود"، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ومن هذه المواضع.

(١) قال "العلامة الأردبيلي" في "الأثرار في شرح المصابيح" ناقلاً عن "الإمام شرف الدين": إنَّ الجوز الهندي، والزعفران، ونحوهما يحرم الكثير منه لأضراره، لا لكونه مسكراً، وكذلك القريط وهو الأفيون^(١).

(١) عون المعبود، العظيم آبادي، ج ١٠ ص ١٢٩.

- (٢) قال "الأردبيلي" في "الأزهار شرح المصابيح": قال الأكترون: المراد بدوران رحي الإسلام استمرار أمر النبوة، والخلافة، واستقامة أمر الولاة، وإقامة الحدود والأحكام من غير فتور إلى سنة خمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين من الهجرة^(١).
- (٣) قال الأردبيلي في "الأزهار": أصحابي أظهروا النسيان لمصلحة من غير نسيان^(٢).
- (٤) قال "الأردبيلي" في "الأزهار": المراد بعمران بيت المقدس عمرانه بعد خرابه فإنه يخرّب في آخر الزمان^(٣).

٢- كتاب "المفاتيح شرح المصابيح"

- اسم المؤلف: يوسف بن إبراهيم الأردبيلي.
- اسم الشهرة (الأردبيلي).
- الفن: الحديث
- تاريخ وفاة المؤلف (٧٧٩هـ) القرن (٨هـ).
- ملاحظات أخرى (مصور عن مكتبة المراوغة باليمن).
- بيانات التواجد:
- (١) مصدر النشرة الببليوغرافية (١١٣/١).
- المكتبة: (المكتبة المركزية - الجامعة الإسلامية).
- البلد: (المملكة العربية السعودية).
- المدينة: (المدينة المنورة).
- رقم الحفظ (٤٤٢-٤٤٤).

(١) المرجع السابق، ج ١١ ص ٣٢٨.

(٢) عون المعبود، العظيم أبدي، ج ١١ ص ٣٠٦.

(٣) المرجع السابق، ج ١١ ص ٤٠٠.

(٢) مصدر (المنتقى - ١٣٢)

المكتبة (مكتبة معهد البيروتي للدراسات الشرقية).

البلد (أوزباكستان).

رقم الحفظ (٨٣٧٢).

المدينة (طشقند).

وجاء في شذرات الذهب وطبقات الشافعية أن له (للأردبيلي) شرح مصابيح

البغوي في ثلاثة أجزاء^(١).

المصنفات في مجال علوم القرآن:

- كتاب "الناسخ والمنسوخ"

- رقم التسلسل (١٠٤٢٦٣).

- الفن (علوم القرآن).

- عنوان المخطوطة (الناسخ والمنسوخ).

- اسم المؤلف (يوسف بن إبراهيم الشافعي الأردبيلي).

- اسم الشهرة (الأردبيلي).

- تاريخ وفاة المؤلف (٧٧٩هـ) القرن (٨هـ).

- بيانات التواجد (مصدر: فهرس كتب علوم القرآن ٣٨٣/٢، المكتبة: مكتبة

المصغرات الفيلمية في قسم المخطوطات بمكتبة الجامعة الإسلامية. البلد: المملكة

العربية السعودية، المدينة: المدينة المنورة، رقم الحفظ: رقمه في القسم (١١٦٦).

(١) طبقات الشافعية، ابن قاضي شعبة ج ٣ ص ١٣٨، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبل، ج ٦ ص ٢٦٤.

المصنفات في التراجم:

- كتاب "تراجم فقهاء الشافعية" وهو كتاب لإيوسف الأردبيلي.

ولقد تم تزويدنا ببيانات حول هذا الكتاب بالتعاون مع "مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية" على النحو التالي:

- رقم التسلسل (٤٧٧٦١).
- الفن (تراجم).
- عنوان المخطوطة (تراجم فقهاء الشافعية).
- اسم المؤلف: (يوسف بن إبراهيم الأردبيلي).
- اسم الشهرة (الأردبيلي).
- تاريخ وفاة المؤلف (٧٩٩هـ) القرن (٩هـ).
- ملاحظات أخرى: الكتاب مسئل من كتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" للأردبيلي.
- بيانات النواجد: مصدر: بروكلمان ملحق ٢/٢٧١، المكتبة: دار الكتب المصرية، البلد: مصر، المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: ١٩٤/٥.

وفاته:

بعد حياة حافلة بطلب العلم، وتدريسه، والتصنيف والسعي في سبيله توفي الإمام العلامة "يوسف الأردبيلي" وكان قد أناف على السبعين. وقد اختلف في سنة وفاته على أقوال على النحو الآتي:

أولاً: ذكر بعضهم إلى أنه توفي سنة (٧٩٩هـ-١٣٩٦م)^(١).

ثانياً: وذكر بعضهم إلى أنه توفي سنة (٧٧٦هـ/١٣٧٤م)^(٢).

ثالثاً: وأشار البعض إلى أنه توفي سنة (٧٧٩هـ-١٣٧٧م)^(٣).

(١) كنف الظنون، لحاجي خليفة، ج١، ص١٩٥-١٩٦، تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ج٧ ص٢٠٩.

(٢) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ج٧ ص٢٠٩.

(٣) مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة، (القسم الثاني / ٣٨).

والقول الراجح والذي تضافرت المصادر التاريخية على ذكره هو القول الثالث حيث جاء بالإضافة إلى تاريخ الأدب العربي، وكشف الظنون، في المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع^(١)، وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد^(٢)، وكتاب التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى^(٣)، وهدية العارفين^(٤).

(١) المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، ج ١ ص ٤٥.

(٢) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ج ١ ص ٥٨٦.

(٣) التراث العربي في خزانة مخطوطات آية الله العظمى ج ١ ص ٣٣٢.

(٤) هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ج ٢، ص ٥٥٨.

المبحث الثالث: عصر المؤلف من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثرها في شخصيته

مقدمة:

تبلغ مساحة الاتحاد السوفياتي سابقا (٢٢,٤ مليون كم^٢)، ويشكل المسلمون في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا ما نسبته الخمس، ويمثل المسلمون في الجمهوريات التالية^(١):

١. جمهورية أذربيجان.

٢. جمهورية طاجيكستان.

٣. جمهورية قازاخستان.

٤. جمهورية أوزبكستان.

٥. جمهورية تركمانيا.

٦. جمهورية قرغيزيا.

وبما أن أذربيل تقع في أقصى بلاد أذربيجان شرقا فلا بد بادئ ذي بدء من الحديث عن أذربيجان قديما وحديثا.

كانت أذربيجان دائما وعبر التاريخ مسرحا للنزاع بين الإمبراطوريات والقوى التي برزت في المناطق المحيطة بها والمجاورة لها.

تقع أذربيجان في جنوب شرق قفقاسيا، وتشرف على جزء كبير من الساحل الغربي (قزوين) وتحيط بها من الغرب جمهورية أرمينية، ومن الشمال الغربي جمهورية جورجيا،

(١) محاضرات في حاضر العالم الإسلامي، داود الفاعوري، ص ٢١٩.

ومن الشمال جمهورية داغستان ولها حدود مع إيران، وتبلغ مساحتها ٨٦,٦٣٠ كم^٢، وعملتها الروبل عملة الاتحاد السوفياتي، وعاصمتها باكو ويرجع بناءها إلى القرن الهجري الثالث^(١).

تعتبر بلاد أذربيجان الحالية بلاد مملكة ميديا القديمة. قام ملك الفرس سايروس الكبير باحتلال أذربيجان في القرن السادس قبل الميلاد، ثم قام الإسكندر المكدوني باحتلالها في القرن الرابع قبل الميلاد، وبعدها خضعت للفرس ثانية، ثم العرب، ثم السلاجقة، ثم العثمانيين، ثم الفرس أيضاً، ثم روسيا ابتداءً من القرن التاسع عشر الميلادي وحتى عام ١٩٩١م حيث حصلت على الاستقلال.

ففي منتصف القرن الثالث الميلادي قام الساسانيون الفرس باحتلال جزء من أذربيجان، وبعد ذلك تقدم الرومان إلى مناطق جنوب القوقاز بما في ذلك مناطق جورجيا وأرمينيا وأذربيجان. واستمر النزاع بين الفرس والرومان على أذربيجان خلال القرن الرابع الميلادي حتى تمكن الفرس أخيراً من ضم كامل أذربيجان إلى أراضيهم. وخلال هذه الفترة تغير التركيب السكاني لأذربيجان بسبب نزوح أعداد كبيرة من قبائل النساغواي والقوموق والشاغاتاي التركية^(٢). وهكذا أصبحت القبائل التركية تشكل الأغلبية العظمى للسكان واندمج السكان القوقازيون من أهالي أذربيجان الأصليين مع تلك القبائل وبالتالي تشكلت القومية الأذرية^(٣).

واستمر حكم الفرس لأذربيجان بجزئها الشمالي أي منطقة عبر القوقاز، والجنوبي الذي يشكل الجزء الشمالي الغربي لدولة إيران الحالية حتى عام ٦٣٩م حيث وصلتها الفتوحات الإسلامية لتشمل كافة منطقة أذربيجان. وصل الإسلام مبكراً في عهد عمر بن الخطاب، فقد عقد عتبة بن فرقد صلحاً مع المرزبان حاكم المنطقة، ثم فتح حذيفة بن اليمان أربيل صلحاً سنة (٢٥هـ). وبدأ انتشار الإسلام وخاصة بعد أن عمل الأشعث بن قيس على

(١) انظر: الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأذربيجان، محمد عميرة وآخرون ص ١، محاضرات في حاضرة العالم الإسلامي، د. داود الفاعوري، ص ٢٢٠، حاضرة العالم الإسلامي، جميل المصري ج ١ ص ٥١٤.

(٢) هذه القبائل لم ألق عليها.

(٣) الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأذربيجان، محمد عميرة وآخرون، ص ١.

استيطان المسلمين في أردبيل فنزحت إليها عشائر من مصر والشام، وتحولت أردبيل إلى مركز إسلامي في عهد عثمان بن عفان وبني مسجدها الجامع سنة (٣٦هـ—)، واستوطنتها قبائل من الأزد. وعمها الإسلام زمن الأمويين على يد الجراح بن عبد الله الحكمي الذي قاد الجيوش الإسلامية لغزو الخزر في شمالي أذربيجان. وازدهرت فيما بعد مدن إسلامية غير أردبيل مثل مدينة ورنان وبرزند. وانتشرت اللغة العربية. واتخذت في عهد أبي جعفر المنصور قاعدة لمد الإسلام إلى الشمال^(١).

في أوائل القرن التاسع عشر صممت روسيا على احتلال كافة مناطق شمالي وجنوبي القوقاز حيث استمرت الحرب بين الروس وإيران خلال الفترة (١٨٠٠-١٨١٣م) كسب الروس خلالها مناطق واسعة من أذربيجان خلال عصر القيصر الإسكندر. وفي عام ١٨٢٨م تم توقيع اتفاقية صلح بين إيران وروسيا والتي اعترفت فيها إيران بحقوق روسيا في جنوب القوقاز مع احتفاظ إيران بالجزء الجنوبي لأذربيجان والذي يقع في شمالي غربي إيران الحالية والتي تبلغ مساحته (١٠٧ ألف كم^٢). وفي سنة (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) دخل جنود روسيا القيصريّة أذربيجان بالاتفاق مع بريطانيا^(٢).

في عام ١٩٩١م أعلنت أذربيجان استقلالها من الاتحاد السوفياتي ودخلت كعضو في منظمة الكومنولث للدول المستقلة في (كانون الأول عام ١٩٩١م)^(٣).

(١) انظر: حاضر العالم الإسلامي، جميل المصري ج ١ ص ٥١٤-٥١٥، محاضرات في حاضر العالم الإسلامي، داود الفاعوري، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) انظر: المرجع السابق، محمد عميرة وآخرون، ص ٣، حاضر العالم الإسلامي، جميل المصري، ج ١ ص ٥١٥.

(٣) المرجع السابق، محمد عميرة وآخرون، ص ٣.

المطلب الأول: أريدبيل سياسياً

إنَّ الصبغة التي تتصف بها الحياة السياسية لأريدبيل هي كثرة تعرضها للحروب والهجمات المدمرة لحضارتها الزاهية.

وقبل البدء بالحديث عن الناحية السياسية في أذربيجان في عصر المؤلف لا بد لنا من إلقاء الضوء على بدايات أذربيجان التاريخية ودخول الإسلام لها.

فتحت مدينة أذربيجان أولاً في أيام "عمر بن الخطاب" - رضي الله عنه -، وكان عمر قد أنفذ "المغيرة بن شعبة الثقفي" والياً على الكوفة ومعه كتاب إلى "حذيفة بن اليمان" بولاية أذربيجان، فورد الكتاب على حذيفة وهو "بهاوند" فصار منها إلى أذربيجان في جيش كثيف حتى أتى أريدبيل وهي يومئذ مدينة أذربيجان، وكان "مرزبانها" قد جمع المقاتلة فقاتلوا المسلمين قتالاً شديداً أياماً، ثم إنَّ "المرزبان"^(١) صالح حذيفة على جميع أذربيجان على ثمانمائة ألف درهم (٨٠٠,٠٠٠ درهم) بشروط هي:

أن لا يقتل منهم أحداً، وأن لا يسبي منهم أحداً، وأن لا يهدم بيت نار، وأن لا يتعرض لأكراد البلاشجان^(٢)، وسبيلان^(٣)، وميَّان رُوْدَان^(٤)، وأن لا يمنع أهل الشيز خاصة من الزفن^(٥) في أعيادهم وإظهار ما كانوا يظهرونه في أعيادهم.

(١) مرزبان بضم الزي: أحد مرازبة الفرس، وهو الفارس الشجاع المقدم على التوم دون الملك، وهو لفظ معرب، ومنه قولهم: للأسد مرزبان، انظر لسان العرب، مادة زرب، ج ١، ص ٤١٧.

(٢) البلاشجان: وهي من قرى مرو بينهما أربعة فراسخ لشاهما الملك بلاش بن فيروز أحد ملوك الفرس في الجاهلية، معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ٤٧٧.

(٣) سبيلان: وهو جبل عظيم مشرف على مدينة أريدبيل من أرض أذربيجان وفيه عدة قرى ومشاهد للصلابين، المرجع السابق، ج ٣، ص ١٨٦.

(٤) ميَّان رُوْدَان: ومعناه بالفارسية وسط الأنهار، وهي جزيرة تقع تحت البصرة وفيها عبادان يحيط بها دجلة من جانبيها، وتصب في البحر الأعظم، المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٣٩؛ مختصر كتاب البلدان، أحمد الهمذاني، ص ٢٠٣.

(٥) الزفن: الرقص، زفن يزفن زفنًا، وأصل الزفن اللعب والدفع، انظر: لسان العرب، مادة زفن ح ١٣،

ثُمَّ إِنَّ عَمْرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَزَلَ "حَذِيفَةَ" وَوَلَّى "عَثْبَةَ بْنَ فَرْقَدَ" عَلَى أَنْدَرِيجَانَ فَأَتَاهَا مِنَ الْمَوْصِلِ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْدَبِيلَ وَجَدَ أَهْلَهَا عَلَى الْعَهْدِ، وَقَدْ انْتَفَضَتْ عَلَيْهِ نَوَاحٍ فَغَزَاهَا، وَغَنِمَ فَكَانَ مَعَهُ ابْنُهُ "عَمْرُو بْنُ فَرْقَدَ". وَعَنْ "الْوَاقِدِيِّ": غَزَا "الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ" أَنْدَرِيجَانَ مِنَ الْكُوفَةِ سَنَةَ (٢٢٢هـ) فَفَتْحَهَا عَنُوةً وَوَضَعَ عَلَيْهَا الْخِرَاجَ^(١).

وَقَدْ تَحَوَّلَتْ أَرْدَبِيلُ إِلَى مَرْكَزٍ إِسْلَامِيٍّ فِي عَهْدِ "عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ" -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وَبُنِيَ مَسْجِدُهَا الْجَامِعُ سَنَةَ (٣٦١هـ)^(٢).

وَعِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ بَلَدٍ مِنَ الْبِلْدَانِ فِي عَصْرِ مِنَ الْعَصُورِ لَا بَدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا سَبَقَ ذَلِكَ مِنْ أَحْدَاثٍ تَارِيخِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ، وَخَاصَّةً عِنْدَمَا يَكُونُ لِنَتِكَ الْأَحْدَاثِ أَثَرٌ هَامٌ فِي الْعَصْرِ الْمُرَادِ الْحَدِيثِ عَنْهُ فَقَدْ ابْتَدَأَ الْعَالَمُ الْإِسْلَامِيُّ فِي الرَّبْعِ الثَّانِي مِنَ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ لِهَاجِمَةِ شُرْسَةِ لِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَبَائِلِ الْمَغُولِيَّةِ الْمَشْرُكَةِ، وَالَّتِي كَانَتْ تَدِينُ بِالشَّامَانِيَّةِ^(٣)، وَتَرْكُزُ عَلَى عِبَادَةِ الْمَظَاهِرِ الْكُونِيَّةِ، وَقَدْ قَامَتْ فِيهَا حَرَكَاتٌ سِيَاسِيَّةٌ قَوِيَّةٌ تَزْعُمُهَا جَنْكِيْزْخَانُ^(٤)، وَقَدْ كَانَ الْوَضْعُ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ قَبْلَ الْغَزْوِ الْمَغُولِيِّ فِي حَالَةٍ ضَعْفٍ عَامَّةٍ، نَتِيجَةُ الْإِنْقِسَامَاتِ، وَوُجُودِ السَّلَاطِينِ، الَّذِينَ اِهْتَمَّوْا بِمَصَالِحِهِمُ الشَّخْصِيَّةِ وَقَدَّمُوهَا عَلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ. وَمِنْ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْمَشْرِقِ وَالَّتِي كَانَ لَهَا مَوَاجِهَاتٌ مَعَ الْمَغُولِ الدُّوَلَةِ الْخَوَارِزْمِيَّةِ وَالَّتِي كَانَتْ تَسْبِطُرُ عَلَى بِلَادِ فَارَسٍ وَهِيَ مَا تُعْرَفُ بِبِلَادِ إِيْرَانَ حَالِيًا^(٥).

(١) (انظر: تاريخ الأمم والملوك، الطبري، ج ٢، ص ٥٣٥، فتوح البلدان، البلاذري، ج ١، ص ٣٢١-٣٢٢، معجم

البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٢٩، العبر في خبر من غير، الذهبي، ج ١، ص ٢٦

(٢) (انظر، حاضِرُ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، الْمَصْرِيِّ، ج ١، ص ٥١٤.

(٣) (الشَّامَانِيَّةُ: دِيَانَةٌ تَقُولُ بِوُجُودِ قَوْطَيْنِ قُوَّةِ الْخَيْرِ وَالنُّورِ وَالدَّفْعِ، وَقُوَّةِ الشَّرِّ وَالظُّلَامِ وَالْبَرْدِ، وَيَسْكُنُ إِلَهُ الْخَيْرِ فِي الْمَشْرِقِ، وَإِلَهُ الشَّرِّ فِي الْمَغْرِبِ، وَتَقُومُ مَعَاسِدُهَا عَلَى السَّحَرِ وَالرَّشَاقَةِ الْجَسَدِيَّةِ مِنَ الرَّقْصِ وَغَيْرِهَا فَانْتَسَبَتْ كَلِمَةُ شَامَانٍ مَعْنَى السَّاحِرِ، وَقَدْ كَانَ الْمَغُولُ فِي بَادِي أَمْرِهِمْ يَدِينُونَ بِالدِّيَانَةِ الشَّامَانِيَّةِ ثُمَّ أَخَذُوا يَتَحَرَّوْنَ مِنْ هَذِهِ الدِّيَانَةِ تَدْرِيجًا. انظر الدولة الخوارزمية والمغول، حافظ أحمد حمدي، ص ٢٧٧

(٤) (حَنْكِيْزْخَانُ: هُوَ مَلِكُ التَّنْتَارِ، وَهُوَ وَالِدُ تُولِيْ خَانَ وَحْدٍ هَوَّلَاكُو الَّذِي قَتَلَ الْخَلِيفَةَ الْمُسْتَعَصِمَ وَأَهْلَ بَغْدَادَ فِي سَنَةِ مِائَتٍ وَخَمْسِينَ وَسِتَّمِائَةَ (٦٥٦هـ)، انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ج ١٣، ص ٣٦، الكامل، ابن عبد الواحد الشيباني، ج ١٠، ص ٤٠٣.

(٥) (انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، ج ١٣، ص ١٧ وما بعدها؛ الفتوح الإسلامية عبر العصور، عبد العزيز المعري، ص ٣٣٣ وما بعدها.

عند الحديث عن أردبيل من الناحية السياسية لابد لنا من الحديث عن الأصابع النترية والأفعال الإرهابية التي قام بها التتر حيث كان لهم دور كبير في دمار مدينة أردبيل، ولقد كانت أردبيل بلاد فتنة وحروب ما خلت قط منها، فلذلك أكثر مدنها وقرائها بياب^(١).

ومما يدل على مدى الخراب والدمار الذي أحدثه التتر في أردبيل وأهلها ما قاله صاحب كتاب "عون المعبود": (خرج مائة جيش من التتر يقال له الططر عظم في قتله الخطب والخطر، وقضى له في قتل النفوس المؤمنة الوطر، فقتلوا ما وراء النهر، وما دونه من جميع بلاد خراسان، ومحو رسوم ملك بني ساسان، وخبروا مدينة نشاور، وأطلقوا فيها النيران، وحاد عنهم من أهل خوارزم كل انسان ولم يبق منهم إلا من اختبأ في المغارات والكهفان حتى وصلوا إليها وقتلوا، وسبوا، وخبروا البنين، وأطلقوا الماء على المدينة من نهر جيجان^(٢) فغرق منها مباني الدار والأركان، ثم وصلوا إلى بلاد نهشان فخبروا مدينة السري وقزوين، ومدينة أردبيل، ومدينة مراغة كرسى بلاد انزربجان، وغير ذلك، واستأصلوا العلماء والأعيان، واستباحوا قتل النساء، ونهب الولدان.^(٣))

هذه أهم مميزات المغول وهي الاستهتار بأرواح البشر، وارتكاب الجرائم وكل أصناف القسوة والتخريب والتدمير والتعذيب حتى ساد الاعتقاد عند الناس أن المغول لا يهزمون، فكانت معاملتهم لاعدائهم دموية.^(٤)

ومما تجدر الإشارة إليه أن أردبيل كانت أهلة بالسكان فطرق التتر أبوابها ونهبوها وخبروها وقتلوا من كان بها من المسلمين عن بكرة أبيهم، وقد أعيد تأسيس هذه المدينة على وجه أجمل مما كانت عليه وازدهت غاية الازدهار.^(٥)

(١)الياب: أرض بياب أي خراب، قال "الحوهرى": يقال: خراب بياب وليس بإتباع واشياب عند العرب ليس فيه أحد، انظر لسان العرب، ابن منظور، ج ١، ص ٨٠٦.

(٢) معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٢٨.

(٣)نهر جيجان: بالفتح ثم السكون وهو نهر بالمصيصة بالنهر الشافي ومخرجة من بلاد الروم ويمر حتى يصيب بمدينة بكنرتبنا. المرجع السابق، ج ٢، ص ١٩٦.

(٤) عون المعبود، العظيم آبادي ج ١١، ص ٤١٤-٤١٥، انقوج الإسلامية عبر العصور، عبدالعزيز العمري، ص ٣٣٤.

(٥) انظر: تاريخ المغول والممالك من القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر الهجري، احمد عودات وآخرون، ص ٤٩، محاضرات في تاريخ المغول والممالك، محمد هياجنة، ص ١٨.

(٦) دائرة المعارف الإسلامية، ابراهيم خورشيد، ج ١، ص ٥٨٥.

وبما أن أردبيل كانت تعتبر في ذلك الوقت من أوسع مدن أنريجان فإن الحديث عن أنريجان في حد ذاته حديث عن أردبيل خاصة كما أشار إلى ذلك 'ياقوت الحموي' في كتابه 'معجم البلدان'.^(١)

وبذلك نلاحظ أن الفترة التي عاش فيها الإمام يوسف الأردبيلي - رحمه الله-، والتي جاءت في أواخر السيطرة المغولية في أنريجان وقبل السيطرة الصفوية تعتبر فترة هدوء سياسي خال من الحروب، وكانت أردبيل في هذه الفترة قد انتقلت إلى حكم 'الشيخ صفي الدين'. وذلك في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، وتركز الحكم الديني والزمني بيديه ثم تعزز حكم ورثته في أواسط القرن الخامس عشر في أردبيل.^(٢)

وتعد الدولة الصفوية التي شهد الشرق الإسلامي قيامها في بلاد فارس (٩٠٨-١١٤٨هـ) إحدى الدول القوية التي قامت في العالم الإسلامي آنذاك بجانب المماليك والعثمانيين، ويرجع نسب الصفويين إلى إحدى الأسر التي كانت تعيش في أردبيل وهي أسرة الشيخ صفي الدين أبو إسحاق الأردبيلي (٦٥٠-٧٣٥هـ).^(٣)

وبالرغم من الأضرار التي أحاطت بالمسلمين في ذلك الوقت فإن الفترة التي أعقبت الغزو المغولي كانت فترة تمتاز - إذا ما قورنت بما كانت عليه الحال قبل الغزو - بأنها أكثر هدوءاً من ناحية الانقلابات السياسية.^(٤)

ومما لا شك أن فترة الهدوء السياسي التي تلت الغزو المغولي كان لها تأثيرها الواضح على الإمام يوسف الأردبيلي حيث وفرت له جواً من البيئة المناسبة والاستقرار النفسي والذي جعله يبدع في تأليف المصنفات في مختلف الفنون وكان من بينها كتاب الأنوار الذي صنفه في الفقه والذي يعتبر بحق كتاباً شاملاً وجامعاً يجد فيه القارئ غايته وضالته.

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٢٨-١٢٩، حاضرمعالم الإسلاميمبيل المعصري، ج ١، ص ٥١٤-٥١٥، محاضرات في حاضرمعالم الإسلامى، داود القاعوري، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) انظر: مختصر تاريخ أنريجان، محمود اسماعيل، ص ٣٨.

(٣) الشرق الإسلامى، زمن المماليك والعثمانيين، صبحى عبد المنعم، ص ٩٣.

(٤) الدولة الخوارزمية والمغول، حافظ أحمد حمدي، ص ٢٥٧.

المطلب الثاني: أردبيل اقتصادياً

مما لا شك فيه أنّ الأوضاع السياسية والعسكرية السيئة لها تأثير على اقتصاد ذلك البلد. فأنذربيجان بلد جبلي يتواصل مع أرمينيا ويشكل درجة وسيطة باتجاه الهضاب الإيرانية -منطقة جبال جرداء في الداخل- لكنها توزع الرطوبة على المنخفضات والأحواض السهبية التي تصبح خصبةً حالما تروى، وهي أيضاً منطقة مرور تخترقها الطرق نحو أرمينيا حتى "طربزون" نحو "همدان"، وما بين النهرين نحو الري وآسيا الوسطى.^(١)

وتلعب دوراً تجارياً هاماً حيث تقام الأسواق الكبيرة في تبريز نحو الأعلى، وتشكل "بردغة" القائمة في إيران نقطة الدفاع المتقدمة عن إيران إلى الغرب بواسطة مضيق ودريند.^(٢)

تحيط بأردبيل الجبال من جميع الجهات فيوجد إلى غرب المدينة بركان خامد، هو "بركان السلوان" وهو في منطقة الثلج الدائم. ولا يرى الإنسان خارج هذه المدينة على مسيرة ساعات أي شجرة أو شجيرة، لأن تربة الهضبة الجيرية البيضاء القاحلة لا يمكن أن تصير خصبة إلا بالري الصناعي، وقد أحيل ظاهر المدينة إلى حقول منتجة وإلى مراعى عشبية ترعى الأغنام بها فيها، أمّا مناخ هذه المنطقة فشديد البرودة لارتفاعها، ولا ينبت هناك الكرم، والبرتقال والبطيخ، بينما يزرع التفاح، والكمثرى بكثرة، ويوجد في ظاهر المدينة كثير من ينابيع المياه الساخنة التي يتردد عليها الناس، لقد كانت أردبيل منذ القدم مقاماً محبوباً لدى البلاط الفارسي بسبب ينابيعها وجودة هوائها.^(٣)

ومما يؤكد ذلك ما قاله "الحموي" في كتابه "معجم البلدان" حيث قال: هي في فضاء من الأرض فسيح، يتسرب في ظاهرها وباطنها أنهار كثيرة، ومع ذلك فليس فيها شجرة واحدة

(١) الإسلام في عظمته الأولى من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر الميلادي، مورس لومبار، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، إبراهيم خورشيد، ج ١، ص ٥٨٤.

من شجر جميع الفواكه، وإذا زرع أو غرس فيها شيء من ذلك لا يُفْلِح، هذا مع صحة هوانها وعذوبة مائها وجودة أرضها".^(١)

ومن أبرز مدائن أنذربيجان: تبريز، وخوي، وسلماس، وأردبيل، ومرند وهي صقع جليل ومملكة عظيمة، الغالب عليها الجبال، وفيه قلاع كثيرة، وخيرات واسعة، وفواكه جمّة، ما رأيت ناحية أكثر بساكنين منها، ولا أغزر مياهها وعيونها، لا يحتاج السائر بنواحيها إلى حمل اناء للماء، لأن المياه جارية تحت أقدامه أين توجه، وهو ماء بارد عذب صحيح^(٢). وقد اراد "قباد بن فيروز" أن يبني لنفسه مدينة ينزلها فوجد أبرد بقاع اقليمية سبعة مواضع: قالبقلّا، وأردبيل، وهمذان، وقزوین، وجوالق، وخوارزم، ومرو.^(٣)

ومن الثابت أن حركة التجارة في أنذربيجان قد تأثرت إلى حد كبسیر بعد غزوات جنكيزخان ويمكن القول بأنها نشطت عما كانت عليه من قبل^(٤).

ولإيضاح الصلة بين الجانب السياسي والاقتصادي وانعكاس الأول على الثاني، يقول صاحب "عون المعبود": إن التتر أطلقوا الماء على المدينة من نهر جيحان^(٥) فغرق منها ميانسي الدار والأركان، ثم وصلوا إلى بلاد "تهشان" فحربوا مدينة الري وقزوین ومدينة اردبيل.^(٦)

كما يوجد في أردبيل جبل عظيم مشرف على مدينة أردبيل يسمى "جبل سيلان" وفي هذا الجبل عدة قرى ومشاهد كثيرة للصالحين، والثلج في رأسه صيفا وشتاء، وهم يعتقدون أنه من معالم الصالحين والأماكن المباركة المزارة.^(٧) وقرب أردبيل من البحر ووقعها على الحدود الروسية جعلها مدينة تجارية هامة، كما أن لها باعتبارها أول مراحل الطريق التجاري إلى تبريز وغيرها شأن كبير في تجارة بحر قزوین، يضاف إلى ذلك أنها تسهل الصلات التجارية بصفة خاصة بين "باكو" عاصمة أنذربيجان وغيرها من جهة "وتبريز" و"أصفهان" و"طهران" من جهة أخرى، وكانت الحروب والزلازل أكبر أسباب تدهورها.^(٨)

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٣) كتاب البلدان، الهمداني، ص ٤١٧.

(٤) الدولة الخوارزمية والمغول، حافظ أحمد حمدي ص ٢٩١.

(٥) سبق التعريف به ص ٥١.

(٦) عون المعبود، العظيم آبادي، ج ١١، ص ٤١٥.

(٧) المرجع السابق، ياقوت الحموي، ج ٣، ص ١٨٦.

المطلب الثالث: أردبيل من الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية

كان عدد سكان أردبيل في العصور الوسطى وخاصة في عهد الصفويين كبيراً جداً، فقد كان يقدر عدد سكانها عام (١٨١٣م) بحوالي أربع آلاف نسمة (٤٠٠٠ نسمة) على أن المدينة تقدمت بعد ذلك شيئاً فشيئاً، فإن السياح الذين عادوا منها أخيراً يقدرّون عدد سكانها بما يتراوح بين (١٦٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ نسمة).^(١)

وقد كان أهل أردبيل يتصفون بحمرة الوجه، ورقة البشرة، ولهم لغة يقال لها "الأذرية" لا يفهمها غيرهم، وفي أهلها لين وجسن معاملة، إلا إن البخل يغلب على طباعهم.^(٢)

يعمل أهل أردبيل بالصناعة حيث يوجد في المدينة صناعات كثيرة إلا أن صناعاتهم لا تخلو من العيوب غالباً، فصناعاتهم تفتقر إلى الجودة. وينسب إليها خلق كثير من أهل العلم من كل فن^(٣) إلا أن التتر عملوا على استئصال العلماء والأعيان من البلاد.^(٤)

ومما لاشك فيه أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة في أي عصر هي سلاح ذو حدين، فهي إما أن تظهر علماء يتحدون كل الظروف والمعوقات، وإما أن يكون لها تأثيرها السلبي على عمل العلماء وإنتاجهم. والظاهر أن الإمام الأردبيلي كان من الذين تحدوا الصعاب والعقبات وكان له دور بارز وظاهر في ذلك العصر وشغل فراغاً كبيراً لا بأس به.

(١) دائرة المعارف الإسلامية، ابراهيم خورشيد، ج ١، ص ٥٨٦.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، ابراهيم خورشيد، ج ١، ص ٥٨٦.

(٣) معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٢٨.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٥.

(٥) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف العامة في بغداد، ج ١، ص ٥٨٦.

المبحث الرابع: التعريف بالكتاب:

المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده

اختلفت المصادر التاريخية في عملية ضبط عنوان كتاب (الأنوار) على النحو الآتي:

(١) "الأنوار لأعمال الأبرار" وهذا العنوان هو الصحيح، وذلك لوجوده مكتوباً على الصفحة الأولى من النسخة (الأصل) من المخطوط، حيث قال المصنف: وسميته (بالأنوار لأعمال الأبرار) ^(١) كما جاء بهذه الصيغة فى مجموعة المصادر التاريخية المتخصصة بالمخطوطات، مثل: تصحيح أخطاء بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ^(٢)، * والمعجم الشامل للتراث العربى المطبوع ^(٣)، وكتاب " مخطوطات المكتبة العباسية فى البصرة" ^(٤)، وفى كتاب كشف الظنون ^(٥).

(٢) * الأنوار لعمل الأبرار"، وقد جاء بهذه الصيغة فى "فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد" ^(٦)، وكتاب التراث العربى فى "خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى" ^(٧)، وفى "كشف الظنون" ^(٨)، "وهديّة العارفين" ^(٩)، كما تمّ الحصول على بيانات بخصوص هذا الكتاب وبهذه الصيغة للعنوان من "مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية" على النحو الآتى:

- رقم التسلسل (٤٧٧٥٩).

- الفن (فقه شافعي)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار "الأصل"، ج ٢، ص ٧

(٢) تصحيح أخطاء بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى، ص ٢٢٣.

(٣) المعجم الشامل للتراث العربى المطبوع، ج ١، ص ٤٥.

(٤) مخطوطات المكتبة العباسية فى البصرة، القسم الثانى، ص ٣٨.

(٥) كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ١٩٥.

(٦) فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ج ١، ص ٥٨٦.

(٧) التراث العربى فى خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى، ج ١، ص ٣٣٢.

(٨) المرحم السابق، لحاجي خليفة، ج ١، ص ١٩٥-١٩٦.

(٩) هدية العارفين، اسماعيل باشا البندادى، ج ٢، ص ٥٥٨.

- عنوان المخطوطة (الأنوار لعمل الأبرار).
- اسم المؤلف (يوسف بن إبراهيم الأردبيلي).
- اسم الشهرة. (الأردبيلي).
- تاريخ وفاة المؤلف (٧٩٩هـ) القرن (٨هـ).
- بيانات التواجد (مصدر: بروكلمان ١٩٩/٢- المكتبة الملكية- ألمانيا، رقم الحفظ ٤٥٩٨).
- (٣) " الأنوار لأعمال البررة": وقد جاء بهذه الصيغة للعنوان فى كتاب " تاريخ الأدب العربى" (١).
- (٤) " الأنوار فى أعمال الأبرار": حيث جاء بهذه الصيغة فى كتاب "قهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية" (٢)، كما جاء على الصفحة الأولى من النسخة التى تحمل الرمز (ب).
- (٥) " الأنوار فى الفقه": وقد جاء بهذه الصيغة فى طبقات ابن قاضي شهبة (٣)، "شذرات الذهب" (٤).

كما يوجد هذا الكتاب بهذه الصيغة للعنوان فى المكتبات التالية:

(١) مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢).

- المكتبة الوطنية.

- البلد: فرنسا.

- المدينة: باريس.

- رقم الحفظ (١٠٧٢).

(٢) مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢).

- المكتبة: المكتب الهندي .

- البلد: إنجلترا.

- المدينة: لندن.

(١) تاريخ الأدب العربى، القسم السابع (١٢)، بروكلمان، ج٧، ص٢٠٩.

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، عبدالغنى الذقر، ص٢٦-٢٧.

(٣) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ج٣، ص١٣٨.

(٤) شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلى، ج٦، ص٢٦٤.

- رقم الحفظ (٢٦٨، ١٧٧٣).
- (٣) مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢).
- المكتبة (المتحف البريطاني).
- البلد (انجلترا).
- رقم الحفظ (ملحق - ٣١٧).
- (٤) مصدر (بروكلمان ملحق ٢٧١/٢).
- المكتبة (جامعة مانسستر).
- البلد (انجلترا).
- المدينة (مانسטר).
- رقم الحفظ (١٨٨).
- (٥) مصدر (بروكلمان ملحق ٢٧١/٢).
- المكتبة (الفاتيكان).
- البلد (إيطاليا).
- المدينة (روما).
- رقم الحفظ (٣٩٤/٥).
- (٦) مصدر (بروكلمان ٢٧١/٢).
- المكتبة (بطرسبرج ثالث).
- البلد (روسيا).
- المدينة (الينغراد).
- رقم الحفظ (٩٢٣).
- (٧) مصدر (بروكلمان ملحق ٢٧١/٢).
- المكتبة (العمومية).
- البلد: (سوريا).
- المدينة (دمشق).

- رقم الحفظ (٢٧٣/٤٧-٢٧٤).
- (٨) مصدر (بروكلمان ٢/٢٧١)
- المكتبة (مشهد).
- البلد (إيران).
- المدينة (مشهد).
- رقم الحفظ (١٠/٥) (٣٩))
- (٩) مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١).
- المكتبة (سبهلار).
- البلد (إيران).
- المدينة (طهران).
- رقم الحفظ (٣٦٦/١ - ٣٦٨).
- (١٠) مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١).
- المكتبة (عليكرة).
- البلد: الهند.
- المدينة (عليكرة).
- رقم الحفظ (٦/١٠٨).
- (١١) مصدر (فهرس مخطوطات جامعة أم القرى ٤/٩٩)
- المكتبة (المركزية).
- البلد (المملكة العربية السعودية).
- المدينة (مكة المكرمة).
- رقم الحفظ (١٨١٢، ١٨١٠).
- (١٢) مصدر (قائمة المخطوطات الأصلية- جامعة الكويت/٨).
- المكتبة (مكتبة كلية الآداب والمخطوطات).
- البلد : (الكويت).
- المدينة (الكويت).

- رقم الحفظ (٩٠٧).
- (١٣) مصدر (المنقّى ٢٧).
- المكتبة (مكتبة معهد المخطوطات).
- البلد (أذربيجان).
- المدينة (ياكو).
- رقم الحفظ (٥٧٤٣/٧٣٦٨ - b رقمه بمركز جمعة الماجد بدمبي ٥٩٣).
- (١٤) مصدر فهرس (المخطوطات بمكتبة الجامع الكبير - فقه ٩٢٠/٢).
- المكتبة (مكتبة الجامع الكبير).
- البلد (اليمن).
- المدينة (صنعاء).
- رقم الحفظ (١٢٦٤).

المطلب الثاني: مصادر كتاب «الأنوار لأعمال الأبرار»

وقد رتبت هذه المصادر ترتيباً زمنياً (حسب وفاة المصنف)، واعتمد الأردبيلي في تصنيفه هذا الكتاب على المصادر التالية بشكل رئيس وهي:-

(١) الحاوي الكبير (للماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ)

وهو أحد الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي والحاوي الكبير هو شرح "مختصر الأم" للإمام المزني - رحمه الله -، ويعتبر الحاوي الكبير من أجود الكتب التي شرحت مختصر المزني أو هو موسوعة فقهية على مذهب الإمام الشافعي^(١)، وهو كتاب مطبوع قام بتحقيقه مجموعة من العلماء منهم الدكتور محمود المطرchi والشيخين علي محمد معوض، وعادل عبدالموجود. وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية:

(٢٠٥، ٢٠٣، ١٦٢، ١٥٠، ١٤٩، ١٢٦، ١١٠).

(١) طبقات الفقهاء، الشرازي، ج ١، ص ١١٠؛ طبقات الشافعية الكبرى، تاح الدين السبكي، ج ٢، ص ٢٣٠ - ٢٣٣.

(٢) الشرح الكبير (الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ)

وهو من الكتب المعتبرة في الفقه الشافعي، والشرح الكبير والذي يعرف أيضاً بـ "فتح العزيز على كتاب الوجيز" هو شرح للوجيز للإمام الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، وهو كتاب جليل عمدة في مذهب الشافعي، وهو كتاب مطبوع من تحقيق الشيوخ علي معوض وعادل عبد الموجود، وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية: (٢٠٥، ٢٠٣، ١٩٧، ١٨٧، ١٨٤، ١٨٣، ١٧١، ١٦٢، ١٢٦، ١١٦، ٨٩، ٨٨، ٧٦).

ومن المختصرات على هذا الكتاب:

* - نقاوة فتح العزيز: للإمام الشيخ إبراهيم عبد الوهاب الزنجاني المتوفى سنة (٦٥٥هـ)، وفرغ من تأليفه سنة (٦٢٥هـ)، قال فيه بعد مدح الرافعي: (لكنه قد بسط فيه الكلام وكاد يفضي بالناظر إلى الملل فاردت اختصاره مع جواب ما أورده من السؤالات والإشارة إلى حل إشكاله).

- وأختصره ابن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن المصري (الهاشمي العقيلي) المتوفى سنة (٧٦٩هـ) وعليه حاشية سماة بـ (الدر النظيم المنير في شرح أشكال الكبير) لمحمد بن أحمد المعروف بـ "بابن الربوة"، وكذلك (نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)^(١).

ولا بد من الإشارة إلى أن الرافعي شرح الوجيز بشرحين صغير لم يسمه وكبير سماه (العزيز) والذي تقدم الكلام عنه.

(٣) الشرح الصغير (لرافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ)

وهو كتاب في الفقه الشافعي وهو من الكتب المعتبرة المعتمدة. وهو مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية في سوريا، وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية: (٢٠٣، ١٨٣، ١٧٧، ١٦٢، ١٢٦).

(١) طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٢٤٩، طبقات الشافعية، لان هداية الله الحسين، ص ١٧٤ -

(٤) المحرر (لرافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ).

"المحرر في فروع الشافعية" أحد الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى سنة (٦٢٣هـ) وعليه بعض الشروح.
- شرحه القاضي شهاب الدين بن أحمد بن يوسف السندي الحنكفي المتوفى سنة (٨٩٥هـ) في أربع مجلدات وسماه: "كشف الدرر في شرح المحرر" السترم فيه ذكر خلاف الأئمة الثلاثة مع تنقيح مذهبه، وبيان خلاف الترجيح بين الرافعي والنووي وما عليه الفتوى.

- وشرحه أيضاً: أشرف الدين علي الشيرازي المتوفى سنة (٩٠٧هـ).

ومن المختصرات عليه:

- اختصره تاج الدين محمود بن محمد الأصفهاني الكرمانى وسماه "الإيجاز" وهو كتاب كثير الفوائد فشمّل على ما حواه المحرر من زيادات لطيفة.

- اختصره أيضاً الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي وسماه "المنهاج".

- واختصره علاء الدين علي بن محمد الباجي المتوفى سنة (٤١٧هـ).^(١)

ولابد من الإشارة إلى أنه يوجد فتاوى علي المحرر لسيف الدين محمود الكرمانى وسماه "فتاوى المحرر"، والمحرر مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية في سوريا، وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية: (١٦٢، ١٤٩)..

(٥) شرح اللباب (لنجم الدين، عبدالغفار القزويني المتوفى سنة ٦٦٥هـ)

وهو كتاب في الفقه الشافعي، ويعتبر من الكتب المعتمدة عندهم، شرح فيه عبدالغفار القزويني المتوفى سنة (٦٦٥هـ) "اللباب" وهو أيضاً للمصنف بكتاب سماه "العجاب"^(٢). وهو مخطوط، والمواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية: (٢٠٣، ١٨٣، ١٧٧، ١٤٩، ١٢٦، ٦٥).

(١) أنظر: طبقات الشافعية، تاج الدين السكي، ج ٣، ص ٢٤٩-٢٥١؛ طبقات الشافعية، لابن هذابة الله الحسيني، ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) أنظر: أعيان العصر الصفدي، ج ١، ص ٢٢، "طبقات الشافعية"، ابن قاضي شهاب، ج ٢، ص ١٧٤.

(١) المقنع في فروع الشافعية (المحاملي المتوفى سنة ٤١٥هـ)

وهو في مجلد واحد مشتمل على فروع كثيرة بعبارة مختصرة لأبي الحسن بن محمد المحاملي المتوفى سنة (٤١٥هـ)^(١)، وهو مخطوط أما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي (ص ٢٤٥، ٢٨٣).

(٢) المجموع (المحاملي المتوفى سنة ٤١٥هـ).

وهو كتاب في الفقه الشافعي وهو قريب الحجم من كتاب الروضة يشتمل على نصوص كثيرة.^(٢)

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (الجويني المتوفى سنة ٤٣٨هـ).

وهو لعبد الملك عبدالله بن يوسف بن محمد بن عبدالله بن حيوبة الجويني النيسابوري إمام الحرمين ولد الشيخ أبي محمد، وهو مخطوط وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي (ص ١٤٨).

ونهاية المطلب هو اختصار لكتب الإمام الشافعي وهي : الأم، والاملاء، والبيوطي، ومختصر المزني ونقل عن البابلي أن النهاية شرح لمختصر المزني وهو مختصر من الأم.^(٣)
(٤) الأحكام السلطانية والولايات الدينية (الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ).

وهو كتاب في الفقه الشافعي، والسياسة الشرعية اشتمل على مجموعة من الأحكام حيث بحث فيه المصنف الإمامة وشروط انعقادها وغيرها من المواضيع الهامة. ورتبه الماوردي على عشرين باباً، وقد اختصره الإمام جلال الدين السيوطي وقد طبع الكتاب عدة طبعات في كل من مصر، وباريس، وترجم إلى اللغة الفرنسية.^(٤)

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٨١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السكي، ج ٢، ص ١٧٤-١٧٥.

(٣) انظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبه، ج ٣، ص ٢٤٩-٢٥٣، مجموعة سبع كتب مفيدة، السقاف، ص ٣٥.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السكي، ج ٢، ص ٢٣٠-٢٣٣؛ مغمة تحقيق الأحكام السلطانية، محمد الحميلي، ص ١٠-١١.

(٥) الإبانة في فقه الشافعي (للفوراني المتوفى سنة ٤٦١هـ).

وهو كتاب مشهور بين الشافعية، ومن متعلقاته "تمة الإبانة" لثلميذه أبي سعد عبدالرحمن المعروف بالمولى النيسابوري الشافعي المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، وقد كتبها إلى الحدود، وجمع فيها نوازل المسائل وقرائنها التي لا تكاد توجد في غيرها. وهو مخطوط في مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية/ السعودية، وأما المواضيع التي أحال عليها المصنف فهي (ص ١٢٨).

وهناك أيضاً "تمة التتمة" للشيخ منتخب الدين أبي الفتوح أسعد بن محمد العجلي الأصفهاني الشافعي المتوفى سنة (٦٠٠هـ)، وعليها الاعتماد في الفتوى في أصفهان قديماً ومن الذين شرحوا الإبانة أبو عبدالله الطبري الشافعي الحسين بن علي بن الحسين المتوفى سنة (٤٩٨هـ)^(١).

(٦) التذكرة في شرح مسائل التبصرة (البيضاوي المتوفى سنة ٤٦٨هـ)

وهي لأبي محمد بن أحمد العباس البيضاوي الشافعي^(٢) والتبصرة للمصنف نفسه. وهو مخطوط.

(٧) المذهب في الفروع (الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ)

بدأ بتصنيفه سنة (٤٥٥هـ) وفرغ منه في جمادى الآخرة سنة (٤٦٩هـ). وهو كتاب جليل القدر اعتنى بشأنه فقهاء الشافعية، وهو كتاب مطبوع من تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، وأما المواضيع التي أحال عليها المصنف فهي (ص ١٤٩). الشروح عليه:

أول من شرحه على ما قاله: "اليافعي" أبو اسحاق بن إبراهيم بن منصور العراقي الشافعي المتوفى سنة (٥٩٦هـ) في عشرة أجزاء متوسطة.
والثاني من الشراح: الشيخ الإمام ضياء الدين أبو عمر وعثمان بن عيسى الهمداني (الماراني) المتوفى سنة (٦٤٢هـ) وسماه: "الاستقصاء لمذاهب العلماء الفقهاء".

(١) كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ١.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧٦.

ومن الشراح أيضاً: الشيخ الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النسوي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) بلغ فيه إلى باب الربا ثم أخذه الشيخ نقي الدين على بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وأكمّله (فلم يوافق الأصل وأتمه غيره). ولم يكمل هذا الشرح سوى العراقي والحضرمي وابن بطال اليمني المتوفى سنة (٦٣٠هـ)، وسماه: "المستعذب في شرح غريب المذهب".
من المختصرات عليه:

اختصره الشيخ محب الدين أحمد بن عبدالله المتوفى سنة (٦٩٤هـ) في مجلدين سماه: الطراز المذهب في تلخيص المذهب.
واختصره أيضاً عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي (التبريزي) المتوفى سنة (٦٥٢هـ).

وصنف الشيخ جلال الدين السيوطي كتاب "الكافي في زوائد المذهب على الوافي"^(١).
(٨) الشامل في فروع الشافعية (لابن الصباغ المتوفى سنة ٤٧٧هـ).
وهو من تصنيف أبي نصر عبد السيد بن محمد المعروف بابن الصباغ الشافعي، وهو مخطوط وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي (٧٦)، قال "إبن خلكان": وهو من أجود كتب الشافعية وأصحها نقلاً وله شروح وتعليقات منها شرح الإمام أبي بكر محمد بن أحمد البغدادي الشافعي المتوفى سنة (٥٠٧هـ) في عشرين مجلداً سماه "الشافعي" وكان بقي من إكماله نحو الخمس في سنة (٤٩٢هـ).
وهناك شرح لعثمان بن عبد الملك الكردي المتوفى سنة (٧٣٨هـ) وشرحه "ابن خطيب الجبريني" (فخر الدين عثمان بن علي) الحلبي الشافعي المتوفى سنة (٧٣٩هـ).

وللصباغ فتاوى تعرف بـ "فتاوى ابن الصباغ"^(٢).
(٩) البحر في الفروع (للروياتي ت ٥٠٢هـ) الإمام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل وهو كتاب عظيم الفوائد وهو بحر كاسمه، وهو مخطوط وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي (ص ١٣٤).

(١) انظر: طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٢٤؛ مفتاح السعادة لطباش كبرى زادة، ج ٢، ص ٣١٨.

(٢) طبقات الشافعية، جمال الدين الأسنوي، ج ٢، ص ٨٦؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٨، ص ٤٦٤-٤٦٥.

(١٠) حلية المؤمن في الفروع (الرويات المتوفى سنة ٥٠٢هـ).

وهو من تصنيف أبي المحاسن عبدالواحد بن اسماعيل الروياتي الشافعي المتوفى سنة (٥٠٢هـ)، وهو من المتوسطات، فيه اختيارات فقهية منها ما يوافق مذهب الإمام مالك. ^(١) وهو مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية، وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية: (٩٠، ٨٢).

(١١) الوسيط في الفروع، واليسيط (للغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ).

والوسيط عبارة عن تلخيص لكتابه "اليسيط" مع زيادات، وهو أحد الكتب الخمسة المتداولة بين الشافعية، وهو كتاب مطبوع من تحقيق محمد تامر، أما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية (١٧٨، ١٢٦، ١١٠، ٦٥). وعليه عدة شروح:

- ومن الذي شرح الوسيط تلميذة محبي الدين محمد بن يحيى النيسابوري المتوفى سنة ٥٤٨هـ) في ستة عشر مجلداً وسمّاه "المحيط".

- وشرحه أيضاً: نجم الدين احمد بن محمد المعروف "بأبن الرفعة" المتوفى سنة (٧١٠هـ) في ستين مجلداً سماه "المطلب".

- وشرحه نجم الدين أبو العباس احمد بن محمد القملي المتوفى سنة (٧٧٧هـ) في مجلدين وسماه "البحر المحيظ" ثم لخصه وسماه جواهر البحر. ^(٢)

(١٢) حلية العلماء في مذاهب الفقهاء (للقفال الشافعي ت ٥٠٧هـ) المعروف "بالمستظهر" وهو كتاب صُنّف للخليفة المستظهر بالله العباسي، ووافق ما فعله، وعدل عن المجمع عليه ولذلك يلقب هذا الكتاب بالمستظهر، وذكر في كل مسألة الاختلاف الواقع بين الأئمة ثم صنف "المعتمد" وهو كالشرح للمستظهر ^(٣)، وهو كتاب مطبوع من تحقيق الدكتور ياسين درادكة

(١) طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، ج ٧، ص ١٩٣-١٩٥؛ وفیات الأعيان، ابن خلكان، ج ١، ص ٤٠٠ السابق، ج ١، ص ٦٩١.

(٢) طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٢٩٣-٢٩٤؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٩، ص ٣٢٢.

(٣) الفهرست، ابن النديم، ج ١، ص ٢٠٣؛ طبقات الفقهاء، الشيرازي، ج ١، ص ٢٢٥؛ شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٣، ص ٢٠٧.

(١٣) الموضح في الفروع (لأبي نصر القشيري المتوفى سنة ٥١٤هـ) وهو من تصنيف عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي.^(١)

(١٤) التهذيب والفتاوى (للشيخ محيي السنة البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ)

- "التهذيب في الفروع" للإمام محيي السنة حسين بن مسعود البغوي الشافعي المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وهو تأليف محرر مهذب مجرد عن الأدلة غالباً لخصه من تعليق شيخه القاضي حسين وزاد فيه ونقص. والتهذيب كتاب مطبوع من تحقيق الشيخين على محمد معوض وعادل عبد الموجود وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية (١٨٧، ١٨٤، ١٨٣، ٢٠٢، ١٨٧، ١٨٠، ١٤١، ١٢٦، ٩٢، ٨٩، ٨٢، ٧٨)

ثم لخصه الشيخ الإمام حسين بن محمد المروزي الهروي الشافعي وسماه "باب التهذيب" مع اشتماله على مزيد من التنقيح والترتيب^(٢). والتعليق للبغوي مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية في سوريا.

وأما التعليق والفتاوى (للقاضي حسين)، فلم أقف عليهما، وأما المواضع التي أحال عليها المصنف فهي الصفحات التالية: (١٨٧، ١٨٥، ١٨٤، ١٤٠، ١١٠، ٩٢، ٨٦، ٧٩، ٧٨).

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

كتاب الأنوار لعمل الأبرار كتاب في الفتوى وقد كان أسلوب المؤلف في الكتاب على النحو التالي:

أولاً: ذكر مقدمة أو تمهيد لبعض مواضيع الكتاب كما في كتاب النكاح فقد ابتدأه بذكر خصائص النبي - صلى الله عليه وسلم - في النكاح (الواجبات، المباحات، المحرمات) وفي بعض الأحيان يذكر خاتمة أو تنظيماً.

ثانياً: اعتمد الأردبيلي في جمع المسائل الفقهية على مجموعة من كتب الفقه الشافعي المعتمدة من الطهارة إلى الشفاعة وأكثر المسائل الواردة في هذا الكتاب قل دوراتها في الكتب الأخرى.^(٣)

(١) كشف الظنون، لحامي حليفة، ج ٣، ص ١٩٠٤.

(٢) طبقات الشافعية، نوح الدين السبكي، ج ٣، ص ٢٣٠؛ طبقات الشافعية، ابن قاضي شهاب، ج ٢، ص ٢٨١.

(٣) التراث العربي في خزنة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى، ج ١، ص ٣٣٢.

ثالثاً: عدم ذكر الأدلة إلا نادراً.

رابعاً: عدم الاعتناء بذكر الخلافات المذهبية مع المذاهب الأخرى إلا نادراً. وسبب ذلك أنه كتاب في الفتوى، ومثال ذلك مسألة الصداق حيث قال المصنف: (ويستحب ألا ينقص

الصداق عن عشرة دراهم للخروج من خلاف أبي حنيفة)^(١)

خامساً: أهمل في الكتب الرئيسية السبعة التي اعتمد عليها المصنف كثير من المسائل المهمة، مما أبهم، أو مما لا يقع إلا نادراً فيها، فضم إلى مهمات الكتب أشياء لا غنى لأحد عنه، منقولاً من كتب الأئمة المعترين وبما حمله من كتب المذهب^(٢).

سادساً: اعتمد المصنف في كل مسألة على الكتب السبعة المذكورة أولاً فإن اختلف في ترجيح مسألة اعتمد على الأكثر من الكتب السبعة^(٣).

سابعاً: استطرد المصنف في بعض المواضع، ومن الأمثلة على ذلك :

(١) النظر إلى المخطوبة، ثم يذكر الأردبيلي النظر وأحكامه بشكل عام.^(٤)

(٢) ويحوز الصديق في مساوئ الخاطب، وليس ذلك من الغيبة المحرمة، ثم قال: والغيبة

تباح لأسباب منها: التحذير، والتظلم إلى السلطان، والتعريف... الخ.^(٥)

(٣) ذكر الأمور التي تراعى في الكفاءة ومنها الحرف، ولعل المصنف ذكرها اعتباراً بعرف

بلده، مع العلم أن المين تتغير النظرة إليها بتغير العرف.^(٦)

(٤) الاستطرد في ذكر الفرق التي لا تحل مناجحتهم تحت الطرف الثامن: المحرمات.^(٧)

الاستطرد في ذكر شروط الإكراه عند ذكر أركان الطلاق بعد الركن الأول مباشرة (شروط المطلق)^(٨).

(١) الأوبار لأعمال الأبرار * الأصل، ح ٢، ص ١٢٩.

(٢) تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، ص ٢٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٤) انظر: الأوبار لأعمال الأبرار، الأصل، ح ٢، ص ٦٦-٦٣.

(٥) انظر: المصدر السابق، ح ٢، ص ٦٧.

(٦) المصدر السابق، ح ٢، ص ٨٨-٨٩.

(٧) المصدر السابق، ح ٢، ص ١٠٣-١٠٥.

(٨) تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، ص ٢٢٣.

ثامناً: هو كتاب معتبر متداول جمع فيه -المصنف- ما تعم به البلوى من المسائل المهمة غير المذكورة في المعنترات^(١). قال الأردبيلي في بداية النسخة الأصلية من كتاب الأنوار: " هذه أحكام شرعية، ومسائل دينية، تعم بها البلوى في الدرس، وتمس إليها الحاجة في العمل".
تاسعاً: أما فيما يتعلق بذكر خلافات المذهب في المسائل الواردة في هذا الكتاب وعدمه، فقد قل ذلك، لأنه كتاب مؤلف للفتيا والقضاء لا يحتمل ذكر الخلافات من أجل ضبط الأمور.

عاشراً: الاختصار على ذكر الرأي الراجح في المذهب الشافعي والذي هو الرأي الأصح - من الأقوال- أو الأظهر- من الوجوه- أو المشهور- من مذهب الإمام الشافعي-، وأخذ بالرأي المرجوح في عدة مواطن منها:

أولاً: قال "الأردبيلي": (ولو قال لامرأته: يا ابنتي وقعت الفرقة إن احتمل السن، وقيل: لا إذا لم يكن له نية)^(٢). وإلى هذا ذهب "الإمام الرافعي" حيث قال: يقع الطلاق لاحتمال السن كما لو قال لعبده أو أمته

والمختار: ما رجحه "الإمام النووي" في أنه لا يقع فرقة إذا لم يكن له نية لأنه إنما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة.^(٣)

ثانياً: قال "الأردبيلي"^(٤): ولو لم يكن لها ولي سوى الحاكم فأمر قبل استئذانها رجلاً بتزويجها فزوجه الرجل بإذنها نيابة بطل.

والمعتمد صحة النكاح؛ لأن استئابة الحاكم في شغل معين كنحو تحليف وسماع بينة تجري مجرى الاستخلاف.^(٥)

ثالثاً: قال "الأردبيلي": "ولو قال: انكح من شئت بما شئت فله أن ينكح من شاء بما شاء، ويتعلق الكل بكسبه".^(٦)

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٢) انظر: الأنوار "الأصل، الأردبيلي"، ج ٢، ص ١٨٦.

(٣) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٢٩؛ روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٤.

(٤) الأنوار "الأصل"، الأردبيلي، ج ٢، ص ٨٥.

(٥) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٠، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٥٣.

يرى الأردبيلي أن السيد إذا أعطى الإذن المطلق للعبد فله أن يتزوج من شاء بما شاء.
والراجح خلاف ما ذهب إليه الأردبيلي أي لا يصح الإذن؛ لأنه رفع للحجر بالكلية
فيبطل الإذن من أصله وهو ما رجحه "شيخ الإسلام" و"الرملي" وإلى هذا ذهب "النووي"^(٢).
رابعاً: قال "الأردبيلي"^(٣): "ولو قال: طلقت وأنا صبي أو نائم صدق بيمينه أن أمكن".
يرى الأردبيلي أنه لو تلفظ بالطلاق وكان نائماً يقع طلاقه. قال "شيخ الإسلام": "قال
في "الروضة": "وما ذكره في النائم فيه نظر". ووجه النظر: بأنه لا أمانة على النوم بخلاف
الصبي.^(٤)

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وتظهر من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الحواشي والتعليقات التي اعتنت بخدمة كتاب الأنوار

(١) "حاشية الكمثرى" لم أف على ترجمته

حيث جاء في مقدمتها: "إن كتاب الأنوار على صاحبه رحمة القهار قد شاع في البلاد
والأمصار، بالدرس والفتوى، والإعتماد عليه في طريق الفتوى فهو مرجع الفقهاء في فروق
الحلال عن الحرام، وبه يحصل مشكلات المرام، لكنه زادت على التقرير صعوبة ألفاظه
وعلت على التمهيد غموض معانيه، سيما في هذا الزمان، فإن العلم قد خبت ناره، ومأهت
مركبه، وتقطعت أرجله، ووقع خريف العلم فتأثرت أوراقه كيف لا وقد لا يوجد طالب علم
يصلح له إلا نادر، ولا يحصل من أكثر معلمي هذا الزمان ومعلميه إلا كدرأ ولا يجدان فيه
إلا بارداً فبقى الكتاب المذكور بين أيديهما شارباً إذ ميل بعض حواشي الكتاب إلى تصحيح
المسألة وإبطالها، والمعلم والمتعلم لا يعرفان بها لغة ومعنى، فكيف صحة وإطلالاً، ...،

(١) الأنوار، الأصل، الأردبيلي، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨، ص ١١٧؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٤٥؛ نهاية
المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢٦٦.

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار "الأصل"، الأردبيلي، ج ٢، ص ١٧٨.

(٤) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٥٨؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٨٣.

وشرعت سنة عشرة ومائة وألف (١١١٠هـ) في خدمة الكتاب للشيخ الفاهر الماهر الإمام (يوسف الأربيلي) رحمه الله بأن أكتب حواشي تكشف عن وجوه معضلاته نقابها، وتزيل عن تجاه مشكلاته حجابها وسميتها (بالكمثرى) لأنها فاكهة لأهل القرى لا لأهل البلاد من السورى فانهم لحل الكتاب كما جرى.^(١)

(٢) "حاشية الحاج إبراهيم":

حيث جاء في مقدمتها هذه حواشي على الأنوار استخرجتها من شرح روض الطالب المسمى بـ "أسنى المطالب" لشيخ الإسلام قاضي القضاة زكريا الأنصاري ومن شرح "المنهاج" المسمى بـ "تحفة المحتاج لشرح المنهاج" للعلامة الشيخ "شهاب الدين أحمد بن حجر" وغيرهما من الكتب المعتمدة في المذهب، ولغات استقيتها من (الصحيح والقاموس)، وغيرها من الكتب المعتمدة في اللغة، واسم الحاج إبراهيم هو عبدالله بن كرافى بن شيخ عز الدين، وقد تم الفراغ منها سنة إحدى وثمانين وألف (١٠٨١هـ) وسماها بحواشي الأنوار "حاج إبراهيم".^(٢)

(٣) تعليقة الدواني: (جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني):

جاء في "فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في الفقه الشافعي" ما بين ذلك، فجاء فيه: (بسط الأنوار: المتن ليوسف الأربيلي سنة ٧٩٩هـ، والشارح محمد بن أسعد الصديقي الدواني الشيرازي المتوفى سنة (٩٠٧هـ).^(٣)

(٤) تعليقة الاشموني: (نور الدين علي بن محمد الاشموني) المتوفى سنة (٩٠٠هـ).^(٤)

(٥) شرح الأنوار "للבוشي": (نور الدين بن أحمد البوشي) المتوفى سنة (٨٥٦هـ).^(٥)

(١) النظر حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ١، ص ٥.

(٢) حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ١، ص ٥.

(٣) كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ١٩٥-١٩٦، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، عبدالغنى الذقر، ص ٣٤.

(٤) كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ١٩٥-١٩٦.

(٥) المرجع السابق.

(٦) أنوار الأنوار: (للشيخ السراج عمر بن محمد اليميني) وقد افرد به زوائد، الأنوار
وسماها بأنوار الأنوار توفي سنة (٨٨٧هـ).^(١)

الفرع الثاني: استدلال المصنفين بعباراته وأقواله

استدل كثير من المصنفين بعباراته وأقواله وهي هنا على سبيل التمثيل لا الحصر.

(١) قال في "الأسنى"^(٢): (وإن أقرت لزوج والمجير لأخر فوجهان: أحدهما، يعمل بإقرارها،
والثاني بإقراره، وقال "الزركشي": والصواب تقديم السابق فإن أقرأ معاً فالأرجح تقديم
إقرار المرأة لتعلق ذلك ببذلها وحققها، ولو جهل فهل يتوقف أو يبطلان؟ فيه احتمالان
لصاحب المطلب ونقل في الأنوار^(٣) ترحيح سقوط قولهما فقال: (لو أقرت لزوج
والولي لأخر فالمتبول إقراره أم إقرارها أم إقرار السابق أم يتساقطان؟ فيه وجوه قال
في الملخص: أصحابها السقوط).

(٢) قال في "تحفة"^(٤) و"النهاية"^(٥): وذكر في "الأنوار"^(٦) تفاضلاً بين كثير من الحرف ولعلّه
باعتبار عرف بلده.

(٣) قال في "التحفة"^(٧): (ولو نكح مريد التحليل بشرط أن إذا وطئ طلق أو أنسه إذا وطئ
بانت منه فلا نكاح بينهما بطل النكاح لمنافاة الشرط فيهن لمقتضى العقد وعليه يحصل
أيضاً ما وقع في "الأنوار"^(٨) أنه يحرم على المطل له استدعاء التحليل)^(٩).

(١) المرجع السابق.

(٢) أسنى المطالب، زكريا الأصمري، ج ٣، ص ١٢٦.

(٣) الأنوار الأصل، الأردبيلي، ج ٢، ص ٧٢.

(٤) تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٨١.

(٥) نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٦) المرجع السابق، الأردبيلي، ج ٢، ص ٨٨-٨٩.

(٧) المرجع السابق، ابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٣١٢.

(٨) المرجع السابق، الأردبيلي، ج ٢، ص ٩٨-٩٩.

(٩) المرجع السابق، ابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٣١٢؛ المرجع السابق، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢٧٦.

(٤) قال في " مغني المحتاج"^(١): ولا يقضي للزوجات المتخلفات مدة سفره فإذا وصل المقصد وصار مقيماً بأن نوى الإقامة قضى مدة الإقامة، لخروجه عن حكم السفر، فلو أقام لحاجة يتوقعها كل وقت فلا يقضي إلى أن تمضي ثمانية عشر يوماً كما جزم به في الأنوار^(٢).

(٥) قال في "مغني المحتاج"^(٣): (قال "النووي": وهل دخول البيت الذي فيه الصور المصنوعة حرام أم مكروه؟ وجهان، وبالتحريم قال " الشيخ أبو محمد"، وبالكراهة قال " صاحب التقريب"، والصيدلاني، ورجحه "الإمام" و"الغزالي"، في "الوسيط"، وفي "الشرح الصغير" عن الأكثرين أنهم مالوا إلى الكراهة، وصوبه "الأسنوي" وهذا هو الراجح كما جزم به "صاحب الأنوار"^(٤)).

(٦) قال في "النهاية"^(٥): (ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً أو اثنتين أستحق الألف والألف في مقابلة ما أوقعه كما جزم به في الأنوار)^(٦).

(٧) قال شمس الدين السيوطي^(٧): والشهادة على مراتب، الأولى: منها ما يثبت بشهادة أربعة من الرجال العدول وهو الزنا واللواط. ومنها ما لا يثبت إلا بشهادة عدلين ذكرين وهي العقوبة: كحد الشرب وقطع الطرسيق والقتل بالردة.

والثالثة ما يثبت برجلين وبرحل وامرأتين وبأربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال ويختص بمعرفة النساء غالباً وهو الولادة، والبكارة، والثيوبه، والرتق، والقرن، والحيض،

(١) مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج٤، ص٤٢٣-٤٢٤.

(٢) المرجع السابق، الارنبلي، ج٢، ص١٤٩.

(٣) مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج٤، ص٤٠٨.

(٤) المرجع السابق، الأرنبلي، ج٢، ص١٤٤.

(٥) المرجع السابق، شمس الدين الرملی، ج٦، ص٤١٦.

(٦) المرجع السابق، الارنبلي، ج٢، ص١٦١.

(٧) انظر: حواهر العقود ومعين العضاء، الأسوطي، ج٢، ص٣٥٨-٣٥٩.

والرضاع، واستهلال الولد، وعيب المرأة من البرص، وغيره ذكره الأردبيلي في كتاب الأنوار^(١)

المبحث الخامس: وصف النسخ التي اعتمد عليها الباحث في التحقيق

اعتمدت على أربع نسخ: النسخة الأولى وهي النسخة المطبوعة ورمزت لها بـ"أ".
وأما النسخة الثانية فرمزت لها بالرمز "أ".
وأما النسخة الثالثة فرمزت لها بالرمز "ب".
وأما النسخة الرابعة فرمزت لها بالرمز "ج".

أولاً: النسخة "الأصل":

وهي نسخة مطبوعة في مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - ١٤ - شارع جواد حسني - القاهرة، سنة الطبع (١٩٠٧م) وتتميز هذه النسخة بالدقة في اختبار اللفاظ الصحيحة (المتن) وقد ظهر ذلك من خلال المقارنة مع نسخ المخطوط.
جاء على صفحة الغلاف (الأنوار لأعمال الأبرار) تأليف العالم الفاضل والإمام الكامل يوسف الأردبيلي - رحمه الله - في فقه الإمام الشافعي - رضي الله عنه - ومعه حاشيتان: الحاشية المسماة بالكثيرى، وحاشية الحاج إبراهيم.
ويقع الجزء الذي قمت بتحقيقه في (١٥٢) صفحة.
عدد الكلمات في كل سطر (٢٠) كلمة.
عدد الأسطر في كل صفحة (١٦) سطراً
وجاء في بداية هذه النسخة ، وكذلك النسخة "ج" وهي نسخة المكتبة الظاهرية، أبيات الشعر التالية:

جزاك الله يوسف كل خير ولا أخلاك من لطف جميل
لقد أبرزت في الفتوى كتاباً ندر في الفتاوى عن مثيل

(١) الأنوار (الأصل) ، الأردبيلي، ج ٢، ص ١٩١.

هو الأنوارُ يُهدي للبرايا إلى الجنّات والظُلُ للطليل
فرحمة ربّنا أعددُ رمل على المولى الإمام الأرببيلي
هذا وقد اشتملت النسخة "الأصل" على (١٤٩١) صفحة مطبوعة .

ثانياً: النسخة "أ"

هي نسخة رسم كاتبها في نهايتها فهرساً للكتب والأبواب والفصول الواردة فيه فقال:
(فهرست المجلد الثاني من أنوار كتاب الخلع إلى كتاب أمهات الاولاد) كما احتوى الفهرس
على أرقام الصفحات، كما يعتبر خط النسخة "أ" هذه من أجود خطوط النسخ المستعملة في هذا
العمل، كما جاء في نهاية الفهرست: تمت الفهرست بيد الكاتب الكتيب الطالب الجنتي سمو بن
حجعلي في ٤ من شعبان (١٣٣١هـ).

وجاء في نهاية هذه النسخة من مخطوط الانوار مايلي: الفارغ من تحفة الانوار ملح
بن رمضان، وهو ملح بن أكلي بن رمضان ولد محمود المحتاج إلى رحمة الملك المنان، في
تاريخ ألف ومائة وثلاث وسبعين من هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - (١١٧٣هـ)
صاحب الجنان المخلص أمته بالشفاعة من النيران.

- تحتوي هذه المخطوطة على (١٠٠) صفحة

- عدد الكلمات في كل سطر (١٤) كلمة.

- عدد الأسطر في كل صفحة (٢٣) سطراً

- الخط رقعة.

ثالثاً: النسخة "ب"

جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (وهي نسخة كثيرة التعليقات على
هوامشها، أولها: الحمد لله الحميد المجيد المعيد حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده،
وآخرها: ومن جملة أفعاله أنه طلق امرأته أم زرع كما سبق، ولم يقع على النبي - صلى الله
عليه وسلم - طلاق).

- تحتوي هذه المخطوطة على (٧٦) صفحة.

- الخط: نسخ.
- (٣٤٤ق) : أي ٣٤٤ ورقة.
- (٢٧س): أي ٢٧ سطر في كل ورقة.
- (١٧,٥×٢٧ سم).
- عدد الكلمات في كل سطر (١٧) كلمة
- عدد الأسطر في كل صفحة (٢٧) سطرأ
- الرقم (٢٢١٠) وقد وجد هذا الرقم أيضاً في بداية هذه النسخة "ب" والمكتوب عليها (الأنوار في أعمال الأبرار للأردبيلي) من وقف مدرسة الشمسانية ٢٢١٠.
- (٢٧٣ فقه شافعي): أي إن هذه النسخة من المخطوط تحمل رقم ٢٧٣ من المخطوطات المتعلقة بالفقه الشافعي، والموجودة في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية.^(١)
- كما جاء على إحدى ورقات هذه النسخة: (هذا المجلد وقف مؤيد على أهل العلم، فمن بدله وغيره فعليه غضب الله).

وجاء في آخر صفحاتها: (وكان الفراغ من تعليقه نهار الأربعاء أول شهر رجب الفرد من شهور سنة تسع وستين وثمان مائة- الأربعاء/ أول رجب/ سنة (٨٦٩هـ) على يد العبد الفقير الراجي عفو ربه اللطيف الخبير محمد بن..... الساكن يومئذ بحلب بلد الشافعي مذهباً، غفر الله له ولوالديه ولمشايقه وأحبابه، ولمن دعى لهم بالمغفرة ولسائر المسلمين، أمين).

رابعاً: النسخة "ج"

- جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: (النسخة قديمة كثيرة الإصابات باد عليها آثار الرطوبة، وهي ناقصة الصفحة الأخيرة).^(١)
- الخط: فارسي.
- رؤوس المسائل أو الأبواب : مكتوبة باللون الأحمر.

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، عبد العلي الدفر، ص ٢٦-٢٧.

- أولها: الحمد لله الحميد المجيد المحصي المبدي المعيد، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده وأخراها: وإذا مات ففي عتق نصفها خلاف، وإذا ماتنا عتق كلها والولاء موقوف على عصبتهما.

- (٣٠٤ق) أي عدد ورقاتها ٣٠٤ أوراق.

- (٣١س) أي عدد الأسطر في كل ورقة (٣١) سطراً.

- (٣,٥×٢٦سم).

- تحتوي هذه المخطوطة على (٦٤) صفحة

- عدد الكلمات في كل سطر (١٥) كلمة

- عدد الأسطر في كل صفحة (٣١) سطراً

- الرقم (٢٢١١) وقد وجد هذا الرقم في بداية هذه النسخة.

- (٢٧٤ فقه شافعي) أي أن هذه النسخة من هذا المخطوط تحمل رقم ٢٧٤ من المخطوطات

المتعلقة بالمذهب الشافعي في "فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية"^(١)

وقد وجد في بداية هذه النسخة : (هذا كتاب الأنوار المشتمل.....تأليف الإمام

العلامة.....يوسف..... والمنسوخ على (المصباح المسمى بالإزهار) والمقصود هنا بالمصباح هنا "أنوار المصباح".

كما جاء على إحدى صفحاتها الأولى: (قال الشيخ عز الدين). كما حملت الرقم

(٢٢١١) اشتملت على أبيات الشعر السالفة الذكر .

ووجد في النهايات من هذه النسخة: والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين،

والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين الطاهرين صلاة دائمة إلى يوم الدين. ثم يعون الله وتوفيقه.

ملاحظات عامة حول النسخ.

في النسخ (أ، ب، ج)

تسقط الهمزات، مثال ذلك: السماء - تكتب (السما) (وشئ) تكتب (شي).

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، عدد الفني الدقر، ص ٢٦-٢٧.

- (الصلاة، الزكاة) ترسم هكذا (الصلوة، الزكاة)

النسخة (أ)

- ترسم "إن شاء الله" بـ "إنشاء الله".

- "الدينئة" ترسم بـ "الدينية"

- "العجائز" ترسم هكذا "العجايز"

- "إن فعلت" ترسم "إنفعلت"

النسخة (ب)

- الهمزة ياء مثال ذلك (سائر) ترسم (ساير)، (الوطء) ترسم (الوطى).

- رسم الألف المقصورة ياء مثال ذلك: (على، كفى) رسمت (على، كفى).

- (المسألة) ترسم (المسلة).

النسخة (ج)

- (ثلاث) ترسم ثلاث.

- تبدل "الناء" فى بداية الفعل المضارع "ياء" فى الغالب، مثال ذلك:

- (نمتنع) نكتب بمتنع)

فى النسخ (ب + ج)

- يوضع فى أسفل الصفحة من الجهة اليسرى (الزاوية اليسرى) الكلمة التى تبدأ بها الصفحة

التالية لها وكما هو الحال فى بعض المصاحف.

- إذا أراد الناسخ الإحالة إلى الهامش (الحاشية) وضع إشارة (V) ويتبع الكلام فى الهامش

بعبارة (صح).

- بينما فى (أ) إذا أراد الناسخ الإحالة إلى الهامش وضع إشارة (Y) ويتبع الكلام بعبارة

صح.

المبحث السادس: منهج الباحث فى التحقيق (خدمة النص)

أولاً: من الناحية العامة:

- ١-مقابلة النسخ مع بعضها، وإثبات المتن الصحيح.
- ٢-ضبط الكلمات بالتشكيل ، ووضع علامات الترقيم، ووضع علامات التنصيص.
- ٣-إثبات الفروق بين النسخ من حيث بيان الزيادة والنقصان، وذكر الأخطاء والتنصيف.
- ٤-شرح الألفاظ الغريبة بما يجعلها مفهومة في عصرنا.
- ٥-التعريف بالأعلام الواردة في المتن.
- ٦-التعريف بالأماكن المذكورة بالنص بما يجعلها واضحة للقارئ في عصرنا.
- ٧-تحديث المعلومات القديمة الواردة في المتن بما يقابلها من معان حديثة.
- ٨-وصف النسخ ومقارنتها مع بعضها، وإكمال النقص اعتمادا على النسخة الأم (النسخة المطبوعة).
- ٩-كتابة العناوين بخط واضح ومميز.
- ١٠- الإشارة إلى الرأي الذي أخذ به المؤلف -أي هل يأخذ بالرأي الراجح المعتمد في المذهب؟-
- ١١- وضع مقدمة للكتاب بينت فيها أهمية الكتاب ومنزلته بين كتب الشافعية.
- ١٢- وضع فهرس للأيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة
- ١٣- وضع فهرس للموضوعات وقائمة للمراجع التي اعتمدت عليها في التحقيق.
- ١٤- مراجعة المصادر المتاحة لي والتي تكونت منها مادة الكتاب باستثناء ما لم أتمكن من الوقوف عليه إما لكونه مفقودا أو في حكم المفقود والغرض هو التأكد من صحة النقل والتثبت منه، وذلك بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في المذهب
- ١٥- أما بالنسبة لتخريج الأحاديث الشريفة فإن كان الحديث موجودا في البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفيت به وإن كان موجودا في غيرهما فبعد تخريجه من مظانه ومصادره قمت

١٦- أما توثيق الكتب والمصادر فقد اكتفيت بذكر الكلمات الأولى من اسم الكتاب واسم مؤلفه وذكر الجزء والصفحة، وأما معلومات التوثيق الأخرى فقد ذكرتها في قائمة المصادر والمراجع

١٧- وضع الفروق بين النسخ والعبارات الفارسية بين أقواس هكذا () .

١٨- ترقيم المتن بما يقابله من صفحات النسخة الأصل.

١٩- وضع الكتب والأعلام الواردة في المتن بين أقواس هكذا " .

٢٠- تبويب قسم الدراسة بتقسيمه إلى فصول ومباحث.

٢١- أما بالنسبة لعنوان الرسالة فهو مطابق لما قرره لجنة الدراسات العليا و عمادة البحث

العلمي دون زيادة أو نقصان

ثانيا: من الناحية الفقهية.

١- التعريف بالمصطلحات الفقهية من كتب اللغة والاصطلاح.

٢- التعليق على بعض العبارات الغامضة شرحا وتوضيحا.

٣- الحكم على بعض الآراء الفقهية من حيث موقعها في المذهب.

٤- التثبت من الأقوال التي تم عزوها إلى مصنفات أو علماء بأعينهم ما أمكن.

٥- إيراد دليل نقلي أو عقلي عند الضرورة ما أمكن .

٦- الحرص على المقارنة بالمصادر التالية بشكل خاص وهي مرتبة ترتيبا زمنيا حسب وفلة المؤلف.

- المذهب الشيرازي.

- فتح العزيز: الرافعي.

- روضة الطالبين: النووي.

- أسنى المطالب: زكريا الانصاري.

- تحفة المحتاج: لابن حجر الهيتمي.

- مغني المحتاج: الخطيب الشربيني.

- نهاية المحتاج: شمس الدين الرملي.

قسم التحقيق

كتاب النكاح، وتخص ما يلي :

الطرف الأول: في خصائص رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

الطرف الثاني: في مقدمات النكاح

الطرف الثالث: في الأركان

الطرف الرابع: في أسباب الولاية

الطرف الخامس: في تولي الطرفين وفي تزويج الوكيل للجد.

الطرف السادس: في خصال الكفاءة المربية في الزوج.

الطرف السابع: في نكاح السفينة والعبد والأمة

الطرف الثامن: في المحرمات على التأبيد بالرضاع والمصاهرة

الطرف التاسع: في نكاح المشركات

الطرف العاشر: في العيوب

الطرف الحادي عشر: في الغرور والعتق

الطرف الثاني عشر: في الاستمناء ووطء الأب جارية الابن وعكسه

الطرف الثالث عشر: في أحكام نكاح العبد والأمة

الطرف الرابع عشر: في الاختلاف

خاتمة

كتاب النكاح^(١)

في خصائص النبي - صلى الله عليه وسلم -

والنظر في أطراف الأول: في خصائص^(٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) .
وهي أقسام:

الأول: الواجبات^(٤)، ومنها: السواك، والضُّحى، (والأضحى)،^(٥)

(١) النكاح في اللغة الصم والجمع، ومنه نكاحت الأشجار إذا تمايلت، واستنكح المرأة: طلب أن يتزوَّجها وبأنى النكاح بمعنى الوطء، الصباح، الجوهري، باب الحاء فصل النون، ح، ١، ص ٣-٤، وانظر: المعجم الوسيط، مادة نكح، ج ٢، ص ٩٦٠.

والنكاح في اصطلاح الشافعية: إباحة وطء باعط إباح أو تزويج. معنى المحنّاح، الحليليب الشريفي، ح ٤، ص ٢٠٠. والنكاح حقيقة في العقد محار في الوطء لصحة بغيه عنه لاستحالة أن يكون حقيقة فيه وتكنى به عن العقد لاستفحاح ذكره كقوله، والأصح لا تكنى به عن غيره، والأصل فيه قبل الإجماع الإثبات والأخبار الكثيرة. وقد شرع من عهد آدم - صلى الله عليه وسلم - واستمر حتى في الجنة، ولا ننظر فيما نعتدنا الله به في العقود، وفائدته: حفظ النسل، وتفرغ ما يصير حسبه، واستيفاء اللذة، والتمتع وهذه هي التي في الحنة.

انظر تكملة المجموع، المطيعي ج ١٦، ص ١٩٨، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ح ٣، ص ٨٩، نهاية المحتاج، شمس الدين الزملي، ج ٦، ص ١٧٦-١٧٧.

ودليل مشروعيته من الكتاب قوله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا» سورة النساء آية ٣.

ومن السنة ما رواه علفمة عن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «بَا مَعْتَمِر الشَّيْبَانِ مِنْ اسْتِطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَعْصَى لِلنَّصْرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْحِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالْمَنْوُومِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَحَاءٌ» أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ»، ح (٥٠٦٥)، ج ٧، ص ٢٤، مع الفتح، ومسلم، الصحيح، كتاب النكاح باب استحباب النكاح لمن نافت إليه نفسه، ح (١٤٠٠)، ج ٢، ص ١٠١٨.

(٢) ووجه المناسبة بين ذكر النكاح والخصائص: أن النكاح من أشهر خصوصياته وإنما ذكرت هنا لأنها في النكاح أكثر من غيره. انظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٩٨.

الخصائص في اللغة: قال «ابن منظور»: خصه بالشيء بخصه وخصوصاً وخصوصية: أفرد به دون غيره. لسان العرب، لابن منظور، فصل الحاء، ح ١، ص ٨٤١.

الخصائص في الاصطلاح: وهي الصفة التي توحّد في الشيء ولا توجد في غيره. وعرفها الأشر يقول: هي ما أفرد الله به رسوله - صلى الله عليه وسلم - من أحكام دون بقية أمته تشريراً له وبكرهما. انظر: غاية السؤل في خصائص النبي عليه السلام، ابن الملقن، ص ١١ مسائل من فقه الكتاب والسنة، عمر الأشعر، ص ١٩.

(٣) في ج، صلعم.

(٤) والحكمة في ذلك زيادة الرزقي والدرجات عند الله تعالى، انظر: الام، الشافعي، ح ٥، ص ١٥٠.

(٥) في ب: الأضحى.

والوتر^(١)، (والتهجد)^(٢) - ونُسِخَ في الآخر^(٣) - والمشاورة مع أهله^(٤)، وأصحابه، وتغيير المنكر^(٥) - وإن خاف على نفسه -، ومصابرة العدو - وإن كثر -، وقضاء دين الميت المعسر - ولا يجب إلا على الإمام من المحال، وتخبر نسائه^(٦) بين مفارقتها واختارها.

الثاني (المحرمات)^(٧)، ومنها: الزكاة، والصدقة^(٨)، والخطبة^(٩)، والشعر، ونزع اللأمة^(١٠) حتى بلغى العدو، [وبغائل]...، ومد العين إلى ما منع به الناس، والمسر

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ثلاث من عليّ فرائض، ومن لم يأتها، فهو كمن لم يأتها"، والوتر، وصلاة الضحى، أخرجه بهذا اللفظ أحمد، السديد، ح ١، ص ٢٣١، وأخرجه الدار فطن، السنن، كتاب الوتر، باب: صفة الوتر، وأنه ليس بفرض، ح ٢، ص ٢١، ولكن بسدل قوله: "صلاة الضحى" قال: وتركها الفجر، والحديث ضعيف لضعف أبي حنبل، وصنفه النسائي والدار فطن، ابتر التعليل المعنى على الدار فطن، للمعظم إبادي، ح ٢، ص ٢١، وهو بهامش سنن الدرقطني.

(٢) في ح: بعد لفظة التهجد، "باتتلى عشرة ركعة".

(٣) قال النسائي: كان التهجد واحدا عليه وعلى أمته حولا كاملا، ثم نسخ فصار في حقه بطوعا، وكذا في حق أمته، وهذا هو الأصح كما حكاه الشيخ أبو حامد عن الشافعي رحمه الله. روضة الطالبين، النووي ح ٥، ص ٣٤٤.

(٤) لقوله تعالى: "وشاورهم في الأمر" سورة آل عمران، آية ١٥٩.

(٥) قد يقال: إن هذا ليس من الخصائص بل يجب تغيير المنكر على كل مكلف ويحاط عن ذلك بأن المراد أنه لا يسقط عنه لحرف وإبهام معصوم، بخلاف غيره. روضة الطالبين، النووي، ح ٥، ص ٣٤٥.

(٦) في ب: وتخبر نساياه.

والصحيح أن التخبر واجب، ولو اختارته واحدة منهن لم يحرم عليه طلاقها كما لا يحرم على أمته، أو كرهته بأن اختارت الدنيا توفقت الفرقة على الطلاق، فلا تحصل باختيارها لقوله تعالى: "فَتَعَالَيْنِ أُمَتَّعْنِ وَأَسْرُحْنِ" سزلا جميلا سورة الأحزاب، آية ٢٨، ابتر الوسط، العزالي، ح ٥، ص ١٠، روضة الطالبين، النووي، ح ٥، ص ٣٤٨.

(٧) في الأصل المحرمات.

(٨) أي أخذ الزكاة والصدقة، وخص بها تكملة له، نفلها وفرضها وصلاة لمنصبه الشريف لأنهما ينشأن عن ذل الأخذ وعن المأخوذ منه وأبدل بهما الفاء الذي يؤخذ على سبيل الدهر والعلية العتيق عن عز الأخذ وذل المأخوذ منه. أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ح ٣، ص ٩٩. معنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٤، ص ٢٠٢.

(٩) الخط: خط الكتاب، سطره، وكنهه، والخط: الكتابة، والشعر بكسر الشين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْطُبْهُ بِمِمْكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُتَطَلُّونَ﴾ المتكوت، آية ٤٨، وقوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ سورة يس، آية ٦٩، المعجم الوسيط، إبراهيم أبس، مادة خط، ح ١، ص ٢٤٣.

(١٠) اللأمة: يسكون الهمزة وفتح الميم جمع لأمة وهي الدرع، وتجمع أيضا على لؤم، الصحاح، الجوهري، فصل اللام، ح ٥، ص ٢٠٢٦.

(١١) في الأصل "وبغائله" أ، ب، ح: بغائل.

للاستكثار^(١)، وخائفة الأعين^(٢)، والصلاة على من عليه دين ولا وفاء ولا ضمان ونسخ التحريم^(٣) وأوجب (القضاء)^(٤) من عنده، (والتزويج)^(٥) على المختبرات^(٦)، (والتبذل بهن)^(٧)، ونسخ آخر^(٨)، وإمساك من كرهته، (ونكاح)^(٩) الكتابية^(١٠)،

- ودليل ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا يدعى لفتى أن يلبس لأمنه فيصمها حتى يحكم الله" أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الاعتصام بالسنة، باب: قول الله تعالى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ" سورة الشورى، آية ٣٨، مع الفتح.
- (١) أي لا تعط مستكثرا أي طالبا للكثرة لحصول عرص لولاه تعالى: "وَلَا تَعْتَنُ تَسْتَكْثِرُ" سورة المدثر، آية: ٦، أسنى المطالب زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٠.
- (٢) وهي الإنماء إلى مباح من قبل أو ضرب على خلاف ما يظهره ويشعر به الحال روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٥٠، وعرف ابن عباس رضي الله عنه خاتمة الأعين بقوله: "هو الرجل ينظر إلى المرأة، فإبدا نظر إليه أصابعه غض البصر، ولما حى بعد الله بن أبي سرح إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعدما اطمان أهل مكة وطلب له الأمان عثمان رضي الله عنه - صمت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طويلاً، ثم قال، نعم، فلما انصرف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لمن حوله: ما صمت إلا لنعوم الله بعضكم فيصرب عفه" فقال، رجل من الأنصار فهلا أومأت إلى يا رسول الله، فقال: "إِنَّ السُّبَى لَا تَكُونُ لَهُ خَائِنَةً أَعَيْنُ" الجامع لأحكام الفرائض، الفرطلي، ج ١٥، ص ١٩٨.
- (٣) أي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك بصلي على من عليه دين ولا ضمان، ودوقه من عنده، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٥٠.
- (٤) في ب: ح: القضا.
- (٥) في ب: التزويج.
- (٦) أي التزويج على التسعة اللاتي اخترن، لقوله تعالى: "لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حَسَنُهُنَّ" سورة الاحزاب، آية ٥٢.
- (٧) في أ: وتبدل بهن. قال الله تعالى: "وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حَسَنُهُنَّ" سورة الاحزاب، آية: ٥٢.
- (٨) قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَمْنَا أَنَّكَ أَزْوَاجُكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ" سورة الاحزاب، آية: ٥٠. وذلك لتكون المنة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - بترك الزوج عليهن، حاسة الحاج ابراهيم بهائم الأنوار، ج ٢، ص ٦٠.
- (٩) في أ: ونكاح.
- (١٠) لأنها تكون كارهة لصحنه، ولأنه اشرف من أن يضع مائه في رحم كافره، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٠.

والأمة- (لا التسري)^(١) بالمسلمة- ، وكرم له أكل الثوم والبصل والكراث^(٢)، وإن كان (مطبوخا)^(٣)، كما كره لنا (نينا)^(٤)، والمن للاسكتار: الإعطاء ليرد أكثر، وخائنة الأعين: الإشارة بالعين إلى ضد ما ينطق به، ولا يحرم علينا ذلك إلا في (المحظور)^(٥).

الثالث: المباحات، ومنها: الوصال^(٦)، وصفى المغنم^(٧)، وخُمن الخُمس^(٨)،

(١) في ح: التسري بالأمة المسلمة. التسري هو إعداد الرجل أمنه لأن يكون موطوءة، القاموس النقي، سعدي أبو حبيب، ص ١٧٢.

(٢) الكراث: بقل يشبه الثوم كربه الرائحة، الصحاح، الجوهري، فصل الكاف، ح ١ ص ٩٠.

(٣) في ج: ولو طُبخ.

(٤) في أ، ب، ج: نيناء، في الأصل: نينا.

ويستدل لذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه- قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم- عن أكل البصل، والكراث، فغلبتنا الحاجة فأكلنا منها فقال: "من أكل من هذه الشجرة المنقشة فلا يقرن مسجدا، فإن الملائكة تأذى مما ينادى منه الإنسان". أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، ح (٥٦٤)، ج ١ ص ٣٩٤، قال العلماء: وهذا الحديث دليل على منع أكل الثوم ونحوه من دخول المسجد وإن كل خائلاً، لأنه محل الملائكة، ولعموم الأحاديث. شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٥، ص ٥٢.

قال "الخطيب الشربيني": وإنما كره أكل الثوم والبصل لتأذى الملائكة برائحته، وهو مكروه في حق كما في حق أمته صرح به في حقهم، "صاحب الأنوار"، مقبداً بالنبي- أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٠. (٥) في أ: المحظور.

(٦) الوصال: وهو الصوم المتتابع بلا أي انقطاع في الليل. انظر: حاشية الكنتري بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٦٠، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج، ج ٦، ص ١٧٨-١٧٩.

(٧) وهو ما اختاره من العنيفة قبل القسمة من جارية أو غيرها، ويقال لذلك المختار والصفى والصفية، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٥١، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠١.

(٨) من النفي والمغنم، كان صلى الله عليه وسلم- ينفق منه في مصالحه، وما فضل جعله في مصالح المسلمين، انظر: حاشية الكنتري بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٦٠-٦١، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٢. والنبي: مأخوذ من فاء إذا رجع، وهو كل ما وصل من المشركين غنواً من غير قتال، ولا بإحاطة حبل ولا ركاب، فهو كمال الهدنة الجزية ما تركوه فرعاً من المسلمين، والغبنة والمغنم: بمعنى يقال: غنم يغنم غنماً بالضم وأصل الغنم: الربح والفضل، وهو كل ما أخذ من الكفار بالقتال ولجأ الخيل، والركاب: تحرير التبتة، النسوي، ص ٣١٦. انظر: الأحكام السلطانية، الماوردي، ص ١٩٩، كناية الاخيار، نفي الدين الحصني، ج ٢، ص ٥٧.

والهدية - بخلاف (سائر) ^(١) (الولادة) - ^(٢)، ودخول مكة بغير إحرام، وأن يشهد، ويقبل، وبحكم لنفسه وولده، وأن يقبل شهادة من يشهد له، وأن يحمي لنفسه، وأن يأخذ الطعام والشراب ^(٣) الأصل/ ٥٩ من مالهما المحتاج، ويجب عليه البذل ^(٤).

كما يجب بذل المهجة في دفع من يقصده على الحاضر ^(٥)، ثم ^(٦) وكان لا (ينقض) ^(٧) (وضوءه) ^(٨) بالنوم مضطجعا، بخلاف التمس، وينعقد نكاحه بلفظ الهبة من جهتها ^(٩)، وبلفظ النكاح من جهته، ولا مهر أولاً وآخرأ وبغير ولي وشهود، وبلا مهر أولاً وآخرأ ^(١٠)، وفي إخراجها ^(١١).

(١) في ب، ج: سائر.

(٢) في الأصل: الولادة في أ، ب، ج: الولاء.

(٣) أي على المالك المحتاج بذل ما يأخذه النبي - صلى الله عليه وسلم - أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٢.

(٤) أي بذل النفس ودونه بحيث لو قصده طالب بحضرته فيبذى بمهجة النبي - صلى الله عليه وسلم - فإنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، الأسنى، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٢.

(٥) ثم: اسم إشارة بمعنى هناك وهي تستعمل للبعيد، انظر: شرح ابن عفيف على ألفية مالك، ج ١، ص ٨٠.

(٦) في أ: ينقض.

(٧) في ب: وضوءه، في ج: وضوء.

(٨) قال تعالى: «وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين» سورة الأحزاب، آية: ٥٠.

(٩) أي ينعقد بلا مهر مطلقاً لا بالعقد ولا بالدخول كرهه لثلاثتهم اختصاص نفى المهر بصورة الهبة، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ٦١.

(١٠) عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج بميمونة وهو محرم مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، ج (١٤١٠)، ح ٢، ص ٨٧. أخرجه السنائي، السنن، كتاب النكاح، باب: الرخصة في نكاح المحرم، ج (٣٢٧١)، ح ٦، ص ٨٧. عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إن المحرم لا ينكح ولا ينكح. أخرجه مسلم كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، ج (١٤٠٩)، ح ٢، ص ١٣٠-١٣١.

وأخرجه السنائي، السنن، كتاب النكاح، باب: النهي عن نكاح المحرم، ج (٣٢٧٥) و (٣٢٧٦)، ح ٦، ص ٨٨. عن يزيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نكح ميمونة وهو حلال، وزاد وقال وكانت خالتي وخالة ابن عباس، أخرجه مسلم الصحيح، كتاب النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، ج (١٤١١)، ح ٢، ص ١٠٣٢.

عن سلمان بن يسار أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث أبا رافع مولاة ورجلاً من الأنصار فزوجه بميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج. أخرجه مالك، الموطأ، كتاب الحج، باب: نكاح المحرم، ج (٧٧٩٤) ص ٢٧١. قال "الشافعي": فكان أنسه الأحاديث أن يكون ثلثاً عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نكح

وإحرام الولي وزيادة على التسع^(١)، وكان له تزويج^(٢) (الخلية)^(٣) من نفسه، وممن شاء بغير إذنها وإن وليها^(٤) والتصرف في مال الغير بغير إذنه وتحل له المرأة بتزويج الله تعالى - منه كزینب^(٥).

الرابع: الفضائل فمنها تحريم رفع الصوت عليه^(٦)، ونداؤه باسمه يا محمد يا أحمد من وراء الحجرة^(٧)، حتى يخرج، وتجريده من الثوب ليغسل بعد موته ومدخلته الحرة والأمة على غيره أبداً ويكفر مستحل الحرة، وقيل: وغير مدخلته محرمة أيضاً ووجوب إجابته على

ميمونة فإن قيل ما يدل على أنه أثبت؟ قل: روي عن عثمان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - النهي عن أن ينكح المحرم ولا ينكح عثمان منقذ الصحبة ومن روى أن النبي نكحها محرماً أن يصحبه إلا بعد السفر الذي نكح فيه ميمونة.

وقد روى أكثر رجال أهل الحديث أن حديث ابن عباس وهم لما جاء من خلافه ورجحوا حديث ميمونة ورافع لكون ميمونة صاحبة الواقعة فهي أعلم بها من غيرها وأبو رافع كان صغيراً بين النبي - صلى الله عليه وسلم - وبينها، وإن عباس كان إذ ذاك صغيراً ولكن حديثهما أرفق بالحديث القول الذي رواه عثمان ولو ثبت أن حديث ابن عباس يعارض ميمونة ولأبو رافع لسقط الحديثان للتعارض ولبقي حديث عثمان سالماً عن المعارضة فويده به. وأكثر الروايات عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان حلالاً. ولم يرو ذلك - نكح وهو محرم - غير ابن عباس وحده وروى ميمونة وأبو رافع خلافه أنه تزوجها حلالاً، وهما أعرف بالقضية لتعلقها بهم بخلاف ابن عباس ولأنهما أصيب من ابن عباس. ومنهم من تأول أن المراد تزويجها في الحرم وهو حلال فقال لمن هو في الحرم محرم وإن كان حلالاً.

انظر: الأم، الشافعي، ج ٥، ص ١١٥. كتاب اختلاف الحديث، الشافعي، باب نكاح المحرم، ج ٩، ص ٥٩٩. من ابن ماجة بشرح الإمام السندي، ج ٢، ص ٤٧٢؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٠؛ نهاية المسول في خصائص رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، أبو الخطاب دحية، ص ٢٩٨-٣٠٢.

(١) قال "الغزالي": وقد مات النبي - صلى الله عليه وسلم - عن تسعة: عائشة، وحفصة، وأم حبيب، وأم سلمة، وميمونة، وصفية، والحويرة، وسودة، وزينب وهي امرأة زيد، وفي الزيادة على التسع خلاف - قال الخطيب الشربيني: "وقد تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - بضع عشرة، ومات عن تسع، وكثرة الزوجات في حقه - صلى الله عليه وسلم - للتوسعة في تبليغ الأحكام عنه الواقعة سراً مما لا يطلع عليه الرجال، ونقل محاسنه الباطنة" انظر: الوسيط: الغزالي، ج ٥، ص ١٧-٢١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني ج ٤، ص ٢٠٢.

(٢) في أ: خلية.

وهي المرأة التي ليست بذات زوج، معجم لغة الفقهاء، قلعة جي، قتيبي، ص ٢٠٠.

(٣) لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قال الله تعالى: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) سورة الأحزاب، آية: ٦.

(٤) قال الله تعالى: (فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْنَبُ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ) سورة الأحزاب، آية: ٣٧.

(٥) قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ) سورة الحجرات، آية ٢.

(٦) قال الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) سورة الحجرات، آية ٤.

المصلّي^(١)، ولا يَبْطُلُ صلاته بها، وعلى الخَلِية إذا رَغِبَ في نكاحها، ووجوبُ التَطَلُّقِ على (المتزوج)^(٢) إذا رَغِبَ - (صلى الله عليه وسلم) -^(٣) في زوجته -، ولم يقع قَطْعٌ -، وكان ذلك من زيد اتفاقاً كذا اتفق بإلقاء الله - تعالى - في قلبه لا اضطرارياً بحكم الوجوب.

ونسأوه ﷺ فَضَلَّتْ على سائرِ النساءِ^(٤)، وَجُعِلَ ثَوَابُهُنَّ وَعَقَابُهُنَّ على الضعفِ^(٥)، فإنْ أَتَتْ واحدةً مِنْهُنَّ بِكَراً بِفاحِشَةٍ - (عوذاً بالله)^(٦) - جَلِدَتْ مائتينَ وَغُرِّبَتْ سَنَتَيْنِ وَثَبَّتْ جَلِدَتْ مائةً وَرُجِمَتْ، ولا يجوزُ أَنْ يُسألَنَّ^(٧) إِلَّا مَنْ وراءَ حجابِ^(٨)، ويجوزُ أَنْ يُسألَ^(٩) غَيْرُهُنَّ (مشافهةً)^(١٠) وأفضلُ زوجاته خديجةٌ، وعائشة^(١١)، وفيهما خلافٌ كفي عائشة، وفاطمة^(١٢) -

(١) على من دعاه وهو فيها، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٥.

(٢) في أ: الزوج.

(٣) في ب، ج: صلعم.

(٤) قال الله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ اتَّقِيْنَ فَلَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِيْ قَلْبِهِ مَرْضٌ وَقَلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ سورة الاحزاب، آية: ٣٢.

(٥) قال الله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ سورة الاحزاب، آية: ٣٠.

(٦) في الاصل: أعوذ بالله.

(٧) في الاصل: تسألن، في أ، ب، يسألن، في ج: يسألن.

(٨) قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ سورة الاحزاب، آية: ٥٣.

(٩) في أ، ب، ج: يسئل.

(١٠) في أ: بمشافهة

(١١) عن علي - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول: "خيرُ نساءها مريم بنتُ عمران، وخيرُ نسائها خديجة بنتُ خويلد" قال أبو كرب: وأشار وكيع إلى السموات والارض. أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل خديجة أم المؤمنين، ح (٢٤٣)، ج ٤، ص ١٨٨٦.

وعن أبي موسى - رضي الله عنه - قال: قال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "كَمَلُ من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء غيرُ مريم بنتِ عمران، وآسية امرأة فرعون، وإنَّ فضلَ عائشة على النساء كفضلِ السَّريِّدِ على سائرِ الطعام" أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، فضل خديجة أم المؤمنين، ح (٢٤٣)، ج ٤، ص ١٨٨٦.

ثرد الخبز - ثرداً: فَتَرَدَّ ثُمَّ بَلَغَ بِمَرْقٍ، والثريد: ما يترد من الخبز، وهو طعام من اللحم والخبز المَقْتَت، انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مادة ثرد ج ١، ص ٩٤ حاشية الرغلي على أسنى المطالب، ج ٣، ص ١٠٣.

(١٢) عن المسور بن مخرمة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "إنما فاطمة بضعة مني، يؤذيها ما آذاها". أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النبي - صلى الله عليه وسلم - ح (٢٤٤٩)، ج ٤، ص ١٩٠٣، وإنما فضلت خديجة على فاطمة باعتبار الامومة لا باعتبار السيادة، واختار "السكي" أَنْ مريم أفضل للزهر السابق وللأختلاف في نبوتها، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٣، مغني المحتاح،

لرَضِيَ اللهُ عَنْهَا^(١)، وهو ﷺ خاتم النبيين وأُمّتُهُ خَيْرُ الأُمَمِ، وشريعَتُهُ ناسخةٌ وكتابُهُ معجزٌ ومَحفوظٌ عن التحريف وأقيمَ بعده حجةٌ على النَّاسِ، ومعجزاتُ سائرِ الأنبياء انْقَرَضَتْ وكانَ لا يَنَامُ قَلْبُهُ، ويَرى من (ورائِهِ)^(٢) كَمَنْ قَدَامَهُ^(٣)، وتطوَعُهُ قَاعِدًا كانَ كَتطوَعُهُ قَائِمًا^(٤)، وإن لم يكنْ [لَهُ]^(٥) (عِذْرٌ)^(٦)، وكانَ سكوته حجةً على جوازِ ما (رَأَى)^(٧) ولم يُنْكَرْ، وسكوتهُ غيرُهُ فلا، وكانَ يُبَدِّلُكَ بِيُولِهِ ودمِهِ^(٨)، ومن استهانَ بِهِ، أو سبَّهُ، أو هجَاه، أو أَبْغَضَهُ، أو زنى بحضرتِهِ كُفِرَ،

الأصل/١١

٤، ص ١٩٠٣، وبإِمْنا فضلتُ خديجةً على فاطمةٍ باعتبارِ الأمومة لا باعتبارِ السيادة، واختارَ "السبكي" أن مريمَ أفضلُ للخيرِ السابقِ وللإختلافِ في نوتِها، أَسْنَى المَطْلَبِ، زَكْرِيَا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ٤١-٢٠٢، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ١٧٩.

(١) زيادة من أ.

(٢) في ج: ورايه، في الأصل: ورائه.

(٣) وهذا مقيد بحالة الصلاة، أَسْنَى المَطْلَبِ، زَكْرِيَا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٥.

(٤) وتطوع غيره بلا عذر على النصف، أَسْنَى المَطْلَبِ، زَكْرِيَا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٥. عن عبد الله بن عمرو- رضي الله عنهما- قال: "خُذْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نَصْفُ الصَّلَاةِ، قَائِمًا فَتَيْتُهُ فوجدته يصلي جالساً، فوضعتُ يدي على رأسه فقال: ما لك يا عبد الله بن عمرو؟ قال: خُذْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ قُلْتَ: صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نَصْفِ الصَّلَاةِ، وَلَيْتَ تَصَلِّيَ قَاعِدًا، قَالَ: لَجَلٌ وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ" أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ح (٧٣٥)، ج ١، ص ٥٠٧.

(٥) زيادة من ج.

(٦) في أ: عذراً.

(٧) في ج: رأي.

(٨) والدليل على جواز التبرك ببول ودم النبي- صلى الله عليه وسلم- حديث أميمة، وعبد الله بن الزبير.

عن ابن جريج قال: أخرتني حكيمة بنت أميمة عن أميمة أمها أن النبي- صلى الله عليه وسلم- كان يبول في قدح من عِدَانٍ وضع تحت سريره، فبال فوضع تحت سريره، فجاء فأرادَه فإذا القدح ليس فيه شيء، فقال لامرأة يقال لها: بركة كانت تخدمه لأم حبيبة جاعت معها من أرض الحبشة: أين البول الذي كان في القدح قالت: شربته يا رسول الله.

أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب: تركه الإنكار على من شرب بوله ودمه، ح (١٣٤٠٦)، ج ٧، ص ١٠٦، واللفظ له، وأخرجه السيوطي، الخصائص الكبرى، باب الاستشفاء بوله- صلى الله عليه وسلم-، ح (١٣٤٠٦)، ج ١، ص ١٧٧، وقال: "إن صح هذا الحديث فهو من خصائص النبي- صلى الله عليه وسلم-، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، ج ٢٥، ص ٨٩، وأخرجه الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ٦٣-٦٤، قال البيهقي في الزوائد أخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، انظر: مجمع الزوائد، ج ٨، ص ٢٧٠-٢٧١.

عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه قال: احتجم رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وأعطاني دمه وقال: اذهب فواله لا يبيحُ عنه شيءٌ لو كُتِبَ أو إِنْسانٌ قال: فتجشيتُ عنه فشربته، ثم أتيت النبي- صلى الله عليه وسلم- فقال: ما صنعت؟ قلت: صنعت الذي أمرتني، قال: ما أراك إلا قد شربته؟ قلت: نعم، قال: ماذا تلقى أُمّي منك. قال أبو جعفر: وزادني بعض أصحاب الحديث عن أبي سلمة قال: فيرون أن القوة التي كانت في ابن الزبير من قوة دم النبي. أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب: ترك الإنكار على من شرب بوله ودمه، واللفظ له، ح (١٣٤٠٧)، ج ٧، ص ١٠٦-١٠٧، وأخرجه علاء الدين الهندي، المعروف بالبرهان فوزي، كنز الفوائد، ح (٣٧٢٢٧)، ج ١٣، ص ٤٧٠.

ومن كذب عليه متعمداً عصى^(١). وقال "الشيخ أبو محمد": (٢) كفر^(٣) وكان يَلَا يُؤْخَذُ عن الدنيا عند تلقّي الوحي، ولا تَسْقُطُ عنه الصلاةُ وغيرها ومن يراه في المنام فقد رآه حقاً^(٤)، ولكن لا يجبُ العملُ بما يسمعه الرائي منه لعدم ضبطه^(٥)، ويُخاطَبُ بعد الموت [يقولهم]: (٦) السلامُ عليك أيها النبي ورحمةُ الله وبركاته، لأنَّ "الأنبياءَ أحياءَ في قبورهم يصلون، وبحجون"^(٧) كما ورد

قال الهيثمي في الزوائد: رواه الطبراني واليزار باختصار ورجال الزرار رجال الصحاح. انظر: مجمع الفوائد، الهيثمي، ج ٨، ص ٢٧٠.

قال في تلخيص الحبير: أخرجه البزار والطبراني والبيهقي وفي إسناده الهنيد من القاسم ولا بأس به. انظر: تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٣٠.

قال في "التهذيب": قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثقة من أوثق الناس، قال ابن معين والنسائي، ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ٤٩-٥٠، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المعزي، ج ١٤، ص ٥٧-٥٩.

قال "ابن الملقن": شمره - صلى الله عليه وسلم - طاهرًا، وكذلك بوله وسائر فضائله على أحد الوجهين لأصحابنا وبينغسي اختياره وقد صححه "القاضي حسين"، انظر: غاية السؤل في خصائص الرسول عليه السلام، ابن الملقن، ص ٢٧٦-٢٧٨.

(١) عن المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" أخرجه مسلم، الصحيح، المقدمة، باب: تغليب الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ج ٣، ص ١٠.

(٢) لم أفق على قوله ونظر: كلامه في روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٢٦٣، هو الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، والد الإمام "إمام الحرمين" من علماء التفسير واللغة والفقه وأد في حوين. توفي بديسابور سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة (٤٣٨هـ)، من مصنفاته "الفروع"، "السلسلة"، "التبصرة"، "الوسوسة". انظر طبقات الشافعية، لابن هداية الله الحسيني، ص ١٤٤-١٤٥، مفتاح السعادة، طائش كسري زاده، ج ٢، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٣) قال في "الروضة": الكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - عمداً من الكبائر ولا يكر فاعله على الصحيح وهو قول الجمهور، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٦٢، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٦.

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، "من رآني في المنام فقد رآني حقاً فإن الشيطان لا يتمثل بي" أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الرؤيا، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "من رآني في المنام فقد رآني" ج ٢، ص ١٧٧.

(٥) لعدم ضبط التائم لا للشك في رؤيته. روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٦١، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٠٦. ولا بد من الإشارة إلى أن الرؤى والأحلام ليست مصدرًا للتشريع.

(٦) في الأصل: بقول.

(٧) هذا الحديث رفعه أس بن مالك - رضي الله عنه - إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بدون لفظ "وحيون" أخرجه البيهقي في كتاب ما ورد في حياة الأنبياء بعد وفاتهم، ص ٢٧، وقال "ابن عدي": "وفي إسناده الحسن بن قتيبة وله أحاديث عن أبيه حسان، وأرجو أن لا بأس به" وقال "الذهبي": بل هو متروك الحديث" وقال السدار

ولا تبطل به الصلاة^(١)، بخلاف خطاب غيره وكان ماله صدقة بعد موته على المسلمين، ولا يورث منه^(٢)، بل يؤقف للمصالح وأنفق على زوجاته منه، ولا يجوز الجنون على الأنبياء، وكذا الاحتلام على الأصح، ويجوز الإغماء^(٣) عليهم. ومعرفة الخصائص مستحبة بل لو قيل بوجوبها لم يتخذ لأنه ربما يري جاهل بعضها ثابتاً في حديث صحيح، فيعمل به أخذاً بالناسي^(٤).

قطني في رواية البرقاني: "متروك الحديث" وقال "الهيتمي": (رواه أبو يعلى والنزار، ورجال أبي يعلى نفساً). وقال "الألباني": "وإسناده قوي"، ثم قال: إن الحياة التي أثبتها هذا الحديث للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - إنما هي حياة برزخية ليست من حياة الدنيا في شيء، ولذلك وجب الإيمان بها دون ضرب الأمثال لسها ومحاولة تكيفها ونسبها بما هو المعروف عندنا في حياة الدنيا" وكان الألباني قد ضمه ثم رجع عن ذلك بعدما رجع إلى مسند أبي يعلى وغيره وقال: إذا رأيت في كلامي غير هذا فاضرب به عرض الحائط. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج ٢، ص ٧٣٩، ميزان الاعتدال، الذهبي، ج ٢، ص ٢٧٠، مجمع الزوائد، الشيباني، ج ٨، ص ٢١١، المطالب العلية، ابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ٢٦٩، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ج (٦٢١)، ج ٢، ص ١٨٧-١٩١.

(١) على من دعاه وهو فيها، ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ سورة الأنفال، آية ٢٤. أسنى المطالب زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٥.

(٢) عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حين توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أردن أن يبعث عثمان إلى أبي بكر يسأله ميراثين فقالت عائشة: أليس قد قال رسول الله لا يورث ما تركناه صدقة. أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الفرائض، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يورث ما تركناه صدقة، ج (٦٢٦) و (٦٢٧) و (٦٢٨) و (٦٢٩) و (٦٣٠)، ج ٣، ص ٤٨٨-٤٨٩، مع الفتوح، بلفظ "تركنا" بدل "تركناه" وأخرجه مسلم الصحيح، كتاب الجهاد والمسير، باب: حكم الفداء، ج (١٧٥٧)، ج ٣، ص ١٣٧٧-١٣٧٨. وهذا للغة.

(٣) لحظة أو لحظتين فقط، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٦.

(٤) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٦٢، معنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٠٢.

الطرف الثاني في مقدمات النكاح

الأولى: يستحبُّ النكاحُ لمن يحتاجُ إليه^(١) ويجد أهنّته^(٢) أو مكروهه لمن لا يحتاج ولا يجد أهنّته^(٣) والأفضلُ لفائد الأهنّة المحتاج أن لا يتزوَّج^(٤)، ويكسرُ شهوته بالصوم، ولا يجوزُ بالكافور^(٥)، [ولو أوجدها غير]^(٦) المحتاج التخلّي (للعادة)^(٧).

وأحبُّ المنكوحات: البكر^(٨)، الولودُ، الودودُ^(٩)، الحسيبةُ، النسيبةُ، العاقلةُ، الصالحةُ، الأصل/٦٢

(١) لخبر الصحيحين: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوَّج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" هذا الحديث سبق تخريجه.

والباءة بالمعد الجماع وقبل مؤن النكاح. انظر: شرح متن الغاية لأبي فضل البصير الشافعي، ص ٢٣٥.

(٢) الأهنّة: الغدّة، يقال: أخذ للأمر أهنّته، وهي جمع أهب، وهي المؤنة من مهر، وكسوة ونفقة. انظر: المعجم

الوسيط، إبراهيم أيس، مادة أهب، ج ١، ص ٣١؛ تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ١٨٥؛

معني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣؛ نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ١٨٠.

(٣) ساقطة من الأصل. مثبته في أ، ب، ج.

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ سورة النور، آية: ٣٣،

قال في "الأم": ومن لم تنق نفسه ولم يحتج إلى النكاح من الرجال والنساء بأن لم تخلق فيه الشهوة التي

جعلها في أكثر الخلق فإن الله تعالى قال: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ سورة آل

عمران، آية ١٤، أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا يرى بأساً أن يدع النكاح بل أحب ذلك

وان يتخلّى لعبادة الله. أنظر: الأم، الشافعي، ج ٥، ص ١٥٥.

(٥) لأنه نوع من الخصاء انظر: اسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٠٧، معني المحتاج، الخطيب

الشربيني، ج ٤، ص ٢٠٥، النهاية شرح متن الغاية، لأبي الفضل البصير، ص ٢٣٦.

(٦) في الأصل: ولو أجدها لغير.

(٧) في ب: العبادات.

(٨) عن جابر - رضي الله عنه - قال: قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "تزوجت يا جابر قلت: نعم،

قال: بكر أم ثيباً، قلت: ثيباً، قال: فهلا حاربه نلاعيتها وتلاعيك". أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب

النكاح، باب: تزويج الثقات، ح (٥٠٨٠)، ج ١، ص ١٥٢ مع الفتح، ومسلم، الصحيح، كتاب الرضاع،

باب استحباب نكاح البكر، بعد حديث رقم (١٤٦٦)، ج ٣، ص ١٠٨٧.

(٩) لحديث "تزوَّحوا الودود الودود فبني مكائركم الأبناء يوم القيامة". أخرجه أبو دود، السنن، كتاب

النكاح، باب: في النهي عن التزويج من لم نلد من النساء، ج (٢٠٥)، ج ٢، ص ٥٤١، والنسائي، السنن،

كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، ج (٣٢٧٧)، ج ٦، ص ٦٥-٦٦، وصححه الألباني، أنظر: إرواء

الغليل، الألباني، ج (١٧٨٤)، ج ٦، ص ١٩٥، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج (١٧٨٢)، ج ٤، ص ٣٨٥.

الجميلة، التي ليست له قرابة قريبة^(١). ويستحب أن لا يزيد على واحدة من غير حاجة، وأن لا يتزوج النفوت^(٢) لمن غير مصلحة.

المقدمة الثانية: النظر يستحب أن ينظر إلى وجهها وكفها^(٣) قبل النكاح إذا عزم على نكاحها إن ارتضاها^(٤) فإن لم يتمر بعث امرأة تتأملها وتصفها له.

والنظر أقسام: الأول: نظر الرجل إلى المرأة فيحرم إلى عورتها مطلقاً، وإلى وجهها وكفها إن خاف فتنة، وكذا إن لم يخف^(٥) وقيل: (الأكثر)^(٦) على أنه لا يحرم عند الأمن، والمراد من الكف اليد من رؤوس^(٧) الأصابع إلى المعصم، وصورتها ليس بعورة لكن يحرم الإصغاء^(٨) عند الفتنة

(١) لا تنكحوا القرابة القريبة، فإن الولد يُخلق ضارباً. هذا الحديث لا أصل له معتمداً كما قال ابن الصلاح، تلخيص الحبر، ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ١٤٦.

(٢) النفوت، وهي المرأة التي كان لها زوج، وولد من غيره، فهي تلتفت إلى ولدها. المعجم الوسيط، مادة لغت، ج ٢، ص ٨٣٨.

(٣) الحكمة في الاختصار على الوجه والكفين، أن إلوجه يستدل به على الجمال، واليدين يستدل بهما على خصوبة البدن، مغنى المحتاج الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٠٨. فمن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوها إلى نكاحها فلينظر فقال: فخطبت جارية فكنيت أنحبها لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها. أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: ندب النظر إلى وجه المرأة وكفها لمن يريد تزويجها، ج ١٤٢٤، ص ٢، ص ١٠٤٠.

(٤) في ج، ارتضاها.

(٥) إن لم يخف الفتنة فوجهان. أحدهما: وقال به الأصحاب ولا سيما المعتزمون: لا يحرم، لقوله تعالى: "ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها" سورة النور، آية ٣١، الثاني: يحرم، قاله "الإصطخري" وأبو علي الطبري واختاره "الشيخ أبو محمد" و"الأمام": ووجه الإمام بقوله: التفتت كلمة المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه وبأن النظر مظنة الفتنة ومحرك الشهوة فاللائق بحساسن الشريعة سد الباب، والاعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بالاجنبية. انظر روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٦٦، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ١٩٣-١٩٤، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ١٨٧.

(٦) في النسخة ب ح: الأكثرون، في أ، الأصل: الأكثر

(٧) في أ، ح: رؤس، في ب، رؤس.

(٨) صغى صغواً، مال، بقال: أصغى إلى فلان: أحسن الاستماع إليه، لسان العرب، ابن منظور، فصل الصاد، ج ٤، ص ٥١٨.

ولتحريم النظر شروط:

الأول: أن يكون الناظر بالغاً أو مراهماً، فإن كان صبيّاً لم يظهر على عورات النساء - أي لا يحكي ما يرى منهن - لم يحرم، والمراهق^(١) كالبالغ في أنه يجب على وليه المنع من النظر، وعلى^(٢) المنظور إليها [الاحتجاب منه كمن المجنون]^(٣).

الثاني: أن يكون فحلاً فإن كان منسوحاً^(٤) لم يحرم إلا (ما)^(٥) بين السرة والركبة، والمجبوب^(٦) الذي بقي أنثياه والخصي^(٧) الذي بقي ذكره والعنن^(٨) والمختن^(٩) وهو المتشبه بالنساء، والشيخ (الهرم)^(١٠) كالفحل.

الأصل/٦٣

(١) بكسر الهاء هو ما قارب سن الاحلام، لو باعتار غالب سنه وبتوقت خمس عشرة سنة، انظر: الزاهر في ألفاظ الشافعي، الأزهري، ص ١١٤. النظم المستعذب، لابن بطلال الركني، ج ٢، ص ٤٢٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢١١.

(٢) في ب: علي.

(٣) هكذا في الأصل، والأصوب كالاحتجاب من المدحون

(٤) المنسوح في اللغة: هو الذي لا عين له ولا حاجب، المعجم الوسيط، مادة مسح، ج ٢، ص ٨٧٥.

وفي الاصطلاح: هو الذي ذهب ذكره وأنثاه، ولم يبق فيه ميل إلى النساء، انظر أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٢، ص ١١١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ١١.

(٥) ما: ساقطة من ج.

(٦) الجب في اللغة: القطع، الصحاح، الجوهري، فصل الحميم، ج ١، ص ٩٦. وفي الاصطلاح: هو قطع الذكر أو إلا دون قدر الحشفة: أي حشفة الذكر. نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٣٠٩. الزاهر في ألفاظ الشافعي، الأزهري، ص ١٩١. النظم المستعذب، لابن الركني، ج ٢، ص ٤٥٠.

(٧) وهو مقطوع للنبضتين مع بقاء الذكر، النظم المستعذب، لابن بطلال الركني، ج ٢، ص ٤٥١.

(٨) في اللغة: غن الرجل غنة: عجز عن الجماع لمرض بصيبه، ويقال: امرأة عننة، لا تنسئ الرجال، وهو مأخوذ من عنان الذبابة، المعجم الوسيط، مادة عن، ج ٢، ص ٦٣٩. وفي الاصطلاح: داء يمنع انتشار ذكر الرجل عن قلبها، وإن قدر على غيرها، وسمى بذلك لأن ذكره، وأعطاه، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٣٤٠. نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٣٠٩. الزاهر في ألفاظ الشافعي، الأزهري، ص ١٩١. النظم المستعذب لابن بطلال الركني، ج ٢، ص ٥٠.

(٩) وهو الذي يشبه المرأة في اللين والكلام والنظر والحركة، ونحو ذلك، القاموس الفقهي، سعدى أبو جيب، ص ١٢٤.

(١٠) في ج: الهرم

والهرم بكسر الراء هو الشيخ الغاني. انظر: لسان العرب، ابن منظور، فصيل الهاء، ج ١٢، ص ٦٠٧، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١١٢.

الثالث: أن لا يكون ملكاً لها فلا يحرمُ نظرُ العبدِ إلى سيده ما لم تكنه إلا (ما)^(١)
بين السرّة والركبة، ويحرمُ إلى زوجة سيده.

الرابع: أن تكون المرأة حرة فإن كانت أمة لم يحرمُ إلا (ما)^(٢) بين السرّة والركبة
وقيل: هي كالخبرة^(٣).

الخامس: أن تكون كبيرة فإن كانت صغيرة لا تشتهى لم يحرمُ إلا إلى فرجها ويجوزُ
إلى فرج الصغير إلى (التميز)^(٤)، (والعجوزة)^(٥) كالشابة^(٦).

السادس: أن تكون أجنبية، فإن كانت محرماً ينسب أو رضاع أو مصاهرة، لم يحرمُ
إلا ما بين السرّة والركبة.

السابع: أن يكون النظرُ عمداً فإن وقع بغتة لم يحرمُ، والخنثى^(٧) يُقدّرُ ذكراً بالنسبة
إلى المرأة وأنثى بالنسبة إلى الرجل.

القسم الثاني: نظرُ الرجل إلى الرجل، وهو جائزٌ في جميع البدن إلا ما بين السرّة
والركبة، لكن يحرمُ إلى الأمر^(٨) بالشهوة، وكذا إلى المحارم وسائر المذكورات في القسم

الأصل ٦١

(١) "ما" ساقطة من أ.

(٢) "ما" ساقطة من أ، ج.

(٣) وهو الأصح عند المحققين، لاشتراكهما في الاثوثة وخوف الفتنة. قال "الرملي": بل إن جمال كثير من
الأماء أكثر من جمال كثير من الحرائر، فخوفها فيهن أعظم، منهاج الطالبين، النووي، ص ١٢٠، تحفة
المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ١٩٩، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢١٣، نهاية
المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ١٩٣.

(٤) في أ: التميز.

والفرق بين الصغيرة والصغير أن فرج الصغيرة أخص. لنظر: منهاج الطالبين النووي، ص ١٢٠، تحفة
المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ١٩٥.

(٥) في ب: العجوز.

(٦) لأن الشهوة لا تنضبط وهي محل الوطء، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٧٠.

(٧) الخنثى: هو الذي خلق له فرج الرجل وفرج المرأة، القاموس الفقهي، سعدى أو حبيب، ص ١٢٤.

(٨) الأمر: يقال: شجرة مرداء وفرس أمرد لا شعر على ثنيته، وهو الشاب الذي لم تنبت لحيته، ولا شعر
على عارضيه، وأرض مرداء: لا نبات فيها، النظم المستعذب، لابن بطلال الركني، ج ٢، ص ٤٢٦، لسان
العرب، ابن منظور، فصل الميم، ج ٣، ص ٤٠١.

الأول، ولا يحرم النظر إلى الأمرد بغير شهوة إن لم يخف فتنة^(١) وإن [خاف]^(٢) حرم.

القسم الثالث: نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل، وفي نظر الذميمة إلى

المسلمة وجهان: أصحهما عند "الغزالي"^(٣) أن نظرها كنظر المسلمة إلى المسلمة: وهو

(المذكور)^(٤) في شرح اللباب^(٥)، وأصحهما عند "البيهقي"^(٦) أن نظرها كنظر الرجل إلى

(١) قال في "التحفة": وكذا يحرم بغير الشهوة ولو مع أمن الفتنة في الأصح المنصوص لأه مظنة الفتنة
وسمى السلف الصالح المرد بالافتان لأنهم مستفنون شرعاً، ولا يجوز النظر إلى الأمرد من غير
حاجة، لأنه يخاف الافتتان به كما يخاف الافتتان بالمرأة. انظر: الوسيط، الغزالي، ج ٥، ص ٣٠، منهاج
الطالبين، النووي، ص ١٢٠. تحفة المحتاج؛ لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ١٩٩، نهاية المحتاج، شمس
الدين الرملي، ج ٦، ص ١٩٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢١٢، المهذب الشيرازي،
ج ٤، ص ١١٥.

(٢) في الأصل: خيف، في أ، ب، ج: خاف.

(٣) الوسيط، الغزالي، ج ٥، ص ٣٠.

هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ولد بطوس سنة خمسين وأربع مائة (٥٠٠هـ)، توفي
في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة ومن تصانيفه، "الوسيط"، "النسب"، "الوحي"، في الفقه،
و"المستصفى"، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٢٩٢-٢٩٤، سير اعلام النبلاء،
الذهبي، ج ١٩-٣٢٢ وما بعدها.

(٤) في أ: مذکور.

(٥) كتاب شرح اللباب، لم أفد عليه .

وانظر قوله: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٧٠ .

شرح اللباب "العجاب" لمؤلفه عبد الغفار عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني، الشيخ نجم الدين صاحب
الحاوي الصغير واللباب والعجاب، كان أحد الأئمة الأعلام. توفي سنة خمس وستين وست مائة (٦٦٥هـ).
انظر: طبقات الشافعية، الأسنوي، ص ٤٢٥؛ أعيان العصر وأعوان النصر، الصفي، ج ١، ص ١٢٢، طبقات
الشافعية، ابن قاضي شهيد، ج ٢، ص ١٧٤، والعجاب هو شرح اللباب.

(٦) هو الإمام الحافظ الفقيه أبو محمد الحسين بن مسعود الغراء، البغوي، ولد في بلدة بغشور أو بغ والنسبة إليها
بغوي، وهي ما بين هراة و مرو الروذ من بلاد خراسان وتقع في إيران، ومن مؤلفاته "معالم التنزيل"
و"مصباح السنة" و"التنبيه"، توفي بمرو الروذ في شوال سنة عشرة وخمسمائة، (٥١٠هـ) انظر: طبقات
الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٢٣٠، سير اعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٩، ص ٤٣٩-٤٤٢،
طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ج ٢، ص ٢٨١، كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ٧١.

الأجنبيّة، وهو المرجّح في "الروضة"^(١) و"المحرر"^(٢)، ولو كانت الذمّة مملوكة لها جاز على الوجهين.

القسم الرابع: نظر المرأة إلى الرجل، وهو جائز إلا (ما) ^(٣) بين السرة والركبة، ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة قطعاً، وما يحرم النظر إليه متصلاً كالذكر وساعد الحرة (وشعر)^(٤) رأسها وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر إليه منفصلاً، ويحرم النظر إلى قلّامة^(٥) رجلها دون قلّامة (يديها)^(٦) ويده ورجله، ويجب على من حلق عانتة (موااة)^(٧) شعرها (ثلاثاً)^(٨) يُنظر إليه، ولو أبين شعر الأمة أو ظفرها ثم عثقت لم يحرم النظر إليه؛ لأن العتق لا يتعدى إلى المنفصل، ويجوز للزوج النظر إلى جميع بدن الزوجة ويكره إلى الفرج^(٩)

(١) روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٧٠-٣٧١.

صاحب الروضة: هو يحيى بن شرف النووي، أبو زكريا محبي الدين، ولد في قرية نوى من قرى حوران حنوب دمشق في شهر محرم سنة إحدى وثلاثين وست مائة (٦٣١هـ)، وتوفي سنة ست وسبعين وست مائة (٦٧٦هـ)، من مصنفاته: "منهاج الطالبين"، "روضة الطالبين"، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ٥، ص ١١٦٥؛ النحوم الزاهرة، الأتياكي، ج ٧، ص ٢٧٨؛ الأعلام، الزركلي، ج ٩، ص ١٨٥.

(٢) انظر، فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٤٤٧.

عبد الكريم بن محمد الفضل إمام الدين أبو القاسم الرافعي القزويني صاحب الشرح "الكبير" و"الصغير"، شرح الوجيز في اثني عشر مجلداً لم يُشرح الوجيز بمثله، توفي سنة ثمانين وخمسة مئة (٥٨٠هـ)، انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ج ١، ص ١٣٤، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهيد، ج ٢، ص ٧٥-٧٧، فوات الوفيات الكنتي، ج ٢، ص ٣٧٦-٣٧٧. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢٢، ص ٢٥٢-٢٥٥.

(٣) "ما" ساقطة من أ.

(٤) في ب: وشعور.

(٥) وهي ما سقط من الاظفار، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ٦٥.

(٦) في أ: يدها.

(٧) في ب: موارث.

(٨) في ج: ليلاً.

(٩) لما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "النظر إلى الفرج يورث الطمس". الحديث أخرجه ابن حبان في الضعفاء من طريق بريقه عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بلفظ: "إذا جامع أحدكم زوجته أو حاربتة فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى" وقال ابن أبي حاتم في العلل: "سألت أبا عنه فقال موضوع وبقيته مدلس" وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، انظر: نلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ١٤٩. وقال الألباني، هذا حديث موضوع، أورده ابن الحوزي في الموضوعات،

وإلى باطنه أشد، ويكره النظر إلى فرج نفسه بلا حاجة. ونظر السيد إلى أمته التي يجوز استمتاعه منها كنظر الزوج إلى زوجته، ولو كانت مجوسية أو وثنية أو مزوجة أو مكاتبية^(١) أو مشتركة فهي كامة الغير، ونظر الزوجة إلى زوجها كنظره إليها. ونظر الأمة إلى سيدها كنظره إليها.

وحيث حُرِّمَ النظر حُرِّمَ [المس]^(٢)، فيحرم على الرجل ذلك فخذ الرجل وعلى المرأة ذلك فخذ المرأة، فإن كان فوق إزار جاز إذا أمن الفتنة، وقد يحرم المس دون النظر كمن وجه الأجنبية، حيث جاز النظر، وكمن كل ما جاز النظر إليه من المحارم وإماء الغير، فلا يجوز للرجل مس بطن أمه، (ولا)^(٣) ظهرها، (ولا)^(٤) غمز ساقها ورجلها، (ولا) تقبيل^(٥) وجهها وبالعكس^(٦)، ولا يجوز أن يأمر الرجل ابنته أو أخته بغمز رجله، ولا أن

انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ح (١٩٥)، ج ١، ص ٢٢٩؛ الموضوعات الكبرى، إسن الحوزي، ج ٢، ص ٢٧١-٢٧٢؛ كنز العمال، علاء الدين الهندي المعروف بالرهان فوزي، ح (٤٤٨٦٤)، ج ١٦، ص ٣٤٨.

والطمس: العمى، قال الله تعالى: "فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذِرْ" سورة القمر، آية ٣٧، وأراد أن الولد يخرج أعمى، وقبل الناظر إليه. النظم المستعجب، لابن بطلان الركني، ح ٢، ص ٣٦.
(١) المكاتب: الكتاب والمكاتب: بيع السيد رقبة منه بمال في ذمته، فيعتق العبد أو الأمة بعد أداء ما كوتب عليه، معجم لغة الفقهاء، قلعة جي، قنبيي، ص ٤٥٥.

(٢) في الأصل: اللمس .

وإنما فُرق بين النظر واللمس، لأنَّ الممسَّ أبلغ في اللذة، ولأنَّ حاجة النظر أعم فسومح فيه ما لم يُسَامَح في المس، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١١٣، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ح ٦، ص ١٩٥.

(٣) ولا: ساقطة من ج

(٤) ولا: ساقطة من ج، وهي في ج: غمز ساقها.

(٥) في الأصل: ولا يقبل، في أ، ب، ج: ولا تقبل.

(٦) وعدم حوازل المس محمول على المس بلا حاجة ولا شفقة وإلا حاز المس أيضاً، وعليه يحمل قول النووي في شرح مسلم أنه يجوز بالإجماع من المحارم في الرأس وغير مما ليس بعورة. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١١٣.

[تَكْل] (١) العجائز الرجال (٢)، ويحرم أن يضاجع الرجلُ الرجلَ والمرأةُ المرأةَ (٣) وإن كان كلُّ واحد [في] (٤) جانب من الفراش.

وإذا بلغ الصبيُّ أو الصبيةُ عشر سنين وجبَ التقريقُ بينه، وبين أمه، وأبيه، وأخته، وأخيه، في المضجع (٥)، ويجوزُ النظرُ إلى الأجنبية إذا أرادَ نكاحها أو شراءها، أو (الشراء) (٦)، منها أو الإجارة (معها) (٧) أو تَجمُلَ الشهادةَ منها أو (أداءها) (٨) عليها. ويجوزُ النظرُ والممسُ للفسد (٩) والحجامة (١٠) والمعالجة بشروط:

أن يكون الرجلُ مسلماً إلا إذا لم يوجد (ثم) (١١)، وأن يكون عدلاً إلا إذا فقد هناك، وأن يكون زوجُها أو محرَّمٌ أو امرأةٌ ثقةٌ حاضراً هناك، وأن يكون العضوُ مستوراً إلا بقدر ما لا

(١) في ب: تكحل.

(٢) في ب: تكحل. قال "القاضي حسن": العجائز اللاتي يكحلن الرجال يوم عاشوراء مرتكبات للحرام. كقابلة الاخبار، نقي الدين الحصني، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٣) عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا ينظرُ الرجلُ إلى عورةِ الرجل ولا المرأةُ إلى عورةِ المرأة، ولا يفضي الرجلُ إلى الرجل في ثوبٍ واحد، ولا تُفضي المرأةُ إلى المرأة في الثوب الواحد" أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الحيض، باب: تحريم النظر إلى العورات، ح (٣٨٨)، ج ١، ص ٢٦٦.

(٤) في الأصل: من، كذا في أ ب ح.

(٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "مُرُوا أولادكم بالصلاة، وهم أبناءُ سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناءُ عشر، وفرّقوا بينهم في المضاجع" أخرجه أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة، ح (٤٩٥)، ج ١، ص ٣٣٤، * وهذا لفظه * وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب أبواب الصلاة، باب: ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة، ح (٤٠٧)، ج ٢، ص ٢٥٩. وقال حديث حسن صحيح.

(٦) في أ: الثرى، في ب: الثري.

(٧) معها: ساقطة من أ.

(٨) في ب: وادأها.

(٩) فُضد يَفُضد فُضداً: شق العرق، وفُضد المريض شق عرقه لإخراج الدم، لسان العرب، ابن منظور، فصل الفاء، ج ٣، ص ١٣٣٦ محيط المحيط، بطرس البستاني، ص ٦٩١.

(١٠) الحجامة في اللغة: المص، وسمي الحَتَامَ بذلك لأنه يَمص الدم، وحَم المريض: عالجته بالحجامة، لسان العرب، ابن منظور، فصل الحاء ج ١٢، ص ١١٧، المعجم الوسيط، مادة حَجَم، ج ١، ص ١٥٨.

(١١) ثم: بمعنى هناك.

يُذْ من كشفه، وأن لا يكون هناك (امراة)^(١) تعلم ذلك وتباشر. وأصل الحاجة كاف في النظر (الاسل/٦٥) إلى الوجه واليدين، وفي سائر الأعضاء يعتبر تأكيد الحاجة، وهو ما يُجوز الانتقال من (الماء)^(٢) إلى التيمم، وفي النظر إلى (السواتين)^(٣) يُعتبر مزيد تأكيد، وذلك بأن يكون بحيث لا يُنذُ التكشّف بسببها هناك (للمروءة)^(٤)، ويُعزّر في العادة، ويجوز النظر إلى الفرج لتحمل شهادة الزنا، والولادة، وإلى (ثدي)^(٥) المرأة^(٦) للشهادة على الرضاع^(٧).

المقدمة الثالثة: الخطبة^(٨) بكسر الخاء والخطبة^(٩) بضمها، فإن كانت المرأة خلية غير معتدة جاز خطبتها تصريحاً وتعريضاً^(١٠) وإن كانت معتدة خزمت [لغير]^(١١) صاحب العدة تصريحاً مطلقاً وتعريضاً إن كانت رجعية^(١٢).

(١) في ب: امرأة هناك

(٢) في ب: المال

(٣) في أ: الموثنين.

(٤) في أ: للمروءة، في ح: للمروءة.

(٥) في أ، ح: ثدي.

(٦) في أ: المرأة.

(٧) لظهور الحاجة إليه. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١١٥، الوسيط، الفزالي، ج ٥، ص ٣٧، فتح العزيز الرافعي، ج ٧، ص ٤٨٢.

(٨) الخطبة في اللغة: مصدر خطب، يقال: خطب فلان فلانة خطباً وخطبة أي طلبها للزواج، لسان العرب لابن منظور، فصل الخاء، ج ١، ص ٣٦٢.

وفي الاصطلاح: طلب الرجل وإظهار رغبته في الزواج من امرأة معينة خالية من الموانع الشرعية، انظر: نظام الأسرة في الاسلام، د. محمد عقله الابراهيم، ج ١، ص ٢١١، شرح قانون الأحوال الشخصية الاردني، د. عثمان التكروري، ص ١٠.

(٩) الخطبة بضم الخاء. هي الكلام المفتتح بحمد الله، والصلاة والسلام على رسول الله، والمختتم بالصيغة والدعاء، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٢٣.

(١٠) قال الله تعالى: (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ) سورة البقرة، آية ٢٣٥.

(١١) في الاصل: تنفر.

(١٢) لأنها زوجة، وقد يخاف إذا عرض لها من ترغّب فيه بالخطبة أن تدّعي بأن عدتها حلت ولم تحلّ، قال "الشافعي" "ولا أحب أن يُعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يملك فيه المطلّق الرجعة

ولا تحرمُ إن كانت بانئذٍ بطلاقٍ أو فسخٍ أو غيرهما، أو في عدة (الوفاء)^(١). والتصريـح
(كقوله)^(٢): أريد نكاحك، [وإذا]^(٣) انقضت عدتكِ نكحتك، والتعريضُ كقوله: رَبِّ رَاغِبٍ فِيكَ،
من جدُّ مثلك، أنتِ جميلةٌ أو حسنةٌ، (إذا حَلَلْتُ فَأَذْنِيبِي))^(٤)، وحكمُ جوابِ المرأةِ تصرِيحاً
وتعريضاً حكمُ الخطبة، وخرُمت على خطبة الغير بعد صريح الإجابة^(٥) من المجبر أو غير
(المجبرة)^(٦)، أو القاضِي في المجنونة^(٧)، إلا إذا أُنْزِلَ ذلك الغير أو ترك، ولا يُكرهُ التعريضُ،
ولا التصريحُ بالوطء لزواجه وأمه، ويجوزُ الصدقُ في ذكر مساوئ^(٨) الخاطِبِ لِيجْزُرَ^(٩)، الأصل/٦٦

احتياطاً: انظر: الام، الشافعي، ج ٥، ص ٥٠. النهاية شرح من الغاية، للامام أبي فضل البصير، المذهب،
الشرازي، ج ٤، ص ١٦٣. مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢١٩، والتعريض: ضد
التصريح، وهو التورية بالشيء يقال: عرضت فلان وفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه، وأصله من عرض
الشيء وهو جانبه، انظر النظم المستعذب، لابن بطلال الركي، ج ٢، ص ٤٨، مغني المحتاج، الخطيب
الشربيني، ج ٤، ص ٢١٩.

(١) في أ: الوفات.

(٢) في أ: لقوله.

(٣) في الأصل، أ: أو إذا، في ب، ج: وإذا.

(٤) في أ: فَأَذْنِيبِي.

وهو جزء من حديث فاطمة بنت قيس الذي طلقها زوجها فبت طلاقها. أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الطلاق،
باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا عدة، ج (١٣٨١)، ح ١٠، ص ٣٣٦.

ومعنى فَأَذْنِيبِي: أي أعلميني وأخبريني، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١٤.

(٥) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يقول: "بني النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يبيع بعضكم على
بيع بعض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأتين له الخاطب".

أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى يترك أو يبدع، ج (٥١٤٢)،
ح ١٠، ص ٢٤٩-٢٥٠ وأخرجه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى
يأتين أو يترك بعد حديث رقم (١٤١٢)، ج ٢، ص ١٠٣٢، ولفظ مسلم: عن ابن عمر - رضي الله عنهما -
قال: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأتين له".

(٦) في أ: المجبر

(٧) التي لا أب لها ولا جد، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١١٦.

(٨) وهي العيوب وسميت بذلك لأنها تسمى صاحبها وليس ذلك من الفسنة المحرمة، روضة الطالبين، النووي،

ج ٥، ص ٣٧٨.

(٩) في أ: ليجْزُرَ

وكذا ذكر من يرادُ مشاركته أو غيرها وليس ذلك من الغيبة المحرمة إنما المحرمة التفكّة^(١) بذكر مثالب^(٢) الناس وإضحاك الناس بها وهتك أسرارهم بها وذكر مساوئ الإنسان عند عدوه تقريباً إليه، وما أشبه هذه الأغراض الفاسدة، والغيبة^(٣): ذكر الإنسان بما فيه مما يكره سواء كان في بدنه أو دينه أو دنياه أو نفسه، أو خلقه أو ماله أو ولده أو والده أو زوجته أو خادمه أو مملوكه أو عمامته أو ثوبه أو مشبه أو حركته أو عبوسه أو طلاقته سواء ذكره لفظاً أو كتابةً أو إشارةً بالعين أو بالرأس أو اليد.

والغيبةُ تباحُ لأسباب^(٤):

أحدها: التحذير كما ذكرناه الآن^(٥).

الثاني: التظلم إلى السلطان أو القاضي، أو غيرهما ممن له ولاية أو قدرة على الانتصاف^(٦) ممن ظلمه فيقول: ظلمني فلانٌ أو فعل بي (كذا)^(٧).

الثالث: الاستعانة على تغيير المنكر وردّ المعاصي كقوله لمرجو القدره على الدفع: فلانٌ يعمل كذا فازجره.

(١) التفكّة: الناذذ والتمتع وهي من فكه، ومنها التفكّه بأكل الفاكهة والطعام، لسان العرب، لابن منظور فصل

الغناء، ج ٣، ص ١٠١٢.

(٢) المثالب في اللغة: يقال ثلبه يتلّه تلباً: لاهه وعابه، والمثالب: اللوم والعيب مفرداها متلبه. انظر: لسان العرب، ابن منظور، فصل الثاء، ج ١، ص ١٦.

(٣) انظر الأذكار، النووي، ص ٣٠٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٣، ص ٢٢٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١١٧.

(٤) انظر: الأذكار، النووي، ص ٣٠٣-٣٠٤، وهو من باب الاستطراد عند المصنّف. قال في شرح الروض: "بل يجب بذلاً لمصلحة الغير وتحذيره من الشر" انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١١٧.

مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٢٣، نهاية المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٦، ص ٢٠٥.

(٥) أي ذكر مساوئ، الخاطب ومن يرادُ مشاركته وغير ذلك.

(٦) في أ، ج: الانتصاف.

(٧) في أ: بكذا.

الرابع: الاستفتاء بأن يقول: ظلمني فلان أو أبي أو أخي بكذا، (وما) ^(١) طريقى فى الخلاص، ودفع الظلم أو زوجتي تفعل كذا أو زوجي (يضريني) ^(٢) فهل يجوز ذلك أم لا؟
الخامس: أن يكون المغتاب مجاهرًا بفسق أو بدعة كالخمر، ومصادرة الناس وجباية [المكوس] ^(٣)، وتولي الأمور الباطلة، فيجوز ذكره بما يجاهر لا (بغيره) ^(٤) إلا بسبب آخر.
السادس: التعريف، كما إذا كان معروفًا بلقب كالأعمش والأعرج والأزرق والقصير ونحوها، فيجوز تعريفه به، ويحرم ذكره تنقيصاً به.

السابع: النصيحة عامة كجرح الرواة والشهود والمصنفين. بل ذلك واجبٌ صوناً للشيعة (أو خاصة) ^(٥) كإخبار من اشترى شيئاً معيباً، ولا يعلم عيبه وكإخبار الوالي بفسق عاملٍ له أو بعدم أهليته لذلك العمل ليبدله بغيره أو يلزمه الاستقامة.

ويستحب الخطبة قبل الخطبة ^(٦) بأن يقول: بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله وأوصيكم ونفسي بتقوى الله، ثم يقول: جننكم خاطياً راعياً في كربمكم، ويخطب الولي كذلك، ثم يقول: لست بمرغوب عنك ^(٧) أو نحوه ويستحب عند العقد أيضاً، وبحصل الاستحباب الأصل ٦٧ بخطبة الولي أو الزوج أو غيرهما وللنكاح خطبتان مسنونتان:

إحداهما: قبل العقد والثانية: بين الإيجاب والقبول بأن يقول الولي: بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله وأوصيكم ونفسي بتقوى الله (وطاعته) ^(٨) (زوجك فلانة) ^(٩)، ثم يقول

(١) في أ: أو ما.

(٢) في أ: تضربي.

(٣) في الأصل: المكوس

وهي دراهم كانت تؤخذ من بائع الملع في الأسواق الجاهلية، وهو ما يعرف اليوم بالجمارك والضرائب، لسان العرب، لابن منظور، فصل المم، ح ٦، ص ٢٢٠.

(٤) في أ: بغير

(٥) في أ: خاصته.

(٦) انظر: الوجيز، للغزالي، ج ٢، ص ٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٨٢.

(٧) أي لست في هذا الكلام بمعرض عنك، أي يقول الولي للخاطب بعد خطبته مظهراً رغبته في الخاطب وعدم الإعراض عنه: مثلك لا يرد. حاشية الكثرى بهامش الآثار، ح ٢، ص ٦٧-٦٨.

(٨) وطاعته: ساقطة من ج.

(٩) في أ: زوجك فلانة منك

الزوج: بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله أوصيكم ونفسي بتقوى الله قبلتُ نكاح فلانة.

واستحب الشافعي^(١) رضي الله عنه - أن يقول الولي: زوجتكها على ما أمر الله تعالى

به من إمساكٍ بمعروفٍ أو تسريحٍ بإحسان، فإن ذكرناه^(٢) قبل العقد أو بعده فذلك وإن (ذكرناه)^(٣) في العقد فسيأتى في (شروط الصيغة)^(٤).

ويستحب إحضارُ جمعٍ من أهل الصلاح زيادةً على الشاهدين والدعاء للزوجين، بأن يقال: "بارك الله لك، وبارك عليك وجمع بينكما في خير"^(٥).

الطرف الثالث: في الأركان

وهي خمسة سبق في فصل الرِّبَا منقولاً من العزيز^(٦) والروضة^(٧) وغيرهما: أن العلم بشروط العقد حال العقد شرط، وفي الإجارة أن الجاهلين بشروط السلم، والنكاح وغيرهما

(١) الأم، الشافعي، ج ٥، ص ٤١.

هو الإمام المصطفي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ولد بغزة أو بعقلاّن سنة خمسين ومائة وهي السنة التي توفي فيها أبو حنيفة، من تصانيفه: "الأم" في الفقه و"الرسالة" في أصول الفقه، وأحكام القرآن، مات في مصر سنة أربع ومائتين (٢٠٤هـ) وله أربع وخمسون سنة، انظر: طينقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ١، ص ١٠٠، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج ١، ص ٣٢٩، مفاتيح السعادة، لطاش كبرى زادة، ج ٢، ص ١٩٩-٢٠٣.

(٢) في ج: ذكره.

(٣) في ج: ذكره.

(٤) في أ: إن شاء الله تعالى بعد قوله: "شروط الصيغة".

(٥) انظر: نزهة المتأمل ومرشد المتأمل في الخاطب والمترج، ص ٣٣.

عن أبي هريرة رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا رفا الإنسان - أي هنأه، حين زواجه إذا تزوج - قال: "بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير" أخرجه الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب: ما جاء فيما يقال للمترج، ح (١٠٩١)، ج ٣، ص ٣٩١. وأخرجه أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب ما يقال للمترج، ح (٢١٣٠)، ج ٢، ص ٥٩٨-٥٩٩، وأخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب النكاح، باب تهنئة النكاح، ح (١٩٠٥)، ج ١، ص ٦١٤، وقال الترمذي حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

(٦) فتح العزيز، الرافعي، ج ٤، ص ٨٢.

(٧) روضة الطالبين، النووي، ج ٣، ص ٤٨.

يرجعون إلى من يعرفها ليعقد لا إلى من يجهلها فيفسد، قيل: الطامع يتختم في (المعدن)^(١) المنهار كما يتختم الفرائش في النار، وهو كما قيل فعليك بالتعلم ثم التكلم.

الركن الأول: الصيغة وهي الإيجاب بأن يقول الولي: زوجتك أو أنكحتك، والقبول بأن يقول الزوج: تزوجت، أو نكحت أو قبلت نكاحها أو تزويجها، ولا ينعد بغير التزويج والإنكاح كالإحلال والتحليل، (والإباحة)^(٢) والهبه^(٣) وغيرها، وإن ذكر المهر، ولا يشترط

الأصل/٦٨

(١) المعدن: ساقطة من أ. ب.

أي الذي يدخل نفسه في أمر عظيم من غير علم به كالغراش التي تطير ثم تسقط في النار.

(٢) "والإباحة": ساقطة من ب.

ومثال ذلك أن يقول الولي للزوج: أحللك أو أبحتك ابنتي.

(٣) ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الألفاظ التي بنعد بها النكاح هي لفظا التزويج والإنكاح فلا ينعد بغيرهما. قال ابن قدامة: "ولا ينعد بغير لفظي التزويج والإنكاح". وهو قول سعيد بن المسيب وعطاء والزهرى وربيعه والشافعي.

وذهب جمهور أهل العلم إلى أن النكاح لا يختص بلفظ الإنكاح والتزويج بل بنعد بكل لفظ يدل عليه فينعد بلفظ الهبة والصدقة والبيع والتملك وهو قول الإمام أبي حنيفة ومالك وقول في مذهب الإمام أحمد.

ومسبب اختلافهم: هل هو عقد يعثر فيه مع النية اللفظ الخاص به؟ أم ليس من صحته اعتبار اللفظ فمن أحقه بال عقود التي يعثر فيها الأمران قال: لا نكاح منعقد إلا بلفظ الإنكاح والتزويج ومن قال إن اللفظ ليس من شرطه اعتباراً بما ليس من شرطه اللفظ أجاز النكاح بأي لفظ اتفق إذا فهم المعنى الشرعي من ذلك أي إذا كان بينه وبين المعنى الشرعي مشاركة.

استدل الشافعية والحنابلة بمايلي:

١- إن هذين اللفظين هما اللفظان اللذان ورد استعمالهما في الكتاب والسنة دون غيرهما، قال الله تعالى ﴿ فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ النساء آية: ٣، وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ﴾ سورة الأحزاب، آية: ٣٧.

٢- قال تعالى: ﴿ وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأحزاب، آية: ٥٠، فذكر ذلك خالصاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على أنه

من خصوصياته فلا يصح أن نشاركه فيه أمته وهذا هو معنى الخالص.

٣- واحتجوا أيضاً بأن التزويج بغير هذين اللفظين كتابة والكناية لا تنقض الحكم إلا بالنية والنية في القلب لا تعلم ولما كان العقد لا يصح بدون الإشهاد عليه لم يصح العقد بالكتابة لأن النية لا يمكن الإشهاد عليها وإنما حاز الطلاق والعتق والبيع بالكناية لأن الشهادة لا تشترط في صحة ذلك.

أدلة الحنفية والمالكية: استدل الذين قالوا: بحوز التزويج بكل لفظ يفيد الملك التام.

اتفاقُ اللَّفْظَيْنِ، فلو قال: زَوْجَتِكَ ابْنَتِي فقال: نَكَحْتُهَا أَوْ قَبْلُهَا صَحَّ، وَبِنَعْقُ بِمَعْنَى اللَّفْظَيْنِ
بِالْفَارْسِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْوَلِيُّ: (بِتَوْدَامِ بَزْنِي يَا بَزْنِي بِتَوْدَامِ)^(١)، وَيَقُولُ الزَّوْجُ:
(بَزْنِي كَرْدَمِ أَوْ خَوَاسْتَمِ بَزْنِي أَوْ بَزْ يِرْفَتَمِ بَزْنِي)^(٢)، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: (بِتَوْدَامِ)^(٣) فَيَقُولَ:
(بَزْ يِرْفَتَمِ)^(٤) لِأَنَّ دَامَ مَعْنَى (الْهَبَةِ)^(٥) وَلَوْ قَالَ: زَوْجَتِي أَوْ أَنْكَحَنِي فَقَالَ الْوَلِيُّ: قَدْ فَعَلْتُ ذَلِكَ
أَوْ نَعَمْ أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ: زَوْجَتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَهَا أَقْبَلْتُ؟ أَوْ لَمْ يَقُلْ أَقْبَلْتُ فَقَالَ الزَّوْجُ: نَعَمْ أَوْ بَلْسَى
بَطَلْ.

وَلَا يَشْتَرُطُ (تَقْدِيمُ)^(٦) الْإِجَابِ عَلَى الْقَبُولِ فَلَوْ قَالَ: زَوْجَتِي فَقَالَ: زَوْجَتِكَ صَحَّ، وَكَذَا
الْحُكْمُ فِي الْخَلْعِ وَالصِّلَحِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى مَالٍ، وَلَوْ قَالَ الْوَلِيُّ أَوْلاً: تَزَوَّجَ ابْنَتِي فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ
أَوْ قَالَ: (دَخَرْتُمَارَ بِنِكَاحِ كَنَ، (أَوْ بَزْنِي كَنَ))^(٧) فَقَالَ: (بِنِكَاحِ كَرْدَمِ)^(٨) صَحَّ؛ وَلَوْ قَالَ:

١- إنَّ السَّعْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِالْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا بِالْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي فَالْأَفْظَاظُ الدَّيْعُ وَالشَّرَاءُ، وَالنِّكَاحُ لِسَبْتِ
الْأَفْظَاظِ تَعْبِيدِي لَا بِحُوزِ تَحْلُوزِهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَلِذَا فَإِنَّ الصَّحِيحَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ بِحُوزِ لِكُلِّ أَمَةٍ
مِنْ الْأُمَمِ أَنْ تَعْتَدَ عِنْدَ النِّكَاحِ بِالْأَفْظَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي لَعْنِهَا.

٢- وَاحْتِجُوا أَيْضاً بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً فَقَالَ قَدْ مَلَكَتُكَ بِمَا مَعَكَ مِنْ
الْقُرْآنِ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، السَّنَنِ، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ: التَّزْوِيجِ عَلَى سُورٍ مِنَ الْقُرْآنِ، ح (٢٣٣٩)، ج ٦، ص ١١٣.
وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ عِنْدَ الزَّوْجِ يَنْعَقُ بِلَفْظِ الْإِنِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ وَبِكُلِّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ بِتَحَقُّقِ بُوْجُودِ
عَرَفٍ أَوْ بُوْجُودِ قَرِينَةٍ فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصَحِّ النِّكَاحُ.

انظر: بدائع الصنائع، الكاشاني، ج ٢، ص ٢٢٩-٢٣٠؛ بداية المجتهد، ابن رشد، الحفيد، ج ٢، ص ٤-٥؛
التهذيب، البيهقي، ج ٥، ص ٣١١؛ حلية العلماء، الثغالب الشاشي، ج ٦، ص ٣٦٨-٣٦٩؛ روضة الطالبين،
النووي، ج ٥، ص ٣٨٢؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٢٧-٢٢٨؛ المغني، ابن قدامة،
ج ٦، ص ٢٢٢-٢٢٣؛ أحكام الزواجر، عمر الأشقر، ص ٨٥-٨٩.

(١) جملة فارسية بمعنى: (أعطيتك إياها كزوجة).

(٢) جملة فارسية بمعنى: (قبلتها كزوجة).

(٣) جملة فارسية بمعنى: (أعطيتك إياها).

(٤) جملة فارسية بمعنى (قبلت).

(٥) في ج: الإعطاء.

(٦) في أ، ب: تقدم، في ج: تقدم

(٧) "أَوْ بَزْنِي كَنَ" ساقطة من أ.

(٨) جملة فارسية: (أَي تَزَوَّجَ مِنْ ابْنَتِي، أَوْ أَقْبَلَ نِكَاحَهَا).

(٩) جملة فارسية بمعنى: (فعلت نِكَاحَهَا).

زوجتي ابنتك؟ أو تزوجني ابنتك؟ فقال: (زوجتكها)^(١)، أو قال: جنتك راغباً في ابنتك فقال: زوجتكها، لم يصح إلا بالقبول بعده، ولو قال الولي: تتزوج ابنتي؟ أو تزوجها فقال: تزوجتها، لا ينعقد إلا بالإيجاب بعده^(٢)، ولو قال المتوهم: (زوجته)^(٣) ابنتك؟ فقال: زوجته فقال للزوج: قبلتها^(٤) فقال قبلتها صح^(٥)، ولو قال: زوجت ابنتي فلانة من فلان، وهو غائب فقيل للزوج: وهو غائب فقيل كما بلغه الخبر لم (ينعقد)^(٦).

قال "الموتلي"^(٧): ولو كان بينهما حجاب لا يمنع (الاستماع)^(٨) بأن كان أحدهما في بيت، (وآخر)^(٩) في آخر فناداه الولي بحضرة شاهدين بالإيجاب، فدخل عليه في الوقت فقبل بحضرتيها صح.

وللصيغة شروط:

الأول: أن لا يطول الفصل بينهما، وهو أن يزيد على ما يقع في التخاطب. فإن طال بطل، وقيل: ما يشعر بالإعراض عن القبول.

الثاني: أن لا يتخللها كلام أجنبي لا يكون من مقتضى العقد، ولا من مصالحه، ولا من مستحباته كالتمسية والتحميد، والصلاة، ولو قال: بسم الله، والحمد لله، والصلاة على رسول الله، أوصيكم ونفسي بنقوى الله زوجتك ابنتي فلانة على ما أمر الله به من إمسالك

(١) في أ، ب، ح: زوجتك.

(٢) أي لا ينعقد إلا أن يقول الولي بعده زوجتك لأنه استفهام، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٩.

(٣) في أ: أزوجه.

(٤) في أ: أقبلتها.

(٥) لوجود الإيجاب والقبول مترابطين، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٤٩٧، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٨٥، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٢٧.

(٦) لتراخي القول عن الإيجاب، فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٤٩٥.

(٧) هو أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري المعروف بالموتلي شيخ الشافعية ولد سنة ست أو سبع وعشرين وأربعمائة (٤٠٧هـ)، وهو صاحب "التممة" تم بها "الإبانة" لشبكه "أبي القاسم الفوراني"، توفي سنة (٤٧٨هـ)، انظر طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٢٢٤، شذرات الذهب، لابن عماد الحنبلي، ج ٤، ص ٣٥٨.

(٨) في أ: استماع.

(٩) في أ: فآخر.

بمعروف أو (تسريح)^(١) بإحسان، وقال الزوج: بسم الله، والحمد لله، والصلاة على رسول الله، أوصيكم ونفسي بتقوى الله قبلت نكاح ابنتك فلانة على (ما أمر الله)^(٢) به من إمساك بمعروف، أو تسريح^(٣) بإحسان صح.

الثالث: أن يتوافقا في المعنى فلو قال: زوجتك ابنتي زينب فقال: قبلتُ ابنتك حفصة بطلَ النكاحُ، ولو قال: زوجتك ابنتي فلانة على ألف درهم صدقاً، فقال: قبلتهاً بلا مهر أو بخمسائة أو لم يذكر المهر صح النكاحُ وبطلَ الصداقُ، وكذا لو قال: زوجتك بكذا حالاً فقبل مؤجلاً، ولو رضيت بالتزويج بألف، فزوجها الولي بأقل من ذلك بطلَ النكاحُ، وسيأتي الأمل/٦٩ الكلام فيه في حكم التوكيل.

الرابع: أن يتأخر القبول عن تمام الإيجاب ومصلحه فلو قال: زوجتك ابنتي على ألف درهم مؤجلةً إلى شهر على أن يضمن أبوك بالألف أو يرهن بها كذا فقبل قبل الفراغ بطلَ النكاحُ، ولو قبل بعد الفراغ ولم يضمن الأب ولم يرهن المعين لم يفسد النكاحُ، ولا خيار في فسخه^(٤).

الخامس: أن يشمل القبول على ذكر النكاح، أو التزويج أو الزوجة بأن يقول: قبلتُ النكاحَ أو التزويجَ أو هذا النكاحَ أو هذا التزويجَ أو قبلتُ نكاحَ ابنتك أو ابنتك فلانة (أو فلانة بنت فلان)^(٥)، فلو قال: قبلتُ واقتصرَ عليه بطلَ النكاحُ، وإن نوى لأنه كناية، والنكاح لا يتعقد بالكنايات مع النية.

السادس: أن يوجب الموجب، ويقبل القابل بحيث يسمعه الشاهدان، فإن لم يسمعا أو أحدهما بطلَ النكاحُ.

(١) في أ: نصريح.

(٢) في أ: زيادة لفظة "تعالى" بعد قوله: "ما أمر الله".

(٣) في أ: تسريح.

(٤) أي لا خيار في فسخ النكاح، لكن لها الخيار في الصداق فإن رضيت صح التزويج بلا كفيل ولا رهن، وإن فسخت رجعت إلى مهر المثل. حاشية الحاج إبراهيم الأنوار، ج ٧، ص ٧٠.

(٥) في أ: "أو قبلت ابنتك فلانة أو فلانة ابنة فلان"، بعد قوله: "أو فلانة بنت فلان".

السابع: أن يُصرَّ البادئُ على ما امتثلَ به من الإيجاب، أو القبول حتى (يمتثل^(١))
الثاني، فإن رجع عنه بطل ما يترتب عليه.

الثامن: أن يستمرَّ كماله حتى (يمتثل^(٢)) الثاني، فلو جنَّ، أو أغمى عليه، أو مات أو
حُجر بالسفه بطل المأني به، ولو أذنت حيث يعتبرُ إنها ثم رجعت، أو أغمى عليها بطل
الإن.

التاسع: أن لا يكون معقاً، فلو قال: إذا جاء رأس الشهر، أو قدم فلان، أو رضي
(فلان^(٣)) فقد زوجتك ابنتي فلانة، أو (إن فعلت^(٤)) كذا فقد زوجتكها بطل الإيجاب^(٥). ولو
أخبر بمولود فقال لآخر إن كان بنتاً فقد زوجتكها أو زوجتها ابنك فلاناً فقبل بطل النكاح، وإن
بان كما قتر، وكذا لو أخبر بطلاق ابنته قبل الدخول أو بعده وبعد انقضاء العدة^(٦). ولو أخبره
صادق ببنت فقال إن صدق (المخبر^(٧)) فقد زوجتها ابنك فقبل صح^(٨).

العاشر: أن لا يكون مؤقتاً فلو قال: زوجتك ابنتي فلانة إلى شهر أو سنة، فإذا انقضى
بانت أو قال زوجتكها مبتعة^(٩) فقبل بطل النكاح، ويجب المهرُ والعدة بالدخول ولا حد.

(١) في أ: تمتل.

(٢) في أ: يتمتل.

(٣) "فلان" ساقطة من أ، ب، ج.

(٤) في أ: انفعلت.

(٥) فيفسد بالتعليق كالسبع، ولمزيد الاحتياط، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٢٣، نهاية
المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢١٣.

(٦) على المذهب، لفساد الصيغة بالتعليق، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٨٦، تحفة المحتاج
لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٢٣، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢١٣-٢١٤.

(٧) في ب: الخير.

(٨) لأنه تحقيق كقوله: إن كنت زوجتي فأنت طالق وتكون "إن" بمعنى "إذا" كقوله تعالى: "وَأَخَافُونِي إِذَا كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ" سورة آل عمران، آية: ١٧٥. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٨٦، تحفة المحتاج، ابن
حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٢٤.

(٩) نكاح المتعة هو من النكاح المؤقت سمي بها إذ الغرض منه مجرد التمتع، وهو توقفت النكاح بمدة
معلومة كشهر أو مجهولة كقدوم زيد، وهو نكاح منهي عنه، وكان حائزاً في أول الإسلام رخصة للمعسر
كأكل الميتة ثم حُرِّمَ عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح، وقبل: عام حجة الوداع ثم حرم أبداً، واليه يشير
قول الشافعي رضي الله عنه: "لا أعلم شيئاً حُرِّمَ ثم أُلْحِجَ ثم حُرِّمَ إلا المتعة" انظر الام، الشافعي، ج ٥،

الحادي عشر: أن يخلو عن شرط مغل بمقصود النكاح، فلو زوج [ابنته]^(١) على أن يطلقها أو إذا وطئها بانت منه، أو لا نكاح بينهما، بطل النكاح، ولو قال: زوجتك ابنتي فلانة على أن تزوجني ابنتك فلانة فقال: قبلتها وزوجتك ابنتي فلانة فقبل (صحح النكاحان)^(٢)، ووجب مهر المثل، ولو سميا مالين وجب المسميان، ولو قال: طلقست امرأتي على أن تزوجني ابنتك فقال: زوجتك (ابنتي)^(٣) فقبل، وقع الطلاق، وصحح النكاح^(٤). ولو شرط الخيار في نفس النكاح، بطل النكاح، ولو شرط في الصداق، لم يفسد النكاح. وجميع ذلك فيما إذا شرط في نفس العقد، فلو تواطأ^(٥) على ذلك قبل العقد وعقدا بلا شرط، لم يفسد النكاح.

الثاني عشر: أن يضيف المتعاقدان الإنكاح، والنكاح إلى الزوج^(٦)، ولو وكل فيقول الولي أو الوكيل: زوجت ابنتي أو ابنة موكلتي فلانة من موكلك فلان فيقول الوكيل: قبلتها له، ولو قال: زوجتها منك فقال: قبلتها له بطل الإنكاح، وكذا لو قال: زوجتها منه فقال: قبلتها أو قبلتها لي، ولو قال: زوجتها منك فقال: قبلت النكاح أو قبلتها لي انعقد للوكيل، ولو كان القابل ولي الطفل فالحكم كما ذكر في الوكيل^(٧).

الشافعي: رضي الله عنه: "لا أعلم شيئاً حرم ثم أضح ثم حرم إلا المتعة" انظر الام، الشافعي، ج ٥، ص ٨٥، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣١-٢٣٢.

(١) في أ: ابنته، في الأصل بنته.

(٢) في ب: صحح النكاح.

لعدم التشريك في البضع وليس فيه إلا شرط عقد في عقد وذلك لا يفسد النكاح، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٢٥ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٣، نهاية المحتاج، ثمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢١٥.

(٣) في ب، ج: بنتي.

(٤) وصورة المسألة: أن يطلق امرأته على أن يزوجه زيد مثلاً ابنته وصداق البنت بضع المطلقة فزوجه على ذلك صحح التزويج بمهر المثل لفساد المسمى ووقع الطلاق على المطلقة، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٣.

(٥) في أ: تواطأ، في ب، ج: تواطيا.

(٦) خلافاً للبيع؛ لأن البيع يرد على المال وهو قابل للنقل، والنكاح يرد على البضع وهو لا يقبل النقل، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٦٣.

(٧) أي لو قبل الولي النكاح للصغير يلزمه الإضافة إلى الطفل، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ٧١.

الركن الثاني: الولي وله شروط:

الأول: أن يكون بالغاً فلا ولاية للصبي، ويزوج الأبعد.

الثاني: أن يكون عاقلاً، فإن كان مجنوناً - ولو منقطع الجنون -، فذلك. ولو وكل المنقطع في إفاقته اشترط عقد وكيله قبل عود الجنون. ولو أفاق المجنون وبقيت آثار خبل يحمل مثلها ممن لا يعتريه الجنون على حدة في الخلق لم تعد ولايته، حتى (بصفو)^(١) من الخبل^(٢).

الثالث: أن يكون ذكراً يقيناً. فلا ولاية للخنثى بل لوليّه بإذنه، ولا للمرأة على نفسها، ولا (على)^(٣) غيرها، لا (بالمالك)^(٤) ولا بغيره، بكرًا كانت أو ثيباً، شريفة أو دنينة^(٥). ولو

(١) في أ، ب: يصفوا.

(٢) يفتح الخاء والياء جمع خول مصدر خبل، وهو فساد العقل لآفة، وهو ضرب من الجنون، معجم لغة الفقهاء، قلعة جي، قنبي، ص ١٩٣.

(٣) في أ: إلى.

(٤) في أ: بملك.

(٥) لا خلاف بين أهل العلم أن للرجل البالغ العاقل أن يعقد عقد النكاح لنفسه بنفسه كما يجوز أن يعقده لغيره إذا كان ولياً أو وكيلاً عنه، أما المرأة فاختلف أهل العلم في مدى حواز عقدها النكاح من غير إذن ولها. ذهب جمهور أهل العلم إلى أن المرأة لا تزوج نفسها بنفسها ولا بد أن يتولى ذلك ولها. ذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز للمرأة أن تزوج نفسها وتوكل في نكاحها إذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا يعترض عليها إلا أن تضع نفسها في غير كفاء فيعترض عليها الولي.

ووجه الحواز: أنها تصرفت في خالص حقها وهي من أهله لكونها عاقلة مميزة ولهذا كان لها التصرف في المال ولها اختيار الأرواح، وعن أبي يوسف: أنه لا ينعقد إلا بولي. وعند محمد: ينعقد موقوفاً إلا أن محمداً يقول: يرتفع الخلل بإجازة الولي.

وقال الإمام مالك: إذا اطلع على النكاح الذي عقد بالولاية العامة مع وجود الولاية الخاصة في الشريفة وكان ذلك بالقرب قلولي الخاص أن يردّه وسواء دخل بها أم لم يدخل، أما ابن طالت إقامته معها وولدت الأولاد لم يفسخ، وإذا عقد بالولاية العامة في امرأة دنينة مع وجود الولي الخاص وهو غير محبر فالمشهور وهو قول "ابن القاسم": أن النكاح صحيح

ذهب الشافعية إلى أن النكاح لا يصح إلا بولي فإن عقدت المرأة النكاح لم يصح بحال على تفصيل فيما بينهم: وقال "أبو سعيد الاصطخري": للشافعي نقضه وليس بصحيح فإن وطنها قبل الحكم فلا حدّ عليه.

وقال "أبو بكر الصيرفي" من الشافعية: إذا كان يعتقد تحرّبه فعليه الحد وهو قول الزهري وأبي ثور كما لو وطئ امرأة في فراشه وهو يعلم أنها أجنبية.

زَوَّجَتْ نَفْسَهَا أَوْ غَيْرَهَا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ أَوْ دُونِهِ، أَوْ زَوَّجَهَا غَيْرُ الْوَلِيِّ بِإِذْنِهَا دُونَ إِذْنِهِ بِطُلْ.
 وَلَا يَجِبُ الْحُدُّ^(١) سِوَاءَ صَدْرٍ مِنْ مَعْتَقِدِ الْجَوَازِ كَالْحَنْفِيِّ أَوْ التَّحْرِيمِ كَالشَّافِعِيِّ، وَيُعْزَرُ مَعْتَقِدُ
 التَّحْرِيمِ^(٢) وَيَجِبُ الْمَهْرُ وَالْعِدَّةُ، وَلَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُحَلِّ لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا^(٣)،
 لَكِنْ لَوْ طَلَّقَ قَبْلَ التَّجْدِيدِ وَجِبَ الْحُدُّ. وَلَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا لَمْ يَكُنْ لِلْوَلِيِّ تَزْوِيجُهَا قَبْلَ أَنْ يُفَرِّقَ
 الْقَاضِي، وَلَوْ حَكَمَ بِصَحَّتِهِ قَاضٍ حَنْفِيٌّ لَمْ يَنْقُضْهُ الشَّافِعِيُّ. وَلَوْ رُفِعَ أَوَّلًا إِلَى الشَّافِعِيِّ يَنْقُضُ
 وَيُفَرِّقُ، وَلَيْسَ لِلْحَنْفِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَحْكُمَ بِجَوَازِهِ^(٤). وَلَوْ عُقِدَ (بِشَهَادَةِ فَاسِقَيْنِ)^(٥)، أَوْ رَجُلٍ
 وَامْرَأَتَيْنِ فَكَمَا لَوْ عُقِدَ بِلَا وَلِيٍّ.

وَلَوْ أَفْرَتَ بِالْغَبَةِ عَاقِلَةٌ حُرَّةٌ بِالنِّكَاحِ صَحَّ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ تُفْصَلَ وَتَقُولَ: زَوَّجَنِي
 [وَلِيِّي]^(٦) أَمَنَةً بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ (وَرِضَايِ)^(٧) إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَعْتَبَرُ رِضَاهَا، وَأَنْ يُصَدِّقَهَا
 الزَّوْجُ، وَالسَّيِّدُ إِنْ كَانَ عَبْدًا، وَلَا تُكَلَّفُ هِيَ وَلَا الزَّوْجُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى أَصْلِ الْعَقْدِ، وَلَا فَرْقُ بَيْنِ
 الْبَكْرِ وَالتَّيِّبِ وَالْغَرِيبَةِ وَالْبَلَدِيَّةِ، (وَلَا بَيْنَ) ^(٨) أَنْ يَكُونَ الْمُقَرُّ لَهُ كَفْؤًا أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا بَيْنَ أَنْ
 يُكَذِّبَهَا الْوَلِيُّ الْمَعِينُ وَالشُّهُودُ الْمَعِينُونَ، أَوْ لَمْ يَكْذِبُوهَا وَتُسَلِّمْ إِلَى الزَّوْجِ سِوَاءَ كَانَ الْوَلِيُّ
 حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا تُضَيَّفَ (التَّزْوِيجُ)^(٩) إِلَى نَفْسِهَا بَلْ إِلَى وَلِيِّهَا، فَلَوْ قَالَتْ:
 زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْهُ بِحُضُورِ فَلَانٍ وَفَلَانٍ، وَصَدَّقَهَا الزَّوْجُ بِطُلْ، وَلَوْ أَفَرَّتْ الْوَلِيَّ بِإِنْكَاحِهَا، فَلَمَّا
 كَانَ مُجْبِرًا وَالحَالُ حَالُ الإِجْبَارِ صَحَّ إِقْرَارُهُ إِذَا صَدَّقَهُ الزَّوْجُ وَلَوْ كَذَّبَتْهُ (وَإِنْ كَانَ غَيْرَ

أنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٤٧؛ الهداية، المرغباني، ج ٢، ص ١٩١؛ مواهب الجليل،
 الخطاب، ج ٥، ص ٦٠-٦١؛ أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، الكشناوي، ج ٢، ص ٧٥؛ المهذب، الشيرازي،
 ج ٢، ص ٣٦؛ التهذيب، البغوي، ج ٥، ص ٢٤٢؛ حلية العلماء، القفال الشافعي، ج ٦، ص ٣٢٤-٣٢٥؛ مسائل في
 اللغة المقارن، الأشقر وآخرون، ص ١٦٩-١٧٠.

- (١) لشمسة اختلاف العلماء، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٤٤.
- (٢) لارتكابه محرماً لا حد فيه ولا كفارة، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٢٥.
- (٣) لعدم وقوع الطلاق لأنه إنما يقع في نكاح صحيح، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٤٥.
- (٤) في أ: بوجوبه.
- (٥) في أ: بشهادة شاهدين فاسقين.
- (٦) في أ، ب، ج: ولي، في الأصل: ولي.
- (٧) في أ، ب، ج: ورضائي.
- (٨) في أ: ولا فرق بين.
- (٩) في أ: التزوج.

مجبر^(١) أو الحال غير حال الإيجاب [للثبوتية]^(٢) أو العداوة أو لعدم الكفاءة وغيرها بطل الإقرار.

ولو قال وهي تيب: كنت زوجتها بكراً لم يقبل. ولو أقرت لزوج والولي الآخر فالمقبول إقراره أم إقرارها أم السابق، أم يتساقتان؟ فيه وجوه قال في (المخلص)^(٣): أصحها السقوط^(٤)، ولو أقرت لاثنتين معاً فيبطلان، وبالترتيب فزوجة لأول، ولو أقرت أنها زوجة زيد منذ سنة وأقام (عمرو)^(٥) بيته أنه نكحها منذ شهر حكيم بالإقرار، ولو أقر السيد على أمته بالنكاح قبل، ولو أقر على عبده وأنكر العبد أو أقر العبد، وأنكر السيد لم يقبل الإقرار. الرابع: أن يكون حراً. فلا ولاية للعبد فإنا^(٦) كان أو مُدْبِرًا^(٧) أو مُكَاتِبًا^(٨) أو حرّ البعض والولاية للأبعد ويصح (توكيل)^(٩) العبد في القبول بإذن السيد ودونه، ولا يصح في الإيجاب^(١٠).

(١) في أ: وإن كان مجبراً.

(٢) في الأصل: للثبوتية، والأصح: للثبوتية.

(٣) في أ: المخلص.

ولم اقف عليه

(٤) وإن أقرت لزوج والمجبر لآخر وجهان: أحدهما: يعمل بإقرارها والثاني: بإقراره وقال "الزركشي": والمعتمد تقديم السابق، فلن أقر معاً فالأرجح تقديم إقرار المرأة لتعلق ذلك ببندها وحققها ولو حصل فهل يتوقف أو يبطلان؟ فيه احتمالان لصاحب المطلب ونقل في "الأنوار" ترجيح سقوط قولهما.

انظر: أسنى المطالب مع حاشية الرملي، زكريا الأنصاري، ج ٢، ص ١٢٦؛ نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢٢٦.

(٥) في أ: عمرو.

(٦) الف: بكسر القاف وتشديد النون، الرقيق الكامل الرق إذا لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق ومقدماته كالمكاتبة والتدبير، ونحو ذلك، معجم لغة الفقهاء، قلعة جي، قنبي، ص ٣٧٠.

(٧) المُدْبِر: بضم الميم وتشديد الباء هو الرقيق الذي عُلّق عنقه على موت سيده، ومثاله قول السيد لعبده إن مت فأت حراً معجم لغة الفقهاء، قلعة جي، قنبي، ص ٤١٨.

(٨) الكتابة والمكاتبة، وهو بيع السيد نفس رقيقه منه بمال في ذمته فيعتق العبد أو الامة بعد اداء ما كُوبِ عليه، معجم الفقهاء، قلعة جي، قنبي، ص ٤٥٥.

(٩) في ب: توكّل.

(١٠) لأنه لا يزوج ابنه فبنت الغير أولى، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ٧٢.

الخامس: أن يكون صحيحاً، فإن كان مريضاً بمرض يلقيه، أو مثلاً بالمشغلة عن النظر ومعرفة المصلحة فلا ولاية له^(١)، ويَزَوَّجُ الأبعدُ، والعمى لا يقدح في الولاية^(٢) فَيَزَوَّجُ ويتزوّج وكذا الأخرس، إن كانت له كتابة أو إشارة مفهومة.

الأصل/٧٢

السادس: أن لا يكون مَعْتَوْماً وإلا فيزوّج الأبعد. والعته^(٣): الحالة الموجبة لاختلال

النظر لهرم أو خَبَل جبلي أو عارض.

قال "الموتلي"^(٤): والخبل: (استرخاء)^(٥) الأعضاء مع نقصان العقل.

وقال "الموردي"^(٦): "هو الجنون الذي يُسَكَنُ صاحبه، ويؤمنُ عدواه"^(٧). والإغماء الذي

لا يدومُ غالباً لهيجان المرأة الصفراء^(٨)، والصرع^(٩) كالنوم، والذي يدومُ يومين فأكثر لا يمنع

الولاية، وينتظرُ الإفاقة بخلاف الجنون المتقطع، فإنه لا ينتظر.

(١) لعجزه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفاءة منهم، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الاثوار، ج ٢، ص ٧٢.

(٢) لحصول المقصود بالسماع والبحث، ولأن شُعْباً عليه السلام كان أعمى وزوج ابنته من موسى عليه السلام. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٠٩، تكملة المجموع، المطيعي، ج ١٧، ص ٢٥٧؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٩٥.

(٣) العته: هو في اصطلاح الأطباء: تدهور ذكاء منطور ناتج عن تأخر دماغي لا يستطيع الدماغ المتأذي امتصاص و تخزين معلومات جديدة. انظر: دليل المصطلحات العلمية، هشام الخطيب وآخرون، ص ٢٧٥.

(٤) سبقَت الترجمة له، ص ١٠٩. ولم أقف عليه

(٥) في أ: الاسترخاء.

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الموردي البصري الشافعي، ولد سنة (٣٦٤هـ)، وله مصنفات: "أدب الدين والدنيا"، و"الاحكام السلطانية"، و"الإقناع"، وهو مختصر في المذهب، توفي سنة (٤٥٠هـ). انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١٢، ص ١٠١-١٠٢. طبقات الفقهاء، الشيرازي، ج ١، ص ١١٠، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٢٣-٢٣٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٨، ص ٦٤-٦٦.

(٧) الحلوي الكبير، لأبي الحسن الموردي، ج ١١، ص ١٣٠-١٣١.

(٨) المرأة الصفراء: بكسر الميم مزاج البدن تفرز من الكبد بعد طبخ الغذاء فيه فما علا فيها هو الصفراء وما رسب فيها هو السواد ومهمتها تطهير الدم، والتهاب المرارة الحاد يسبب ألماً شديداً وإيلاماً في أعلى يمين البطن. انظر: الموسوعة الطبية، ج ٦، ص ١١٥٣؛ تاج العروس، الزبيدي، ج ٣، ص ١٥٨.

(٩) الصرع: وهو في اصطلاح الأطباء: عبارة عن اضطراب في الجهاز العصبي ومن أبرز أعراضه التشنجات الناجمة عن التبدل السريع في عمل الدماغ، وهو على أنواع منها: الصرع الخفيف، والصرع

قال "المثولي": ولو دعت حاجتها إلى التزويج فيزوجها السلطانُ نيابةً، والسُّكران^(١) الذي (سقط)^(٢) (تميّزه)^(٣) بالكَلِية [فكلامه]^(٤) لغو، وينتظرُ إفاقةً إن لم يقسُقْ به بأن كان مكرهاً أو غالطاً وإن فسقَ به فإن قلنا: الفسقُ يسلبُ الولايةَ زوج الأبعد، ولا ينتظرُ إفاقةً وإن قلنا: لا يسلبُ وعليه العملُ فينتظر.

السابع: أن لا يكونَ مَخْجُوراً بالسَّهْ، فإن بلغَ سَفِيهاً^(٥) أو رَشِيداً وَحْجِرَ بسببِ يقتضيه فالولايةُ للأبعد، والحجرُ بالفلس لا يمنعُ الولايةَ.

الثامن: أن يكونَ مسلماً إلا أن تكونَ المولويةُ كافرةً، فلا ولايةَ للكافر على المسلمة بل بزواجها الأبعدُ المسلم. ولا للمسلم على الكافرة بل بزواجها الكافرُ الأبعد فإن لم يكنْ فقاضي المسلمين، والكافرُ يلي تزويجَ ابنته الكافرة إذا لم يرتكبْ محظوراً دينه^(٦) إن قلنا الفسقُ يسلبُ الولايةَ في الإسلام.

الكبير. انظر: الموسوعة الطبية الحديثة، ج ٤، ص ٨٥٨؛ دليل المصطلحات الطبية، هشام الخطيب وآخرون، ص ٥٠.

(١) اختلفت عبارات الفقهاء في حد السكر، فعن "الشافعي": هو الذي اختلط كلامه المنظوم واكتشف سره المكتوم، وعن "المزني" هو الذي لا يفرق بين الأرض والسماء وبين أمه وأمراته. انظر: فتوح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٦٥-٥٦٦.

(٢) في أ: يسقط.

(٣) في أ: تميّزه.

(٤) في أ، ج: فكلامه، في الأصل كلامه.

(٥) السفه: إساءة التصرف في المال، وسمي السفه سَفِيهاً لخفة عقله وسوء تصرفه، معجم لغة الفقهاء، قلعة جي، قتيبي، ص ٢٤٥. والمحجور بالسفه لا يصح نكاحه بغير إذن الولي لأنه عقد يستحق به المال فلم يصح منه من غير إذن الولي المذهب، الشيرازي، ج ٤، ص ١١٢.

(٦) أي إذا كان الكافر يرتكب في دينه محظور اعتقاده فهو في التزويج؛ كالعاسق بزواجها بشهود مسلمين سواء زوجها من مسلم أو كافر. انظر: التهذيب، البيهقي، ج ٥، ص ٢٨٨.

التاسع: أن لا يكون فاسقاً إلا -الإمام الأعظم^(١)-. فلا ولاية للفاسق، بل للأبعد، وأفتى

أكثر المتأخرين بولايته^(٢)، وعليه العمل لأنه (لا يتقاعد)^(٣) عن الكافر. لكن لا ينفرد بالعقد بسلب
يزوج بإذن الأبعد ندباً وإذا تاب الفاسق (واستبرأ)^(٤) عادت ولايته، ويلسى الإمام الأعظم
الفاسق تزويج بناته وبنات غيره بالولاية العامة، ويتحقق الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار
على صغيرة والعضل^(٥) من الصغائر وإيما يفسق به إذا عضل (مرات)^(٦)، وحينئذ فالولاية
للأبعد إذا قلنا الفسق يسلب الولاية وإن قلنا لا يسلب أو لم يتكرر فيزوج السلطان لكن لو زوج
هو قبل تزويج السلطان صح؛ لأن العضل قد ارتفع قبيل التزويج. والحرف (الدنيئة)^(٧) لا
تسلب الولاية مطلقاً، ولو كان الولي مستوراً العدالة نفذت تصرفاته من غير بحث عن عدالته.

(١) لأن الحاكم يزوج للضرورة، وقضاؤه نافذ فلا يقدر فسقه، لأنه لا ينزل به فيزوج بناته وبنات غيره
بالولاية العامة تخبها لشأنه، التهذيب، البغوي، ج ٥، ص ٢٦١؛ مغني المحتاج، الخطيب الشيريني، ج ٤،
ص ٢٥٦.

(٢) لأن الفسقة لم ينعوا من التزويج في عصر الأولين وبه قال مالك وأبو حنيفة، والمختار عند النووي كابن
الصلاح ما أفتى به الغزالي بقاء الولاية للفاسق إن كانت تثقل لحاكم فاسق، أي يرتكب ما يفسد به ولا
ينزل به وإن لم يل مال ولده قال ابن حجر واجتاراه جمع متأخرون إذا عم الفسق. أنظر: روضة
الطالبين، ج ٥، ص ٤١٠. تحفة المحتاج، لأبن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٥٥؛ مغني المحتاج، الخطيب
الشيريني، ج ٤، ص ٢٥٦.

(٣) في أ: يتقاعد.

يقال: نقعد فلان عن الأمر إذا لم يطليه وتقاعد به فلان: إذا لم يخرج إليه من حقه، والمعنى لا يكون أدنى
من الكافر، لسان العرب، ابن منظور، فصل القاف، ج ٣، ص ٣٥٨.

(٤) في أ: واستبرأ، في ب: واستبري

(٥) العضل في اللغة: عضل به الأمر: اشتد، وعضل عليه، ضيق عليه، وعضل المرأة، منعها الزوج ظمناً،
انظر: المعجم الوسيط، مادة عضل، ج ٢، ص ٦١٣، النظم المستعذب، لأن بطال الركبي، ج ٢، ص ٣٨؛
معجم لغة الفقهاء، قلعة حي، قنسي، ص ٣١٥.

والعضل منهي عنه لقوله تعالى: «وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ»، سورة البقرة، آية: ٢٣٢.

(٦) في أ: مراراً

(٧) في أ، ب، ج: الدنية.

العاشر: أن يكون حلالاً، فإن كان محرماً بحج أو عمرة بطل تزويجه^(١)، لكن لا ينسلب به الولاية فيزوج السلطان لا الأبعد^(٢)، ولا ينزل وكيله بإجماعه، فلا يزوج السلطان بحضوره، ولا الوكيل قبل تحلله^(٣) بخلاف (وكيل)^(٤) المصلي^(٥)، فإنه يزوج قبل سلامه. قال الإمام "والموتلي" وغيرهما: والإحرام كالغيبه فيجعل طول الزمان في الإحرام كطول المسافة (فيزوج السلطان)^(٦) وقصره كقصرها، فلا يزوج، وهذا إذا كان المحرم غير بعيد، فإن بُعد إلى مسافة القصر فيكفي السفر (مُجَوِّزاً)^(٧).

الحادي عشر: أن يكون مختاراً فلا يصح من المكره على التزويج.

الثاني عشر: أن يكون عالماً بالوكالة بإخبار الوكيل أو غيره إن وكل الزوج.

الركن الثالث: الزوج وله شروط:

أن يكون حلالاً فلو كان محرماً بطل، وأن يكون مختاراً (فإن)^(٨) كان مكرهاً فذلك. وأن يكون مسلماً إذا هي مسلمة، فإن كان كافراً والزوجة مسلمة بطل^(٩). وأن يكون عاجزاً عن الحرية خائفاً من العنت^(١٠) إذا هو حر، وهي أمة. وأن يكون مأذوناً إذا هو عبد. وأن يكون عالماً بحلها له، فلو نكح امرأة لا يدري أنها أخته أم معتدة أم لا بطل، ولو كانت لرجل ابنتان إحداها محرمة بالرضاع فقال: زوجتك ابنتي فلانة، والزوج لا يدري أنها المحرمة، أو التي

(١) عن عثمان - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "إن المحرم لا ينكح ولا ينكح". أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، ح (١٤٠٩)، ج ٢، ص ١٣٠.

(٢) لأن نأثر الإحرام يمنع الإعقاد مع بقاء الولاية لبقاء الرشد والنظر. كنز الراغبين شرح المنهاج، حلال الدين المحلي، ج ٣، ص ٣٤٦.

(٣) لأن الموكل لا يملكه ففرعه أولى، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٥٩.

(٤) في ب: الوكيل.

(٥) لأن عبارة المصلي صحيحة بخلاف المحرم، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٦٠.

(٦) في أ: فيزوج السلطان فقط.

(٧) في أ: مجوز.

(٨) في ب: وإن.

(٩) قال الله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴿١﴾ سورة البقرة، آية: ٢٢١.

(١٠) العنت: الزنا، النظم المستعذب، لابن بطال الركبي، ج ٢، ص ٤٦.

تَحُلْ فَقَبِلْ بطل، ولو قال زَوْجَتَكَ (التي تَحُلْ لك) ^(١) فَقَبِلْ فَكَذَلِكَ. وإن يكون عالماً بعينها أو اسمها ونسبها، فلو قال لآخر: زَوْجَتَكَ هذه المرأة وهي منقبة (أو خلف) ^(٢) سَتْرَةَ الزَّوْجِ لَا يعرفها بوجهها وَلَا ذَكَرَ اسْمَهَا ونسبها فَقَبِلْ بطل. وأن يكون عالماً بالوكالة بإخبار الوكيل أو غيره إن وَكَلَ الولي. وأن لَا يكون تحته أكثر من ثلاثة، وَلَا من لَا يجمعُ مع الجديدة، فإن كَانَ بطل. وأن لَا يكون يتيمًا فإن كَانَ صغيراً لَا أَبَ لَهُ، وَلَا جَدٌ فَقَبِلْ لَهُ الْقَاضِي أو غيره من العصابات أو الوصي بطل. وأن لَا يكون صغيراً مجنوناً أو مُشْكِلًا ^(٣)، فإن كَانَ صَبِيًّا لَا يَعْقِلُ، أو مُشْكِلًا (فَقَبِلْ) ^(٤) لَهُ الْأَبُ أو الْجَدُّ أو غيرُهما بطل. وأن لَا يكون سفياً غيرَ مَأْنُونٍ، فإن نَكَحَ السَّفِيهَ مُسْتَقْلًا بطل.

الركن الرابع: الزوجة وشرطها:

أَنْ لَا تَكُونَ مُزَوَّجَةً، وَلَا مَعْتَدَةً الْغَيْرِ ^(٥)، وَلَا مَطْلَقَةً النَّكَاحِ ثَلَاثًا قَبْلَ التَّحْلِيلِ ^(٦)، وَلَا مَلَاعِنَةً وَلَا مُرْتَدَّةً، وَلَا مُجُوسِيَّةً وَلَا وَشِيَّةً، وَلَا (زَنْدِيقَةً) ^(٧) وَلَا كِتَابِيَّةً أَمِنْ أَوَّلِ (أَبَائِهَا) ^(٨) بَعْدَ التَّحْرِيفِ، وَلَا مُحَرِّمَةً بِحَجٍّ أو عَمَرَةٍ، وَلَا يَتِيمًا صَغِيرَةً وَلَا يَتِيمَةً لَا جَدَّ لَهَا، وَلَا صَغِيرَةً (وَالنَّكَاحِ) ^(٩) غَيْرَ كَفٍّ، وَلَا مَعْبِيَّةً أو أُمِّيَّةً، وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ، وَلَا غَيْرُ (مَشْكُوكَةٍ) ^(١٠)

(١) في ب: التي لَا تَحُلْ لَكَ.

(٢) في أ: خَلْفَ.

(٣) الْمُشْكِلُ: بَضْمُ الْمِيمِ وَكَسْرُ الْكَافِ وَهُوَ الْمُنْتَسِ وَمِنَ الْخَنَثِ الْمَشْكُلُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ آلَةٌ ذَكَرٌ وَلَا آلَةٌ أُنْثَى، مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ، قَلْعَةُ حَيٍّ وَقَبِيئِي، ص ٤٣١.

(٤) في ج: وَقَبِلَ.

(٥) قَالَ تَمَالِي: «وَلَا تَغْزَمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ». سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةٌ: ٢٣٥، وَلَآنَ الْعِدَّةُ وَحَيْثُ لِحْظُ النَّسَبِ فَلَوْ جُوزَ النَّكَاحُ اخْتِلَاطُ النَّسَبِ وَيَطُلُ الْمَقْصُودُ. الْمَهْذَبُ، الشَّيرَازِيُّ، ج ٤، ص ١٥٧.

(٦) التَّحْلِيلُ: وَهُوَ أَنْ يَنْكَحَهَا عَلَى إِنْ وَطَنَهَا فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا، وَأَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يَحْلُسَهَا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، الْمَهْذَبُ، الشَّيرَازِيُّ، ج ٤، ص ١٦٠.

(٧) فِي أ: زَنْدِيقَةٌ.

(٨) فِي ب: أَبَائِهَا.

(٩) فِي أ: النِّكَاحِ.

(١٠) فِي أ: الْمَشْكُوكُ فِي ب، ج: مَشْكُوكٌ.

الحل^(١) للاستنباه بمحسورات أو للخثولة، ولا أمة، والناكح حرٌّ واجدٌ طولَ حرّة^(٢) أو قيمة أمةٍ الأصل/٧٥
أو أمين من العنت، ولا أمةٌ بعضها أو كلها للناكح، ولا منخرماً له ولا خامسةً، ولا في نكاحه
أختها أو غيرها ممن لا يُجمَعُ بينهما.

ويشترط: أن يكون كلُّ واحدٍ من الزوجين معيناً [معلوماً]^(٣)، فلو قال: زوجتك إحدى^(٤)
ابنتي أو بناتي بطل وإن كانت البواقي مَرْجُوعَةً. وكذا لو قال: زوجتُ ابنتي فلانةً من أحد
بنيك، وكلَّ حكمٍ يُذكرُ في الزوجة فهو جاري في الزوج بلا فرق، فلو كانت له بنتٌ واحدةٌ فقال:
(زوجتك ابنتي)^(٥) ولم يسمها أو سمّاها بغير اسمها أو قال: زوجتك هذه أو التي
في البيت، أو الدار^(٦) أو التي لم تزوجْ فقبل صحّ، ولو قال: زوجتك هذا الغلام، وأشار إلى
ابنته صحّ، كما لو قال: بعتك داري هذه وجدّدها (وغلط)^(٧) في حدودها، بخلاف ما لو قال:
بعتك (الدار)^(٨) التي في المحلة الفلانية وجدّدها (وغلط)^(٩)، ولو قال: بعتك داري ولم يقلْ هذه
وجدّدها، (وغلط)^(١٠) ولم يكن له دارٌ غيرها صحّ، ولو قال: زوجتك فاطمةً ولم يقلْ ابنتي وله

(١) "غير" هنا تأكيد لنفي لا وإلا فالذكر مغلط، حاشية الكُمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٧٥.

(٢) أي مهرها ونفقتها، المذهب، الشيرازي، ج ٤، ص ١٥٤.

(٣) ساقطة من الأصل، مثبته في أ، ب، ج.

(٤) في أ: أحد.

(٥) في أ: زوجتك ابنتي فلانة.

(٦) وليس فيه غيرها، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٧٦.

(٧) في ب: وغلط.

(٨) في أ: دار.

(٩) في ب: وغلط.

(١٠) في ب: وغلط.

ابنة واحدة اسمها فاطمة بطل^(١)، ولو نوابها^(٢) قطع "العراقيون" و"البغوي"^(٣) بالصحة و"ابن الصباغ"^(٤) بالمنع.

قال "صاحب العزيز"^(٥) و"الروضة"^(٦) وهو قوي^(٧)، ولو قال: زوجتك ابنتي فاطمة وله ابنة واحدة اسمها (عائشة)^(٨) صحّ تقدماً للصفة اللازمة وهي البنّية على الاسم^(٩) [غير^(١٠) اللازمة، ولو كانت له ابنتان فأكثر أشترط [تمييز]^(١١) المنكوح بالاسم أو الإشارة كـهذه أو الصفة كالكبرى والصغرى قال المكتفون بالنية^(١٢): (١١) أو بالنية^(١٣). ولو قال: زوجتك ابنتي الكبرى فلانة وسمّاها بغير اسمها صحّ تقدماً للصفة على الاسم، ولو أراد أن يزوّج بنت أخيه وللأخ بنات يلزمه (التمييز)^(١٤) فإن ميّز بالاسم وجب الرفع في نسبها.

(١) لكثرة القواطع. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥١٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٩٠،

أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٢١.

(٢) في أ: نوابها، ج: نوابها، في الأصل: نوابها

(٣) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٥، ص ٣١٦.

(٤) الشيخ أبو نصر عبد السيّد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر بن الصباغ صاحب الشامل والكامل، ولد

سنة أربع مئة (٤٠٠هـ) توفّي سنة سبع وسبعين وأربع مئة (٧٧٧هـ)، انظر: طبقات الشافعية

الكبرى، تاج الدين السبكي ج ٣، ص ٢٣٠، طبقات الشافعية، جمال الدين الأسنوي، ج ٢، ص ٨٦، سببر

اعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٨، ص ٤٦٤-٤٦٥، مفتاح السعادة، لطاش كبرى زادة، ج ٢، ص ٢٥.

(٥) فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥١٤. سبقت الترجمة له ص ٩٩.

(٦) روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٩٠. سبقت الترجمة له ص ٩٩.

(٧) لأن النكاح عقد يقتصر إلى الشهادة والشهود إنما يطلعون على اللفظ دون النية، حاشية الكمثرى بهامش

الانوار، ج ٢، ص ٧٦.

(٨) في أ، ب: عائشة.

(٩) في الأصل: الغير.

(١٠) في الأصل: أ، ج، تميّز، في ب: تمييز.

(١١) وهم العراقيون والبغوي، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ٧٦.

(١٢) بأن بنوا واحدة وإن لم يحر لفظ مميز، فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥١٤.

(١٣) في أ، ج: التميّز، في ب: التمييز.

قال "النفال" ^(١) في "الفتاوى": ولو وكل رجلاً بتزويج أخته فاطمة بنت أبي بكر فقال الوكيل: زوجتك فاطمة بنت أبي بكر ولم يذكر الجد ولا [صنعاً] ^(٢) الأب ولا حرفته فإن كان الوكيل والزوج والشهود لا يعرفون هناك امرأة اسمها فاطمة بنت أبي بكر ^(٣) صح النكاح، وإلا فلا حتى تُمَيِّزَ بالوصاف الأب أو المرأة، ولو قال: زوجتك فاطمة فإن لم تُعرف هناك فاطمة ما صح، وإلا فلا إلا أن تُمَيِّزَ. ولو قال القاضي لآخر: زوج فاطمة بنت عبد الله من فلان، ولم يكن اسم أبيها عبد الله أو وقع الخلط في اسمها أو اسم أبيها أو جذها أو اسم الخاطب أو اسم أبيه أو جذه (لم يزوج نيابة) ^(٤) حتى يُمَيِّزَ القاضي. ولو جاء فقيه إلى القاضي، وقال: اننن لي في تزويج امرأة في محلتي والقاضي لا يعرفها. فإن ذكر الفقيه اسمها ونسبها له فأذنه جاز له التزويج نيابة (له) ^(٥)، وإن لم يذكُر فلا يجوز له نيابة، ويجوز تحكيماً ^(٦)، ولو استخلف القاضي فقيهاً في تزويج امرأة كتاباً لم يجز ويشترط: اللفظ

(١) هو الإمام عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخراساني، وهو أكثر ذكراً في كتب الفقه، توفي سنة سبع عشر وأربعمائة (٤١٧هـ) عن تسعين عاماً، والنفال المروزي أكثر ذكراً في كتب الفقه والنفال الكبير أكثر ذكراً في كتب الأصول والتفسير وغيرها، فإذا أطلقت كلمة النفال يراد به الصغير وإذا أريد به الكبير قيد بالشافعي شيخ الخراسانيين؛ انظر: الفهرست، لابن النديم، ج ١، ص ٣٠٣؛ طبقات الفقهاء، الشيرازي، ج ١، ص ٢٢٥؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج ٣، ص ٣٦٥؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٧، ص ٤٠٥-٤٠٨، مفتاح السعادة طائس كبرى زادة، ج ٢، ص ٣٢٣؛ شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٢) في الأصل، صفة، في أ، ب، ح: صبعة.

(٣) أي امرأة أخرى اسمها فاطمة بنت أبي بكر، حاشية الكمثرى بهامش الاوتار، ج ٢، ص ٧٦.

(٤) "ويزوج تحكيماً إن كان أهلاً للتحكيم بأن كان بصفات القاضي" زيادة من ب. بعد قوله: "لم يزوج نيابة".

(٥) "سه ساقطة من أ، ب، ح.

(٦) إذا لم يكن لها ولي خاص، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٢٨.

قال "البغوي"^(١) في "الفتاوى": ولو جاء رجلان إلى المأذون أو (الحاكم)^(٢) وقالوا: إن فلانة بنت فلان أذنت (لك)^(٣) في تزويجها من فلان بن فلان والمأذون لا يعرفها ويعرفها الخاطب والشهود فزوج صح إن ذكر نسبها.

الركن الخامس: (الشهود)^(٤):

فلا ينعقد النكاح إلا بحضور شاهدين^(٥)، بالغين، عاقلين، رجلين، مسلمين، حرين، عدلين، سمعيين، بصيرين، ناطقين، عارفين، بلسان المتعاقدين، عالمين بالوكالة إن عقد بها، غير مغفلين^(٦)، ولا مستوري الإسلام والحرية، ولا غير ذوي حرفة دينية كالصباغين^(٧)، والصواغين^(٨). وينعقد بمن يحفظ وينسى عن قريب، وبالمحرم، وبأصم يسمع إذا رفع

(١) سبقت الترجمة له، ص ٩٨. ولم أفد على قوله.

(٢) في ب: الحاكم، في أ، ج، الأصل: الحكم.

(٣) "لك" ساقطة من ب.

(٤) في أ، ب، ج: الشاهدان.

(٥) قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل". أخرجه أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب: في الولي، ح (٢٠٨٥)، ص ٥٦٨، وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، ح (١١٠١)، ج ٣، ص ٣٩٨، وأخرجه ابن ماجه، كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، ح (١٨٨٠)، (١٨٨١)، ج ١، ص ٦٠٥. وصححه الإلباني، في إرواء الغليل، ح (١٨٣٩)، ج ٦، ص ٢٣٥، وما بعدها.

(٦) هو الذي لا يضبط ولا يحفظ قط، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٧٩. تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٢٨.

(٧) الصباغ هو الذي يعمل بحرفة الصباغة وهي تلوين الثياب، وأصل الصبغ التغيير. لسان العرب، لابن منظور، فصل المصادر، ج ٨، ص ٤٣٧. وقد تكون هذه الحرف دينية في زمانهم أما في زماننا فلا لأن الحرف يتغير النظر إليها بحسب العرف.

(٨) جمع صواغ وهو مصدر صاغ الشيء وهي لغة أهل الحجاز والصواغ: هو الذي يسبك الحلي ويصوغه، لسان العرب لابن منظور، فصل المصاد، ج ٨، ص ٤٤٢.

الصوت، وبالمستور^(١)، وهو من يُعترفُ عدالته ظاهراً لا باطنياً، ولا يجبُ البحثُ عن (عدالة)^(٢) باطنية^(٣)، وإن عقدَ الحاكم^(٤). ويجبُ عن الإسلام والحرية حيث لا يظهرُ بأن يكونَ في موضع تخطيط المسلمين بالكفار، والعبيد بالأحرار، ولا غالب، ولا يُكتفى بظاهر الإسلام والحرية بالدار حتى يعرفَ حالهما باطناً (ويكتفى)^(٥) بقوله: أنا مسلمٌ لا أنا حرٌّ.

ولو أُخبرَ عدلٌ بفسق المستور زال السر فلا ينعقدُ بحضوره، ولو ترفعَ الزوجان إلى حاكمٍ وأقرّا بنكاحٍ عقدَ بمستورين، واختصماً في حق الزوجية كالنفقة ونحوها حكمَ بينهما، ولا ينظرُ في حال الشاهدين إلا أن يُعلمَ فسقهما فلا يحكم. وإن جحد أحدهما النكاح، فأقام المدعي مستورين لم يُحكم بصحته وفساده حتى يُعلمَ باطنهما، ولو بأن كونه الشاهد فاسقاً أو عبداً أو كافراً فالنكاح باطلٌ وإنما يتبينُ ببيّنة مؤرخة بحال العقد، أو بتصادق الزوجين.

الأسل/٧٧

ولا اعتبارُ بقول الشاهدين كذا يؤمّنُ فاسقين^(٦) إذا أنكرَ الزوجان، كما لا اعتبارُ بقولهما بعد الحكم كذا فاسقين أو كاذبين إذا أنكرَ المشهود له^(٧)، ولو تقاراً أن النكاح وقع في الإحرام، أو العدة تبين بطلانه، ولا مهرٍ إن لم يدخل، وإن دخل فيجب مهرٌ المثل، ولو نكحها بعد ذلك

(١) روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٩٣.

(٢) في ب: عدالته.

(٣) واعتبرت العدالة الظاهرة دون الباطنة، إذ لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم تصح أنكحة العامة إلا بحضور الحاكم لأنهم لا يعرفون شروط العدالة وفي ذلك مشقة وجر. انظر: الوسيط، الغزالي، ج ٥، ص ٥٦؛ المذهب الشيرازي، ج ٤، ص ١٢٧؛ التهذيب، النغوي، ج ٥، ص ٢٦٣؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٢٠، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٣١.

(٤) والمعتمد أن الحاكم إذا عقد بمستورين لم يصح لسهولة الكشف عليه، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٣٠.

(٥) في ب: ويكتفى.

(٦) لأنهما يقرآن على غيرهما، فلا أثر بالنسبة للتفريق بين الزوجين، لأن الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما على الزوجين، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٣٤، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٧.

(٧) انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٦.

ملك ثلاث طلاقات، ولو طلقها ثلاثاً ثُمَّ تَقَارَا بالفساد ليندفع التحليل. قال "صاحب التهذيب" في "التعليقة": ^(١) لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَقُومُ عَلَى فَسادِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى.

وقال "القاضي" ^(٢) في "الفتاوى" ^(٣): وَلَوْ أَقَامَ الزَّوْجُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْفَسَادِ لَمْ تُسْمَعْ.

وحاصل كلامهما: أَنَّهَا تَسْمَعُ إِنْ شَهِدَتْ حَسْبَةً، وَلَا تَسْمَعُ (إِنْ أَقَامَهَا) ^(٤)، وَهُوَ الَّذِي صَرَحَ بِهِ غَيْرُهُمَا، وَلَوْ اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِالْفَسَادِ وَانْكَرَتْ قَبْلَ فِي الْفَرْقَةِ دُونَ الْمَهْرِ، فَيَجِبُ نَصْفُ الْمَسْمُومَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَكُلُّهُ بَعْدَهُ، وَهَذِهِ الْفَرْقَةُ فَسَخٌ لَا يَنْتَقِصُ بِهَا عَدُّ الطَّلَاقِ ^(٥).

وَلَوْ أَفْرَتِ بِالْفَسَادِ، وَانْكَرَهُ صَوِّقَ بِيَمِينِهِ، فَإِنْ مَاتَ لَمْ تَرْتَهُ، وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ، وَبَعْدَهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمُثَلِّ، وَقِيلَ: أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْمَسْمُومَةِ، وَمَهْرُ الْمُثَلِّ. وَيَسْتَحِبُّ اسْتِثَابَةُ الْمُسْتَوْرَيْنِ، وَالْوَلِيُّ الْمُسْتَوْرُ قَبْلَ الْعَقْدِ، وَلَا يَنْعَقِدُ بِحُضُورِ (الْمَعْلَنِ) ^(٦)، وَإِنْ تَابَ عِنْدَ الْعَقْدِ حَتَّى (يَسْتَبْرَأَ) ^(٧). وَلَا يَشْتَرِطُ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ يَشْتَرِطُ رِضَاهَا، وَيَسْتَحِبُّ ^(٨).

(١) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٥، ص ٢٦٤؛ وانظر قوله: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٧.
(٢) هو الإمام المحقق القاضي حسين أبو علي بن أحمد المروزي من كبار اصحاب الثغالب، وكان يلقب بحبر الأئمة، وله التعليقة الكبرى والفتاوى، مات القاضي حسين بمرو الروذ في المحرم سنة الثنتين وستين وأربعمائة (٤٦٢ هـ)، انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ج ١، ص ٢٤٣، وفیات الاعيان، ابن خلكان، ج ١، ص ٤٠٠، سر أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٨، ص ٢٦٠-٢٦٢، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، ج ٣، ص ٣١٠.

(٣) انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٧.

(٤) في ب: أن أقامها الزوج.

(٥) لأنه لم ينشئ طلاقاً ولم يقر به، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٨.

(٦) في أ: المعلنين.

وهو المجاهر بالفسق. انظر: حاشية الكُمَرِي، ج ٢، ص ٧٨.

(٧) في أ، ح: يستبرأ في ج: يستبرئ.

(٨) بأن كانت غير مجبرة احتياطاً لئلا ينكحها ولا يشترط الإشهاد في صحة النكاح، لأنه ليس من نفس العقد، وليس ركناً فيه، وإنما هو شرط فيه، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٢٣٥، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٣٥. مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٣٩.

ولو وكل الولي أو الزوج وحضر شاهدا لم يجز، ولو زوج أخ وحضر أخوان آخران

شاهدين انعقد^(١)، وكذا لو حضر السيد وقبل العبد بإذنه أو الولي وقبل السفهه بإذنه. الأصل/٧٨

قال "الجيلي"^(٢) في "مترجه": ولو أهدي إلى المتوسط الذي عقد النكاح أو إلى القاضى

جاز قبوله إذا لم يشترط، وليكن محمولا على ما إذا كان الدافع عالما بأنه لا يجب عليه ذلك،

فإن ظن وجوبه لم يجز حتى يعلمه كما مر في آخر الجعالة^(٣). قال: لو شرط لم يجز فليكن

[محمولا^(٤)] على ما إذا لم يتعب، فإن تعب بالاحتياط وغيره فهو [إجارة]^(٥).

(١) وصورة المصانة: لو كان لها اخوة فزوح أحدهم وحضر أخوان آخران شاهدين فالراجح منهما الصحة،

لأن العاقد ليس نائنها، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٣٩٢، تحفة المحتاج، لابن حجر

الهيتمي، ج ٧، ص ٢٢٩.

(٢) لم أفق عليه.

هو عبد العزيز بن عبد الكريم بن عبد الكافي صائغ الدين الجيلي، "شارح التنبيه"، وشرح "الوحييز" أيضا

وقال "ابن كثير" في "التاريخ": توفي سنة اثنتين وثلاثين وستمائة (٦٣٢هـ). من تصانيفه "الإعجاز في

الألفاظ" انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي ج ٥، ص ١٠٧، طبقات الشافعية، لابن قاضي

شبهة، ج ٢، ص ٧٤-٧٥.

(٣) انظر: الأنوار (الأصل)، الأردبيلي، ج ١، ص ٦٢٨.

(٤) في الأصل: محمولا، في أ، ب، ج: محمولا.

(٥) في الأصل: اجازة، في أ، ب، ج: اجارة.

الطرف الرابع: في أسباب الولاية وهي ثلاثة:

الأول: القرابة ويُقَدَّمُ منها الأبوة، فلأب والجد تزويجُ البكر الصغيرة من كفاء، والبكر الكبيرة إجباراً^(١) إلا إذا كان بينها وبينهما عداوة ظاهرة، أو الزوج غير كفء لها فلا إجبار. ولو تزوج الصغيرة أو الكبيرة بغير إذنهما بأقل من مهر المثل صحَّ النكاح، ووجب مهر المثل. ولا يزوج الصغيرة الثيب العاقلة أحد^(٢)، ولو تزوج بطل. ولا إجبار على الثيب البالغة ولا (تزوج)^(٣) إلا بإذنها حصلت (الثبوة)^(٤) بوطء مُحْتَرَمٍ أو مُحْرَمٍ، ولو زالت بكارتها بسقطه أو وثبة أو أصبع أو خشب أو حدة الطمث^(٥)، أو طول التعنيس^(٦) أو بجناية أو خلقت بلا بكاره، أو (وطئت)^(٧) (في الدبر)^(٨) فيكر^(٩)، ولو وطئت مجنونة أو مكرهة أو نائمة فثيب، وإن عادت البكاره.

(١) تنمة الابانة، "مخطوط"، لأبي سعد المتولي، ١٢١/٩.

ويشترط أيضاً لصحة ذلك يسار الزوج بمهر المثل على المعتمد، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج٣، ص٢٤٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج٣، ص١٢٦.

عن ابن عباس - رضي الله عنه - إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها سكوتها، أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح، ج١٧، ص٢، ١٠٣٧. فدل الحديث على أن الولي أحق بالبكر ولائها لم تمارس الرجال بالوطء فهي شديدة الحياء، انظر: المهذب للشيرازي، ج٤، ص١٢٥.

(٢) تنبئة الإبانة "مخطوط"، لأبي سعد المتولي، ٢١/٩، أب للحديث السابق "الثيب أحق بنفسها من وليها".

(٣) في أ: يزوج.

(٤) في أ، ب: ج: الثبابة.

(٥) طمئت المرأة طمناً بالضم: حاضت، وطمئت بالكسر لغة فهي طامت، الصحاح، الجوهري، فصل الطاء، ج١، ص٢٨٦.

(٦) يقال: غنست الجارية: إذا طال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأكار هذا إذا لم تتزوج، انظر لسان العرب، لابن منظور، فصل العن، ج٦، ص١٤٨؛ المصباح المنير، الفيومي، ج٢، ص٤٣٢، كفاية الأخبار تقي الدين الحصني، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج٤، ص٢٤١.

(٧) في أ: وطئ.

(٨) في ب: فأزال بكارتها بعد قوله: "في الدبر".

(٩) وهو المذهب، لأن الثيب إنما اعتبر إذنها لذهاب الحياء بالوطء، والحياء لا يذهب بغير الوطء، انظر: المهذب، الشيرازي، ج٤، ص١٢٧. روضة الطالبين النووي، ج٥، ص٤٠١.

ولو زوّجت بكرٌ نفسها ثم أبوها بغير إذنّها، فإن زوّجها قبل وطء الأول وقبل حكم الحنفى بصحته صحّ وبعدهما أو بعد أحدهما فسَدُ^(١). ولو التمسّت البالغة منهما التزويج من كفاءٍ لزمهما الإجابة، فإن امتعنا زوجها السلطان، ولو التمسّت المراهقة فلا، وأمّا [الذين]^(٢) على حواشي النسب كالأخ والعَمَ وبنيهما، فلا يُزَوَّجون الصغيرة بحالٍ بكرًا كانت أو ثيبًا ويُزَوَّجون [الثيبة]^(٣) البالغة بإذنّها الصريح، ويُتَطَلُّ بغير إذنّها، ويُزَوَّجون البكر بإذنّها أو سكوتها بعد المراجعة إليها بكتٍّ أو ضحكتٍ إلا إذا كان (البكاء)^(٤) مع الصباح، وضرب الخدّ، ولو عقّد بحضورها ولم تُكْثِرْ لم يكن ذلك إِنْثًا.

ولو أراد تزويجها بغير كفاءٍ فاستأذنها فسكتت كان إِنْثًا، ولو قال: أزوجك من شخصٍ؟ فسكتت، أو قال: أيجوز أن أزوجك؟ فقالت: لم لا يجوز؟ أو قال أتأذنين؟ فقالت: لم لا أنن؟ كفى، ولو قالت للولي: وكذلك يتزوجي فهو إذن، ولو [قيل]^(٥): رضيت بالتزويج؟ فقالت: رضيت كفى، ولو قيل: رضيت بما يفعله أمك وتعرف هي أنهم يعنون النكاح فقالت: رضيت لم يكف^(٦)، ولو قيل: رضيت بما يفعله الولي، وتعلم هي أنهم يريدون النكاح فقالت: رضيت كفى، ولو قالت: رضيت إن رضيت أمي لم يجز، وكذا إن رضي أبي إن أرادت التعليق، وإن أرادت إني رضيت بما يفعله جاز، وهو المعتاد في الإذن أنفاً، ولو قالت: رضيت بمن تختاره أمي جاز، ولو اختارت أمها واحداً فلم ترغب لم يجز نكاحها ممن تختاره ثانياً بذلك الإذن.

(١) ومثال ذلك: لو عضلها بأن امتنع من تزويجها مما عنته فزوجت نفسها ثم زوجها أبوها بغيره بلا إذن قبل وطء الأول وقبل حكم حاكم حنفى بصحته (أي بصحة نكاحها بنفسها) صحّ إيكاحه، وإن كان التزويج بعدهما أو بعد أحدهما لم يصح إلا إذا أذنت له فيه ولم يحكم بالصحة. انظر تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٣٩-٢٤٠؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٢٧.

(٢) في الأصل: الذي في أ، ب، ج: الذين

(٣) في الأصل: الثيبة، والأصح الثيب

(٤) في ب: البكاء.

(٥) في الأصل: قال، في أ، ب، ج: قيل.

(٦) لأن الأم لا تعتد، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٠٤.

ولو قال: أَرْوَجُكَ فَقَالَتْ: (شاید أو انچه توکنی او کرده من کرده ام) ^(١) فهو إِنْ، ولو تَحَاكَمَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ إِلَى (حَاكَمٍ) ^(٢) لِيُزَوِّجَهَا مِنْهُ، وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ بَكْرًا فَقَالَ: (حَكْمَتِي) ^(٣) لَأَرْوَجُكَ مِنْهُ، فَسَكَتَ كَأَنِ إِنْنَا.

ولو أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَةً عَنْهُ فَأَخْبِرَهُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ أَنَّهَا (إِذْنَتُهُ) ^(٤) فزَوَّجَهَا، ثُمَّ قَالَا: كَذِبْنَا فِي الْإِخْبَارِ؛ فَإِنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ: كُنْتُ أَذْنْتُ صَحَّ النِّكَاحُ، وَإِنْ قَالَتْ مَا أَذْنْتُ صُدِّقَتْ بِبَيْمِنِهَا، وَعَلَى الزَّوْجِ الْبَيْتَةُ عَلَى إِذْنِهَا، وَلَوْ أُرْسِلَتْ رَسُولًا بِالْإِذْنِ إِلَى ابْنِ عَمِّهَا فَلَمْ (يَجِءْ) ^(٥) الرِّسُولُ وَجَاءَ مِنْ سَمْعٍ مِنَ الرِّسُولِ، وَأَخْبِرَهُ فزَوَّجَهَا صَحَّ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ هَذَا إِخْبَارٌ لَا شَهَادَةٌ، وَلَوْ زَوَّجَ أَخْتَهُ ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهَا لَمْ تَأْذِنْ قِيلَ قَوْلُهَا إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّمَكُّينِ وَبَعْدَهُ فَلَا، وَلَوْ أَذْنْتُ ثُمَّ رَجَعْتَ قَبْلَ التَّزْوِيجِ بَطُلَ الْإِذْنُ وَالتَّزْوِيجُ بِذَلِكَ الْإِذْنِ وَإِنْ جَهِلَ بِرَجوعِهَا.

ولو اسْتَأْذَنَهَا فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ، أَوْ بِأَقَلِّ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ فَسَكَتَ لَمْ يَكْفِ ^(٦)، وَلَوْ أَذْنْتُ فِي التَّزْوِيجِ بِالْفِ، ثُمَّ قِيلَ لَهَا عِنْدَ الْعَقْدِ: (بِخُمْسَمَانَةٍ) ^(٧) فَسَكَتَتْ، وَهِيَ بِكَزٍّ كَانَ سَكُوتُهَا إِنْنَا (بِخُمْسَمَانَةٍ) ^(٨)، وَلَوْ قِيلَ ذَلِكَ لِأُمِّهَا، وَهِيَ حَاضِرَةٌ فَسَكَتَتْ لَمْ يَكُنْ إِنْنَا ^(٩).

(١) جملة فارسية بمعنى: (ربما أو كل ما تفعله أنت أو قد فعلته أنا قد افعله).

(٢) في ب: حاكم. في الأصل حكم

(٣) في ب، ج: حكمتيني.

(٤) في ب: أذنت له.

(٥) في ب: يحيى.

(٦) لتعلمه بالمال، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٨٠.

(٧) في أ، ج: بخمسمائة، في ب: بخمس مائة.

(٨) في ب: بخمس مائة.

(٩) لأن الخطاب ليس معها حتى يكون سكوتها إِنْنَا. حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٨٠.

السبب الثاني: الولاء^(١) فالمعتق وعصبته يزوجون كالأخ والعَم ونحوهما، ولو أعتق

في مرضه أمة جاز لولائها الحر تزويجها قبل أن (يبرأ)^(٢) السيد أو يموت وتخرج هي من الثلث، فإن مات ولم تخرج ولم يُجز الوارث بأن فساد النكاح. ويجب على المَجْبِرِ تزويج المجنونة البالغة.

والتزويج من المجنون (البالغ)^(٣) عند ظهور الحاجة أو توقع الشفاء بإشارة الأطباء،

ولا يجب عليه (تزويج)^(٤) (البنت)^(٥) الصغيرة، ولا التزويج من الصغير^(٦)، ويجب عليه وعلى الأسر/ ٨٠ غير المَجْبِرِ الإجابة إذا التمس التزويج؛ وإن لم يكن متعيناً كالأخ في أخوة وعم في أعمام، ولو عضل الواحد أو الكل زوجها السلطان،

(١) الولاء في اللغة: الولي: هو الناصر، وقيل: المَتَوَلَّى لأمر العالم والخلق، والولاء: القرابة والنصرة، وأيضاً هي التتابع. انظر: الصحاح، الحواري، فصل الواو، ج ١٥، ص ٤٠٦، تحرير التنبيه، النجاشي، ص ٢٣٩.

وفي الإصطلاح: هي الصلة الحاصلة بين المولى والعبد المحرر بسبب تحرير المولى له وبسبب هذا الولاء يصبح المولى من ورثة العبد المحرر إذا مات ولم يكن له ورثة غيره. انظر: القاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب، ص ٣٨٩. القاموس الفقهي، حسين مرعي، ص ٢٢٣.

عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "الولاء لخمّة كلخمّة النسب لا يباع ولا يوهب"، أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الولاء، باب: من أعتق مملوكاً له، ج ١٠، ص ٤٩٣. وانظر: مجمع الزوائد، البيهقي، باب ما جاء في الولاء ومن يورثه، ج ٤، ص ٢٣١.

قال ابن حجر في التلخيص: رَوَاهُ ابن حبان في صحيحه من طريق بشر بن الوليد عن أنس بن يوسف لكن قال عبدالله بن عمر عن عبدالله بن دينار. انظر: التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، ج ٤، ص ٢١٣-٢١٤.

(٢) في أ: يبرء.

(٣) "البالغ" ساقطة من أ، ح.

(٤) في أ: التزوج.

(٥) في ب: الثيب.

(٦) لعدم الحاجة إلى ذلك. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٧٠. مغني المحتاج، الخطيب الشربيني،

ج ٤، ص ٢٦٤.

وإذا قَبِلَ الأبُ للصغيرِ أو المجنونِ نكاحاً بعينِ مالِ الابنِ، فلا يتعلّقُ بالأب، وإنْ قبلَ بدينٍ، فلا يكونُ الأبُ ضامناً به إلا أنْ يصرّحَ بالضمانِ، كما لو اشترى شيئاً للطفلِ مطلقاً، فإنْ تبرّعَ الأبُ بالأداء لم يرجعْ؛ وإنْ ضمنَ وغرمَ، فإنْ ضمنَ بقصدِ الرجوعِ رجعَ وإلا فلا^(١)، ولو قبلَ بصدائقٍ من مالِ نفسه صحَّ عينا كانَ أو ديناً. ولا يجبُ نفقتها على الأبِ بحال.

السبب الثالث: السلطنة فيزوّجُ السلطانُ بالولاية العامة^(٢) البالغِ بإذنهنَّ من (الأكفاء)^(٣) ولا يصحُّ من غيرِ (الأكفاء)^(٤) وإنْ رضينَ فلا يزوّجُ الصغارُ بحالٍ لا ولايةً، ولا نيابةً كسفرِ الأبِ أو غيره، وإمّا يزوّجُ من في محلِّ حكمه دونَ الغائبةِ وإنْ كانَ مالها في محلِّ حكمه.

والسلطانُ يزوّجُ في صور:

إحداها: عندَ عدمِ الوليِّ بالقربةِ أو الولاءِ^(٥)، فإنْ علِمَ السلطانُ أنْ لا وليَّ لها وأنَّها خليةٌ عن النكاحِ والعدةِ زوّجها فإنْ لمْ يعلمْ طابعتها بشاهدينِ، خبيرينِ ندبا أو وجوباً فيه وجهانِ أصحهما الأول، ولو قالت: كنتُ زوجةً فلانٍ الغائبِ فطلّقتني، أو ماتَ وانقضتْ عدتي لا

(١) فإنْ ضمنَ ليرجعَ بما يؤدبه بقصدِ الرجوعِ هنا كإذنِ المضمونِ عنه فإنْ ضمنَ بقصدِ الرجوعِ وغرمَ رجعَ وإلا فلا، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٢، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٣٦.

(٢) تفخيماً لشأله، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٣٢، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إمّا امرأةٌ نكحتُ بغيرِ إذنِ ولّيتها فنكاحُها باطلٌ فنكاحُها باطلٌ، فنكاحُها باطلٌ، فإنْ اشترعوا فالسلطانُ وليٌّ من لا وليَّ له". أخرجه أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب في الولي، ج (٢٠٨٣)، ح ٢، ص ٥٦٦-٥٦٨، وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بوليّ، ج (١١٠٢)، ح ٣، ص ٣٩٨-٣٩٩، وقال: حديث حسن أخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بوليّ، ج (١٨٧٩)، ح ١، ص ٦٠٥. وصححه الألباني في إرواء الغليل، ج (١٨٤٠)، ح ٦، ص ٢٤٣. ومعنى اشترعوا أي اختلفوا يقال: اشترع القوم إذا اختلفوا وتنازعوا، النظم المستعذب، لابن بطال الرقي، ج ٢، ص ٣٦.

(٣) في ح: الاكفاء.

(٤) في ح: الاكفاء.

(٥) أما تقدم القربة على الولاء، فلاخصاص الاثبات بزيادة اهتمام وشفقة، وأما تقدم تولاء على السلطنة فلالتحاق الولاء بالنسب، فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٤٤.

يزوجها حتى نقيم بينة على الطلاق أو الموت، فإن شهد شاهدان بالاستفاضة على الطلاق لم تُسمع، وعلى الموت تسمع.

ولو طلق امرأته ثلاثاً فعادت وزعمت أنها اعتكّت ونكحت وأصابها وطلقها واعتكّت وأمكن ذلك جاز أن يعول المطلق على قولها، ولا يجب الاحتياط هنا لأن ذلك أمر يتعلق بالحاكم، وعماد أمره النظر وهنا بخلافه.

الأصل ٨١

ولو ادعى زوجة امرأة تحت آخر فقالت: كنت زوجة لك فطلقتي كان ذلك إقراراً له بالنيكاح، قال "صاحب التهذيب" (١) في "الفتاوى": وهذا إذا لم تزوج برضاها ولم تقرر للنائي وإلا فهي زوجة (للثاني) (٢) ويبطل الإقرار للأول (٣).

الثانية: عند إجماع الولي بالنسب أو الولاء وقد مضى (٤).

الثالثة: عند غيبة الولي، فإذا لم يكن الأقرب حاضراً فإن كان مفقوداً لا يُعرف مكانه وموته (وحبائه) (٥) زوجها السلطان، ولو انتهى الأمر إلى غاية يحكم القاضي بموته على ما سبق في الفرائض انتقلت ولايته إلى الأبعد (٦) وإن عُرف مكانه فإن كان على مسافة القصر أو فوقها زوجها السلطان لا الأبعد، ولا فرق بين الملوك وغيرهم وإن كان دونها فلا يزوج حتى يراجع مراسلة أو مكتبة فيحضر أو يوكل فإن راجعه الحاكم فامتنع زوجها، كما لو مرض فأبى عن التزويج والتوكيل، وقد حضر كفاء وأرادته (٧).

(١) سبقت الترجمة له، ص ٩٨.

(٢) في أ: الثاني.

(٣) الفتاوى للبخاري، ولم أفت عليه.

(٤) أنظر: الأنوار: "الأصل"، الأردبيلي، ج ٢، ص ١٦.

(٥) في أ: ج: حيوته.

(٦) أي بأن مضى من ولادته مدة يغلب على الظن أن مثله لا يعيش أكثر منها حكم القاضي بالاجتهاد بموته فالولاية للأبعد أنظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٤، ص ٢٦١.

(٧) أنظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٧، ص ٥٦١، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤١٤، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٤، ص ٢٦١.

قال "الرويانى"^(١) في "الحلية": وإن تعذر الوصول إليه لخوف الطريق جاز أن يزوجه بدون المراجعة. ولو ادعت غيبة وليها لا يزوجه السلطان حتى يشهد شاهدان أن لا ولي لها حاضر، وأنها خلية عن النكاح والعدة، ولا تقبل إلا شهادة مطلع على باطن أحوالها، ولو كان الغائب غير مجبر فللقاضي أن يحلفها على نفى الإذن في التزويج، وعلى أنه لم يزوجه في الغيبة، واليمين واجبة أو مستحبة كاليمين في وجهان: أصحهما الثاني^(٢)، وإذا زوج ثم قدم الغائب بحيث يُعلم أنه كان قريباً من البلد عند العقد بطل.

الأصل/٨٢

الرابعة: عند عضل الولي بقرابة أو ولاء واحداً كان أو جماعة، ولو (دعت)^(٣) العاقلة البالغة الحرة إلى تزويجها من كف فامتنع فعصل، ولو (دعت)^(٤) إلى غير كف فامتنع فلا^(٥) إلا إذا امتنع من المحبوب أو العنين فيكون عضلاً، ولو عينت البكر كفاً وأراد الأب تزويجها من كف آخر إجباراً فله ذلك^(٦)، ولو عينت الثيب كفاً والأب كفاً آخر، والبكر كفاً، وغير المجبر كفاً آخر تعين ما عينت، والامتناع من تزويجها من معينها عضل، ولو امتنع لنقصان المهر أو

(١) انظر: الحلية، الرويانى، "مخطوط" ١٢٨/ب.

هو عبد الواحد إسماعيل بن أحمد بن محمد الإمام الحليل أبو المحاسن الرويانى، صاحب المذهب، أحد أئمة المذهب فقيه شافعى اشتهر بحفظ المذهب، ولد في سنة خمس عشرة وأربعمائة (٤١٥هـ—)، من تصانيفه: "الحلية"، "الفروق"، "وحقيقة القولين" و"البحر"، توفي سنة الثنتين وخمسائة (٥٠٢هـ).

انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج٧، ص١٩٣-١٩٥، طبقات الشافعية، ابن شهبه، ج٢، ص٢٨٧، وفيات الاعيان لابن خلكان، ج١، ص٤٠٠، الأعلام، الزركلي، ج٤، ص٣٢٤.

(٢) وهل يحلفها وجوباً على أنها لم تأذن للغائب إن كان ممن لا يزوجه إلا بإذن، وعلى أنها لم يزوجه في الغيبة؟ وجهان والأوجه في هذه اليمين وشبهها الوجوب احتياطاً للابضاع، لكن صحح فى الأنوار استحبابها. أسنى المطالب، زكريا الأصارى، ج٣، ص١٣٤؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج٤، ص٢٦١.

(٣) فى أ، ج: ادعت.

(٤) فى أ، ج: ادعت.

(٥) لأن له حقاً في الكفاءة، ولأنه بلحقه العار، انظر: المهذب، الشرزى، ج٤، ص١٣٠، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج٤، ص٢٥٣.

(٦) على الأصح، لأنه أكمل نكحاً والثاني يلزمه إيجابها إعفاً لها. انظر: كنز الراغبين على منهاج الطالبين وحواشيه، جلال الدين المحلي، ج٣، ص٣٤٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج٤، ص٢٥٣.

لخسة جنسه مع حصول الكفاءة، ورضيت المرأة بالنقص والخسة فعضل^(١)، ولا شك أنه لو امتنع ليعطيه الزوج ما لا على ما هو المعهود في وقتنا أنه يكون عضلاً، وهو جلي لا يستريب فيه محصل، ولو خطبها (كفاء^(٢)) فقال أبوها: الخاطب أخوها من الرضاع والمرأة تكرر ذلك وتطالب بالتزويج، فلا يقبل قوله في حقها، فإن رجع قبل وأجبر على تزويجها فإن لم يرجع فكذا، فإن امتنع زوج القاضي بعد ثبوت الكفاءة.

ولو غاب زوج امرأة سنين وانقطع خبره فقالت للولي: إن زوجي مات أو طلقني، وانقضت عتي فزوجني، وأنكر الولي الطلاق أو الموت صدق بيمينه^(٣) فإن نكل حلفت وأجبر الولي على التزويج فإن أبى يزوجه (القاضي)^(٤). ولو قال: (حلفت)^(٥) بالطلاق أن لا أزوجه زوجها القاضي بعد ثبوت الكفاءة.

ولو كانت لها أولياء في درجة فقال: كل واحد أنا لا أزج حتى يزوج الآخر فهو عضل (والحاكم)^(٦) يزوجه، ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليزوجه، ولا يتحقق ذلك حتى يمتنع بين يديه، وذلك بأن يحضر الخاطب والمرأة، والولي ويأمره القاضي بالتزويج فيقول: لا أفعل لو (يسكت)^(٧)، وهذا إذا تيسر إحضاره عند القاضي. فإن تعذر بتعذر^(٨) أو توار^(٩) أو غيبة جاز إثباته بالبيينة، ولو ادعى عدم (الكفاءة)^(١٠) في الخاطب فعليها الإثبات بالبيينة.

(١) لأن المهر حقها، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٥٣.

(٢) في أ، ب، ج: كفو.

(٣) إذ الأصل عدم ما ادعته، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٨٣.

(٤) في أ: السلطان.

(٥) في أ: حلفت.

(٦) في أ: فالحاكم.

(٧) في أ: سكت.

(٨) تعذر الرجل: صار عزيزاً من عزز والمقصود هنا الرجل المتكبر، لسان العرب، ابن منظور، فصل

العين، ج ٥، ص ٣٧٦ المعجم الوسيط، مادة عزز، ج ٢، ص ٦٠٤.

(٩) بأن كان مستوراً عن الناس بوجه حق، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٨٣-٨٤.

(١٠) في ب: الكفاءة.

وَيُقَدَّمُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَذْكُورَةِ الْقَرَابَةُ وَجُوبًا، ثُمَّ الْوَلَاءُ، ثُمَّ السُّلْطَنَةُ، وَيُقَدَّمُ مِنَ الْقَرَابَةِ الْأَبُ، ثُمَّ أَبَوُهُ وَإِنْ عَلا، ثُمَّ الْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ مِنَ الْأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ الْعَمُّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ مِنَ الْأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَبَاتِ^(١)، كَمَا فِي الْمِيرَاثِ.

وَلَا وَلَايَةُ لِقَرَابَةِ الْأُمِّ كَأَبِ الْأُمِّ وَالْأَخِ مِنَ الْأُمِّ وَالْخَالَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَوْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ مَعَ وَجُودِ الْأَقْرَبِ الْكَامِلِ بَطْلَ النِّكَاحِ، وَلَوْ كَانَ ابْنًا عَمِّ أَحَدُهُمَا^(٢) أَخُوهَا مِنَ الْأُمِّ أَوْ ابْنًا ابْنِ عَمِّ أَحَدُهُمَا ابْنُهَا فَيُقَدَّمُ الْأَخُ وَالْابْنُ، وَلَوْ كَانَ ابْنًا مُعْتَقَ أَحَدُهُمَا ابْنُهَا فَهُوَ الْمُقَدَّمُ، وَلَوْ أَرَادَ الْمُعْتَقُ نِكَاحَ عَتِيقَتِهِ وَلَهُ ابْنٌ مِنْهَا وَابْنٌ مِنْ غَيْرِهَا زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ، وَلَا يَزَوَّجُ الْإِبْنُ بِالْبَنُوَّةِ^(٣)، فَإِنْ كَانَ [إِبْنُ ابْنِ عَمِّهَا]^(٤) أَوْ مُعْتَقَهَا [أَوْ ابْنُ ابْنِ مُعْتَقَهَا]^(٥) أَوْ كَانَ قَاضِيًا فَلَهُ الْوَلَايَةُ بِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصْبَةً مِنَ الْقَرَابَةِ، فَإِنْ أَعْتَقَهَا رَجُلٌ فَهُوَ وَلِيُّهَا وَإِنْ مَاتَ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِصَفَةِ الْأَوْلِيَاءِ (فِعَصْبَاتُهُ)^(٦) عَلَى تَرْتِيبِ (إِرْثِهِمْ)^(٧)، وَيُقَدَّمُ أَخُوهُ وَابْنُ أَخِيهِ عَلَى جَدِّهِ، وَإِنْ أَعْتَقَهَا امْرَأَةً فَوَلِيُّهَا وَلِيُّ الْمَعْتَقَةِ^(٨) مَا حَبِيتَ^(٩)، وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَاهَا فَإِذَا مَاتَتْ فَأُولَى الْعَصَبَاتِ فَيُقَدَّمُ الْإِبْنُ عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ.

(١) لِأَنَّ السَّبَبَ إِلَى الْعَصَبَاتِ، الْمَهْذَبُ الشَّيْرَازِيُّ، ج ٤، ص ١٢٠.

(٢) فِي ح: أَحَدَهُمَا.

(٣) لِأَنَّ الْوَلَايَةَ سُلْطَةٌ وَمَعْنَى ثُبُوتِهَا لَهُ عَلَيْهَا أَنْ يَكُونَ لِلْإِبْنِ سُلْطَانٌ عَلَى أُمِّهِ وَلَيْسَ هَذَا مُنَاسِبًا، وَلِأَنَّ الْفَطْرَةَ تَقْتَضِي بِأَنْ يَنْفَرِ الْإِبْنُ مِنْ زَوْاجِ أُمِّهِ، وَلِأَنَّ الْوَلَايَةَ تُثَبِّتُ لِلْأَوْلِيَاءِ لِدَفْعِ الْعَارِ عَنِ التَّنَسُّبِ، وَلَا نَسَبَ بَيْنَ الْإِبْنِ وَالْأُمِّ، إِذَا انْتَسَبَ إِلَى ابْنِهَا، وَانْتَسَبَ الْإِبْنُ إِلَى أُمِّهِ فَلَا يَمْتَنِي بِدَفْعِ الْعَارِ عَنْهَا. انظر: الْمَهْذَبُ، الشَّيْرَازِيُّ، ج ٤، ص ١٢١، فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيُّ، ج ٧، ص ٥٤٥، كُنُزُ الرَّاغِبِينَ شَرْحُ الْمَنْهَاجِ وَحَوَاشِيهِ، جَلَالُ الدِّينِ الْمُحَلِّي، ج ٣، ص ٣٤٠، مَغْنِي الْمُجْتَاحِ، الْخَطِيبُ الشَّرِبِينِيُّ، ج ٤، ص ٢٤٩، الْوَلَايَةُ عَلَى النَّفْسِ، الشَّاذَلِيُّ، ص ٣٢٦.

(٤) فِي أ: ب: ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا، فِي الْأَصْلِ، ح: ابْنُ عَمِّهَا.

(٥) فِي أ: أَوْ ابْنُ ابْنِ مُعْتَقَتِهَا. فِي الْأَصْلِ: أَوْ ابْنُ مُعْتَقَتِهَا.

(٦) فِي أ: فَلْعَصْبَاتِهِ.

(٧) فِي أ: الْإِرْثُ.

(٨) فِي أ: مَا.

(٩) فِي أ: حَبِيتَ.

وَيَجْعَلُ الْوَلَايَةَ عَلَيْهَا تَبَعًا لِلْوَلَايَةِ عَلَى الْمَعْتَقَةِ، فَتَحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيُّ، ج ٤، ص ٥٤٧.

ولو اجتمع عدد من عصابات المعتق في درجة كالبنين والاخوة فإذا زوجها أحدهم برضاها صح، ولا يشترط رضا الآخرين، ولو أعتقها اثنان اشترط رضاهما فيوكلان أو أحدهما الآخر أو يباشران معاً^(١)، ولو مات أحدهما عن ابنين أو أخوين كفى موافقة أحدهما للمعتق الآخر، ولو مات كل منهما عن ابنين كفى موافقة (أحد)^(٢) ابني هذا (وأحد)^(٣) ابني ذاك، ولو مات أحدهما (وورثته)^(٤) الآخر استقل بتزويجها، ومن بعضها حر يزوجه مالك البعض مع وإيها من النسب، ثم مع معتق البعض، ثم مع السلطان.

(١) لأن كل واحد من المعتقين إما يثبت له الولاء على بعضها بحسب الملك، فتح العزيز، الرافعي، ج ٧،

ص ٥٤٨.

(٢) في أ: إحدى.

(٣) في أ: إحدى.

(٤) في أ: وورثة.

الطرف الخامس: في تولي الطرفين، وفي تزويج الوكيل

للجد أن يتولى (طرفي) ^(١) العقد ^(٢) في تزويج بنت ابنه من ابن آخر، ويجب الإتيان بالإيجاب والقبول، وليس للسيد ذلك في تزويج أمته من عبده الصغير أو الكبير. وللعلم تزويج بنت أخيه من ابنة البالغ دون الصغير ^(٣). وابن العم لا يزوج من نفسه، ولكن يزوجه منه ابن عم آخر في درجته كان (أخاً) ^(٤) له أو لا فإن لم يكن أو لم يكن أخاً ^(٥) في درجته زوجهها القاضي منه. ولو كان لها ابنا عم (أحدهما) ^(٦) لأب والآخر لأبوين وأراد الأول نكاحها يزوجهما الثاني. وإن أراد الثاني فيزوجها القاضي. والمعقل لا يزوج ^(٧) من نفسه، بل يزوجهما القريب، فإن لم يكن فالقاضي.

الاصل/ ٨٤

وكما لا يجوز تولي الطرفين لا يجوز أن يوكل وكيلاً بأحد الطرفين أو وكيلين بالطرفين، ويجوز للمجبر التوكيل في النكاح، ولا يشترط الإشهاد عليه ولا [تعيين] ^(٨) الزوج ^(٩)، كما لا يشترط في إذن الثيب (للمجبر) ^(١٠) والبكر (لغير) ^(١١) المجبر.

(١) في أ: الطرفين.

(٢) لقوة ولايته من الطرفين، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٦٣؛ روضة الطالبين، النسوي، ج ٥، ص ٤١٧.

(٣) لأنه لا يوجد تولي الطرفين، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٣٤.

(٤) أخاً: ساقطة من أ.

(٥) في الاصل: فإن لم يكن أو لم يكن أخاً في درجته، في أ، ب، ج، فإن لم يكن أو لم يكن في درجته والاصح: فإن لم يكن أخ أو لم يكن ابن عم في درجته

(٦) في ج: أحدهما.

(٧) في الاصل: يزوجهما، في أ، ب، ج: يزوج.

(٨) في أ: ج: تعيين، في الاصل يتعين، في أ: تعين.

(٩) لأن وفور شفقتة تدعو إلى أن لا يوكل إلا من يتق به، ولأنه يملك التمسك في التوكيل فبذلك الاطلاق به،

انظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٣٥، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧،

ص ٢٦١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٦١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦،

ص ٢٤٢.

(١٠) في أ: المجبر.

(١١) في ج: غير.

ولو عئن الولي للوكيل أو الثيب للمجير أو البكر لغيره تعين، وإذا لم يُعَيَّن الولي وجب (رعاية)^(١) النظر فإن زوج من غير كفء أو من كفء، وقد خطبها (أكفا)^(٢) وأشرف بطل. ولو خطبها كفء بأكثر من مهر مثلها فزوجها المجبر من كفء آخر بمهر مثلها صح، ولو طلبها (كفء)^(٣) مماثل ورجل نسبه شريف فزوجها من (مماثلها)^(٤) جاز، ولو قالت: زوجني بمن شئت فله التزويج من غير كفء، وأمّا غير المجبر فإن نهته عن التوكيل لم يوكّل، وإن أذنت له فيه أو في التزويج وكّل، ولو وكّل قبل (استئذائها)^(٥) في النكاح بطل^(٦).

ولو وكّل أحد المالكيين في التزويج قبل أن يأذن الآخر فيه صح، وإذا وكّل بعد إذنها لم يجب تعيين الزوج إن أطلقت الإذن، وإن عيّنت وجب التعيين فإن لم يفعل وأطلق التوكيل بطل التوكيل والتزويج وإن اتفق من مُعَيَّنْها^(٧).

ولو غاب الوكيل غيبة بعيدة لم ينعزل، ولو قال: زوجها من زيد فزوجها من وكيله [الزيد]^(٨) صح. ولو قال: بع من زيد فباع من وكيله بطل. ولو لم يكن لها ولي سوى الحاكم فأمر قبل (استئذائها)^(٩) رجلاً بتزويجها فزوجها الرجل بإذنها نيابة بطل^(١٠). ويقول وكيل الولي للزوج زوجتك بنت فلان، ولا يشترط أن يقسول وكالة أو بوكالتي، ويقول الزوج: قبلتها ولا حاجة أن يقول بوكالتك، ويقول الولي لوكيل الزوج: زوجت ابنتي فلانة

الأصل/٨٥

(١) في ب: رعایت.

(٢) في أ، ج: أكفی.

(٣) في أ، ب، ج: كفو.

(٤) في ج: مماثل.

(٥) في أ، ب، ج: استئذائها.

(٦) أي إذا وكّل غير المجبر قبل استئذائها لم يصح، لأنه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكّل غيره، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٢، ص ٢٦٢.

(٧) لفساد التفويض المطلق إذا كان المطلوب معيناً، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٠، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٤، ص ٢٦٢.

(٨) بما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، زيادة من أ، ب، ج.

(٩) في أ، ب، ج: استئذائها.

(١٠) أو المعتمد صحة النكاح لأن استنابة الحاكم في شغل معين كنحو سماع بينة تحري الإسـخلاف. أسنى المطالب، زكريا الأصاري، ح ٣، ص ١٣٥.

من موكلك فلان، ولا يشترط أن يقول: ولاية أو بولابتي، ويقول الوكيل: قبلتها ولا حاجة أن يقول: وكالة أو بوكالتي.

ولو قال وكيل الزوج: قبلت نكاح فلانة منك لفلان فقال الولي: [زوجها] ^(١) فلاناً جاز، ولو قال: زوجتها ولم يقل فلاناً بطل، ولو قال: وكلتك فسي تزويج فلانة فإذا مضت سنة فزوجها صح، ولا يشترط في التوكيل وإن المرأة ذكر المهر، لكن لو قدر الولي فزوج الوكيل بدونه أو مطلقاً بطل النكاح ^(٢)، كما لو قال: [زوجها] ^(٣) في يوم كذا ومكان كذا فخالف. ولو فترت المرأة (وقالت) ^(٤) للولي أو الوكيل: زوجني بكذا فزوجها بدونه أو مطلقاً أو بلا مهر بطل النكاح ^(٥). ولو قالت للولي أو لوكيله: زوجني ولم تتعرض للمهر فزوجها بدون مهر المثل أو بلا مهر فسد النكاح، ولو زوجها مطلقاً لم يفسد ولو قال الولي: زوجها بألف فزوجها بإذنها بخمسائة صح النكاح، وقيل: لا ^(٦).

ولو قدر الزوج فزاد الوكيل بطل النكاح وإن نقص فلا، ولو لم يقدر فيقبل بمهر المثل أو أقل ^(٧)، ولو لم يعين الزوجة فيقبل له نكاح امرأة تكافئه بمهر المثل أو أقل فإن قبل من لا تكافئه بطل وإن قبل بأكثر من مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بعين من مال الموكل أو من مال نفسه بطل النكاح. ولو قال: زوجها بشرط أن يرهن بالصدوق كذا أو يتكفل به فلان ^(٨) أو لا (تزوجها) ^(٩) إلا بهذا الشرط صح التوكيل، وعلى الوكيل الاشتراط في العقد، فإن أهمله بطل النكاح. ولو قال: زوجها بكذا أو خذ به فلاناً كفيلاً أو رهناً فزوجها ولم يشترط لم يفسد

(١) في أ، ب، ج: زوجتها، في الأصل: زوجها.

(٢) قال في أسنى المطالبين: "ولا يشترط في التوكيل بقول النكاح أو إيجابه ذكر المهر فإن لم يذكره الزوج فيقبل له على من يكافئه بمهر المثل فما دونه لا بما زاد عليه خلافاً لما في الأنوار" من الجزم بعدم الصحة. انظر: أسنى المطالبين، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٣٦.

(٣) في الأصل: زوجها.

(٤) في أ، ب: فقالت.

(٥) منهاج الطالبين، النووي، ص ٢٣.

(٦) والمعتمد صحة النكاح لوجود الإنزاع المسبق. انظر: أسنى المطالبين، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٣٦.

(٧) في أ: "صح" بعد قوله "أو أقل".

(٨) في أ: أو يتكفل به فلان كفيلاً.

(٩) في أ: زوجها.

النكاح، ولو قال: لا تزوجها إذا لم بضمن به فلان، قال "القاضي حسين" (١) في "الفتاوى" (٢):
 صَحَّ التوكيلُ والتزويجُ بدونِ الشرطِ والقبولِ (٣).

قال "صاحب التهذيب" (٤): ولو وكل بتزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد
 النكاح لن لا يشرب الخمر صَحَّ التوكيلُ والتزويجُ. ولو قال: لا تزوجها إذا لم يحلف أن
 لا يصح بدون الشرط والقبول (٥).

ولو قال: زوجها بألف وجارية ولم يصفها فزوجها (بألف) بطل، ولو قال: زوجها
 بخمر أو مجهول فزوجها بألف دينار فإن كان من غالب نقد البلد وقدر مهر المثل أو أكثر
 صَحَّ النكاح مع المسمى، وإلا فيفسدان. ولو قال: زوج بمائة دينار فيصرف إلى غالب نقد
 البلد، فإن استوى الكل فلا بُد من التعيين، وإلا فلا يصح التوكيلُ والتزويجُ، ولو زوجها الولي
 بخمسائة فقالت: إنما أذنت بألف قبل قولها، وعلى الزوج البينة. ولو زوج الوكيل فأنكر الولي
 التوكيل والمرأة ساكنة أو مُصدقة لوليها صدقاً بيمينيهما، وإن أقرت بالنكاح أو التوكيل قبل
 الإقرار.

(١) سبقت ترجمه له ص ١٢٥.

(٢) الفتاوى للبيهقي ولم آف عليه

(٣) قال في "التحفة": ويحتاج الوكيل وجوباً عند الإطلاق فلا يزوح بمهر مثل وثم من يبذل أكثر منه أي
 يحرم عليه ذلك وإن صح العقد بخلاف البيع لأنه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح ولا ينافيه البطلان في
 زوجها بشرط أن بضمن فلان أو يرهن بالمهر شيئاً فلم بشرط ذلك لأن المخالفة هنا صريحة بخلافها في
 قوله: زوجها بكذا أو خذ به فلاناً كقبلاً أو رهناً فزوجها ولم بشرط لم يفسد النكاح ومثل ذلك على الأوجه:
 زوجها أو لا تزوجها حتى بضمن فلان. انظر: تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٦٢؛ نهاية
 المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٢٤٣.

(٤) سبقت الترجمة له ص ٩٨.

(٥) التهذيب، البيهقي، ج ٥، ص ٢٨٦؛ قال في "التحفة": ويفرق بأنه في الأول في قوله: زوجها بكذا أو خذ به
 فلاناً كقبلاً أو رهناً في أنه لم بشرط عليه شيئاً في العقد ولا قبله بل بعده وهو غير لازم فلم يجز امتثاله
 بخلاف الثاني في قوله: زوجها بشرط أن يرهن بالصداق كذا أو ننكل به فلان، فإنه يسئل عن وجوده ولو
 فاسداً بأن لا يزوجه إلا بعده. انظر: تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٦) أي: فزوجها بألف وجارية.

الطرف السادس: في خصال (الكفاءة) في الزوج، وهي نفس:

الأولى: التقى من العيوب، فمن به عيبٌ مثبتٌ للخيار لا يكون كفاً للسليمة منه، ولا للمعيبة^(١) به، وإن كان ما بها أفحش^(٢)، والعيوب المنفرة كالعمى، والقطع، والهرم، ونشوة الصورة، لا تمنع (الكفاءة)^(٣).

الأصل/٨٧

الثانية: الحرية فلا يكون رقيقاً كفاً (لحرّة)^(٤) أصلية، ولا (لعتيقة)^(٥) ولا [عتيقاً]^(٦) لحرّة أصلية ولا من مسّ الرقّ أحد أبائه للتي لم يمسّ الرقّ واحداً من آبائها ولا من مسّ الرقّ أباً أقرب للتي من الرقّ أباً أبعد في نسبها، والعتيق كفاً للعتيقة^(٧).
قال "صاحب العزيز"^(٨): ويشبه أن يكون الرقّ في الأمهات مؤثراً.

(١) الكفاءة في اللغة: الكفاة: المساوي والمماثل والتظير. انظر النظم المستعذب، لابن بطال الركبي، ج ٢، ص ٣٩؛ النهاية لأبن الأثير، ج ٤، ص ١٨٠.

والكفاءة في الاصطلاح: وهي المساواة بين الزوجين في أمور مخصوصة وبعتبر الإخلال بها مفسداً للحياة الزوجية. والمراد في المساواة في باب النكاح إنما هو خصال محددة كالدين والنسب والحرية والصنعة أنظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٣٧. مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٧٠ الفقه المقارن للأحوال الشخصية، بدران أبو العينين، ص ١٦٠ أحكام الزواج، عمر الأشقر، ص ١٩٥.

(٢) في أ، الأصل: المعيبة، في ب، ح: للمعيبة.

(٣) لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٧٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٤، فتح الوهاب بهامش منجى الطلاب، زكريا الأنصاري، ج ٢، ص ٣٩، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٣٧.

(٤) ذهب "الرافعي" وبعض "أصحاب الشافعية" إلى أن نشوة الصورة تمنع الكفاءة، واختاره الصيرفي وهو خلاف المذهب، انظر: الوسيط، الغزالي، ج ٥، ص ٨٥؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٧٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٤.

(٥) في أ، ب، ج: حرّة.

(٦) في أ: العتيقة.

(٧) في الأصل: لعتيق، في أ، ب، ج: عتيق.

(٨) قال "السكي": وما حزم به "النووي" من كون العتيق ليس كفاً لحرّة أصلية لا يساعده عليه عرف ولا دليل فيبقى التوقف فيه، وقد رأينا كثيراً من ذلك في هذا الزمان أن يكون من مسّه الرقّ أو من أحد أبائه أميراً كبيراً أو ملكاً كبيراً، والمرأة بدونه كثير حبث تغتفر به وهي حرة الأصل. انظر: حلية العلماء، الفلال الشامي، ج ٦، ص ٣٥٤؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٧٣.

(٩) فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٤٢٥.

قال 'صاحب الروضة'^(١): والمفهوم من كلام الأصحاب أنه غير (مؤثر)^(٢)، وقد صرح بهذا صاحب البيان^(٣) فقال: من [ولده] ^(٤) رقيقة كفاء لمن [ولده] ^(٥) حرة^(٦).

الثالثة: النسب فالعجمي ليس كفاء للعربية ولا غير القرشي للقرشية، ولا غير الهاشمي والمطلبي للهاشمية والمطلبية وهما (كفان)^(٧). ويعتبر النسب في العجم كفي العرب، وغير (قريش)^(٨) من العرب بعضهم كفاء بعض، والعبدة في النسب بالأباء إلا فسي أولاد بنات (رسول الله - صلى الله عليه وسلم)^(٩)، فالذي أبوه عجمي وأمه عربية ليس كفاء للتي أبوها عربي وأمتها عجمية.

(١) سبق الترجمة له ص ٩٩. انظر كلام النووي: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٥.

(٢) في أ: مؤثر.

(٣) هو أبو الحسين يحيى بن أبي الحسين بن سالم العمراني البغدادى صاحب "البيان" والزمرد، "والسؤال عما في المذهب، والجواب عنها والفتوى"، مات سنة ثمان وخمسين وخمسائة (٥٥٨هـ). انظر طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٢٥٧. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ج ١، ص ٢٦٣، طبقات الشافعية، لابن هداية الله الحسيني، ص ٢١٠-٢١١.

(٤) في أ، ب، ج: ولده، في الأصل: والدته.

(٥) في أ، ب، ج: تولده، في الأصل: والدتها.

(٦) قال "الخطيب الشربيني": "الرق في الأمهات لا يؤثر كما صرح به 'صاحب البيان' خلافاً لما بحثه 'الرافعي' في التأثير فلا أثر للأمم ولو كانت رقيقة". ومن ولده رقيقه كفاء لمن ولده حرة لأنه يتبع الأب في النسب واعتبر النسب في الآباء لأن العرب تقتدر به فيهم، دون الأمهات، ولأن الولد يشرف بشرف أبيه لا بأمه فلم يعتبر ذلك في الأم. والأصح عند الحنابلة عدم اعتبار الحرية في الكفاءة.

انظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٣٧ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤،

ص ٢٧٠؛ المقنع، ابن قدامة، ج ٣، ص ٣٠؛ الإنصاف، المرادوي، ج ٨، ص ١١٠.

(٧) عن وائلة بن الأشعث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم"، أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الفضائل، باب: فضل نسب النبي - صلى الله عليه وسلم -، ح (٢٢٧٦)، ج ٤، ص ١٧٨٢

(٨) في الأصل: للقرشي، في أ، ب، ج: قريش.

(٩) في أ، ج: صلعم.

الرابعة: الدين والصلاح فمن أسلم بنفسه ليس كفاً لمن لها أبوان أو ثلاثة في الإسلام ولا من (لثة)^(١) أبوان لمن لها^(٢) أكثر. والفاسق ليس كفاً للعفيفة، ولا يعتبر (المساواة)^(٣) في الصلاح ولا [الاشتهار]^(٤) به فمن لا يشتهر بالصلاح كفاً للمشهور به، والمبتدع ليس كفاً للسنية.

الخامسة: الحرفة فأصحاب الحرف (الذنية)^(٥) ليسوا بأكفاء للأشراف ولا لسانر المحترفة، فالكناس^(٦)، والحجام^(٧)، والفصّاد^(٨)، والخنّان^(٩)، والقمام^(١٠)، وقيم الحمام^(١١)، والحائك^(١٢)، والحارس^(١٣)، والراعى^(١٤)، والبقار^(١٥)، والزبيل^(١٦)، والنخال^(١٧)، والإسكاف^(١٨)، والدباغ^(١٩)، والقصاب^(٢٠)، والجزاز^(٢١)، والسلاخ^(٢٢)، والحمال^(٢٣)، والبدلال^(٢٤)، والجمل^(٢٥)، والحلاق^(٢٦)، والملاخ^(٢٧)، والمراق^(٢٨)،

الأصل/٨٨

(١) في أ: بعد ته: أسلم.

(٢) لها ساقطة من ب.

(٣) في أ: المساوات.

(٤) في الأصل اشتهار. في أب، ج: الاشتهار.

(٥) في ب، ج: الذنية.

(٦) سبق التعريف بها ص ١٠١.

(٧) سبق التعريف به ص ١٠١.

(٨) وهو الذي يعمل بالخنّانة، والخنّانة هي موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الانثى، لسان العرب لابن منظور، فصل الغناء، ج ١٣، ص ١٣٨.

(٩) وهو الذي يجمع ما يوقد به نار الحمام من نحو الزبل، حاشية للكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ٨٨.

(١٠) وهو حافظ الحمام وصاحبه، محيط المحيط، بطرس البستاني، ص ١٩٧.

(١١) وهو عند العرب كل صانع غير من يعمل الخفاف وخص بعضهم به النجار، لسان العرب، لابن منظور،

فصل السبن، ج ٩، ص ١٥٧.

(١٢) يفتح القاف والصاد: الجزاز وهو من كانت مهنته تقطيع اللحوم، معجم لغة الفقهاء، قلعة جسي، قيسي، ص ٣٦٤.

(١٣) حز التحل ونحوه- جزاً وجزازاً: قطع ثمره وحز الصوف ونحوه جزاً: قطعه. والجزاز: هو الذي يجز الصوف والشعر من طهر البهيمة أي يقطعهما، انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم النيس وأخرون، مادة حز، ج ١، ص ١٢٠.

(١٤) "الدلال" زيادة من أب، ج، وهي ساقطة من الأصل.

(١٥) يقال: مرق القدر بمرقها امراقاً: أكثر مرقتها، والمراق: هو الذي يبيع المرقعة، لسان العرب لابن منظور، فصل المبيع، ج ١٠، ص ٣٤٠.

والهَرَسُ^(١)، والقَوْلُ^(٢)، والكروشي^(٣)، والخمامي^(٤) (والحداد^(٥))، والصَوَاعُ^(٦)، والصَبَاغُ^(٧)،
والذَّهَانُ، والذَّبَّاسُ، ونحوهم، لا يكافئونُ ابْنَةَ الْخِطَاطِ، والزَّرَّاعَ والفَخَّارَ، والخَبَّازَ، والنَّجَّارَ،
ونحوهم، وسلك "المتولي" الصراف، والعطَّار، في سلكهم، ويشبهه أَنْ يَكُونَ الصَّرَافُ
كالصَوَاعِ، والعطَّار^(٨)، كالنَّازِلِ^(٩)، وشبهه.

والخِطَّاطُ لا يكافئُ ابْنَةَ النَّاجِرِ، والبَزَّازَ والبيَّاعَ والجوهريَّ وهم لا يكافئونُ ابْنَةَ
القاضي، والعالم والزاهد المشهور.

والصنائعُ الشريفةُ بعضها أشرفُ من بعض كما تبين، والدينئةُ بعضها أدنى من
بعض، فالذي سببُ دنائته استعمالُ النجاسة كالحجَّام (والكنَّاس)^(١٠)، والقصابُ أدنى من الذي
لا يستعملها كالنَّازِلِ وشبهه، وإذا شكَّ في الشرفِ والدناءةِ أو في الشرفِ والأشرفِ أو
(الدينئ)^(١١) والأدنى فالمرجعُ عادةُ البلد^(١٢).

(١) الهرس: الدق، ومنه الهريسة، والهراس هو صانع الهريسة وبائعها، لسان العرب، ابن منظور، فصل
الهاء، ج ٦، ص ٢٤٧.

(٢) وهو الرجل كثير الغول، وهو المغني، انظر: لسان العرب، ابن منظور، فصل العاف ج ١١، ص ٥٧٣،
تحرير التنبيه، النووي، ص ٣٤٢.

(٣) الكرش: يكسر الراء ويجوز إسكانها مع فتح الكاف وكسرها، يقال: رجل كرش أي عظيم البطن وقيل:
عظيم المال، والكرشي للمجنز من الحيوان كالمعدة من الإنسان والكروشي هو الشخص الذي يعمل
بتنظيف الكروش، لسان العرب، لابن منظور، فصل الكاف، ج ٦، ص ٣٤٠-٣٤١؛ تحرير التنبيه،
النووي، ص ٢٧٨.

(٤) خَمَّ البيت والبر: كنسهما، والخُمَامَة: الكناسة، والحَمَام: الذي يعمل بالكناسة. لسان العرب، ابن منظور،
فصل الخاء، ج ١٢، ص ١٨٩.

(٥) الحداد: ساقطة من أ.

(٦) وهو الذي يسبك الحلي ويصوغه، لسان العرب لابن منظور، فصل الصاد، ج ٨، ص ٤٤٢.

(٧) وهو الذي يعمل بحرفة الصباغة وهي تلوين الثياب وأصل الصبغ التغيير، لسان العرب، لابن منظور،
فصل الصاد، ج ٨، ص ٤٣٧.

(٨) وهو بائع العطور، لسان العرب، لابن منظور، فصل العين، ج ٤، ص ٥٨٢.

(٩) وهو بائع الثياب، لسان العرب لابن منظور، فصل الناء، ج ٥، ص ٣١٢.

(١٠) الكَنَّاس: ساقطة من ج.

(١١) في ب: الدينئ.

(١٢) ذكر "الاردبيلي" كثيراً من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده، ولا بد من الإشارة أن المهن تتغير النظرة
إليها بتغير العرف، فإن كثيراً من الحرف والصنائع في وقتنا الحاضر يعتبر أصحابها من رؤوس

قال "صاحب العزيز"^(١) و"الروضة"^(٢): والحق أن النظر في حال الآباء ديناً وسيرةً وحرفةً من حيز النسب فإن (مفاخر)^(٣) الآباء ومثالبهم هي التي يدور عليها أمر النسب، فمن كان أبوه فاسقاً أو صاحب حرفة دنينة لا يكون كفاً للتي أبوها عدل، أو صاحب حرفة شريفة.

قال "صاحب التهذيب"^(٤) في "الفتاوى"^(٥): والفسق، والعفاف يراعى في الزوجين، وفي الآباء وكذا الحرفة حتى إن ابن الإسكاف لا يكون كفاً (للبنت)^(٦) التاجر، ولو كان الابن إسكافاً، وأبوه تاجراً لا يكون كفاً لبنت التاجر، ولو كان (الزوجان)^(٧) عفيفين (وأبو)^(٨) الزوج فاسق، وأبو^(٩) المرأة عدل لا يكون كفاً لها؛ لأن فسق الأب أشنع من حرفة الذنينة، وإذا كان العفاف والحرفة وغيرهما من الخصال (تراعى)^(١٠) في الآباء فالسلامة من العيوب أولى أن (تراعى)^(١١)، فإن البرص والجذام^(١٢) والجنون أشنع، وأبلغ شيء يعتز به الولد. ولا اعتبار للجمال واليسار بالمهر والنفقة وغيرهما في الكفاءة.

قال "الروبانى"^(١٣): والشيخ لا يكون كفاً للشابة^(١٤)، والجاهل للعالمية.

الأصل/٨٩

الأموال بسبب الأرباح الطائلة التي تدرها عليهم وهم يقفون جنباً إلى جنب مع أصحاب المناصب والنفوذ.

(١)فتح العزيز، الرافعي، ج٧، ص٥٧٦.

(٢)روضة الطالبين، النووي، ج٥، ص٤٢٦.

(٣)في أ، ب: مفاخرة، في ح: مفاخر.

(٤)سبقت الترجمة له ص٩٨.

(٥)الفتاوى للبيهقي ولم أفد عليه.

(٦)في أ: للبنت.

(٧)في أ: الزوجين.

(٨)في أ، ج: أب، في ب، الأصل: أبو.

(٩)في أ، ج: أب، في ب، الأصل: أبو.

(١٠)في أ، ح: ترعى.

(١١)في أ، ج: ترعى.

(١٢)سبب التعريف بهما فيما بعد.

(١٣)سبقت الترجمة له ص١٣٤، وانظر: الحلية، الروبانى، "مخطوط" ١٢٨/أ.

(١٤) هل يكون الشيخ كفاً للشابة؟ قال "الماوردي": فيه وجهان، الوجه الأول: أنه شرط معتبر فلا يكون الشيخ كفاً للطفلة ولا المعجوز كفاً للطفل لما بينهما من السفاى والتباين فإنه مع غايات السن نزل الرغبة ويعدم المقصود بالزوجة.

قال "صاحب الروضة": هو ضعيف^(١) وهذا التضعيف في الجاهل والعالمه ضعيف، لأن علم الآباء إذا كان شرفاً للأولاد فكيف بعلمهم، ولأن الحرفة (تراعى)^(٢) في الزوجة مع أنها لا توازي العلم، وقد قطع بموافقة "الرويانى" شارح مختصر الجوينى^(٣) وغيره. ولا يُقابل بعض الخصال ببعض أي لا تجبر نقصة بفضيلة، فلا يزوج سليمة دينية من معيب نسيب، ولا حرة فاسقة من عبد عفيف، ولا عربية فاسقة من عجمي عفيف، ولا عفيفة رقيقة من فاسق حرب، ولا أمة عربية من حرب عجمي ولو كان ابن البزاز عفيفاً وابنة العالم غير عفيفة لا يكون كفاً لها وابن العالم إذا كان فاسقاً لا يكون كفاً لينت البزاز العفيفة.

قال "الإمام"^(٤) والغزالي: "ولا اعتبار بالانتساب إلى عظماء الدنيا والظلمة المستولين على الرقاب"^(٥). قال "الرافعى"^(٦): ولا يُساعدهما كلامُ النقلة^(٧) وقد قال:

الوجه الثاني: أنه غير معتبر لأنه قد بطول عمر الكبير ويقصر عمر الصغير وربما فُتِرَ الكبر من مقصود النكاح على ما يحذر عنه الصغير، ولأن مع الكبير فضلاً لا يوجد في الصغير، قال "الشاشي": والوجه الثاني هو الأصح.

وقال "السيوطي": ولا بزواج ابنته الشابه كبيراً ولا رجلاً ذميماً ولا فاسقاً فإنه يخاف عليها الفتنة وإلى هذا ذهب أيضاً "الإمام النووي" وهو الراجح، انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١١، ص ١٤٨؛ حلية العلماء، الثقل الشاشي، ج ٦، ص ٣٥٥؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٧٧؛ روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٧؛ نزهة المتأمل ومرشد المتأهل في الخطب والمزوج، السيوطي، ص ٤٦. (١) روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٧.

(٢) في ب، ح: ترعى.

(٣) هو الموافق بن طاهر بن يحيى شارح مختصر الشيخ الجويني، كان فقهياً زاهداً من أهل نيسابور، مات سنة أربع وتسعين وأربع مائة (٩٤٤هـ). انظر: طبقات الشافعية، ابن هداية الله الحسيني، ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٤) أبو المعالي إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجويني النيسابوري، ولد في ثامن عشر المحرم سنة تسع وعشرين وأربعمائة (٤٢٩هـ)، من تصانيفه: "الإرشاد" في أصول الفقه، و"التهابة" في الفقه، و"مختصر التهابة"، توفي سنة (٤٧٨هـ). طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٢٤٩-٢٥١، طبقات الشافعية، ابن هداية الله الحسيني، ص ١٧٤-١٧٥.

(٥) الوسيط، الغزالي، ج ٥، ص ٨٥، الوجيز، الغزالي، ج ٢، ص ٨.

(٦) سبقَت الترجمة له ص ٩٩.

(٧) أي كلام الناقلين من العلماء والمجتهدين، حاشية الكمثرى بهاشم الانوار، ج ٢، ص ٩٠.

"المتولي": وللعجم عرف في الكفاءة وهو أنهم يقدمون الأمراء والرؤساء على السوقة فيعتبر عرفهم، فلا يكون السوقة أكفاء لهم.

والكفاءة حقها وحق الولي واحداً كان أو جماعة، فإن زوجها الواحد بغير كفاءة برضاها أو واحد من الجماعة برضاها ورضا الباقيين صح النكاح إلا في المسلمة من الكافر، ولو اختلفت هذه ثم زوجها واحد منهم ثانياً برضاها (دون) ^(١) رضا الباقيين بطل ^(٢).

ولا يشترط العلم بعدم الكفاءة لصحة الرضا والنكاح، حتى يحوز لغير العلوي نكاح العلوية، ويسقط الخيار إلا في العيوب فإنه لا يسقط إلا بالعلم، فلو ظنه الولي أو الزوجة كفاً، ورضي به وزوج، ثم بان خلافه لم يثبت الخيار إلا أن يظهر معيباً على ما سيأتي في العيوب والغرور.

ولو زوجها الأقرب من غير كفاءة برضاها لم يكن للأبعد المنع، والتي يليها السلطان لا يزوجه من غير كفاءة برضاها فإن زوج بطل ^(٣) وإن كانت عتيقة ولو زوجها أحد الأولياء المستوين برضاها دون رضا الباقيين بطل ^(٤)، ولو زوجها أحد الأولياء من كفاءة برضاها بدون مهر المثل ودون رضا الباقيين صح.

ولو زوج المجبر الصغيرة أو البالغة من غير كفاءة بغير إنذائها بطل علم الولي عدم الكفاءة ^(٥)، أو جهل، (ولو تزوج) ^(٦) الأب لابنه الصغير معيبة أو أمة أو مكاتبة بطل، وإن ^(٧) الأصل: تزوج له من لا تكافئه بجهة أخرى صح ^(٨)، وللسيد تزويج أمته إجباراً من رقيق أو دنسيه أو

(١) دون" ساقطة من أ.

(٢) لأنه عند حديث. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ٩٠.

(٣) لأنه كالنائب الناظر لأولياء النسب فلا يترك ما فيه المصلحة، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٧، ص ٥٨٠، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٢٨.

(٤) لأن لهم حفا في الكفاءة، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار ج ٢، ص ٩٠.

(٥) في ب: الكفاءة.

(٦) في أ ب ج: تزوج وكذا في الأصل، والأصح [واستتج له].

(٧) لأن الرجل لا يتغير باستفراشه من لا تكافئه بخلاف المرأة. انظر: فتح العزيز الرافعي، ج ٧، ص ٥٨١؛

روضة الطالبين النووي، ج ٥، ص ٤٢٩.

بمهرٍ بخسٍ، لا من معيبٍ ببرصٍ أو جنونٍ أو جذامٍ أوجب أو عتّة، ولو زوّجَ بغيرِ إذنِها بطلَ ولو زوّجها برضاها يلزمها التمكن، ولو باعها مِمَّن به برصٌ أو جذامٌ لم يلزمها التمكن.

وإذا اجتمع الأولياء في درجة كالأخوة والأعمام استحب أن يزوّجها أفقهم^(١) ثم أروعهم^(٢) ثم أسنهم^(٣) برضا الباقيين، ولو تنازعوا وقال كل واحد: أنا أزوّجها، فإن تعذّر الخاطبُ فالزّويجُ ممّن ترصّاه المرأة، وإن اتحد أقرع بينهم^(٤) إذا أذنت كل واحد وقالت: أذنتُ في فلانٍ فمن شاء فليزوّجني منه ولو قالت: زوّجني اشترط اجتماعهم، ولو قالت: رضيتُ أن أزوّجَ أو رضيتُ بفلانٍ زوّجاً صحّ، ولكل تزويجها، ولو عيّنت بعد ذلك واحداً لم ينعزل الباقيون، ولو عضل واحد فللباقيين التزويج، ولو أذنت لواحد، ثم لآخر لم ينعزل الأول.

ولو أذنت لواحد في تزويجها من زيد، وآخر من عمرو وكلاهما كفء أو أطلقت الإذن لهما (فزوجاهما)^(٥) من كفاين^(٦)، أو وكلّ المحبر رجلاً فزوّجها الولي من كفء، والوكيل من كفء آخر أو وكلّ رجلين فزوّج أحدهما من كفء والآخر من كفء، فإن عوّف السابق وتعيّن فهو الصحيح وإن وقعا معاً أو لم يُعَلَّم السبق ولا المعية أو عرّف سبق أحدهما ولم يمتنع فيهما باطلان^(٧)، وإنما يُعرّف السبق بالبيّنة أو بتصادق الناكحين، ولو شهد الوليان لم يقبل، ولو شهد وكيل زيد بسبق نكاح عمرو قبّل، وكذا يسبق نكاح زيد إن أطلق ولم يُضف إلى نفسه، وإن عرّف السابق والتبس وجب التوقّف إلى (التبيين)^(٨).

(١) لأنه أعلم بشرائطه، التهذيب، البعوي، ج ٥، ص ٢٨١؛ فتح العزيز الرافعي، ج ٨، ص ٣، الوسط الغزالي، ج ٥، ص ٨٩.

(٢) لأنه أشق وأحرص على طلب المصلحة، والمراد بالورع حسن الطريقة والعفة لا مجرد العدالة الموسوعة ليقول الشهادة وأصل الورع: الكف، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٦٥؛ تحرير التبيين النووي، ص ٧٨.

(٣) لزيادة تحريته وخبرته في الحياة، فتح الوهاب شرح منهج الطالبين، زكريا الانصاري، ج ٢، ص ٣٨.

(٤) قطعاً للنزاع فمن خرجت قرعته زوّج، انظر فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٦٥.

(٥) في ب، ج: فزوجاه، في أ: فزوجها.

(٦) في أ: كنوين.

(٧) لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر، المهذب، الشيرازي، ج ٤، ص ١٣٢.

(٨) في أ: التبيين.

ولا يجوز لواحد منهما الاستمتاع بها ولا لثالث نكاحها حتى يموتا أو يطلقا أو يموتا أحدهما ويطلق الآخر^(١) وتتقضي عدتهما إن ماتا أو الآخر^(٢) ولا يطالبان بالمهر والنفقة^(٣)، ولو ادعى كل سبقة نكاحه، فإن لم يدعيها عليها ولا على وليها أولا بل كل على الآخر لم تسمع وإن ادعى عليها فإن كانت الصيغة أنها تعلم سبق أحد [النكاحين]^(٤) لم تسمع^(٥) وإن ادعى كل أنها تعلم سبق نكاحه سمعت، فإن أنكرت صدقت بيمينين عند "البغوي"^(٦)، وقال "القفال"^(٧): إن الأصل^(٨) حضرا وادعىا حلفت لهما يمينا، وقال الإمام^(٩): إن حضرا ورضيا بيمين كفت، وإن حلفها واحدة، ثم حضر الآخر فهل له تحليفها؟ وجهان^(١٠)، فإذا حلفت كما ينبغي أو نكلت بقي التداعي، والتحالف بينهما فإن (حلف)^(١١) أحدهما، ونكل الآخر قضى له، وإن حلفا أو نكلا بقي الإشكال والتوقف وبيمينهما حلفت أو نكلت على البت دون النفي، ولا حاجة إلى التعرض لعلمها.

ولو قالت: أعلم السابق ولكن لا أبين ردت اليمين عليهما، وإن أقرت لأحدهما بالسبق فثبت له، وللثاني تحليفها، فإن حلفت سقط حقه، وإن نكلت حلف، وأخذ مهر مثلها منها، فإن

-
- (١) أي لا بد من انقضاء عدتها بعد موت أحدهما، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٣٢.
- (٢) لأن الأصل براءة الذمة، ولأن كل واحد منهم يقول: إن كانت في نكاحي فمكتوني من الاستمتاع بها فإن تعدد ذلك فلا أتفق. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٣٢.
- (٣) في أب، ج: النكاحين، في الأصل: الناكحين.
- (٤) لأن المدعى غير معلوم، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٤٣٢، مغني المحتاج، الشربيني، ج ٤، ص ٢٦٦؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٤٢.
- (٥) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٥، ص ٢٩٢.
- أي إذا أنكرت علمها به فالتقول قولها مع يمينها لأن الأصل عدم العلم. المهذب، الشيرازي، ج ٤، ص ١٣٤.
- (٦) سبقت الترجمة له ص ١٢٢ ولم أقف عليه.
- (٧) سبقت الترجمة له ص ١٤٨ ولم أقف عليه.
- (٨) ومحلها إذا حلفت أنها لا تعلم سقه ولا تاريخ العقد فإن اقتضرت على أنها لا تعلم سقه نعتن الحلف للثاني، وأحرى هذا الخلاف في كل خصمين يدعيان شيئا واحداً. قال أبو إسحاق المروزي، إن كانا قد ادعيا ذلك الحق من جهة واحدة مثل إن ادعيا داراً ورثاها أو مالا شركة بينهما حلف لهما يمينا واحداً وإن كان الحق من جهتين حلف لكل واحد على انفراد.
- انظر: المهذب، الشيرازي، ص ١٣٦. أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ١٤٢؛ حاشية الرملي على أسنى المطالب، ج ٣، ص ١٤٢.
- (٩) في أ: حلفت.

نكَل سَقَطَ حَقَّهُ، وَإِنْ أَقَرَّتْ لَهَا مَعاً فَهُوَ لَغَوٌّ، وَبِالتَّرْتِيبِ فَلِلْمَتَابِقِ الْحَكْمُ، وَلَوْ حَلَفَتْ لِأَحَدِهِمَا (بَأَنِّهَا)^(١) لَا تَعْلَمُ سَبْقَهُ أَوْ قَالَتْ لِأَحَدِهِمَا: لَمْ يَسْبِقْ نِكَاحُكَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَاراً لِلْآخَرِ.

وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا زَوْجِيَّةً مُطْلَقَةً وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَسْبِقٍ وَلَا لِعَلْمِهَا بِهِ وَحَرَّرَا الدَّعْوَى، فَعَلَيْهَا الْجَوَابُ الْبَاطِلُ، وَلَا يَكْفِي نَفْيُ الْعِلْمِ بِالسَّابِقِ لَكُنْهَ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ السَّابِقَ، فَلَهَا الْجَوَابُ الْبَاطِلُ وَالْحَلْفُ عَلَى لَنِّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ وَلَوْ كَانَا مُقَرَّرَيْنِ بِأَنِّهَا لَا تَعْلَمُ السَّبْقَ لَكُونَهَا (غَائِبَةً)^(٢) فَلَا دَعْوَةَ عَلَيْهَا، وَيُؤَقَّفُ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَى وَلِيِّهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْبِراً لَمْ تُسْمَعْ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَا يُسْمَعُ، وَإِنْ شَهِدَ (بِهِ)^(٣) لَا يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ (شَهَادَةٌ)^(٤) عَلَى فَعْلِهِ، وَإِنْ كَانَ مُجْبِراً سُمِعَتْ، (وَحَلْفُ)^(٥)، وَلِلْمَدْعَى تَحْلِيفُ الْمَرْأَةِ أَيْضاً إِنْ بَلَغَتْ، فَإِنْ نَكَحَتْ حَلْفَ الْمَرْدُودَةِ، وَيُثْبِتُ نِكَاحَهُ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْبَالِغَةِ وَالْمُجْبِرِ مَعاً، وَلَوْ زَوَّجَ أَحَدُ الْوَلِيِّينَ، ثُمَّ قَالَ الْآخَرُ: كُنْتُ زَوْجَتُهَا مِنْ فُلَانٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ.

(١) فِي أ: لِأَنِّهَا.

(٢) فِي ب، ح: غَائِبَةٌ.

(٣) "بِهِ" سَاقِطَةٌ مِنْ أ.

(٤) فِي أ: شَهَادَاتُ.

(٥) فِي أ: وَحَلَفْتُ.

الطرف السابع: في نكاح السفية والعبد والامة

السفية^(١) المحجور، يتزوج بإذن الولي، ويبطل دونه^(٢) ولا حد ولا مهر لو دخل، ولو
أذن له وعين امرأة بالذات^(٣) أو النوع^(٤) ولم يقدر الصداق لم ينكح غيرها، وينكحها بمهر المثل
أو دونه، فإن زاد صح ووجب مهر المثل، ولو قدر الصداق ولم يعين امرأة نكح امرأة بالأقل
من مهر مثلها والمقتر^(٥)، فإن خالف لزم الأقل منها^(٦)، ولو عين وقدر فقال: انكح فلانة على
كذا فإن زاد المقتر^(٧) (على)^(٨) مهر مثلها بطل الإذن، وإن كان مثله ونكح به أو بدونه صح^(٩)،
وإن [زاد]^(١٠) سقطت الزيادة، وإن نقص المقتر عن مهر مثلها فإن نكح بالمقتر صح وبأكثر
بطل النكاح، وإن أطلق الإذن نكح بمهر المثل (لائقة)^(١١)، فإن زاد صح بمهر مثلها، وإن
تزوج شريفة يستغرق مهر مثلها مائة بطل النكاح^(١٢)، ولو قبل له الولي بإذنه صح، وبدونه
فلا، ويقبل بمهر المثل أو [دونه]^(١٣)، فإن زاد صح بمهر المثل.

(١) سبق التعريف به ص ١١٨.

(٢) لأن النكاح يشتمل على مؤن مالية، ولو استقل به لم يؤمن أن يغني ماله في المهر والنفقة. انظر: فتح

العزیز، الرافعي، ج ٨ ص ١٤-١٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٣٧.

(٣) بأن يقول: تزوج بفلانة، فتح العزیز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥.

(٤) بأن يقول له: تزوج من بني فلان، أو إحدى بنات زيد أو عمرو، فتح العزیز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥.

(٥) انظر: منهاج الطالبين، النووي، ص ١٢٣، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٢٦٥.

(٦) لأنها تزوج، وهو ليس من أهل التبرع. انظر: فتح العزیز، الرافعي، ج ٨ ص ١٦، أمني المطالب، زكريا

الأنصاري، ج ٣ ص ١٤٤.

(٧) في: ب، علي.

(٨) لأنه لم يخالف الإذن بما يضره، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٢٩٠.

(٩) في الأصل: زادت، في أ، ب، ج: زاد.

(١٠) في أ: لائقة، في ب، ج: لائقة.

(١١) لاستواء المصلحة فيه. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٣٩، فتح العزیز، الرافعي، ج ٨

ص ١٦، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٢٦٦.

(١٢) في الأصل: بدونه، في أ، ب، ج: دونه.

ويشترط في نكاحه الحاجة بأن تغلب شهوته، أو يُحتاج إلى من يخذه كفي المجنون البالغ. ولا يشترط الحاجة في نكاح الصغير العاقل، بل يكفي المصلحة، ولا يصح بدونها. ولا (يُكتفى)^(١) في الحاجة بقوله^(٢)، بل يعتبر الأمارات الدالة عليها.

ولو بلغ رشيداً فصار سفيهاً ولم يُحْجَرْ أو لم يكن ثم حاكم نفذ نكاحه ونصرقائه، ولو بلغ غير رشيد دام الحجر عليه^(٣). فإن كان له (نَب) ^(٤) أو جدٌ فتزويجه إليه، وإلا فإلى القاضي أو مأذونه. وللمحجور عليه بالفسخ أن ينكح^(٥)، (ومؤنة)^(٦) في كسبه، لا فيما في يده.

الأسل/٩٣

(أما)^(٧) العبد والأمة فنكاحهما بغير إذن السيد باطلٌ سواء كان السيد رجلاً أو امرأة^(٨)، ولو أنكر الإذن صُنقَ بيمينه، ولو قُيِّدَ الإذن في حرّة، أو أمة معينة، أو قبيلة، أو بلدة، أو قرية، أو زمان، نفَّذَ، ولو أطلق الإذن، فله نكاح حرّة أو أمة في تلك البلدة أو غيرها لكن للسيد المنع من الخروج إليها^(٩). ولو قدر مهرأ فزاد أو لم يُقدر فزاد على مهر المثل، فالزيادة في ذمته. ولو رجع عن الإذن قبل النكاح بطل الإذن، ولو طلق لم ينكح أخرى إلا

(١) في ب: يكفي، في أ، ج: يكتفى.

(٢) لأنه قد يقصد اتلاف المال، انظر روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٤، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٨، أسنى المطالب، زكريا الأصباري ج ٣ ص ١٤٥.

(٣) على المذهب؛ لأنه لا يلي أمر نفسه فغيره أولى، مغني المحتاج، الخطيب الشرنبلي، ج ٥ ص ٢٥٤.

(٤) في ب: أبا.

(٥) لأنه يلي لكمال نظرة، والحجر عليه لحق الغير لا لنقص فيه، ولصحة عبارته وذمته. انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشرنبلي، ج ٤ ص ٢٥٤، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٢٦٧.

(٦) في ب: مؤنة.

(٧) في أ: وأما.

(٨) عن جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: "أما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر". أخرجه أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب: في نكاح العبد بغير إذن سيده، ج(٢٠٧٨٩)، ج ٢ ص ٢٦٣، وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب: نكاح العبد، ج(١١١)، ج ٣ ص ٤١٠-٤١١، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرجه أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب: في نكاح العبد بغير إذن سيده، ج(٢٠٧٩)، ج ٢ ص ٥٦٣، بلطف: "إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل".

(٩) أي منع العبد من الخروج إلى البلدة الأخرى، انظر: الأم، الشافعي، ج ٥ ص ٤٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٤ ص ٤٤٢.

في ذمته. ولو رجع عن الإنزاع قبل النكاح بطل الإنزاع، ولو طلق لم ينكح أخرى إلا بإذن جديد إلا إذا كان النكاح الأول فاسداً.

ولو قال: انكح من شئت بما شئت^(١)، فله أن ينكح من شاء بما شاء^(٢)، ويتعلق الكل بكسبه.

وليس للسيد إجبار عبده على النكاح صغيراً كان أو كبيراً فلا يقبل للصغير ولا للكبير، إذا امتنع ولا يكرهه عليه، ولا يقبل إقراره عليه بالنكاح، وله أن يزوجه أمة من عبده البالغ دون الصغير^(٣)، ولا يجب المهر، ولا يستحب ذكره ولا يلزمه الإجابة إذا طلب عبده النكاح، والمؤثر والمكاتب وحر البعوض، والمعلق عتقه بصفة كالفن.

ولو (دعا)^(٤) أخذ الشريكين إلى النكاح وامتنع الآخر مع العبد، (أو طلب أحدهما مع العبد وامتنع الآخر)^(٥)، فلا إجبار، وله إجبار أمة على النكاح صغيرة كانت، أو كبيرة ثيباً، كانت أو بكراً عاقلة، أو مجنونة فيقبل إقراره بنكاحها، ولو طلبت النكاح لم يلزمه (الإجابة)^(٦) حلت له، أو حرمت عليه.

والمؤثرة، والمستولدة، والمعلق، عتقها كالقنعة، والمكاتب ومن بعضها حر، لا (يختران)^(٧)، ولا يجبران^(٨)، ولو امتنع الشريكان، أو (أحدهما)^(٩) من تزويج المشتركة لم يزوجهما السلطان كأمة الغائب، والمخرم، [وتزويج]^(١٠) السيد أتمته بالملك

(١) في ب، ج: شئت.

(٢) قال في "الأسنى" ونهاية المحتاج: "لم يصح الإنزاع لأنه رفع للحر بالكتابة فيبطل الإنزاع من أصله" انظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ١٤٥، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٢٦٦.

(٣) في "الروضة": يجوز أن يزوجه أمة بعده الصغير والكبير، روضة الطالبيين، النووي، ج ٥ ص ٤٤٢.

(٤) في ب: ادعى في ج: دعى.

(٥) "أو طلب أحدهما مع العبد وامتنع الآخر": ساقطة من ب.

(٦) في ج: الإجابة.

(٧) في ج: زيادة لفظه "عليها" بعد قوله: "يختران".

(٨) الأولى على صيغة المجهول، والثانية على المعلوم أي لا يجبران على النكاح ولا يجبران السيد عليه لأنها في حق السيد كالأجنبيات. انظر حواشي الكنتري والحاج إبراهيم بهامش الألوار، ج ٢ ص ٩٤.

(٩) في ج: أحديهما.

(١٠) في أ: ب: وتزويج، في الأصل، ج: وبزواج.

الثابت لا بالولاية^(١)، فلذلك أفردناه، ولم نذكره^(٢) في الأسباب^(٣)، فيزوج الفاسق أمة المسلمة، وإن سلبنا الولاية بالفسق، والمسلم أمة الكتابية من حر كتابي، وإن لم يزوج ابنته الكافرة والمكاتب أمة وإن لم يزوج ابنته الحرة.

ولا يزوج الكافر أمة المسلمة ومستولذته لتزلزل ملكه، وعدم تسلطه على أهل الإسلام، وأمة المرأة البالغة يزوجها ولها بالنسب، أو غيره صغيرة أو كبيرة بكر أو ثيباً، ولا حاجة إلى إنها ولا بُد من إذن السيدة نطقاً ولو بكر، فإن لم يكن [لها ولي]^(٤) أو كان غائباً (فالسُّلطان)^(٥) (بإذنها)^(٦)، ولو أرادت تزويجها من عبدها زوجها ولها منه فإن لم يكن أو كان غائباً فالقاضي بإذنها، وعبء الصبي، والمجنون، والسفيه، لا يزوج^(٧)، ويجوز لأوليائهم تزويج إمائهم إذا ظهرت الغبطة^(٨)، ولا بُد من إذن السفيه ويزوجهن ولي النكاح دون المال فلا يزوج غير الأب والجد أمة الصغير والصغيرة، ولا الأب والجد أمة الصغيرة [التيبة]^(٩)، (ويزوج)^(١٠) أمة (المجنون)^(١١) [التيبة]^(١٢).

(١) لأن السيد يملك الاستمتاع بالأمة كما يملك تزويجها، وتصرف الإنسان فيما يملكه ونقله إلى غيره بكون بالملك مثل استغناء المنافع. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٤٤-٤٤٥.

(٢) في ج: يذكره.

(٣) أسباب الولاية، حاشية الكمثرى بهامش الاثوار، ج ٢ ص ٩٤.

(٤) زيادة من ح.

(٥) في أ: فالسلطان يزوجها.

(٦) 'بإذنها' ساقطة من ب.

(٧) أي لا يزوح وليهم من عهدهم لما فيه من الإضرار عليهم من انقطاع فوائده وأكسابه عنهم. انظر: فتح العزيز الرافعي، ج ٨، ص ٢٦؛ روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٥٤٥.

(٨) الغبطة: أن تتسنى مثل حال المغبوط من غير أن تزيد زوالها عنه ولبس بحسد، والغبطة: حسن الحال، الصالح، الجوهري، فصل الثنين ج ٣ ص ١١٤٦.

(٩) في الأصل: التيبة، والأصح الثيب.

(١٠) في ج: ويجوز.

(١١) في ب: المجنونة.

(١٢) في الأصل: التيبة، والأصح الثيب.

الطرف الثامن^(١): في المحرمات

وهي قسمان:

(الأول)^(٢): المحرمات على التأييد: وهو أنواع:

(النوع^(٣)) الأول: المحرمات بالنسب^(٤)، وهُنَّ (نساء)^(٥) القرابة غير ولد العمومة، والخوولة، فيَحْرُمُ على الرجل الأمهاتُ وإنْ عَلَتْ^(٦)، والبناتُ وبناتُ الأولاد وإنْ سَقَلَتْ^(٧)، والأخواتُ من الجهات، وبناتُ الإخوة، والأخوات، وإنْ سَقَلَتْ^(٨)، والعماتُ، والخالاتُ، ولا تَحْرُمُ^(٩) بناتُ الأعمام والعماتِ، والأخوال والخالاتُ. ولو (زنى)^(١٠) بامرأة فولدت بنتاً لم تحرم على الزاني وعلى أبيه وابنه، وَحُرِّمَتْ على (ابنها، وأبيها)^(١١)، وإن ولدت ابناً حُرِّمَتْ هي، وأمُّها، وبنُّها عليه، ولا تَحْرُمُ عليه أمُّ الزاني، وبنُّته من غيرها.

النوع الثاني: المحرمات بالرضاع^(١٢)، يَحْرُمُ من الرضاع ما يَحْرُمُ من النسب، نعم إذا أرضعت أجنبيَّةً أخاك أو نافلتك^(١٣) لم تَحْرُمُ عليك، وإن حُرِّمَتْ أمُّ الأخ، والنافلة في

(١) في ب: الطرف السابع.

(٢) في ب: أحدهما، في ح: أحدهما.

(٣) ساقطة من ب، ج.

(٤) أي يحرم على التأييد تزوج الرجل بامرأة من ذوات رحم محرم منه وهُنَّ: الأم، والبنات، والأخت، والعمة، والخالة، وبنات الأخ. انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤، ص ١٤٣، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ١٢٩ أحكام الزواجر، الأشقر، ص ٢٣٩.

(٥) في ب: نساء.

(٦) في ب: علون.

(٧) في ب، ح: سفلت.

(٨) في ب، ح: سفلت.

(٩) في ب: بحرم.

(١٠) في ب: زنا.

(١١) في ب: لفظة وأبيها" قبل "ابنها".

(١٢) قال الله تعالى "وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاهِي أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ". سورة النساء، آية: ٢٣.

(١٣) وهي بنت البنت أو بنت الابن.

النسب^(١)، ولو أَرْضَعَتْ أجنبيةً ولدَكَ لم تَحْرُمْ أمَّها، وبنَّتْها عَلَيْكَ، وَإِنْ حَرَمَتْ جَدَّةُ الْوَلَدِ واختَهُ في النسب، ولا تَحْرُمُ أَخْثَكُ من الأمِّ على أَخِيكَ من الأب، ولو وَلَدَتْ وَلَدًا كُنْتَ عَمَّةً وَخَالَه^(٢). (الأسل/٩٥)

النوع الثالث: المحرَّماتُ بالمصاهرة، تَحْرُمُ بِالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ - لا الفاسد - أُمّهاتُ الزَّوْجَةِ من الرِّضَاعِ والنَّسَبِ^(٣). وزَوْجَةُ الْإِثْنِ، وابن الابن كذلك^(٤)، وزَوْجَةُ الْأَبِ^(٥)، والجَدَّةُ كذلك. ولا تَحْرُمُ زَوْجَةُ الْمُتَبَنَّى، (وَإِنْ^(٦) دَخَلَ، [وتَحْرُمُ]^(٧) بِالْإِثْنِ. بَنَاتُ الزَّوْجَةِ من الرِّضَاعِ والنَّسَبِ ولا [تَحْرُمُ]^(٨) بِالنِّكَاحِ الْمَجْرَدِ ولا بِالمَوْتِ قَبْلَ الدَّخُولِ.

ولا تَحْرُمُ بَنْتُ زَوْجِ الْأُمِّ ولا أُمُّهُ، ولا بَنْتُ زَوْجِ الْبِنْتِ، ولا (أُمُّهُ)^(٩)، ولا أُمُّ (زَوْجَةِ)^(١٠) الْأَبِ ولا بَنَّتُها، ولا أُمُّ (زَوْجَةِ)^(١١) الْإِثْنِ ولا بَنَّتُها ولا زَوْجَةُ الرَّيِّبِ، ولا زَوْجَةُ الرَّأْبِ^(١٢).

ولو تَزَوَّجَ (إِثْنَانِ)^(١٣) كُلُّ بَنْتٍ الْآخَرَ فَوَلَدَ لِكُلِّ ابْنٍ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا خَالَ الْآخَرِ، ولو تَزَوَّجَ بِنْتُ رَجُلٍ وَهُوَ بِأُمِّهِ وولَدَتْ كُلُّ ابْنَةٍ فَوَلَدَ الْأُمُّ عَمَّ وَلَدِ الْبِنْتِ، وولَدَ الْبِنْتُ خَالَه وَلَدَ الْأُمِّ^(١٤).

(١) أم النافلة في النسب حرام لانها إما بنت الرجل أو زوجة ابنه. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٥٠، فتح العزيز الرافعي، ج ٨ ص ٣٢.

(٢) لأنك أخ لأبيه من الأب وأخ لأُمِّه من الأم، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٥٠.

(٣) قال الله تعالى: (وَأُمّهاتُ نِسائِكُمْ) سورة النساء، آية ٢٣.

(٤) قال الله تعالى: (وَحَلَائِلُ أَبْنائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ) سورة النساء، آية: ٢٣.

(٥) قال الله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) سورة النساء، آية ٢٢.

(٦) في أ، ب، ح: ولو.

(٧) في ح: وتحرم. في الأصل: ويحرم

(٨) في ح: تحرم. في الأصل: ويحرم

(٩) أمه ساقطة من أ.

(١٠) في أ: الزوجة.

(١١) في أ: الزوجة.

(١٢) أي لا تحرم زوجة الرّيب على الرّاب، ولا زوجة الرّاب على الرّيب والرّيب ولد الزوجة والرباب زوج الام، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٩٦.

(١٣) "إِثْنَانِ" ساقطة من أ.

(١٤) ومثال ذلك لو تزوج زيد بنت عمرو وهو بأُمِّه أي تزوج عمرو بأُمِّه وولدت فولد الام عم ولد البنت أي عمه من الام وخاله من الاب، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٩٦.

والوطء بملك اليمين يحرم الموطوءة على أولاد الواطئ وآبائه وأمهاتها وبناتها على الواطئ، والوطء بشبهة النكاح الفاسد كالمبتعة وغيرها، [وبالشراء]^(١) الفاسد.

وطء جارية الابن والمشاركة يثبت المصاهرة والنسب والعدة إذا اشتملت الشبهة الواطئ، والموطوءة أو اختصت بالواطئ، وهي عالمة أو مكنت مجنوناً أو مراهقاً ولو اختصت بالمرأة أو كانت مكرهة، فلا (يثبت)^(٢) المصاهرة والنسب والعدة، ولزم المهر.

ولا يثبت النسب بالزنا ولا بالقبلة، والمضاجعة، والمفاخضة بالشبهة، أو المليك حتى يجوز للزاني والمقبل نكاح أم الزانية والمقتلة وبنتهما. ولو وطئ زوجة الأب أو الابن أو ابنة الزوجة أو أمها بالشبهة انفسخ النكاح^(٣).

والوطء بالنكاح، وملك اليمين كما يوجب الحرمة^(٤) يوجب المحرمية^(٥)، حتى يجوز للواطئ الخلوة والمسافرة بأمر الموطوءة وبناتها، والنظر إليهما وكذا لابنه وأبيه بها والوطء بالشبهة لا يوجب المحرمية، فلا يجوز الخلوة، والمسافرة بأمرها وبناتها.

ولو اختلطت مخرم بنسب، أو رضاع، أو مصاهرة بأجنبيات محصورات لم يجز أن ينكح واحدة منهن بالاجتهاد وغيره، وبغير محصورات كنسوة بلدة، أو قرية كبيرة جاز. ولو اختلطت زوجته لم يجز وطء واحدة بالاجتهاد (محصورات)^(٦) كن أو غير محصورات، وجاز أن ينكح واحدة منهن، قال الإمام: "وغير المحصور ما عسر على الأحاد عده دون الولاية"^(٧).

الأصل/٩٦

(١) في أ. ح: بالشري، في ب: الشراء في الأصل: بالتسري.

(٢) في ب: ثبت.

(٣) لأنه معنى يوجب تحريماً مؤبداً فإذا طرأ على النكاح أبطله كالرضاع. المذهب، الشيرازي، ح ٤، ص ١٤٦.

(٤) لأنه نازل منزلة عقد النكاح ولهذا يحرم الجمع بين وطء الاختين في الملك كما يحرم الجمع في النكاح، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٥٢، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٥.

(٥) هي الوصلة المحرمة للنكاح أبداً، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٤٧.

(٦) في ب: محصورة.

(٧) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٥٦.

قال "الغزالي"^(١): "كلُّ عددٍ لو اجتمعوا في صعيدٍ عُسِرَ على الناظرِ عدُّهم بمجردِ النظرِ كالآلفِ فغيرُ محصورٍ، وإن سَهَلَ كالعشرةِ والعشرينِ فمحصورٌ، وبينَ الطرفينِ أوساطٌ يُلْحَقُ (بأحدهما)^(٢) (بالتنن)^(٣)، وما وقع فيه الشكُّ (يُسْتَفْتَى)^(٤) فيه القلبُ"^(٥).

القسم الثاني: المحرّمات لا على التأبيد، وله أسباب.

الأول: الجمع، فكلُّ امرأتين بينهما قرابةً، (أو)^(٦) رضاعً، لو قُدِّرَت (إحداهما)^(٧) ذكراً حرّمت الأخرى عليه حرّم الجمع بينهما، فيحرّم الجمع بين (الأختين)^(٨) من النسب والرضاع، كانتا من الأبوين أو من أحدهما، ولو نكحهما معاً بطلاً ومرتباً فالثاني^(٩). وكذلك الجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها من النسب، أو الرضاع^(١٠) دون بناتها، وكذلك يحرّم الجمع بين، العمة وبنات أولاد أخيها، وأختها، وبين الخالة وبنات أولاد أخيها، أو أختها.

ولا يُحرّم الجمع بين امرأة وأُم زوجها، أو بنت زوجها وبين بنت رجل، وربيبته، وبين بنت امرأة وربيبه زوجها من امرأة أخرى، وبين بنت رجل وامرأة أبيه، أو ابنه، وبين أخت

(١) سبقَت الترجمة له.

(٢) في ب: بأحديهما.

(٣) في ج: بالنظر.

(٤) في ب: يستفتى.

(٥) انظر: الوسيط الغزالي، ج ٥ ص ٢٠٢، الوجيز، الغزالي، ج ٢ ص ١١.

(٦) "أو" ساقطة من ب.

(٧) في أ، ج: أحديهما، في ب: أحدهما.

(٨) في أ، ب، ج: أختين.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ سورة النساء، آية: ٢٣. ولأن الجمع بينهما يؤدي إلى

العداوة وقطع الرحم، المهذب الشيرازي، ج ٤ ص ١٤٧.

(٩) انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ١٤٨.

(١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا تَنكُحِ المرأةَ على عمتها ولا على خالتها" أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها، ح (٥١٠٩) و (٥١١٠)، ج ٤ ص ١٦٠. مع الفتح، ومسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ح (٣٤٢٢)، ج ٩ ص ١٩٣، مع شرح النووي، وانظر: شرح السنة، الشافعي، ح (٢٢٧٠)، ج ٥ ص ٥٣ والمعنى في منع الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها أنه يؤدي إلى قطع الرحم، كفاية الأخیار، نقي الدين الحصني، ج ٢ ص ٣٦٥.

رجل من أبيه، [واخته]^(١) من أمه، وبين ابنتي أخوين، أو أختين. وكل امرأتين حرّم الجمع بينهما بالنكاح حرّم الجمع في الوطء بملك اليمين^(٢)، ولا يحرّم الجمع في الملك^(٣).

وإذا وطئ إحداهما حرّمت الأخرى إلى أن تُحرّم الأولى بإزالة الملك بالبيع وغيره أو بإزالة الحل بالتزويج أو الكتابة، ولا يكفي الحيض، والإجارة، والزهن، والبيع بشرط الخيار للبايع، ولا الحلف على أن لا يطأها ولا قوله: حرّمتها (على نفسي)^(٤)، ولو عاد الحل بالرد بالعيب أو الإقالة^(٥)، أو الطلاق أو العجز عن نجوم الكتابة، (واستبرأها)^(٦) ولم يطأ الباقية فله وطء من شاء منهما، وإن وطئها حرّمت العائدة إلى تحريم الباقية. والوطء في الدبر كفي القبل، وأما التقبيل والمس فلا.

ولو ملك أمًا وبناتاً ووطئ إحداهما حرّمت الأخرى مؤبداً، ولو وطئ الأخرى بعد ذلك عالماً بالتحريم أو جاهلاً حرمتا أبداً، ولو ملك أمة ثم نكح أختها أو عمّتها أو خالتها حلّت المنكوحة وحرّمت [المملوكة]^(٧) ولو نكح ثم ملك، فالمملوكة حرام، والمنكوحة حلال.

الأمل/٩٧

(١) في أ: واخته في الأصل، ب: ح: أخت.

(٢) لأن الوطء في ملك اليمين بمثابة النكاح في حرمة المصاهرة، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٣.

(٣) أي بدون وطء، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ٩٧.

(٤) في ب: "على نفسي" ساقطة من ب.

(٥) إذا حرّمها بالأسباب المؤثرة فعاد الحل بأن باعها فرئت عليه بعيب أو إقالة أو زوّجها فطلّقت أو كاتبها فعزّزت لم يحز له وطؤها حتى يستبرئها، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٥٨.

(٦) في ب: واستبرأها.

والاستبراء: هو التبرّص بالمرأة مدة يسبب ملك اليمين حدوثاً أو زوالاً لرداء الرحم أو تعبداً. القاموس الفقهي، سعدى أبو حبيب، ص ١٢٤، النهاية شرح متن العاية، ولي الدين البصير، ص ٢٧٧.

(٧) في الأصل، أ، ب: ح: الأولى.

وذلك لأن الاستغراش والاستباحة في باب النكاح أقوى وإذا كان فراش النكاح أقوى لم يندفع بالأضعف انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٥٩.

الثاني: الزيادة على العدد الشرعي، فيحرم أن يجمع الحر بين أكثر من أربع نسوة^(١)، والعبد، وحر البعض بين أكثر من (اثنتين)^(٢)، ويجوز للحر أن يسرى ما شاء بلا حصر، ولو نكح الحر خمساً معاً بطل في الكل، ومرتباً بطل في الخامسة وخذ إن (وطى)^(٣)، ويجوز الخامسة إذا طلق الأربع، أو بعضهن، وإن كن في العدة إذا كان الطلاق بائناً أو لا يجوز إن كان رجعياً حتى تبين^(٤)، وكذا نكاح الأخت في عدة الأخ.

الثالث: استيفاء عدد الطلاق، فإذا طلق الحر زوجته الحرة أو الأمة ثلاثاً في نكاح، أو أنكحه قبل الدخول، أو بعده بكرة أو ثيباً حرم نكاحها عليه، حتى تنكح زوجاً غيره بنكاح صحيح^(٥)، ويصينها ويفارقها، وتتقضي عدتها، وتطلقان من العبد، وحر البعض على الحرة والأمة ثلاث من الحر، ولا يؤثر (العق)^(٦) بعده، ولو طلق طلاقاً فعتق، ثم طلق (لم تحرم)^(٧)، ويشترط أن يكون الوطء في النكاح الصحيح، وفي القبل بآلة لها انتشار، وإن ضغف، فلا (يكفي)^(٨) الوطء بملك اليمين ولا بالنكاح الفاسد ولا في الدبر، وإن تعلق به أحكام الوطء، ولو طلق زوجته الأمة ثلاثاً ثم اشتراها لم يحل له الوطء بملك اليمين حتى يحللها، ولو لم يكن له انتشار أصلاً بعنة أو شلل أو مرض لم يكف (ويكفي)^(٩) تغيبب الخشفة، ولا يشترط الإنزال، ويحصل بوطء العبد والمجنون والخصي والذمي في الذمية^(١٠) والصبي السذي يتأتى منه

(١) قال الله تعالى: (فَاتَكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) سورة النساء، آية: ٣.

(٢) في ج: ثنتين.

(٣) في أ: ح: وطى، في ب: وطى.

(٤) في الأصل: أو كان رجعياً وانقضت العدة، في أ، ب، ج: "ولا يجوز إن كان رجعياً حتى تبين".

(٥) قال الله تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) سورة البقرة، آية: ٢٣٠.

(٦) في ب: الحر.

(٧) في أ: بلا محل، في ب: حتى يطلق بعده.

(٨) في ج: يكفي.

(٩) في ج: ويكفي.

(١٠) ذهب الإمام النووي إلى أنه لا يشترط في تحليل الذمية للمسلم وطء ذمي، بل المجوسي والوثني يحللان أيضاً للمسلم سواء كان المطلق مسلماً أو ذمياً انظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٤٦٢، روضة الطالبين النووي، ج ٥ ص ٤٦٢.

الإيلاج دون الذي لا يتأتى منه، ولا يمكن تطليقه، ولو زُوِّجَ من عبدٍ غير بالغٍ فسد النكاحُ فلا حلَّ ولا تحليل، ولو نكحَ على أنه إذا وطئها طلقها بطلَ النكاحُ^(١).

ولو تزوجَ بلا شرطٍ وفي عزمه أنه إذا وطئها طلقها كرهه وصحَّ العقدُ وحلَّت بوطئته، ولو نكحها على أن لا يطأها إلا مرةً فإن (شرطته)^(٢) الزوجةُ بطلَ النكاحُ^(٣)، وإن شرطه الزوجُ فلا، ويحرمُ على المحللِّ له استدعاءُ التحليل، ولو قالت: نكحتُ زوجاً وأصابني وفارقني (واعتدت)^(٤) قَبْلَ إِنْ أَحْتَمِلَ^(٥)، وإن أنكرَ الزوجُ الثاني، وصَدَّقَ في نفي المهرِ أو نصفه وللأولِ نكاحها بلا كراهةٍ إن ظنَّ صدقها وإن ظنَّ كذبها كرهه، ولو كَذَّبها لم يحلَّ له نكاحها ولو قال بعده تَبَيَّنَ صدقها فله نكاحها، ولو قال الثاني: أصبْتُها وأنكرت لم تحلَّ للأول، ولو قالت: أنا لم أُنكحْ، ثُمَّ رجعت، وقالت: كذبتُ بَلْ نكحتُ وأصابني وطلقني (واعتدت)^(٦)، وأمكن ذلك وصدقها الزوجُ فله نكاحها، ولو قالت: طلقني ثلاثاً ثُمَّ قالت: كذبتُ، ما طلقني إلا واحدةً أو اثنتين فلها التَّزْوِيجُ به بخبر تحليل.

الرابع: الرِّقُّ ولا ينكحُ الحرُّ أمةً الغير إلا بشروط^(٧):

الأول: أن لا يكون تحته حرّةٌ أو أمةٌ، فإن كانت بطلَ نكاحُ الأمةِ وإن لم تصلحِ القديمةُ للاستمتاع لصغير، أو هرم، أو غيبة، أو جنون، أو برص، أو جذام، أو رتق، أو قرن.

(١) على الأظهر لأنه ضربٌ من نكاح المتعة، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٥٦.

(٢) في ب: شرطه.

(٣) لأنَّ الوطء حق له فله تركه، والتمكين حق عليها فليس لها تركه. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٦٤، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٥٦.

(٤) في ب: ح: واعتدت.

(٥) لأنها مؤتمنة في انقضاء العدة والوطء بعسر إقامة البينة عليه. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٦٥— روضة الطالبين، ج ٥ ص ٤٦٥.

(٦) في ب: واعتدت، في ج: واعتدت.

(٧) انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ١٥٣-١٥٨، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٦-٥٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٦٦-٤٦٧، نخبة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣١٥-٣١٩، أسنى المطالب، ج ٣ ص ١٥٧-١٥٩، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٢٨٤-٢٨٧.

الثاني: أن لا يقدَّر على نكاح حرَّة^(١) تصلح للاستمتاع^(٢) لعدم الصَّدَق، أو لعدم الحرَّة الخليَّة هناك، فإن قَدَّر بطلَّ النِّكاحُ، ولو وَجَدَ حرَّةً (ترضى)^(٣) بلا مهرٍ أو بمهرٍ مَوْجَلٍ يَتَوَقَّعُ القدرةُ عليه عندَ المحلِّ^(٤) أو وجد من يقرضه أو يبيعه نسيئةً أو يستأجره بأجرةٍ معجلةٍ أو له مسكنٌ وخادمٌ حلَّتْ له الأُمَةُ ولو وَهَبَ له مالٌ يُصَدَّقُ، أو جاريةٌ ليستمتع بها لم يلزمه القبولُ، وحلَّتْ (له) ^(٥) الأُمَةُ، ولو وَجَدَ حرَّةً (ترضى)^(٦) (لبدونِ مهرٍ المثل)، وهو واجده أو كان معسراً وله ابنٌ موسرٌ لم تحلَّ له الأُمَةُ^(٧).

الأصل/ ٩٩

الثالث: أن يخافَ العنت^(٨) أي الوقوعُ في الزنا لا على الدَّورِ^(٩)، فمن غلبت شهوئُهُ ورقَّ تقواه فخائفٌ ومن ضعفت شهوئُهُ، وهو يستبعدُ الوقوعَ في الزنا لدينٍ أو (مروءة)^(١٠) أو (حياء)^(١١) أو غلبت شهوئُهُ وقوي تقواه فأمنٌ، ولو كان في ملكه أُمَةٌ كتابيةٌ أو مجوسيةٌ نفى قيمتها بمهرٍ حرَّةٍ أو ثمنٍ أُمَةٍ يتسرَّى بها لم تحلَّ له الأُمَةُ.

(١) قال الله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ» سورة النساء، آية: ٢٥، والطول: السعة والفضل، الزاهر في ألفاظ الشافعي، الأزهرى، ص ١٨٧. فتح العزيز الرافعي، ج ٨ ص ٥٧.

(٢) إن لم يتيسر الاستمتاع فوجهان: أحدهما: يصح النكاح وهو المعتمد في شرح الروض، والثاني المنع، وبه قطع الإمام^١ والغزالي^٢، والنفوي، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٦٦، أمضى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٥٨.

(٣) في ب: ترضى.

(٤) لأن ذمته تصوير مشغولة به في الحال، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣١٨، مغني المحتاج الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٠٣.

(٥) له ساقطة من ب.

(٦) في ب: ترضى.

(٧) على المذهب، لأن المنة فيه قليلة إذ العادة المباحة في المهور. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٧٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٠٣.

(٨) في أ، ب: العنة. قال الله تعالى: «ذلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ» سورة النساء، آية: ٢٥، والعنت: في اللغة: المشقة الشديدة والمراد هنا خوف الوقوع في الزنا الزاهر في ألفاظ الشافعي، الأزهرى، ص ١٨٨. النظم المستعذب، لابن بطال الركيبي، ج ٢ ص ٦٥.

(٩) أن تغلب شهوته تقواه، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣١٨.

(١٠) في ب: مروءة، في أ، ج: مروءة.

(١١) في ب: حيا.

الرابع: أن تكون الأمة مسلمة وإن كانت (كافر)^(١)، ولا يجوز للعبد المسلم نكاح الأمة الكتابية ويجوز للعبد الكتابي.

الخامس: أن تحتل الوطء فإن كانت (صغيرة)^(٢) لا توطأ بطل النكاح، والمستولدة، ومن بعضها رقيق كالرقبة لا ينكحها الحر إلا بالشروط المذكورة، ومن بعضه رقيق كالرقيق ينكح الأمة مع القدرة على الحرية، ويجوز للحر المسلم وطء أمته الكتابية دون المجوسية والوثنية والمرتدة، ومن لا يحل له نكاح (حرائهم)^(٣)، ولو نكح (أمة)^(٤) (نفسه)^(٥) بطل النكاح، ولو ملك زوجته انفسخ النكاح^(٦) ولو نكحت عبد نفسه بطل النكاح، (ولو ملكت زوجها)^(٧) انفسخ النكاح كما لو (زوج)^(٨) ابنته من عبده فمات وورثت كلُّه أو بعضه، وولد الأمة رقيق لمالكها عربياً كان زوجها، أو عجمياً حراً، أو عبداً، ولو تزوج بأُم ولد الغير، فولده منها كالأُم، ولو ظن أن ولد المستولدة يكون حراً فيكون حراً، ويلزمه القيمة للسيد، ولو نكح من بعضها حراً، فولدها كالأُم، ولو نكح أمة بشروطه، ثم أيسر، أو أمِن العنت، أو نكح حرة لم ينفسخ نكاح الأمة.

[السادس]^(٩): الكفر (فلا)^(١٠) [تحل]^(١١) مناكحة الكفار الذين لا كتاب لهم، ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان، والشمس، والقمر، والنجوم، والصُّور، والحجر، والبقر،

(١) في أ: بكافر.

(٢) في ج: صغيرة مثله.

(٣) في ب: حرائهم.

(٤) في أ: أمته.

(٥) في ج: بنفسه.

(٦) لتناقض أحكام الملك والنكاح، تحفة المحتاج، لإبن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣١٥، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ح ٣ ص ١٥٧.

(٧) في ج: ولو ملكت زوجها الحر المسلم.

(٨) في أ: تزوج.

(٩) في الأصل، أ، ج: السادس، في ب: الخامس.

(١٠) في ب، ح: لا.

(١١) في الأصل: يحل، في أ، ب، ح: نحل.

والمعطلة^(١)، والزنادقة^(٢)، والباطنية^(٣)، والدهرية، وأهل الإباحة، ولا الذين يتمسكون بصحف شيث، وإدريس، وإبراهيم، وزبور داود^(٤) عليهم السلام، ولا الذين لا كتاب لهم، ولهم شبهة كتاب كالمحوس^(٥)، وتحل مناقحة أهل (التوراة)^(٦)، والإنجيل: وهم اليهود والنصارى.

الأسفل/ ١٠٠

ويشترط أن تكون (إسرائيلية)^(٧) آمن أول أبائها بموسى عليه السلام، قبل بعثة عيسى عليه السلام، وقبل نسخ التوراة، ولو بعد تحريفها، (أو)^(٨) بعيسى عليه السلام قبل بعثه محمد - (صلى الله عليه وسلم)^(٩) -، ونسخ الإنجيل، ولو بعد تحريفه، أو من قوم (آخرين)^(١٠) يُعَلِّمُ يهودهم قبل تحريف التوراة، وبعثة عيسى، أو تنصّرهم قبل تحريف الإنجيل، وبعثة محمد

(١) وهي طائفة تنفي الصانع وتحلل العالم معطلاً بلا صانع، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٠٠.

(٢) الزنديق بالكسر: الغافل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة والروبية؛ والزندقة مذهب القائلين بدوام الدهر من أصحاب زرداشت. انظر: المعجم الوسيط، ج ١، ص ٤٠٣؛ حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ١٠٠.

(٣) ظهرت دعوة الباطنية في أيام المأمون ونسب إلى حمدان قرمط، والباطنية ليست من فرق الإسلام بل هي من فرق المحوس، وهم عدة فرق، وسُمّوا بذلك لأنهم يدّعون أن لظواهر القرآن والاحاديث بواطن تحري من الظواهر مجرى اللب من القشر، انظر: موسوعة الفرق والجماعات عند المنعم الحنفي، ص ١٣٢، الفُرق بين الفرق، الأسفرائيني التميمي، ص ٢٢.

(٤) واختلفوا في سبب تحريم نكاحهم فمن قائل أنهم لم يتنزل عليهم بنظم بدرس ويتلى وإنما أوحى إليهم معانيها، ومن قائل أنها كانت حكماً ومواعظ ولم تتضمن أحكاماً وشرائع، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٦٠.

(٥) عن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، غير ناكحي نسايتهم، ولا أَكَلِي ذَنَاتِهِمْ، أخرجه مالك، الموطأ، كتاب الزكاة، باب: حزية أهل الكتاب والمحوس ج (٤٢)، ج ١ ص ٢٧٨، والحدث ضعيف ضعفه الألباني في أرواء الغليل، رقم (١٢٤٨)، ج ٥ ص ٨٨.

(٦) في أ، ج: التورية.

(٧) في ب، ج: اسرأيلة.

(٨) في أ: وأمن

(٩) في أ، ج: صلعم.

(١٠) في أ، ج: آخر.

- (صلى الله عليه وسلم) ^(١)، كالروم فإن كانت من قوم يُعَلِّمُ دخولهم بعدهما، أو بعد التحريف، وقبل البعثة، أو لم يُعَلِّمُ أَنَّهُمْ متى دخلوا كنصارى العرب حُرِّمَتْ.

نعم الداخلون بعد التحريف (وقبل النسخ) ^(٢) إن تمسكوا بالحق وتجنبوا المحرّف، أو دخلوا في دين من لم يُبَدِّلْ حَلَّتْ مَنَاجِحُهُمْ وَذُبِحَتْهُمْ، وَيُسْتَرْطُ فِي الدَّخْلِ أَنْ (يَتَذَنَّنَ) ^(٣) بذلك الدين على وجه يقتضي الإيمان بمن يأتي من الأنبياء - عليهم السلام - بعد ذلك كعيسى ومحمد - عليهما السلام -، (وقيل) ^(٤): إسرائيليّة عَلِمَ أَنَّهُ آمَنَ أَوَّلُ آبَائِهَا بَنِيهَا قَبْلَ النِّسْخِ.

والسامرة ^(٥) من اليهود والصَّابئة ^(٦) من النَّصَارَى إن خالفوهم في أصول دينهم، (كتكذيب) ^(٧) موسى - عليه السلام - (والتوراة) ^(٨)، وعيسى - عليه السلام -، والإنجيل، ولا [يبالون] ^(٩) بنص كتابهم، أو شُكَّ في مخالفتهم لم يَحُلْ نَكَاحُهُمْ وَذُبِحَتْهُمْ، وإن خالفوهم في الفروع مع تصديقهما، وتصديق (التوراة) ^(١٠)، والإنجيل، [ومالوا إلى نص] ^(١١) كتابهم حَلَّتْ مَنَاجِحُهُمْ (وَذُبِحَتْهُمْ) ^(١٢)، وهذا إذا لم يُكْفَرْهم اليهود والنصارى، فإن كفروهم لم يُنَاكِحُوا قَطْعاً.

(١) في أ: عليهما السلام.

(٢) في ب: قبل نسخ الشرائع.

(٣) في أ: يدين، في ب: تَذَنَّنَ، في ج: يَذَنَّنَ.

(٤) قيل "ساقطة من الأصل، مثبتة في أ، ج.

(٥) مُتَّبَعٌ بِذَلِكَ نِسْبَةً إِلَى أَصْلِهَا السَّامِرِيُّ عَبْدُ الْعِجْلِ، أَسْنَى الْمَطَالِبِ، زَكْرِيَا الْإِنصَارِي، ج ٣ ص ١٦١.

(٦) سميت بذلك نسبة إلى صابئ عم نوح عليه السلام، وقيل لخروجها من دين إلى آخر، وتطلق الصابئة أيضاً على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن إبراهيم عليه السلام كانوا يعبدون الكواكب السبعة، انظر: المعجم الوسيط، مادة صبا، ج ١ ص ٧٠٥. تحفة المحتاج، لإبن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٢٦، أَسْنَى الْمَطَالِبِ، زَكْرِيَا الْإِنصَارِي، ج ٣، ص ١٦١.

(٧) في ب: لتكذيب.

(٨) في أ، ب، ج: للتورية.

(٩) في ب: يبالون، في الأصل: يتأولون.

(١٠) في أ، ب، ج: للتورية.

(١١) في أ، الأصل: وتأولوا نص، في ب: ومالوا إلى نص.

(١٢) "وَذُبِحَتْهُمْ" ساقطة من ب.

قال في "العزیز" ^(١): والصابئون (فرقتان) ^(٢) فرقة توافق النصارى في أصول الدين، وأخرى تخالفهم (فتقول) ^(٣): الفلك حى ناطق، وتعد الكواكب السبعة، وتضيف الآثار إليها، وتبني الصانع المختار، وهم الذين أفتى "الاصطخري" ^(٤) بقتلهم في زمن "القاهر" ^(٥) حين استغنى (الفقهاء) ^(٦) بقتلهم ^(٧).

ولا تحل مناكحة من أحد أبويه كتابي والآخر وثني، ويحل نكاح من أحد أبويه يهودي، والآخر نصراني، ولو زعم قوم أنهم أهل كتاب وأن آباءهم تمسكوا بدين لم يبدل، أو تمسكوا قبل التبديل لم [تحل] ^(٨) مناكحتهم، ولا أكل ذبيحتهم بقولهم، ولو أسلم منهم اثنان، وظهرت عدالتهما، وشهدا بذلك أو (بخلافه) ^(٩) قبلت،

ولو أسلم اثنان من السامرة، أو من (الصابئين) ^(١٠)، وظهرت عدالتهما، وشهد لهم أو عليهم سمعت، ولو شهد منهم اثنان فصاعداً لهم، أو عليهم لم يقبل.

(١) فتح العزیز، الرافعي، ج ٨ ص ٧٧. سبقت الترجمة له ص ٤٨.

(٢) "فرقتان" ساقطة من ب.

(٣) في أ: فتقول إن.

(٤) الحسن بن أحمد أبو سعيد الاصطخري، ولد سنة (٢٤٤هـ)، وولي القضاء والحسبة ببغداد، وكان ورعاً صنّف كتاباً في أدب القضاء وأراؤه في الفقه حيدة، توفي في بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (٣٢٨هـ)، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣ ص ٢٣٠-٢٣٢، الفهرست، لابن النديم، ص ٢١٣، وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج ١ ص ١٩٣.

(٥) هو القاهر بالله أبو منصور محمد بن أحمد المعتضد بالله وأمه فتول أم ولد، بوبع له بالخلافة سنة عشرين وثلاثمائة (٣٢٠هـ) وخلع وسملت عيناه سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة (٣٢٢هـ)، وكانت خلافته سنة وسنة أشهر وثمانية أيام، توفي في خلافة المطيع بالله سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٩هـ)، وله يومئذ اثنان وخمسون سنة.

انظر: تاريخ الأمم والملوك، الطبري، ج ١١، ص ٤٨٦؛ مروج الذهب، المسعودي، ج ٤، ص ٣١٢، الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج ٨، ص ٢٤٤-٢٤٥؛ عون المعارف، القضاعي، ص ٥٠٧-٥٠٩.

(٦) في ب: الفقهاء.

(٧) انظر: فتح العزیز، الرافعي، ج ٨ ص ٨٠.

(٨) في أ: ب، ح: تحل في الأصل: يحل.

(٩) في أ: بخلاف.

(١٠) في ب: الصابئين.

والكتانية إذا نُكِحتَ (فكالمسلمة)^(١) في النفقة، والقسم، والطلاق، وللزواج إجبارها على الغسل من الحيض، والنَّفَّاس، والجَنَابَةِ، وعلى الاستحْدَادِ^(٢) وقلم الأظفار، وإزالة شعر الإبط، والأوساخ إذا تَفَاحَشَ شيءٌ من ذلك وعلى غسل الفم واليد إذا تَنَجَّسَا، كالمسلمة في الكل.

وله مُنْعُهَا من أكل الثُّومِ والكُرْثِ^(٣)، ومن لبس جلد الميتة قبل الدِّبَاحِ، ومن لبس ما له رائحة كريهة، ومن شرب المسكر وإن قلَّ، ومنع المسلمة من قليل النبيذ، وإن اعتقدت إباحته، ومنع الكتانية من الصلاة، والبيع، والكنائس، وأعيادهم، كالمسلمة من المساجد، والجماعات، والأعياد، ومشاهد الخير، وليس له منع الكتانية من الصوم الواجب عندهم.

وليس للمسلم إجبارُ أمته المجوسية، والوثنية، على الإسلام، كالعبد المجوسي والوثني، لأنَّ الإِرْفَاقَ أَمَانٌ^(٤).

ولو تنصَّرَ يهوديٌّ أو وثنيٌّ أو مجوسيٌّ، أو تهوَّدَ نصرانيٌّ أو وثنيٌّ أو مجوسيٌّ، أو توثَّنَ يهوديٌّ أو نصرانيٌّ أو مجوسيٌّ، أو تمجَّسَ وثنيٌّ أو يهوديٌّ أو نصرانيٌّ لم يُقَرَّ، ولم يُقْبَلْ منه إلا الإسلام^(٥).

(١) في أ، ب: كالمسلمة.

وذلك لاشتراكهما في الزوجية المفوضة لذلك، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٦١.

(٢) وهي مأخوذة من الحديدة وهي الشفرة، والاستحْدَاد: هو حلق شعر العانة، انظر: العظم المستعذب، لابن بطال الركبي، ص ٤٨٠، معجم لغة الفقهاء، قلعة جى، قديبي، ص ٥٩، الزاهر في ألقاظ الشافعي، الأزهري، ص ١٨٧.

(٣) الكُرْث: عشب من الفصيلة الزنبقية وله رائحة كريهة كالبيصل. انظر: القاموس الفقهي، حسن مرعسي، ص ١٧٠.

(٤) أي جعل الشخص رقيقاً أَمَانٌ له فلا يتعرض لهم، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٧٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٧٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٦١.

(٥) قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ سورة آل عمران، آية ٨٥٠. ولأنه أحدث ديناً باطلاً بعد اعترافه ببطلانه سواء أصر عليه أم عاد للأول، المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ١٩٠، التنبيه، الشيرازي، ص ٣٤١، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٦١.

ولو ارتدَّ مسلمٌ أو مسلمةٌ، فإن كان قبلَ الدخولِ تنجّزتِ الفرقةُ، وإن كان بعده توقّفٌ، فإن جمعهما الإسلامُ في العدة استمرَّ النكاحُ^(١)، وإلا تبيّنَ الفراقُ من وقتِ الرّدة، ولا يجوزُ الوطءُ في مدّةِ التّوقّف، ولا حدّ^(٢)، وتجبُ العدةُ، ولو طلقها توقّف، فإن جمعهما الإسلامُ في العدة بانَ صحتهُ وإلا فلا.

(١) لتأكده، لأنه اختلاف دين بعد الميس فلا يوجب الفسخ في الحال كما سلام أحد الزوجين الكافرين الأصليين، انظر: التنبيه، الشيرازي، ص ٤٣٠. مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣١٨-٣١٩، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٢٩٤.

(٢) لشبهة نقاء النكاح، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٢٩٤.

قال الأستاذ "أبو منصور البغدادي" (٢): ومن الكثرة الذين لا يحلُّ نكاحهم، وذبيحتهم، ولا (يقرون) (٣) بالجزية إجماعاً، السوفسطائية (٤) النافون للعلم وحقائق الأشياء، والذهريَّة القائلون بقدَم العالم على الصورة الكائنة آنفاً، والسُمَنيَّة (٥): (وهم) (٦) القائلون بقدَم العالم وبإبطالِ النَّظَر والاستدلال، وأصحابُ الهَيُولي (٧) القائلون: بقدَمها، وأصحابُ الطَّبائِع (٨) القائلون: بقدَم العناصرِ الأربعة الماء والتراب، والنَّار، والهواء، والفلاسفة القائلون: بقدَم العالم (ونفي) (٩) الصالح، والمنجُمون القائلون: بقدَم الأفلاك، والكواكب، والذين يعبدون الملائكة، وهم فريقان، أحدهما: من الهند، والثاني من العرب، (ويعبدون) (١٠) الإنسان المحسود كشمسبذ وفرعون ونمرود، والذين يعبدون رأساً مخصوصةً يأخذون إنساناً، وينمسونه في

(١) وهو أحد الأذنب، والذائب: التابع لما قبله، لزيادة نقص أو توضيح فكرة أو الترجمة لعلم وأذنب الأمور: مآخبرها، وقد ألف الرافعي كتاباً سماه كتاب التذنب، انظر: الصحاح، الجوهري، ج ١ ص ١٢٨، لسان العرب لابن منظور، فصل الذال، ج ١ ص ٣٨٩؛ التعريفات، الجرجاني، ص ٦٤.

(٢) هو الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور البغدادي إمام عظيم القدر جليل المجل، من تصانيفه كتاب "التفسير"، وكتاب "الفصل في أصول الفقه"، وكتاب "الفرق بين الفرق"، توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة (٢٩٩هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، شاح الذين السبكي، ج ٣، ص ٢٣٨-٢٣٩، فوات الوفيات، الكشي، ج ٢ ص ٣٧٠-٣٧٢.

(٣) في أ: يقررون.

(٤) وهؤلاء هم مبطلو الحقائق من المتكلمين، والمتكلمون ثلاثة أصناف، صنف منهم نفى الحقائق حملة، وصنف منهم شككوا فيها وصنف منهم قالوا هي حق عند من هي حق عنده. موسوعة الفرق والجماعات، عبد المنعم الحنفي، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(٥) انظر: الفرق بين الفرق، الاسفرائيني التميمي، ص ٧١، وقد قال قسم منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة، وأجازوا أن تنقل روح الإنسان إلى كلب، ولكن أكثرهم البعث بعد الموت.

(٦) "هم" ساقطة من أ.

(٧) وهي بلغة اليونان وتسمى الأصل والمادة، وفي الاصطلاح: هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الإتصال والانفصال، التعريفات الجرجاني ص ٢٨٧، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الإنوار، ج ٢ ص ١٠٣.

(٨) وهم الطبائعيون ويقولون بالطَّبائِع وهي صفات مركوزة في الأجسام حائلة فيها، وقالوا: لا كلام لله في الحقيقة وأن الله ليس بمتكلم في الحقيقة، موسوعة الفرق والجماعات، عبد المنعم الحنفي، ص ٨١.

(٩) في أ: ونفي.

(١٠) في أ، ب، ح: الذين يعبدون.

الزيت أياً ما فينخلع مع عروقه من بدنه فيعبدونه، ويكتمون دينهم عن غيرهم منهم قوم [ينجران] ^(١)، وقوم بأذربيجان، (والحلولة) ^(٢) الذين (عبدوا) ^(٣) كل صورة حسنة لزعمهم أن الإله قد حل فيها، و[الخرمدينية] ^(٤) الذين أباجوا كل ما يميل إليه الطبع من نكاح المحارم، والخمر، والميئة، وغيرها، وأسقطوا الفرائض كلها وهو دين المزدكيّة ^(٥) (الذي) ^(٦) قتله أنوشروان ^(٧)، والباطنية ^(٨) الذين تأولوا جميع شرائع الإسلام على وفق مذهب المجوس، والبراهمة ^(٩) الذين أنكروا الأنبياء والشرائع، وأنبتوا التكليف من جهة خواطر العقول، وحرّموا ذبح البهائم، وأهل التناسخ الذين يزعمون أن الأرواح تنتقل في الأجساد، ويكون ثوابها وعقابها في (قوالب) ^(١٠)، سواء القوالب التي أطاعت فيها، أو عصت، وغلاة الروافض الذين يزعمون أن روح الله تعالى قد حل في الأنبياء ثم في الأئمة.

الأصل/١٠٣

(١) في الأصل: بخراسان، في أ، ب، ج: بنجران.

(٢) في أ: الحلولة.

انظر: الفرق بين الفرق، الاسفرائيني التميمي، ص ٢٥٤.

(٣) في ب: يعبدون.

(٤) في الأصل: الخرمديّة، في أ، ب، ج: الخرمدينية.

نسبة إلى خرمدين وهو لقب مركب من خرم وهو لفظ منى عن المرور والفرح والتلذذ، وهم فرقة من الأباكية خرجوا من جملة فرق الاسلام، وهم يدينون بالخرم أي اللذة، موسوعة الفرق والجماعات، عبد المنعم الحنفي، ص ٣٢١، حاشية الكنتري بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٠٣.

(٥) وهو منسوب إلى فروك قاضي قضاء المجوس، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الانوار، ح ٢ ص ١٠٣.

(٦) في أ: الذين.

(٧) أنوشروان: هو خالد بن محمد الفارسي وزير المسترشد، ولد سنة تسع وخمسين وأربع مائة (٤٥٩هـ)، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة (٥٣٣هـ)، اهتم بتدريس مسند الإمام أحمد لأرلاده. انظر: الواقعي بالوفيات، الصفي، ج ٩، ص ٤٢٧.

(٨) انظر: الفرق بين الفرق، الاسفرائيني، ص ٢٢، موسوعة الفرق والجماعات، عبد المنعم الحنفي، ص ١٣٢.

(٩) البراهمة: وهي فرقة وصفت الخالق بالعبثية والحدور، وقالت: إنه ليس من الحكمة أن يخلق الله خلقه ثم يعرضهم لعذاب الآخرة إن هم وقعوا في الذنوب والمعاصي مع علمه المسبق بذلك، وأنكروا الرسائل والسوآت كلها. انظر: الفصل في الملل والنحل، ابن حزم الظاهري، ج ٣، ص ١٣٨.

(١٠) في أ: القوالب.

قال القاضي أبو بكر الباقلائي^(١) في "الملل والنحل": ولا خلاف بين الأئمة في تكفير غلاة الروافض وهم: البيانية^(٢) أصحاب (بيان)^(٣) ابن سمعان الذي ادعى الإلهية لعلي رضي الله عنه ، ولأولاده، ثم نفسه، (والسائنية)^(٤): أصحاب عبد الله بن سبأ الذي ادعى الإلهية لعلي وزعم أصحابه أن علياً في السحاب وأن الرعد صوته، والكاملية^(٥): أصحاب أبي كامل الذي كفر الصحابة وكفر علياً بترك طلب حقه، والمغيرة^(٦): أصحاب مغيرة بن (سعيد)^(٧) الذي وصف المعبود (بالأعضاء)^(٨) على حروف الهجاء، والجناحية^(٩): الذين يكفرون بالقيامة^(١٠)، والجنة، والنار، ويبحون جميع المحرمات، (والمبيضة)^(١١): الذين بما وراء النهر في جبال إيلاق يستولون المينة والمحارم، وكل يستمتع بامرأة الآخر بلا غير، ولا، حمية، والخطابية^(١٢): أصحاب أبي الخطاب الأسدي كان يقول: بالهية جعفر الصادق، ثم ادعاهما

(١) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر المعروف بالباقلاني بكسر القاف، نسبه إلى بيع الباقلاء ، ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي فيها، من تصانيفه: "إعجاز القرآن"، "التقريب والإرشاد في أصول الفقه"، "والملة والنحل"، انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ٥ ص ٣٧٩، الاعلام، الزركلي، ج ٧ ص ٤٦، " مقدمة البحر المحیط في أصول الفقه " الزركشي، ج ١ ص ٨.

(٢) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١ ص ١٥٢-١٥٣.

(٣) في ح: بنان.

(٤) في أ: والسائنية.

انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١، ص ١٤٨-١٤٩.

(٥) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٤٩.

(٦) انظر: المرجع السابق، ج ١ ص ١٧٦-١٧٧.

(٧) في ب: سعيد.

(٨) في ب: بالاعضاء.

(٩) انظر: الفرق بين الفرق، الاسفرائيني، التميمي، ص ٢٥٥.

(١٠) في الأصل: ينكرون القيامة، في أي، ب، ح: يكفرون بالقيامة.

(١١) في أ: والمبيضة.

وهو لقب أطلق على الغلاة المعتنبة قبل سنوا ذلك لأن رئيسهم المعروف بالمنع كان قصاراً بمرؤ أي مبييضاً والمبيضة أيضاً لقب الخوارج الحارورية. موسوعة الفرق والجماعات، عبد المنعم حنفي، ص ٥٥١.

(١٢) انظر: الفرق بين الفرق، الاسفرائيني التميمي، ص ٢٥٥.

لنفسه، والغرابية^(١) الذين زعموا أنَّ (جبريل) ^(٢)-عليه السلام - غلّط في النزول على محمد - (صلى الله عليه وسلم)^(٣) - ، وإنما كان مبعوثاً إلى عليّ - رضي الله عنه - ، والذمية^(٤) الذين ذمّوا محمداً - صلى الله عليه وسلم - لزعمهم أنَّ علياً - رضي الله عنه - أرسله ليدعو إليه فادّعى الأمر لنفسه، والهاشمية^(٥)؛ أصحاب (هاشم بن سالم)^(٦) الذي زعم أنَّ معبوده إنسانٌ أعلاه مُجوفٌ، وأسفله مُصنّبٌ. والزرارية^(٧)؛ أصحابُ زرارة بن أعين الذي قالَ بحوث علم الله تعالى وقدرته، وسائر صفاته، واليونسية^(٨)؛ أصحابُ يونس القميّ الذي زعم أنَّ الملائكة تحملُ ربها، والشيطانية^(٩)؛ أصحابُ شيطان الطاق الذي زعم أنَّ الله تعالى لا يعلم شيئاً حتى يكون، وأنَّ الله تعالى لا يعلم الجزئيات، والبدائية^(١٠)؛ الذين أجازوا على الله البدء^(١١) والزرامية^(١٢)؛ القائلون: بذهب الحلول والمفوضة^(١٣)؛ الذين قالوا: إنَّ الله تعالى خلق محمداً - صلى الله عليه وسلم - وفوضَ إليه خلقَ الدنيا فهو الذي خلقها.

(١) وهم فرقة من غلاة الشيعة بلعنون جبريل ومحمداً عليهما السلام، انظر: الفرق بين الفرق الاسفرائيني التميمي، ص ٢٥١؛ التعريفات، الجرجاني، ص ١٨٣.

(٢) في أ: جبرائيل.

(٣) في أ: صلعم.

(٤) وهم طائفة من الغرابية قالوا: إن علياً بعث محمداً حتى يدعو الخلق إلى الهيبة، فجاء محمد وادّعى الرسالة من اله آخر ويؤمنون محمداً بهذا السبب، انظر: موسوعة الفرق والجماعات، عبد المنعم الحنفي، ص ٣٥١.

(٥) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١ ص ١٥٠.

(٦) في أ: هاشم بن عالم.

(٧) وكان على مذهب الأفطحية، وهي القائلة بإمامة عبد الله بن جعفر، انظر الفرق بين الفرق، الاسفرائيني التميمي، ص ٧٠.

(٨) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١ ص ١٤٠.

(٩) انظر: الفرق بين الفرق، الاسفرائيني، ص ٧١.

(١٠) انظر: الفرق بين الفرق، الاسفرائيني، ص ١٣٦-١٣٧.

(١١) البدء: هو الرجوع عن المطلوب بعد أن عرّض له رأي آخر لم يكن ظاهراً في أول الأمر، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ١٠٤.

(١٢) وهم أنباغ رزام بن رزم والذي ساقوا الإمامة من علي إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه هاشم، وهؤلاء ظهوروا بخراسان أيام أبي مسلم، وقالوا بتناسخ الأرواح. انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١ ص ١٥٣-١٥٤.

(١٣) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١ ص ١٧٣-١٧٤، الفرق بين الفرق الاسفرائيني التميمي، ص ٢٥١.

قال "الأستاذ أبو منصور": واليهود اليوم (فرق^(١)) عنانية^(٢)، وزنانية، وسامرة، وشادانية، (والشادانية^(٣)) فيهم كاهن الأهواء فينا، وجمهورهم الأعظم زنانية وبين الفريقين خلاف في أباحة الخمر، (وتوراة^(٤)) السامرة تخالف (توراة^(٥)) الجمهور في مواضع كثيرة، وادعى الجمهور تسعة (عشر^(٦)) نبياً بعد موسى عليه السلام، وأقرت السامرة بثلاثة منهم فقط.

الأصل/ ١٠٤

وقال: الصابئون فرق^(٧) (إحداها): فرقة قالت بحدوث العالم، وإثبات الصانع، وأن الصانع خلق الفلك حياً، ناطقاً، سمياً، (قديرأ^(٨))، بصيراً، (مديرأ^(٩)) للعالم، وسموا الكواكب ملائكة، الثانية: فرقة قالت: بحدوث العالم، وتوحيد الصانع، ولم يصفوه بأوصاف الكمال ووصفوه بنفي النقص، فقالوا: لا نقول: إنه حي عالم قادر، ولكن نقول: إنه ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز وقالوا: إن (هرمس^(١٠)) المنجم كان نبياً وقالوا بثلاث صلوات مفروضة في كل يوم منها ثماني ركعات في كل ركعة ثلاث سجود قبل الزوال وثلثها عند الغروب، وأوجبوا الوضوء للصلاة، وأوجبوا صوم ثلاثين يوماً من ثمان مضي من أذار وهو آخر أشهر الشتاء، وذبحوا من نوات الأربع الذكر، ومن غيرها ما ليس له أسنان في الشدقين، ومن الطير ما ليس له مخالب، ولا يذبحون ما لا (رئة^(١١)) له، وحرّموا الخنزير، والكلب، والحمار، والجزور، والحمام، وما له مخالب، والمسكر، والاختتان، وأوجبوا الغسل من

(١) في أ: فرق أربعة.

(٢) نسبة إلى رجل يقال له عنان بن دلد، وهؤلاء كانوا يخالفون سائر اليهود في السبت والاعياد، وينهون عن أكل الطير والسمك والجراد، انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١ ص ٢٥١.

(٣) في أ: وشادانية.

(٤) في أ، ب، ج: توراة.

(٥) في أ، ب، ج: توراة.

(٦) في ب: عشرة.

(٧) في أ: لحدبهما.

(٨) تقديرأ: ساقطة من أ.

(٩) مديرأ: ساقطة من ب.

(١٠) في أ: مؤمن.

(١١) في أ: رئة، في ب، ج: رية.

الجنابة، ومن منّ الميت، والحائض، وأوجبوا مجانية الأبرص والمجنوم، وكلّ ذي عاهة تُعْذِي^(١)، وقالوا: لا طلاق إلا بحكم حاكم أو بينة عن فاحشة، ولا رجعة، ولا جمع بين امرأتين، الثالثة: قوم بناحية واسط ديبهم خلاف دين (صابنة)^(٢) حرّان في أكل الخنزير وفي صلاتهم إلى القطب الشمالي، والحرّانية^(٣) تُصلّي والقطب (وراءها)^(٤).

(١) أي مرض وعلة تجاوز منه إلى غيره، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) في أ: صابنية، في ب، ج: صابية.

(٣) الحرّانية: وهي بتشديد الراء، وهي مدينة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مصر بينها وبين الرها بوم، وبين الرقة يومان وهي على طريق موصل والشام وهي منسوبة إلى حرّان وقد عمّرها هارن إبراهيم عليه السلام فسميت بعلمها ثم عربت فصارت حرّان وهي تقع في شمال العراق بين دجلة والفرات .

معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ٢، ص ٢٣٥؛ الحافظ ابن تيمية، اللّذوي، ص ١٩

(٤) في أ: ورائها، في ب: وراءهم.

الطرف التاسع: في حكم نكاح المشركات

الأنكحة الجارية في الكفر صحيحة^(١) يثبت بها المصاهرة، ويقع فيها الطلاق، وبحسب إلى التحليل لو طلق (ثلاثاً)^(٢)، ثم أسلم ويثبت فيها المسمى إن صح، ومهر المثل إن فسد كالخمر، والخنزير، وأسلم قبل قبضه، وإن أسلم بعده فلا شيء، وبعد قبض بعضه يجب قسط الباقي من مهر المثل، وهذا إذا لم يندفع نكاحها بالإسلام، فإن اندفع، فإن دخل بها فلها المسمى إن صح، ومهر المثل إن فسد وإن لم يدخل، فإن اندفع بإسلامه لزم نصف المسمى إن صح، ونصف مهر المثل إن فسد^(٣)، وإن اندفع (بإسلامها)^(٤) فلا شيء.

الأسل/هـ ١٠٥

ولو ترافع إلينا ذميان في حق الله -تعالى- أو للعباد اتفقت ملتئمتا، أو اختلفت، أو ذمي ومسلم، أو ذمي ومعاهد، أو مسلم ومعاهد، وجب علينا الحكم بشرعنا^(٥). ولا يشترط رضا الخصمين، ولو ترافع معاهدان فلا يجب^(٦)، وحيث لا يقرر يعرض القاضي، ولا يفرق إذا لم يرضوا بحكمنا.

ولو علمنا من نكح في (المجوس)^(٧) مخزماً أو مطلقاً ثلاثاً بغير تحليل لم نتعرض^(٨) له ما لم يترافع، بخلاف ما لو نكح مجوساً مرتدة أو مسلمة، (هذا)^(٩) حكمهم في

(١) قال الله تعالى: «وَأَمْرَانِ خُمَالَةَ الْخَطْبِ» سورة المسد آية: ٤، وقال الله تعالى: «وَقَالَتْ امْرَأَةٌ فِرْعَوْنَ»

سورة القصص، آية: ٩.

(٢) في أ، ب، ج: ثلاثا.

(٣) انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٦٥.

(٤) في أ: بإسلامه.

(٥) على الأظهر لقول الله تعالى: «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» سورة المائدة: آية ٤٩. انظر: روضة

الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٩١، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٠٣، الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١١ ص ٣٠٧.

(٦) لأنهم لم يلتزموا حكمنا، ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٠٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٩١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٠٠.

(٧) في أ: المجوسية.

(٨) في أ: يتعرض.

(٩) في أ: وهذا.

الكفر، فإذا أسلموا لم يُبْحَثْ عن شروط نكاحهم في الابتداء^(١)، ولكن يشترطُ شرطان (ليقرّوا)^(٢):

(أحدهما)^(٣): أن لا يقرّوا بالإسلام مفسدً كان وقت العقد^(٤).

والثاني: أن تكون المرأة بحيث يجوزُ له نكاحها في الإسلام.

ولو لم يقرّوا بالعقد مفسدً أو زال قبل الإسلام، أو لم يزل لكن لم يقرّوا بل كان طارئاً^(٥) فلا عبرة، فيقرّرُ على نكاح بلا ولي، وشهود، وإعلان، وغير المجبرة بالإجبار، وعلى (الرجعة)^(٦) في القرء^(٧) الرابع أو الخامس، وعلى النكاح في عدة غير المنقضية عند الإسلام، والباقية^(٨) وقت الإسلام الواجبة من الشبهة بعد النكاح، وعلى النكاح المؤقت إن اعتقدوه مؤبداً، وعلى العصب إن اعتقدوه نكاحاً وهم غير أهل الذمة^(٩).

(١) لأنه قد أسلم خلائق فلم يسألهم النبي - صلى الله عليه وسلم - عن شروط أنكحهم وأقرّهم عليها، انظر:

تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٣٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ح ٣ ص ١٦٤.

(٢) في ب: ليقرّوا.

(٣) في أ، ح: أحديهما.

(٤) بأن تزوج معتدة غيره فإن كانت العدة باقية عند الإسلام ادفَع النكاح لأنه لا يجوز له أن يبتدئ نكاحها فلا يجوز إقراره على نكاحها، المذهب، الشيرازي، ج ٤ ص ١٨٨.

(٥) كمن أسلم ووطنت زوجته بشبهة ثم أسلمت في العدة أو أسلمت ووطنت بشبهة بعد إسلامها ثم أسلم الزوج في العدة قرّر نكاحها وإن لم يحز استداؤه لأن عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم، فهذا أولى ولأن الامساك استدامة فجار مع ذلك كالرجعة، انظر: حاشية الرملي على أسنى المطالب، ح ٣ ص ١٦٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٣٢.

(٦) في أ: الرجعية.

(٧) القرء: فيه لغتان الفتح وجمعه قروء، والضم ويجمع على أقرء، قال أئمة اللغة: يطلق القرء على الطهر والحيض، انظر: المصباح المنير، الفيومي، ج ٢ ص ٥٠.

(٨) في أ: أو الباقية.

(٩) كالمسلمان والحربي بخلاف أهل الذمة لأن على الإمام دفع بعضهم عن بعض، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٤٨٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ح ٣ ص ١٦٤.

والمستأمن: هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان. تحرير التنبيه، النووي، ص ٣٢٥.

ولا يُقَرَّرُ^(١) على نكاح المحارم بالنسب والرضاع والمصاهرة كالأم والبنت والأخت، وزوجة الأب والابن وعلى نكاح المطلقة ثلاثاً قبل التحليل^(٢)، ولو أسلم وتحتته أم وابنتها ودخل بهما أو بالأم حرمتا على التأبید، ولكل المسمى إن صح، ومهر المثل إن فسد وللأم المسمى إن دخل بها قبل نكاح البنت، ومهر المثل إن دخل بعده، وإن لم يُدْخَلْ بواحدة منهما^(٣)، أو بالأم، تعينت البنت وحرمت الأم^(٤) ولا مهر لها.

ولا يُشْتَرَطُ اقتران المفسد بإسلام الزوجين إلا اليسار في نكاح الأمة^(٥) فإنه يُشْتَرَطُ اقترانه بإسلامها جميعاً، فلو نكح في عدة الغير وأسلم واحد ولم تنقض، وأسلم الآخر، وقصد انقضت ارتفع النكاح، ولو أسلم موسراً وتحتته أمة وتلف ماله، ثم أسلمت الأمة لم يرتفع^(٦)، والأمن من العنت كاليسار.

ولو أسلم وتحتته أمة فله إمساكها إن جلت له الإمام، ولو أسلم وتحتته حرة وأمة وأسلمتا معه تعينت الحرة واندفعت الأخرى، ولو أسلم وتحتته أختان اختار واحدة منهما سواء دخل بهما، أو لم يدخل، وسواء نكحهما معاً، أو مرتباً. ولو تزوجت بزوجة وهم لا يعتقدون ذلك نكاحاً (فأسلموا)^(٧)، فإن عقداً دفعة لم يقرروا، وإن (عقداً)^(٨) مرتباً بطل الثاني، وإن اعتقدوه

(١) في الاصل: نقر، في أ، ب، ج: يقرّر.

(٢) وإن لم يعتقدوه طلاقاً لأنما إنما تعتبر حكماً، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٩٨، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٦٥.

(٣) فيه قولان: أحدهما: يثبت نكاح البنت، وبطل نكاح الأم، والثاني، وهو الاصح: أنه يختار أبتيهما شاء وينسخ نكاح الأخرى، التنبيه الشيرازي، ص ٤٣٠.

(٤) التنبيه، الشيرازي، ص ٤٣٠.

(٥) كان تزوج حر معسر خائف العنت ثم صار عند اسلامها قادراً على طول حرة أو غير خائف العنت فإنه لا يقر لأنه قارن الإسلام ما يمنع ابتداء، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٦٣.

(٦) في أ: ترتفع.

(٧) في أ: وأسلموا.

(٨) في ب: عقد.

نكاحاً فليس لهما الاختيار، ولا لها ذلك، ولكن يُفَرَّقُ بينهم، ولو مات أحدهما ثم أسلم (الباقيان) ^(١) فهل [يُقرَّان] ^(٢)؟ وجهان ^(٣).

الأصل/١٠٦

ولو أسلم كتابي أو غيره، وتحتة كتابية استمرَّ النكاح، وإن كانت مجوسية، أو وثنية وتخلَّفت قبل الدخول تنجزت الفرقة بعده، فلا إلا أن [تُصير] ^(٤) إلى انقضاء العدة. ولو أسلم وتحتة أكثر من أربع وأسلمن معه أو تخلَّفن، وهُنَّ كتابيات أو مجوسيات أو وثنيات مدخول بهن اختار أربعاً ^(٥)، واندفع نكاح البواقي، وإيهن المهرُ تماماً بعد الدخول (ونصفه) ^(٦) قبله، ولو لم تكن المجوسيات ^(٧) أو الوثنيات مدخولاً بهن تنجزت الفرقة.

والاختيارُ للنكاح أن يقول: اخترتك أو [قررت] ^(٨) نكاحك أو أمسكتك أو (أثْبُتْكَ) ^(٩) أو طَلَّقْتُكَ، ولو علّق الاختيارُ للنكاح أو الفراق بطل ^(١٠)، والوطء لا يكون اختياراً، ولو امتنع من الاختيار. غُزِرَ بالحبس، ولو مات قبل التَّعْبِينِ اعتدَّت الحاملُ بالوضع، وذاتُ الأشهر

(١) في أ: الباقيات.

(٢) في ب: يقران.

(٣) قال في "الأسنى": فلو مات الأول كافراً وأسلمت الأولى مع الثاني واعتقدوه أي النكاح المذكور صحباً أقرناه وإلا فلا قال في "الروضة": ينبغي أن يكون اصحهما التقرير.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٣٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥١٢، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٧١.

(٤) في الأصل: تصبر، في أ، ج: تصر، في ب: تصر.

(٥) قال "الشيرازي": فإن لم يفعل أحبر على ذلك، التنبيه، الشيرازي، ص ٤٣٠.

(٦) في أ: ونصفاً.

(٧) في أ: مجوسيات.

(٨) في أ، ب، ج: قررت، في الأصل: أقررت.

(٩) "أو أثبتك" ساقطة من أ.

(١٠) كأن قال إن دخلت الدار فقد اخترتك للنكاح أو الفسخ لا بقصد الطلاق لنا لأنه مأمور بالتعيين والاختيار المعلق ليس بتعيين، ولأن الاختيار كإنداء النكاح أو كاستدأته فتعليقه كتعليق النكاح أو الرجعة فيلغو.

انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٧١-١٧٢، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٠٧.

وغير المدخول بها بأربعة أشهر، (و عشر)^(١) وذوات الأقراء [بالأقصى]^(٢) من أربعة أشهر وعشر وثلاثة أقراء^(٣)، ويُوقَفُ لهنَّ الربع، أو الثمن إلى أن يصطلحن^(٤).

ولو أسلم الزوج وتخلّفت المرأة المجوسية أو الوثنية المدخول بها فلا نفقة لها لمدة التخلّف أسلمت في العدة أو لم تسلم، ولو أسلمت، وتخلّف الزوج فلها النفقة لمدة العدة أسلم الزوج في العدة أو لم يسلم. ولو ارتدت الزوجة فلا نفقة لها لمدة الردة، ولو ارتد الزوج فلها النفقة لمدة العدة.

الأصل/١٠٧

(١) في أ: بأربع أشهر وعشر، في ب: "عشر"، ساقطة.

(٢) في الأصل: بالأقصى، في أ، ب، ح: بالأقصى.

(٣) أي بالأكثر من الذي بقي من الأقراء ومن أربعة أشهر لأن كل واحدة تحتمل أن تكون زوجة فعليها عدة الوفاة أو مفارقة في الحياة فعليها أن تعتد بالأقراء فوجب الاحتياط لتحل للزواج يتيقن، فتح العزيز، الرافعي، ج٨، ص ١٢٤؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج٤، ص ٣٣٦.

(٤) يتساو أو تفاضل نعم إن كان فبين محجور عليها لم يجز لولبها أن يصالح على أقل من حصتها من عددهن كالثمن إذا كن ثمانية لأننا وإن لم نتفن أنه حفيها لكنها صاحبة يد على ثمن الموقوف.

انظر: المهذب، الشيرازي، ح٤، ص ١٤٨. التنبيه، الشيرازي، ص ٤٣٠، تحفة المحتاج، لأن حذر السهتيمي، ج٧، ص ٣٤٣، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج٦، ص ٣٠٧.

الطرف العاشر: في العيوب^(١)

وهي سبعة: ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وهي: الجنون، والجذام^(٢)، والبرص^(٣)، واثنان يختصان بالرجال وهما: العُنة والجُب^(٤) -وهو الذي لا يبقى ما يمكن الجماع به-، واثنان بالنساء وهما: الرتق^(٥) والقرن^(٦) -يفتح التواء الرء وإسكانهما والراجح الفتح-، والرتق^(٧): (ارتقاق)^(٨) المحل باللحم، والقرن: بالعظم،

(١) لابد من الإشارة إلى أن جل هذه العيوب لا يفسخ بها النكاح في أيامنا هذه لإمكانية العلاج والشفاء منها.
(٢) وهو داء معروف وهو عبارة عن علة يحمر منها العضو ويتناثر ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب، وإذا كان في اليدين فإنه يؤدي إلى تقطيع الأصابع.

والجذام في اصطلاح الأطباء: مرض مزمن ينجم عنه غالباً عجز شديد ويعرف أيضاً بمرض هاتسن، انظر: الموسوعة الطبية الحديثة، ج ٣، ص ٤٤٨؛ موسوعة علماء الطب، هيكلة نعمة الله وآخرون، ص ٤٠٤، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٧٧، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٠٩، الحاوي الكبير الماوردي، ج ٩ ص ٣٤٢.

(٣) وهو داء معروف وهو عبارة عن بياض شديد يفع الحلد ويذهب دمونه.
وهو في اصطلاح الأطباء: بياض ساطع يكون في البشرة إذا حكا لم يحمر، وإذا خرج لم يدم، وعلاجه ممتنع البتة، وسببه فإنما هو ضعف القوة المغيرة من الكبد فتكون حركتها في إحالتها لما تحمله إحالة منكرة وبسميه البعض بالوضح وهو البق الأبيض. انظر: موسوعة علماء الطب، هيكلة نعمة الله وآخرون، ص ٣٨٠؛ كشاف في الطب، يعقوب الكشكري، ص ٤٢٨؛ لسان العرب لأن منظور فصل الباء، ج ٧ ص ٥، الحاوي الكبير، الماوردي، ج ٩ ص ٣٤٢، معنى المحتاج الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٤، النهاية شرح منسن الغاية، ولي الدين الصير، ص ٢٤٧.

(٤) سبق التعريف بهما وقال "الغزالي"، العنة: سقوط القوة الناشرة للآلة. الوسط، الغزالي، ج ٥ ص ١٧٨.
والعنة في اصطلاح الأطباء: عجز الرجل عن القيام بعملية الجماع بسبب نقص انصباب القضيب

والعنة غير العقم. انظر: الموسوعة الطبية، هيكلة نعمة الله وآخرون، ج ٥، ص ٩٩٤.
(٥) أصل الرتق: الفتح، وارتقق أي النام، والرتق بالتحريك مصدر قولك: امرأة رتقاء بنة الرنق، والرتق: هو انسداد محل الجماع باللحم، انظر: اللظم المسنن، لابن بطال الركني، ج ٢ ص ٤٩، الصحاح، الجوهري، فصل الرء، ج ٤، ص ١٤٨٠. روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥١٢.

(٦) وهو عظم في الفرج يمنع الجماع، النظم المستعذب لأن بطال الركني، ج ٢ ص ٤٩، تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج ١ ن ٢ ص ٩١؛ المصباح المنير، التتومي، ج ٢، ص ٥١٢.

(٧) في أ، ب، ج: ارتقاق.

ولا يثبت باليهق^(١)، والصنّان^(٢)، والبخر^(٣)، والعمى، والقرع^(٤)، والعذبوط^(٥)، والاستحاضة^(٦)، والخنوثة، والعقم، والإفشاء^(٧)، والجروح السيالة^(٨)، وغيرها من العيوب^(٩)، وإن لم يقبل^(١٠) العلاج. ولا يثبت بالبرص والجذام قبل الاستحكام، وهو في البرص أن لا يقبل العلاج، أو يأخذ في الازدياد، أو يزمن وفي الجذام بأن يسود، ويأخذ في التقطع والتناثر،

(١) بفتح الباء والهاء: بياض في ظاهر الجلد من غير مرض.

وهو في اصطلاح الأطباء: أحد الأمراض الجلدية المزمنة، ويصيب جميع الأشخاص من كبار وصغار ويظهر البهق في الحسم على شكل منطقة بيضاء خالية من اللون صغيرة الحجم أولاً ولكنها سرعان ما تكبر وتتسع. انظر: دليل المصطلحات الطبية، هشام الخطيب وآخرون، ص ٢٦١؛ الموسوعة الطبية، ج ١، ص ١٧٤٧؛ معجم لغة الفقهاء، قلعة حي، قنبي، ص ١١١.

(٢) وهي رائحة الإبط التي تنثر مع الحماح. روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥١٢.

(٣) وهي رائحة منتنة في الفم تحدث النفرة من الوطء.

لسان العرب، ابن منظور، فصل الباء، ج ٤، ص ٤٧؛ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، فصل النساء، ج ٤ ص ٤٤٣.

(٤) القرع: وهو ذهاب شعر الرأس. انظر: موسوعة علماء الطب، هيكمل نعمة الله وآخرون، ص ٤٤٠؛ الصحاح، الحوهرى، فصل القاف، ج ٣، ص ١٢٦٢؛ لسان العرب، لابن منظور، فصل العين، ج ٧ ص ٣٤٩، فتح العزيز: الراعي، ج ٨ ص ١٣٥، أسنى المطالب، زكريا الاتصاري، ج ٣ ص ١٧٦ (٥) ويقال العذبوط والعذبوط بضاد معجمة أو ظاء معجمة بدل الذال، والعذبوط: بكسر العين واسكان الذال وفتح الباء التنويع عند الحماح. انظر: لسان العرب، ابن منظور، فصل الطاء، ج ٦، ص ٢١٥. (٦) وهي النزيف الدموي، واستمرار نزول الدم من المرأة من غير أيام الحيض والغسل من عرق فمه في أدنى رحم المرأة.

انظر: الزاهر في ألفاظ الشافعي، الأزهري، ص ٤٣، تحرير القنبي، النووي، ص ٤٤. كفاية الأخصار، نقي الدين الحصني، ج ١ ص ٧٤، النهاية شرح متن الغاية: لأبي فضل البصير، ص ٤٤.

(٧) وهو اختراق رفح الحاجز ما بين القبل والدبر بين قبل المرأة ودبرها بمع لذة الوطء، انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ٩ ص ٣٤١، لسان العرب، لابن منظور، فصل الهمزة، ج ٣ ص ١٥٧، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥١٤.

(٨) كمرض الزهري والسيلان وما إلى ذلك من الأمراض الحنسية.

انظر: الروض المربع، البهوتي، ج ٢ ص ٣٣٩.

(٩) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥١١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣١١، كفاية الاختيار، نقي الدين الحصني، ج ٢ ص ٣٦٦.

(١٠) ي: أ: يقبل.

ويتصورُ الجَذامُ في (شكل^(١)) كلَّ عضو، لكنَّه في الوجه أغلبُ ولا فرق في الجنون بين أن يكونَ مُطْبَقاً، أو منقطعاً، ولا في الجَذامِ والبرصِ بين أن يقلَّ أو يكثرَ.

قال "الإمام": ولم يتعرضوا في الجنونِ لاستحكامه، ولو قيل به لكان قريباً^(٢).

قال "الغزالي": ولم يعتبر في الجنونِ أن لا يقبلَ العلاج^(٣).

ولو زال العقلُ بالمرضِ فلا خيار، ولو زال المرضُ ولم يَعْذُ العقلُ ثبتَ الخيارُ. ولو تنازعا في قَرْحَةٍ أَمَى جَذَمٌ، أو غيره، أو في بياضٍ أَمَى بَرَصٌ أو بَهَقٌ، فالقولُ للمنكرِ بيمينه وعلى المدَّعي اليُمنى.

ويُشترطُ أن يكونَ الشاهدانِ بالغين، عاقلين، رجُلين، حرَّين، عدلين، عالمين بالطَّبِّ. وليس للزوج إجبارُ الرِّقَاءِ على شقِّ الموضع، ولو فعلت بحيثُ يمكنُ السَّوْطُ، فلا خيار. ولو ظهر بكلٍ منهما العيبُ فلكلٍّ منهما الخيار، سواء كانا من جنسين، أو من جنسٍ واحدٍ متساويين، أو أحدهما أَفْحَشُ^(٤)، ولو رضي به أحدهما فلآخرُ الفسخِ. وهذا فسخٌ غيرُ الجنون، فلو كانا مجنونين فلا خيارَ لواحدٍ منهما في الحال. ولو نكحَ معيبةً وهو عالمٌ بعيبِها أو نكحتَ معيباً بغيرِ عَيْةٍ، وهي عالمةٌ بعيبه فلا خيار، ولو ادَّعى المعيبُ علمَ الآخرِ بعيبه؛ فعليه البَيِّنَةُ والقولُ لآخرٍ بيمينه، ولو اقترنَ العيبُ بالعقد، فلكلٍّ منهما الفسخُ بعيبِ صاحبه، ولو حدثَ قبلَ الدخولِ أو بعده فكذاك إلا أن تحدثَ العَيْةُ^(٥).

ولا خيارَ لأوليائِها بالعيوبِ الحادثةِ بالزوج، ولا بالمقارنةِ بالجَبِّ والعَيْةِ^(٦)، ويثبتُ بالجنونِ، والجذامِ، والبرصِ، وإن رضيت، وحكمُ ابتداءِ التزوُّجِ على ما ذُكِرَ، فلمهم المنعُ بالثلاثةِ^(٧) الأخيرة دون الأولين.

(١) "شكل" ساقطة من أ، ب

(٢) انظر: روضة الطالبين النووي، ج ٥ ص ٥١١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٠٩.

(٣) الوجيز، الغزالي، ج ٢ ص ١٨، الوسيط، الغزالي، ج ٥ ص ١٧٩.

(٤) لأنَّ الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٦٣، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٤٨.

(٥) فلا خيار لأنها عرفت قدرته، ووصلت إلى حظها.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٣٧، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥١٤.

(٦) لأنَّ حقَّ الولي في ابتداء العقد دون الاستدانة، المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ١٦٨.

(٧) وهي الجنون والبرص والجذام.

وخيار العيب على الفور^(١)، ولا ينفردان بالفسخ، بل لا بد من الرفع إلى القاضى، وكذا (سائر)^(٢) العيوب، ولو (وطئها)^(٣) ثم ظهر به عيب، فقال: كنت عالمة فأنكرت صدقت بيمينها، وإذا فسخ، فإن كان قبل الدخول سقط المهر كله ولا منعة فسخ هو أو هي^(٤)، وإن كان بعده، فإن كان بعيب مقارن، أو حادث قبل الدخول وجب مهر المتبل. وإن كان بحادث بعده وجب المسمى، ولو مات المعيب قبل الفسخ تقرر المهر، ولا فسخ، ولو طلقها قبل الدخول عالماً بعيبها أو جاهلاً، وجب نصف الصداق، وكذا لو طلقها قبل فسخها، والفسخ ثابت لها. ولا يرجع الزوج بالمهر (المغزوم)^(٥) (على)^(٦) من غره، ولبس عليه (المسمى)^(٧)، ولا نفقة لها في العدة ولا سكتى حاملاً كانت أو حائلاً. ولو رضى أحد الزوجين بعيب الآخر فحدث به عيب آخر تجدد الخيار، ولو (ازداد الأول)^(٨) فلا خيار^(٩)، ولو علمت به برصاً فرضيت، أو أخرجت فحدث به برصاً آخر

(١) لأنها عيوب قد عرف الحظ في الفسخ بها من غير تكرار ولا إرتياء فجرى محرى العيوب في البيع التي ثبتت الخيار فيها على الفور، وخالف خيار الأمة إذا عفت تحت عد في أن اختيارها على التراضي لأنها تحتاج في معرفة الحظ لها إلى زمان فكر وارتياء. ولأنه خيار ثبت بالعيب فكان على الفور كخيار العيب في البيع، والمعنى بكونه على الفور أن المطالبة والرفع إلى الحاكم بكونان على الفور، ولا ينافي في ذلك ضرب المدة في النة فإنها حينئذ تتحقق، وإما يؤمر بالمبادرة إلى الفسخ بعد تحقق العيب، انظر: الحواوي الكبير، الماوردي، ج ١١، ص ٤٧٥-٤٧٦؛ المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٣٣٤، التنبيه، الشيرازي، ص ٤٢٧؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٣٩، روضة الطالبين النووي، ج ٥ ص ٥١٥، مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٣٤.

(٢) في أ: سائر في ب، ج: سائر.

(٣) في أ، ب: وطئها.

(٤) لأنه إن كان العيب فيه فهي الفاسخة فلا شيء لها، وإن كان بها فسيب الفسخ معنى وحدها فكانها هي الفاسخة، مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٣٤.

(٥) في أ: المغرور.

(٦) في ب: على.

(٧) المسمى ساقطة من ب.

(٨) في أ: ازداد الموضع الأول، في ب، ج: ازداد الأول.

(٩) لأن رضاه بالأول رضاء بما يحدث منه ويؤول. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٤٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥١٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٧٧.

في موضع آخر، فلها الخيار، ولو ازداد الموضع الأول فلا خيار، ولو فسح (على)^(١) أنه عيب فبان أن لا عيب بطل الفسخ.

ولو آخر وقال: علمت العيب أو العتق أو الخلف^(٢)، ولم أعلم أنه يثبت الخيار أو أنه على الفور لم يقبل إلا إذا كان ممن يخفى (على)^(٣) مثله كالعامي فيقبل كما يقبل في البيع والشفعة من مثله^(٤).

الأصل/١٠٩

قال في "العزیز"^(٥) والروضة^(٦): ولو آخر وقال علمت العيب، ولم أعلم أنه يثبت الخيار فهو كما لو قالت العتقة علمت العتق، ولم أعلم أنه يثبت الخيار فتقبل باليمين، وهو الذي ذكره "الإمام" في "النهاية" و"الغزالي" في "الوسيط"^(٧) و"البيضاوي"^(٨).

وأما قول صاحب الحاوي^(٩): لا بالعيب والفور ليس المراد به عيب المتناكحين فيما أظنه، بل المراد به عيب المبيع أي إذا قال المشتري: جهلت بأن عيب المبيع يثبت الخيار، فلا يعذر على ما صرح به الأئمة في كتبهم هنا، وقل من يتعرض له على الوجه الذي ذكره صاحب الحاوي، ومن لم يسمع به نفسه فليتصفح.

(١) في ب: علي.

(٢) الخلف: أي قالت علمت الخلف في الشرط بأن شرط كونها ذات نسب مثلاً فبان الخلف، أنظر: حاشية الكمثرى بهامش الأوار، ج ٢، ص ١٠٩.

(٣) في ب: علي.

(٤) "من مثله" ساقطة من أ.

(٥) فتح العزیز، الرافعي، ج ٨ ص ١٤٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٢٩.

(٦) روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٢٩.

(٧) الوسيط، الغزالي، ج ٥ ص ١٧٦-١٧٧.

(٨) البيضاوي، الغزالي، "مخطوط"، ٣٠/٤.

(٩) (قال في "العزیز" و"الروضة": ولو آخر وقال علمت العيب... في الوسيط والبيضاوي) هذه الجملة ساقطة من أ، ب، ج.

(١٠) الحاوي الكبير، الماوردي، ج ٩، ص ٣٤٠.

فائدتان

قال الفاضل "نجيب"^(١) الدين السمرقندي^(٢) "وغيره: علامة البرص أن يكون أبيض اللون برافاً أملس غائصاً في الجلد واللحم إلى العظم، والشعرُ النَّابِتُ فيه أبيض، وجلده أنزل من (جلد)^(٣) سائر البدن، وأشدُّ نظاماً وإن غرزَ الإبرة فيه الإبرة لا يخرج منه الدم، بل رطوبة بيضاء، ولا يحمرُّ بالذلك.

وعلامة البهق الأبيض أن لا يكون شديد البياض، بل قريباً من لون الجلد، ولا يكون غائصاً في الجلد، ولا أملس السطح، وعلى الأكثر يكون (مستدير)^(٤) الشكل، والشعرُ النَّابِتُ فيه (أسود)^(٥)، أو أشقر، وإذا^(٦) غرزَ (إبرة)^(٧) خرج منه الدم، وعلامة البهق الأسود أنه إذا دلكَ يتناثر منه شيء كالنخالة^(٨)، ويبقى موضعه أحمر، ونوع من البهق الأسود يقال له: البرصُ الأسود فلا خيار به، والبرصُ الذي (يرجى)^(٩) (يرؤه)^(١٠) ما إذا دلكَ أحمر، وتكون

(١) في أ: نجيب.

(٢) هو الإمام نحيب الدين محمد بن علي بن عمر السمرقندي، له كتاب "الأسباب والعلامات" جمع فيه العلل والأمراض الحزنية على سبيل الاستقراء، وقد فرغ من تأليفه بسمرقند في أواخر سنة سبع وعشرين وثمانمائة وقد توفي قتيلاً، من تصانيفه "أغذية المَرصِيِّ"، "الأسباب والعلامات"،

لطر: كشف الطنون، لحاحي، حلقفة، ج ١ ص ٧٧، معجم المؤلفين، عمر رضا كخالة، ج ١١ ص ٣١.

(٣) في ب، جلده.

(٤) في أ: مستدير.

(٥) في أ: أسوداً.

(٦) في أ: وإن.

(٧) بإبرة سافطة من أ.

(٨) من نخل الشيء بنخله إذا صفاه وهو الشيء الذي يتطاير عند تصفية الفخح والشعر كالغش ونحوه.

انظر: محيط المحيط، بطرس البستاني، ص ٨٨٤.

(٩) في ب: يرجى.

(١٠) في أ: يراه، في ب، ج: يروء.

معه خشونة ماء، والشعر الذي نبت عليه لا يكون شديد البياض، وإذا أخذ جلده بالإبهام والمتبابة، (وأشيل)^(١) عن اللحم وعرز فيه الإبرة خرج منه دم، أو رطوبة مودة^(٢).

الثانية: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا عنوى ولا هامة ولا صقر"^(٣) وقال "الشافعي" رضي الله عنه: "الجذام والبرص فيما زعم أهل الطب يعدي"^(٤).

قال "إمام الحرمين" و"القاضي حسين" وغيرهما: (نفي)^(٥) النبي -صلى الله عليه وسلم^(٦) - (العدوى)^(٧) من شخص إلى شخص، ومن جلس إلى جلس بالمجالسة^(٨) (الأز/ ١١٠).

(والمؤكلة)^(٩) والمشاربة والذي ذكره "الشافعي" رضي الله عنه تعرض وثبت (للعُدوى)^(١٠) إلى النسل والولد^(١١).

(١) في أ: واسيل.

(٢) يقال: قميص مود أي صنع على لون الورد وهو دون الحمرة، الصبح، الجوهرى، فصل السواو، ج ٢ ص ٥٥٠.

(٣) حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الطب، باب: الجذام، ح (٥٧٠٧)، (٥٧١٧)، ح ١١ ص ٣٠٧، مع الفتح، بلفظ: لا عدوى ولا طيرة، ولا هامة ولا صفر.

وأخرجه مسلم، الصحيح، كتاب السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة، ح (٢٢٢٠)، ج ٤ ص ١٧٤٤.

(٤) الأم، الشافعي، ج ٥ ص ٩٢.

(٥) في ب: نفي.

(٦) في أ: صلعم.

(٧) في ب: العدوى.

(٨) في أ، ب، ج: والمواكلة.

(٩) في ب: للعدوى.

(١٠) قال "الشيخ شهاب الدين": والجذام والبرص يعديان المعاصر والولد أو نسله كما حزم به في الأم في موضع وحكاة عن الأطباء المجربين في موضع آخر، قال "البيهقي" وغيره، ولا ينافيه خبر لا عدوى لأنه نفي لاعتقاد الحاهلية نسبة الفعل لغیر الله تعالى فوقعه بفعله تعالى. ولأن المراد أيضاً لا عدوى مؤثره بنفسها بل بناتر الله سبحانه وتعالى.

تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٤٧، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣١٠؛ نزهة المناهل ومرشد المتأهل، السيوطي، ص ٦٢.

قال بعض العلماء معنى قوله - (صلى الله عليه وسلم)^(١) - : "لا عدوى" أي (لا يعدى)^(٢) بنفسه وطبعه بل بأمر الله تعالى، (وتقديره)^(٣) فيعمّ الجليس والنسل. وبالاتفاق لا يحرم مجالسة المجذوم، ولا مخالطته وإلا فكان يجب الفسخ على من (يثبت)^(٤) الخيار، ويحرم عليه الإجازة ولا قائل بهما، وفي (زيادات)^(٥) (الزيادات)^(٦) أنه يُكره مصافحة المجذوم والأبرص لحديث (الثقفي)^(٧) الذي كان في وفد بني ثقيف، والفرار من المجذوم رخصة لقوله - (صلى الله عليه وسلم)^(٨) - : "فرّ من المجذوم كما تفرّ من الأسد"^(٩) وعدم الاحتراز عنه توكلاً حسنً لوضع النبي - صلى الله عليه وسلم - يذ المجذوم في القفصة، وقوله: "كل ثقة بالله وتوكلاً على الله"^(١٠)(١١).

(١) في أ: صلعم.

(٢) في ج: لا عدوى.

(٣) في أ: وبقدرته.

(٤) في أ: تثبت.

(٥) "زيادات" ساقطة من أ.

(٦) زيادات الزيادات لأبي عاصم العبادي

هو القاضي محمد بن أحمد العبادي، كان إماماً دقيق النظر صنّف كتباً حلبية: "المسوط" و"الهادي" و"الزيادات" و"زيادات الزيادات" و"طبقات الفقهاء" توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (٤٥٨هـ)، وله ثلاث وثمانون سنة. انظر طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٧) في أ: السقي.

(٨) في أ: صلعم.

(٩) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٥٧٠٧)، ج ١١ ص ٣٠٧، ومسلم، الصحيح، كتاب السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، ح (٢٢٢٠)، ج ٤ ص ١٧٤٢.

(١٠) أخرجه الترمذي، السنن، كتاب الاطعمة، باب: ما جاء في الأكل مع المجذوم، ح (١٨٠٧)، ج ٤ ص ٢٦٦، قال "أبو عيسى": هذا حديث غريب. وأخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب الطب، باب الجذام، ح (٣٥٤٢)، ج ٢ ص ١١٧٢.

(١١) وما روي أنه عليه السلام أكل مع مجذوم فقال له: "كل ثقة بالله وتوكلاً عليه" أحاب عنه "الحلبسي" وغيره بأن المراد: كل وأنت واثق بحصول الشفاء لك ببركة المذاكرة معي. نزهة المتأمل ومرشد المتأمل، السيوطي، ص ٦٢.

تكملة

إذا ادّعت (عُتِّتْ)^(١)، فإن أقرّ بها أو قامت بيّنة على إقراره بها (ثَبَّتْ)^(٢) ولا فسخ إلى مضي سنة مضروبة، وإن أنكر صُدّق بيمينه، ولا يُطالب بالوطء إذا حلف، ولو نكل رُدَّتْ اليمين (عليها)^(٣) ولها الحلف إذا تبيّن ذلك بالقرائن وطول الممارسة، وإذا حلفت فلا (فسخ)^(٤) في الحال بل يُضرب القاضي سنة بمهله فيها^(٥) عبداً كان أو حراً، (وابتداؤها)^(٦) من وقت ضربه لا من وقت الإقرار أو الحلف، ولا يضرب إلا بطلب المرأة لكن لو سكتت وحمله القاضي على (دهشة)^(٧) أو جهل، فلا بأس (بتنبيهها)^(٨) ولو قالت: أنا (طالبة)^(٩) حقي على الأصل/ ١١١ وجه الشرع كفى^(١٠)، وإن جهلت بالتفصيل.

ولو شهدت البيّنة بالبيّنة نفسها دون الإقرار بها لم تسمع، لأنّه لا اطلاع عليها للشاهدين، ولو سمعوا الإقرار بها، فليس لهم الشهادة بها بل عليهم الشهادة بالإقرار، كما لو أقرّ زيد بدار (العمرى)^(١١)، (فليس)^(١٢) (للساهد)^(١٣) أن يشهد بالملك لعمرى، فإذا نكّت السنة رفعته ثانياً وتدعى الفسخ، فإن ادّعى الإصابة صُدّق بيمينه إن لم تقم بيّنة على بقاء العذرة^(١٤)

(١) في أ: عنه.

(٢) في أ: تثبت خيار.

(٣) في أ، ب، ح: إليها.

(٤) في أ، ب، ح: نكسح.

(٥) لأن العجز عن الوطء قد يكون بالنعنع وقد يكون لعارض من حرارة أو ربوطة أو ببوسة فإذا مضت عليه الفصول الأربعة ولم يزل دلّ على أنه خلقه، المذهب، الشراري، ج ٤ ص ١٦٩-١٧٠.

(٦) في أ: وابتداها في ح: وابتداءها.

(٧) في ح: دهشته.

(٨) في أ: بتنبيها.

(٩) في أ: طالبتها.

(١٠) أي لضرب العدة، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الانوار، ج ٢ ص ١١٢.

(١١) في أ: لعمرى.

(١٢) في أ: وليس.

(١٣) في أ: الشاهدان، في ب، ج: للشاهد.

(١٤) العذرة: النكارة، والعذراء بضم العين: النكر والجمع العذاري. تحرير التنبيه، النووي، ص ٣٠٨.

كما يأتي على الأثر، فإن نكل ردت اليمين عليها، فإن حلفت أو أقرت بعدم الإصابة، فقد أن
 أو أن الفسخ، ولا يُمهل ثلاثاً وتُسقط هي بالفسخ ولا حاجة إلى إذن القاضي، لكن يشترط أن
 يقول: ثبتت العنة أو حق الفسخ فاختاري، وليس للقاضي الفسخ إلا بإذنها، حتى لو اعترف
 (الرجل)^(١) بعجزه، وجئت المرأة في الوقت، فليس له التقرب بينهما، ولو اعتزلت في المدة
 عنه أو مرضت، أو حُبست، فلا (يُحتسب)^(٢)، ولو مرض، أو سافر، أو حُبس (حسب)^(٣)، وإذا
 (زال)^(٤) ما يمنع الاحتساب استأنفت السنة، أو ينتظر مضي مثل ذلك الفصل^(٥)، والخيار
 بالعنة بعد ثبوتها على الفور، ولو رضيت بالمقام معه بعده أو قالت: أجلتة شهراً أو سنة
 أخرى سقط حقها من الفسخ، ولو أجازت في المدة أو قبل ضربها لغت^(٦).

ولو فسخت أو أبانها بالطلاق، وجدد نكاحها ثم عن عنها ثانياً أو نكح امرأة وأعلمها
 عنته أو علمت أنه حكيم بعنته في امرأة أخرى، وعن عنها فلها الخيار، ولو عن عن امرأة
 ولم يعن عن أخرى يثبت الخيار، وكذا لو عجز عن القبل دون الدبر، أو عن البكر دون
 الثيب، ولو اعترفت بقدرته وقالت إنه يمتنع فلا خيار. ولا (مطالبة)^(٧) (بوطاء)^(٨) واحدة أيضاً،
 ولو ادعت على الصبي، أو المجنون العنة لم تسمع^(٩).

(١) في أ: الزوج.

(٢) في أ: نحسب المدة.

(٣) حسب.

(٤) في أ: نال.

(٥) وإنما قيد بالفصل لأن احتباسه عن زوجته قد يكون لعارض من حرارة أو برودة، تحفة المحتاج، لابن
 حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٥٢.

(٦) سبق إجازتها على ثبوت حقها.

(٧) في أ: مطالبته.

(٨) في أ: ج: بوطنه، في ب: بوطينة.

(٩) لأن المدة والفسخ يعتمدان إقرار الزوج أو يمينها بعد نكوله وقولها ساقط، انظر: روضة الطالبين،
 النووي، ج ٥ ص ٥٣٢، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ١٨٤.

قال "القاضي حسين" في "الفتاوى"^(١)؛ ولو تزوج حرًا بأمه ثم ادّعت عنه لم يسمع، لأنه يتضمن فساد النكاح^(٢) وإذا فسخت بالجنّة فلا مهر ولو قال: لا أقدر لأنها (رتقاء)^(٣)، وقالت: بل لأنه عيّن نظري إليها أربع نسوة عدول، ويحكم بمهادنتهن، فإن لم يكن خلفت المرأة الأصل^(٤) وضربت مدة سنة وإن نكلت حلف ولم تضرب، ومهما اختلف الزوجان في الإصابة صدق النافي عملاً بالأصل إلا في ثلاثة مواضع^(٥).

أحدها: الجنّة فإذا قال: أصبتها وأنكرت صدق بيمينه^(٥) سواء كان قبل المدة أو بعدها، وسواء كان خصيًا أو مقطوع بعض الذكر إذا كان الباقي بحيث يمكن الجماع به، ولو اختلفا في [القدر]^(٦) (الباقي)^(٧) صدقت بيمينها، ولا يرى أهل الخبرة^(٨) بخلاف ما لو ادّعت أنه مجبوب وأنكر، ولو ادّعت عجزه بعد مضي السنة وادّعى امتناعها، فإن كان له بينة على الامتناع أمهل سنة أخرى بلا امتناع وإن كانت لها بينة على الطاعة فقد مضت السنة بلا امتناع، ولو لم تكن بينة أو لكل بينة صدق بيمينه، ثم يضرب القاضي المدة ثانياً وأسكنهما في جوار قوم ثقات يتفقون حالهما فإذا مضت حكم بقولهم.

-
- (١) الفتاوى، للينوي ولم أقف عليه، وانظر كلامه في تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٥٢.
- (٢) لأن شرط صحة النكاح خوف العنت وهو لا ينصور من عنين هذا إن ادّعت مفارقتها للعقد، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٥٢.
- (٣) في ب: رتقا.
- (٤) انظر: الوسيط، الغزالي، ج ٥ ص ١٨١-١٨٢، فتح العزيز، الرافعي ج ٨ ص ١٦٨-١٦٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٣٣-٥٣٥.
- (٥) ووجه ذلك: أن إقامة البينة على الوطء عبيرة والأصل سلامة الشخص ودوام النكاح، وهي تدعى قيام ما ترفعه فاقضى ذلك تصديقه. فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٦٨.
- (٦) في الأصل: قدر، في أ، ب، ج: القدر.
- (٧) في أ: الباقي من قدر الذكر.
- (٨) أي لا يؤخذ بقولهم لو رأوا القدر الباقي وخالف "المؤولي" و"ابن الصباغ" "المصنف" في أنه يؤخذ بقولهم وهو الصحيح، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٦٨، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ١٨٤.

الثاني: الفينة في الإيلاء، فإذا (طالبته)^(١) بها فقال: أصبتها صدقَ بيمينه، ولو قالت في هذين الموضعين بعد حلف الزوج أو قبله: إنا بكرٌ وشهدت أربع نسوة ببكارتها سُمِعت^(٢)، وحلفت على أنه لم يُصَبِّها أو على أن بكارتها هي الأصلية، لأن احتمال العود قائمٌ لهما الفسخ، فإن نكَلَتْ حلفَ الزوج، وبطل خيارها فإن نكَلْ فلها الخيار لأن نكوله كحلفها.

الثالث: قالت: (طلقتي)^(٣) بعد الدخول فلي كمالُ المهر وقال: بل قبله (ولك النصف)^(٤) صدقَ بيمينه جرت الخلوة، أو لم تجر وعليها العدة مؤاخذه بقولها: ولا نفقة ولا سكنى، ولو أنت بعد حلفه أو قبله بولد لزمانٍ محتمل صدقتَ بيمينها^(٥)، ويُطالب الزوج بالنصف الآخر، ويثبت النسب منه، ولو أراد الرجعة في (هذه)^(٦) المواضع الثلاثة فالقول قولها بيمينها في عدم الإصابة.

الأصل/١١٣

(١) في أ: طلبته.

(٢) لدلالة البكارة على صدقها، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٨٤.

(٣) في أ: طلقتني.

(٤) في أ: ولك نصف المهر.

(٥) لترجح جانبها بالولد فيثبت النسب وينقرر جمیع المهر لأن ثبوت النسب لا يفيد تحقق الوطء، أسنى

المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٨٥.

(٦) في أ: هذا.

الطرف الحادي عشر: في الغرور^(١) والعنق^(٢)

فإذا شُرِطَ في العقد إسلامُ المنكوحَةِ فبانَتْ ذمَّةُ أو شُرِطَ نسبُ أو جمالُ أو شبابُ، أو يسارُ أو بكارَةُ أو غيرُها من صفاتِ الكمالِ أو النقصِ كأضدادها، أو غيرها فبانَ خلافُه صحُّ النكاحِ^(٣)، وكذا لو شُرِطَ حُرِّيَّةُ في الزوجِ فبانَ عبداً ماذوناً في النكاحِ، أو في الزوجة، فبانَتْ رقيقَةُ ماذونةٌ وهو ممنٌ يحلُّ له نكاحُ الإماءِ، ثُمَّ إنْ بانَ خيراً ممَّا شُرِطَ كأسلامها بدلَ كفرها، وبكارتها بدلَ (ثيويتها)^(٤)، (وغناه)^(٥) بدلَ فقره، وحسنه بدلَ قبحه، فلا خيارَ، وإنْ بانَ دونَه (كثيويتها)^(٦) بدلَ بكارتها وقبحها بدلَ حسنها، وفقره بدلَ (غناه)^(٧) وكبره بدلَ شبابِه ثبتَ الخيارُ.

نعم لو كانَ المشروطُ نسباً أو عفةً أو حرفةً ولم يكنِ نسبُهُ وعفتهُ وحرفتهُ دونَ نسبِ الآخرِ، وعفتهُ وحرفتهُ أو حُرِّيَّةُ، وكانَ الآخرُ رقيقاً أيضاً فلا خيارَ، وحيثُ ثبتَ لها الخيارُ في الصُّورِ الأربعِ فأولياؤها الخيارُ أيضاً ولو قالت: كنتُ (بكرًا)^(٨) فزالَتِ البكارَةُ عندك صدَّقْتَ بيمينها لدفعِ الفسخِ، ولو قالت: أنتُ أزلَّتها وأنكرَ صدَّقْتَ هي لدفعِ الفسخِ، وهو لدفعِ نصفِ المهرِ.

(١) الغرور في اللغة: الخُطر، وعرته الدنيا غروراً خدعته بزینتها، والغرر: هو ما يطوى علينا امره وخفي علينا عاقبته، والمقصود بالغرور في النكاح: هو أن يزوح امرأة على أنها حرة فيكون أمة، انظر: المصباح المنير، القومى، ج ٢ ص ٦٨٢، التعريفات، الجرجاني، ص ١٨٤؛ المذهب، الشيرازي، ج ١ ص ٢٦٩؛ نظرية الغرر، ياسين درادكة، ج ١، ص ٢٦٩.

(٢) العنق: الحرية، وهو مشتق من قولهم: عنق الفرس إذا سبق ونحا، انظر: تحرير التبيين، النووي، ص ٢٤٣.

(٣) لأن تبدل الصفة ليس كتبدل العين، فإن السع لا يفسد بخلف الصفة مع تأثره بالشروط الفاسدة فالنكاح أولى. انظر: الحاوى الكبير، الماوردي، ج ١١، ص ٤٠٨؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٤٤. روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٣٥. تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٥٤-٣٥٥. أسنى المطالب، زكريا الانصارى، ج ٣ ص ١٧٨.

(٤) في أ: ثابيتها.

(٥) في أ: وغناؤه.

(٦) في أ: كثيابتها.

(٧) في أ: غناه.

(٨) في أ: بكرًا عندك.

ولو نكح امرأة على ظن أنها مسلمة فخرجت كتابية، أو حرّة، فخرجت رقيقة مأذونة وهو ممن يحل له نكاح الاماء أو عفيفة أو غيرها من خصال الكفاة غير العيوب فخرجت بخلافه فلا خيار^(١)، وقيل: إن خرجت كتابية فله الخيار، ولو أدنت في تزويجها ممن ظنته كفا لها فبان فسق أو دناءة نسبه، أو حرفته، أو بان رقيقاً مأذوناً، فلا خيار لها، وإن بان معيباً فلها^(٢) الأمر، والخيار، وقيل: يثبت بالجميع، وإذا فسخ النكاح فحكم المهر والنفقة والسكنى والمبتعة على ما ذكرنا في الفسخ بالعيب، ولا رجوع على الغار بالمهر المغرور، ولا يؤثر التغرير إلا إذا اقترن بالعقد، فإن سبق فلا عبرة به ولا يثبت به الخيار.

(وإذا)^(٣) أغر بحرية امرأة فبان رقيقة فالولد الحاصل قبل العلم حر، سواء كان المغرور حراً أو عبداً أجاز العقد أو فسخ، وعلى المغرور قيمة [الولد]^(٤) اليوم الولادة^(٥) لسيد الأمة ويرجع بها على الغار إذا غرم^(٦) ولا يرجع قبله، وله مطالبة [بتحصيله]^(٧) كالضامن. ولو كان عبداً مأذوناً فيتعلق المهر بكسبه والقيمة بذمته (فيغرمها)^(٨) بعد العتق، ثم يُغرم (الغار)^(٩)، وإن لم يكن مأذوناً ولا هي فبرقبته.

ولا يتصور التغرير من السيد بل من وكيله، أو من الأمة نفسها أو منهما، ولا اعتبار بقول غيرهما فإن كان من الوكيل فيتعلق بذمته وماله وإن كان من الأمة [فيتعلق]^(١٠) بذمتهما وإن كان منهما فيتعلق نصف بماله ودمته ونصف بذمتهما إلى أن يعتق. ولو خرجت مذبرة، أو

(١) لتقصيره بترك البحث أو الشرط وهو المعتمد.

انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ١٧٥، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٥٦.

(٢) في أ: وإن.

(٣) "الولد" زيادة من أ يقتضيها النص.

(٤) لأنه قوت عليه رقه التابع لرقها بظنه حربتها، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥٠، مغني

المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٥٠.

(٥) أي يرجع المغرور بالقيمة على الغار له، لأنه الموقع له في غرامتها، وإنما يرجع إذا غرم كالضامن،

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥٠، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٥٠.

(٦) في الأصل: بتخليصه، وكذا في أ، ب، ح.

(٧) في أ: فيغرم بها.

(٨) "الغار" ساقطة من أ.

(٩) في الأصل: يتعلق في أ: فيتعلق.

مُكَاتِبَةٌ، أو مُسْتَوْلَدَةٌ، أو مُعَلَّقَةٌ بَصْفَةٍ فَكَمَا لَوْ خَرَجَتْ قِنَّةً لَكِنْ لَوْ خَرَجَتْ مُكَاتِبَةٌ وَفُسَخَ الزَّوْجُ الْأَمْلُ/١١٥
فَلَا مَهْرَ لَهَا إِذَا كَانَ الْغُرُورُ مِنْهَا^(١).

والولدُ الحاصلُ منها قَبْلَ العلمِ حرٌّ وعلى المغرورِ (قيمه للسيد)^(٢) لا للمكاتبة، ويرجعُ بها على الوكيلِ أو المكاتبة إنْ غُرَّتْ هي، ويأخذُ من كسبها، فإن لم يكن ففي ذمتها، ولو انفصلَ الولدُ ميتاً بغيرِ جنابةٍ فلا شيء على المغرور^(٣)، وبجنابةٍ يُغْرَمُ عشرُ قيمةِ الأمِّ لسيدها، ولا يُتَوَقَّفُ على حصولِ الغرةِ له، وإذا حصلت فلا يتصورُ أن يرثَ معه الزوجُ إِلَّا الجسدةَ أمَّ الأمِّ لأنها لا تسقط بالأمِّ لرقها، والخيارُ بخلفِ الشرطِ على الفور^(٤).

قال "البغوي"^(٥): وينفرد بالفسخ ولا يفقرُ إلى الحاكمِ كخيارِ عيبِ المبيع^(٦).

قال "الرافعي"^(٧): وهذا مختلفٌ فيه فليكن كخيارِ عيبِ النكاح^(٨).

وأما العتقُ فإذا عُبِّتْ أَمَةٌ تَحْتَ عَبْدٍ أو مُدْبِرٍ أو مُكَاتِبٍ أو مُعَلَّقٍ عتقه بصفته أو حرٌّ البعض، فلهذا الخيارُ^(٩) دونَ الأولياءِ، ولو عُبِّتْ تَحْتَ حرٍّ، أو دُبِّرَتْ، أو كُوتِبَتْ، أو غُلِقَ عتقها بصفته، أو عَتَقَ بَعْضُهَا، أو عَتَقَ عَبْدٌ وَتَحْتَهُ أَمَةٌ، أو عَتَقَا مَعًا، فلا خيار^(١٠)، ولو عتقتْ

(١) لأن المهر للمكاتبة فلا معنى للغرم لها والاسترداد منها، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٢٣.

(٢) في أ: قيمة ولد للسيد.

(٣) لأن حياته غير متيقنة، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٥١.

(٤) انظر: المهذب، الشرازي، ج ٤ ص ١٦٧، الوسيط، الغزالي، ج ٥ ص ١٧٦، الوحي، الغزالي، ج ٢ ص ٢٠.

(٥) سبقت الترجمة له ص ٩٨. وانظر: التهذيب، البغوي، ج ٥ ص ٣٠٨.

(٦) أي أن الخيار في خلف الشرط في النكاح لا يشترط فيه حضور الحاكم كخيار عيب المبيع.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٢٥، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٧٧.

(٧) سبقت الترجمة له.

(٨) فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥٥-١٥٦.

(٩) دفعاً للعار وهو أن تكون الحرية فراشاً للعبد، حاشية الكُمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١١٦.

(١٠) لأن الكمال الحادث لها حاصل له فأنه ما إذا أسلمت كتابه تحت مسلم. أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٨١.

ولم تعلم العتق حتى عتق الزوج بطل خيارها^(١)، وإذا فسخت، فإن كان قبل الدخول سقط المهر بلا متعة، ولا منع للسيد منه، وإن كان بعده، والعتق متأخر عن الدخول وجب المسمى للسيد، وإن كان متقدماً، وهي (جاهلة)^(٢) فمهر المثل له.

وهذا الخيار على الفور أيضاً لكن لا يحتاج إلى (المرافعة)^(٣)، فإن أخرت أو مكنت من الوطء، ثم ادعت الجهل بالعتق صدقت بيمينها^(٤) إن لم يكذبها الحال بأن كان غائباً عن الأمة وقت الإعتاق، وإن كذبها بأن كان معها في البيت صدق بيمينه، ولو ادعت الجهل بأن العتق يثبت الخيار صدقت بيمينها^(٥)، ولو ادعت الجهل بأن الخيار على الفور لم تُعذر إلا أن تكون ممن يخفى على مثلها ذلك^(٦)، ولو كانت العتقة صغيرة، أو مجنونة، فلا خيار لأوليائهما، بخلاف ما لو خرج زوجها معيياً ولا خيار لهما في الحال فيهما فإذا (كملتا)^(٧) فلهما الخيار على الفور، ولو غاب عبد وانقطع خبره فعنتت زوجته فلها الخيار.

(١) لزوال الضرر، التنبيه، الشبرازي، ص ٤٢٩، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٥٧.

(٢) في أ: جاهلية.

أي وهي جاهلة بعتقها بأن كانت نائمة أو مغنى عليها، حاشية الرملي على أسنى المطالب، ج ٣ ص ١٨١.

(٣) في أ: المرافعة القاضية.

(٤) لأن الأصل عدم علمها، وظاهر الحال يصدقها، انظر: التنبيه، الشبرازي، ص ٤٢٩، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ١٨١.

(٥) لأن الأصل عدم العلم ويخالف خيار العيب، لأنه مشهور يعرفه كل أحد، وهذا خفي لا يعرفه إلا الخواص، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٦٠.

(٦) قال في "الاسنى": صدقت بيمينها كقطرة في السبع وهو مقتضى "كلام الجرحاني" وغيره و"ابن الصباغ" وأنه لا فرق بين من يخفى عليها ذلك، ومن لا يخفى بأن تكون قديمة العهد بالإسلام وخالطت أهله لكن قيسده "البارزي" و"صاحب الأنوار" في أحد قولين نقلهما عنه أن الأصل بمن يخفى عليها ذلك. قال "الزركشي": ولا وجه له، لأن كون الخيار على الفور مما اشكل على العلماء فعلى هذه المرأة أولى، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ١٨١-١٨٢.

(٧) في أ: ملكتها، في ج: فإذا بلغت الصغرة وأفاقت المحنونة في ب: كملتا.

الطرف الثاني عشر: في الاستمتاع ووطء، الأب جارية الابن وعكسه واعفاف الأب والزويج بجارية الابن والمكاتب

يجوزُ للزوج التلذُّذ بما بين يَدَيْهِهَا والإيلاجُ في القبلِ من جهةِ الدبرِ، والعزلُ في الحرَّةِ^(١) والأمةِ بالإذنِ ودونه، وتركه أولى، ويحرمُ الاستمناهُ بيد نفسه^(٢)، ولا يحرُمُ بيدها ويد أمته، ويحرُمُ الإتيانُ في دبرِها^(٣)، ودُبُرِ الأمة، ويجب به مهرُ المثل^(٤) في النكاحِ الفاسدِ والمسمي في الصحيح وثبتَ به المصاهرةُ، ويكرهُ أنْ (يطأ)^(٥) امرأتهُ وهناك أَمَتُهُ أو (زوجة)^(٦) أخرى، وأنْ يتحدَّثَ بما جرى بينه وبين زوجته.

الأصل/١١٧

ويستحبُّ ملاءبةَ المرأةِ تَلَفُافاً وإيناساً ما لم يترتَّبْ عليها مفسدةٌ وأنْ لا يعطَّلَها، ولا يطيلُ عهدها بالجماعِ من غيرِ عذرٍ، وأنْ يقولَ عند الجماعِ: بِسْمِ اللَّهِ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ، ويَحْرُمُ عليها وعلى الأمةِ تحريماً شديداً أنْ تمتعها إذا طلب الاستمتاعُ الجائزُ، ولا يحرُمُ وِطْءُ المرضعِ، والحاملِ^(٧).

(١) إذا لم تأذن لم يحز، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٧٩.

(٢) قال الله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ذَوُرِّهِمْ يُحَافِظُونَ • إِلَّا عَلَىٰ زَوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ • فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) سورة المؤمنون، آية (٥-٧).

والاستمناهُ باليد مما وراء ذلك، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٨٠، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ١٨٦.

(٣) قال في "الأسنى": الوطء في الدبر كالوطء في القبل في إفساد العبادات، ووجوب الغسل، والحد من الكفارة، والعدة، وثبوت الرجعة، والمصاهرة، وغيرها إلا في أحكام، وهي الحل، والتحلل، والتحصن، والخروج من القُبَّةِ وزوال البكارة.

انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٤١، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ١٨٥.

عن خزيمه بن ثابت أن رجلاً سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن إتيان النساء في أدبارهن أو إتيان الرجل امرأته في دبرها فقال: حلال، فلما ولى دعاه أو أمر به فذبحي فقال: كيف قلت؟ في أي الخريبتين، أو في أي الخريزتين، أو في الخصفتين؟ أمّن دبرها في قبْلِها فعمم أم من دبرها في دبرها فلا، إن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن. أخرجه الشافعي، المسند، كتاب أحكام القرآن، ج ٩، ص ٤٧٥، أخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب النكاح، باب: النهي عن إتيان النساء في أدبارهن، ح (١٩٢٤)، ج ١ ص ٦١٩، وأحمد، المسند، ج ٥ ص ٢١٣، وصححه الألباني في إرواء الغليل، رقم (٢٠٠٥) ج ٧ ص ٦٥.

(٤) ولا حد على الصحيح. روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٤١.

(٥) في أ: يطأ.

(٦) في أ: زوجته له.

(٧) روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٣٩-٥٤٠.

ويكره أن تصف امرأة امرأة لزوجها بلا حاجة، ويَحْرُمُ على الأب وطفه جارية الابن ولا حد^(١) إن فعلَ ويجب التعزيرُ ومهرُ المثل (إن كان مُوسراً)^(٢)، وإن كان معسراً فيبقى في ذمته، ويثبت به المصاهرة فتحرّم به على الابن، ويستمر ملكه إن لم تحبل من الأب، ولا يلزمه شيء بتحريمها عليه^(٣)، بخلاف ما لو وطئ زوجة ابنه أو أبيه بالشبهة فإنه يُغرّم مهرها له^(٤)، ولو أحبلها الأب، فالولد حرٌ نسباً، ونصيرٌ أم ولد له موسراً كان أو معسراً، وتلزمه قيمة الجارية مع المهر دون قيمة الولد.

ولو استولد جارية ابنه وأجنبي وهو موسرٌ سرى إلى نصيب الأجنبي، والولد حرٌ، وعليه كمال المهر والقيمة للسيدين، وإن كان معسراً لم يسر إلى نصيب الأجنبي، (والولد)^(٥) نصفه حرٌ ونصفه رقيقٌ للأجنبي، ولو كان الأب رقيقاً فلا حد، ولا استيلاء، والولد حرٌ نسباً، وقيمتُه في ذمته إلى أن يُعتق، والمهر يتعلق برقبته مكرهة كانت، أو طائعة، وطفه أمه البنت والحفدة كطفه أمه الإبن، ولو كانت الأمة موطوءة للفرع أو مستولدة والأب عالمٌ به فكذا لا حدٌ وعليه المهر، وتحرّم عليهما أبداً، فإن أولدها فالمستولدة لا تصير مستولدة له^(٦)، (الأم)^(٧) والمستولدة بلا استيلاء نصيرٌ، والحرمة مستمرة، وعليه قيمتها دون قيمة الولد.

ولو كانت الأمة مَرْوُجَةً وأولدها الأب صارت أم ولد له واستمر نكاحها كما لو استولدها سيدها، ولا يجوز لزوجها الوطء في مدة الحمل، وطفه الابن جارية الأب كوطء

(١) لأن له فيها شبهة تسقط الحد بوطنها، فإن وطنها نظر أي موطوءة الابن أم لا؟ إذا لم تكن موطوءة الابن فلا حدٌ على الأب لشبهة الإغاف فتحرم الجارية على الابن أبداً، انظر: المذهب، الشبرلي، ج ٤ ص ١٥٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٤٠.

(٢) "إن كان موسراً ساقطة من ب."

(٣) أي لا يلزم الأب شيء بتحريمها على الابن لبقاء ملكه، لأن مجرد الحل في ملك اليمين غير منقوض وإنما المقصود الأعظم المالية وهي باقية، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٤٠.

(٤) لأنه قوت الملك والحل جميعاً ولأن الحل هو المقصود هناك، روضة الطالبين النووي، ج ٥ ص ٥٤٠.

(٥) في أ: فالولد.

(٦) أي فإن أولدها الأب فإن كانت مستولدة الابن لم تصير مستولدة له أي لم نصر أم ولد للأب لتعذر انتقال ملكها إليه، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٨٨، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٦٥، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٢٦.

الأجنبي، فإن كان شبهةً وظنّها أمته أو زوجته الحرّة فالولد حرٌّ وعليه قيمته للأب، وإن ظنّها زوجته الرقيقة فينعتد رقيقاً، ويعتق على الجدّ ولا تجب قيمته، وإن وظنّها^(١) عالماً بالتحريم فزناً يتعلق به الحدّ، والمهر إن كانت مكرّمة، (وإلا فلا على الأصح)^(٢) والولد رقيقٌ للأب، ولا يُعتق عليه إذ لا نسب، ولو ادّعى الجهل بالتحريم، وقال: ظننتُ أنّها تحلُّ لي، وهو ممّن يُشتبه عليه صنقٌ بيمينه، وتكون كالشبهة.

ويجب إعفاف الأب والجدّ وإن علا^(٣)، ولا يجب إعفاف الأم، والولد بحال^(٤)، ولو اجتمع اثنان كالأب وأبيه ولم يغب ماله بهما قدّم الأقرب، فإن (استويا)^(٥) (كأب)^(٦) الأب وأب الأم قدّم العصبه، ولو اجتمع عدّد ممّن يجب إعفافه عليهم فيجب على من عليه النفقة. ولوجوب الإعفاف^(٧) شروط^(٨):

الأول: أن يكون الأبُ حراً فإن كان رقيقاً فلا يجب.

(١) أي الابن، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٨٨.

(٢) وإلا فلا على الأصح: ساقطة من أ.

(٣) فلا يقع في الزنا المنافي للصحة ولأنه من وجوه حاجاته المهمة كالنفقة، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٦١. ويقدم الأقرب إن استويا في العصبية أو عدمها فإن كان للأب عصبية دون الأكبر كلبى أب أبيه مع أب الأم فالأول أولى على الأصح.

انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٤٨، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٢٢.

(٤) لأنّ التزامه بالإعفاف وبالانفاق على زوجها معها عسرٌ جداً على النفوس فلم يكلف به، وأما في الولد لأنّ حرمة الولد دون حرمة الأصل، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٦١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٢٢.

(٥) في أ: تساويا.

(٦) في أ: كالأب.

(٧) الإعفاف: التزوج من امرأة تُعفّ عن الفاحشة. انظر: تحرير التنبية، النووي، ص ٢٩٠.

(٨) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ١٨ ص ١٩٠، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٥٠-٥٥١.

الثاني: أن يكون عاجزاً عن إعفاف نفسه بالمال أو الكسب، فإن كان قادراً فلا يجيب، ولو وجد الأب قدر النفقة ولم يجد الإعفاف وجب، ولو قدر الأب على سرية^(١)، ولم يقدر على مهر حرة لم يجب إعفائه^(٢).

الثالث: أن يكون محتاجاً إلى المرأة بحيث يخاف (العنت)^(٣) أو يشق عليه الصبر ولا يحل له الطلب بدونه، وصديق بغير يمين فيه، والمراد من الإعفاف أن (يهتن)^(٤) له مستمتعاً بأن يعطيه مهر حرة ينكحها، أو يقول له: انكح، وأنا أعطي المهر؛ أو يباشر النكاح بإذن الأب ويعطي المهر، أو يملكه جارية (تحل له)^(٥) أو ثمن جارية، وأن يقوم بنفقتها، وموانئها إذا الأس/١١٩ (هياً)^(٦)، وليس له أن يعين النكاح، ولا يرضى بالتسري^(٧)، ولا إذا اتفقا على النكاح أن يعين امرأة رفيعة المهر لشرف أو جمال^(٨)، ولا يجوز أن يزوجه أو يملكه شوهاء^(٩) أو عجزوا

(١) السرية: وهي مأخوذة من السر، وهو الجماع قال الله تعالى: (وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا) سورة البقرة، آية: ٢٣٥، وقيل للجماع سر لأنه في السر يكون، والسرية: هي الأمة التي تتخذ للجماع سميت بذلك لأنها موضع سرور الرجل.

انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهرى، ص ١٨٤، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١١٩.

(٢) لأنه لا يتعين إعفائه في تزويجه من حرة، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩١.

(٣) في أ، ب: العنة.

والعنت في اللغة: المشقة الشديدة، وقال "الفراء": المقصود به الفحور الذي يؤدي إلى الهلاك كما هو المفهوم من قوله تعالى: (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ) سورة النساء، آية: ٢٥. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهرى، ص ١٨٨-٢٦١.

(٤) في أ: بهتاء.

(٥) في أ: تحل له وطى.

(٦) في أ: هياء.

(٧) لأن المطلوب دفع الحاجة وهي تندفع بها، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٩٠.

(٨) لما فيه من الإحفاف بالفرع، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٢٣.

(٩) يقال: رجل أشوه أي قبيح الوجه، وامرأة شوهاء إذا كانت قبيحة الوجه، لسان العرب، لابن منظور، فصل الشنن، ج ١٣ ص ٥٠٨، ومثل الشوهاء: العرجاء والعمياء، وصاحبة القروح السبالة والاستحاضة، أسنى

المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٩٠.

أو يبيحه أمة^(١)، ولا يلزمة تسليم الصداق (إلى الأب)^(٢)، بل له أن لا يسوقه إلا بعد العقد، ولو اتفقا على قدر المهر فتعيين المرأة إلى الأب، ولو ماتت الأمة أو المنكحة أو فسخ نكاحها بعيب أو انفسخ برّدة أو غيرها، أو طلقها بعذر، كالتشوز، وغيره وجب التجديد، وبغير عذر، فلا يجب، كما لو اعتق الأمة.

وإذا وجب التجديد فإن كان الطلاق بانناً وجب في الحال، وإن كان رجعيّاً فبعد انقضاء العدة، ولا يجوز للأب الحر أن ينكح جارية ابنه، ويجوز للرقيق، ولو ملك الابن زوجة أبيه لا يفسخ نكاحه^(٣)، وإن كان موسراً آمناً من العنت، ولو أولدتها الأب في ملكه لم تصر أم ولد له، ولا يجوز للسيد أن ينكح جارية مكاتبه، ولو ملك المكاتب زوجته انفسخ النكاح^(٤)؛ [ويجوز]^(٥) للابن أن ينكح جارية الأب، والولد يُعتق على الجد، ولا قيمة على الابن.

الأصل/١٢٠

(١) أي بلا تملك، لأن الوطء حينئذ حرام، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٢٠

(٢) في أ: إليه.

(٣) لأن الأصل في النكاح الثابت الدوام، ويفترق في الدوام لقوته ما لا يفترق في الابتداء، وهذا ما لم يحصل

للأب ولد في ملك الابن، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩٣.

(٤) أي إذا ملك المكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح على الاصح، وفارق الابن بأن تعلق السند بماله أقوى

واشد من تعلق الأصل بمال الفرع، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٦٧.

(٥) في الأصل: ولا يجوز في أ، ب، ج: ويجوز.

الطرف الثالث عشر: في أحكام نكاح العبد والإقامة

السيد بإذنه العبد في النكاح لا يصير ضامناً للمهر والنفقة وإن شرط الضمان^(١)، ولكنهما يتعلقان بأكسابه الحاصلة بعد النكاح لا قبله، ولو كان المهر موجباً فلا يتعلق إلا بالمكتسب بعد الحلول، ويجوز له أن يؤجر نفسه لهما^(٢)، والطريق في صرف الكسب إليهما أن يؤدي كل يوم النفقة، فإن فضل شيء فيصرف إلى المهر حتى يتأدى، ثم الحاصل كل يوم إلى النفقة، والفاضل إلى السيد، ولا يتجر (النفقة)^(٣) (المستقبل)^(٤)، ولو أخذ السيد كسبه ولم يصرّف إلى مهرها ونفقتها، فلها المطالبة من السيد، ولو كان مأذوناً في التجارة (فيتعلقان)^(٥) برأس المال، وربحه الحاصل قبل النكاح وبعده، ولو لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً في التجارة فيتعلقان بذمتهم كالزائد على مقدار السيد في الصداق، ولها الفسخ بإعساره، ولا أثر لعلمها وقت العقد [بزمانته]^(٦)، والعجز عن بعض النفقة كالعجز عن الكل. ويجب على السيد أن بخّيته الليل للاستمتاع، ويجوز له استخدامه نهاراً إن تكفل بهما^(٧)، وإلا فعليه أن يخلّيه ليكتسب، فإن استخدمه، ولم يلتزم شيئاً لزمه الأقل من أجره المثل، وكمال المهر، ونفقة مدة الاستخدام، ولو استخدمه أجنبي لم يلزمه إلا أجره المثل^(٨).

-
- (١) لأن السيد لم يلتزم تصريحاً ولا تعريضاً، والتعلق بالكسب يحتاج إلى ضرب من التكليف بل لو ضمن ذلك عند إذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه إن ضمنه عند الأذن.
- انظر فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٠٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٦٧-٣٦٨، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٢٨.
- (٢) أي المهر والنفقة، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٦٨.
- (٣) في أ: لنفقتة، في ب، ح: لنفقة.
- (٤) في أ: المستقبلية: في ب، ح: المستقبل.
- (٥) في أ: فيتعلقان المهر.
- (٦) في الأصل: بزمانته، في أ: بزمانه، في ب، ج: بزمانته.
- الزمانه: كل داء ملازم يزمن الإنسان، فيمنعه من الكسب كالعمى والإعقاد وشلل اليدين. الزاهر في ألفاظ الشافعي، الأزهري، ص ١٧٥.
- (٧) أي المهر والنفقة، أي يتحملهما وهو موسر أو أداهما ولو معسراً. تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٧٠.
- (٨) لأنه لم يوجد منه إلا نفويت منفعة ولم يسبق منه ما سبق من السيد وهو الاذن المعقضي لالزام مؤن النكاح، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٥٥.

والسيد أن يسافر بالعبد وإن فاته الاستمّاع، وللعبد أن يستصحب المرأة فإن لم تخرج، أو كانت أمة ومنعها سيدها سقطت نفقتها، ولو لم يطلها الزوج (بالخروج)^(١)، فالنفقة بحالها، والسيد يتكفل بها، فإن لم يفعل، فعليه الأقل من أجره المثل، وكمال المهر، والنفقة مدة السفر، ولو زوج أمته عبده (فنفقتهما)^(٢) عليه، ولو أغتقها السيد دونه سقطت نفقتها عنه، وتتعلق بكسب العبد، ولو أعتقه دونها سقطت نفقتها عن السيد، وتجب على [العتيق]^(٣) كحر تزوج بأمة الغير، ولو نكح العبد بغير إذن السيد، أو بإذنه (الصحيح)^(٤) نكاحاً فاسداً، ودخل بها فوجب مهر المثل، ويتعلق بذمته لا برقبته، ولو نكحت بغير إذن سيدها بعبد ودخل (بها)^(٥) تعلق المهر برقبته على الأصح^(٦).

ولو نكح بالإذن الصحيح نكاحاً صحيحاً وفسدت التسمية، أو صرح بالإذن في الفاسد، فيتعلق مهر المثل بكسبه، ولو دفع مالاً إلى عبده المتزوج بأمة الغير، وقال: اشتراها لي ففعل صح واستمر النكاح، ولو ملكت زوجها (بشراء)^(٧)، أو إرث أو غيرها قبل الدخول، انفسخ النكاح، وسقط المهر كله^(٨)، فترده إن قبضته، وعليها الثمن، وبعد الدخول لا يسقط، ولها المطالبة بعد العتق، وعليها الثمن في الحال، فإن كان السيد ضامناً فلها المهر عليه بحكم الضمان، وله الثمن عليها، وقد ينقضان^(٩)، ولو ملك زوجته (بالشراء)^(١٠)، فإن ملك بعد المسيس فعليه المهر مع الثمن للباقي؛ وإن ملك قبله فنصف المهر.

(١) "الخروج" ساقطة من ب.

(٢) ي أ: ففقتها.

(٣) في الأصل: العتق، في أ، ج: العتيق.

(٤) "الصحيح" ساقطة من ب.

(٥) "بها" ساقطة من أ.

(٦) لأنه حذابة مضنة، تحفة المحتاج، لأن حجر الهبتي، ح ٧ ص ٣٧١.

(٧) في أ: بشري، في ب: بشراً.

(٨) لأن الفرقة حصلت بالروجة، ولا اختيار للزوج فيها، ولأن الزوجة هي المملوكة والمملك هو الذي ينافي

الزوجية، فعلى هذا ترد المهر إن قبضته وعليها الثمن، فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٢٠٧.

(٩) أي في الحساب عند اتحاد جنس المهر والثمن، حاشية الكمثرى بهامش الآثار، ح ٢ ص ١٢٢.

(١٠) في أ: بالشري، في ب: بالشراء.

ولو زَوْجُ ابْنَتِهِ بَعْدَهُ بِإِذْنِهَا، وَمَاتَ، وَوَرِثَتْ بَعْضُهُ بَعْدَ الدَّخُولِ فَقَسَطُ مَا وَرِثَتْهُ مِنَ الْمَهْرِ دِينَ لَهَا عَلَى مَمْلُوكِهَا، وَلَهَا الْمَطَالِبَةُ بِالْبَاقِي مِنْ كَسْبِهِ مَا لَمْ تَرِثْ مِنَ الْعَبْدِ، وَإِنْ وَرِثَتْهُ قَبْلَ الدَّخُولِ سَقَطَ نَصْفُ الْمَهْرِ، وَحُكِمَ النِّصْفُ الْآخَرُ حُكْمَ الْكُلِّ بَعْدَ الدَّخُولِ^(١)، وَلَوْ ضَمَّنَ السَّيِّدُ عَنِ الْعَبْدِ الصَّدَاقَ جَازَ، وَلَهَا مَطَالِبَتُهُمَا بِهِ إِنْ كَانَ الْعَبْدُ مَكْتَسِبًا، وَإِلَّا فَلَا (مَطَالِبَةُ)^(٢) إِلَّا مِنَ السَّيِّدِ، الْأَسْلُ/١٢٢ وَلَوْ طَلَفَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَمَطَالِبَتُهَا بِالنِّصْفِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، وَلَوْ اشْتَرَتْ الزَّوْجَ (بَعِينِ)^(٣) الصَّدَاقَ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَقَالَ السَّيِّدُ: بَعْتُكَ [زَوْجَكَ]^(٤) بِصَدَاقِكَ الَّذِي لَزَمَنِي بِالضَّمَانِ، أَوْ التَّزَمْتُهُ بِهِ فَقَبِلْتُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ بَطُلَ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ صَحَّ، وَلَا شَيْءَ لَوَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ عَلَى الْآخَرِ، وَلَوْ صَرَّحًا بِالْمَغَايِرَةِ، أَوْ أَطْلَقَا الْبَيْعَ فَهُوَ بَيْعٌ بِغَيْرِ الصَّدَاقِ^(٥)، وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً، وَاشْتَرَتْهُ بِإِذْنِ (السَّيِّدِ)^(٦) صَحَّ، وَبَقِيَ النِّكَاحُ، كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ، أَوْ بَعْدَهُ بَعِينِ الصَّدَاقَ، أَوْ غَيْرِهِ، وَيَبْرَأُ السَّيِّدُ، وَالْعَبْدُ إِنْ اشْتَرَتْهُ بَعِينِ الصَّدَاقَ، وَلَا رَجُوعَ لِلْسَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ.

وَأَمَّا الْأُمَةُ فَإِذَا زَوَّجَهَا السَّيِّدُ لَمْ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَى الزَّوْجِ لَيْلًا^(٧)، وَنَهَارًا بَلْ لَهْ اسْتِخْدَامُهَا نَهَارًا، وَتَسْلِيمُهَا لَيْلًا، وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ وَالحَالَةَ هَذِهِ كَحَرَّةٍ تَسْلُمُ نَفْسَهَا لَيْلًا وَتَشْتَغُلُ عَنِ الزَّوْجِ الْأَسْلُ/١٢٣ نَهَارًا، وَيَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْمَهْرِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ، وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ (يَهَيِّئَ)^(٨) لَهَا بَيْتًا فِي دَارِهِ وَيَكْلِفَهُ السَّكُونَ فِيهَا مَعَهَا^(٩)، وَلَا نَفَقَةَ حِينَئِذٍ كَحَرَّةٍ يَقُولُ: أَدْخُلْ بَيْتِي، وَلَا أَخْرِجْ إِلَى بَيْتِكَ.

(١) أَيِ قَسَطَ مَا وَرِثَتْهُ مِنَ الْمَهْرِ دِينَ لَهَا عَلَى مَمْلُوكِهَا وَلَهَا الْمَطَالِبَةُ بِالْبَاقِي مَا لَمْ تَرِثْ مِنَ الْعَبْدِ، فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِي، ج ٨ ص ٢٠٩.

(٢) فِي أ: مَطَالِبَتُهُ.

(٣) فِي أ، ب: بَعِينِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: زَوْجَكَ، فِي أ، ب، ج: زَوْجَكَ.

(٥) وَمِثَالُهُ: كَانَ الصَّدَاقُ أَلْفًا فَقَالَ: بِمَنْكَ بَأْتِ غَيْرَ الصَّدَاقِ أَوْ بِأَلْفَيْنِ، أَوْ أَطْلَقَ فَقَالَ: بِمَنْكَ بِأَلْفٍ. رَوَضَةُ الطَّالِبِينَ، النَّوَوِي، ج ٥ ص ٥٥٩.

(٦) فِي أ، ب، ج: سَيِّدَهَا.

(٧) لَوْ رَأَدَ السَّيِّدُ تَسْلِيمَهَا نَهَارًا بَدَلًا مِنَ اللَّيْلِ لَا جُوزَ، لِأَنَّ اللَّيْلَ وَقْتُ الْإِسْتِرَاحَةِ وَالِاسْتِمْتَاعِ عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ فِي الْقِسْمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ، فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِي، ج ٨ ص ١٩٥.

(٨) فِي أ، ج: يَتَوَقَّعُ، فِي ب: يَتَوَقَّعُ.

(٩) عَلَى الْأَصَحِّ: لِأَنَّ الْحَيَاءَ وَالْمَرْوَةَ يَمْنَعَانِهِ، وَلِأَجْلِ الْمَنَةِ. انْظُرْ: فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِي، ج ٨ ص ١٩٥، تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، لِابْنِ حُدْرٍ الْهَيْتَمِيِّ، ج ٧ ص ٣٧٣.

ولو سافر السيد بها لم يُنْعَق^(١)، ولو أراد الزوج المسافرة معها فلا منع، ولو لم يسافر معها فلا نفقة، ولا تسليم المهر إن لم يَدْخُلْ، وله الاسترداد إن سلم، ولو هلكَت الزوجة بعد الدخول، أو قبله لم يَسْقُطْ المهر^(٢) عن الزوج حرّة كانت أو أمة هلكَت بموت، أو قتل قُتِلَتْ نفسها^(٣)، أو قُتِلَتْها غيرُها. نعم لو قُتِلَ السيد أُمته، أو الأُمّة نفسها، أو ارتدَّت قبل الدخول سقط المهر، وكذا لو قُتِلَ السيد زوج الأُمّة، أو قُتِلَتْه الأُمّة، ولو قُتِلَتْ الحرّة زوجها قبل الدخول ففي بعض ثنوي المختصر^(٤) أنه لا مهر لها.

ولو باع الأُمّة المزوَّجة لم يَنْفَسَخِ النكاح^(٥)، والمهر للبائع صحيحاً كان، أو فاسداً، دخل بها قبل البيع، أو بعده^(٦)، ولو طَلَّقها الزوج بعد البيع، وقبل الدخول فالنصف للبائع، ولو كان التزويج فاسداً، فإن وطَّئها الزوج قبل البيع فمهر المثل للبائع، وإن وطَّئها بعده فللمشتري^(٧)، ولو أعتق أُمته المزوَّجة بنكاح صحيح فالمهر للمعتق، وبغاسه فكذا إن أعتق بعد الدخول،

(١) إن لم يَدْخُلْ بها وذلك تقدّماً لحقه الأقوى على حق الزوج، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٧٣.

(٢) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٤٩.

(٣) وذهب البعض إلى أن الحرّة إذا قُتِلَتْ نفسها فلها المهر ولا يكون لها المهر إذا كانت أمة. وهو قول أبي إسحاق المروزي، وأبي سعيد الأصبغري، وأبي حامد المروزي، انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١١ ص ٢٣٥، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩٦.

(٤) لم أفت عليه.

(٥) وصورته أن يبيع السيد الامه وهي تحت عبد فيعتقها المشتري فيكون الخيار لها أو أن تعتق الأُمّة تحت زوج وهو عبد فلها الخيار في فسخ نكاحه لكمالها ونقصه. الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١١، ص ٢٨٦-٢٨٧، عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: "أعتقت بَريرة فخيرها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فسي زوجها، وكان عبداً، فاخترت نفسها"، أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب العتق، باب: الولاء لمن أعتق، ج (٣٧٠)، ص ٧١٩؛ وأخرجه الشافعي، المسند، كتاب أحكام القرآن، ج ٩ ص ٤٧٢.

ولو كان حراً ما خيرها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولأنه لا ضرر عليها في كونها حرة تحت حرّ. انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ١٧٥، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩٨.

(٦) لأن المهر وحب بالعقد، والعقد كان في ملكه. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٥٥٠.

(٧) فمهر المثل للمشتري، لأنه وحب بالوطء الواقع في ملكه. فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩٨.

وللعتيقة إن أعتق قبله، ولو زوج (أمنته بعبده) ^(١) فلا مهر ^(٢)، وإن أعتق هُما، أو أحدهما، أو جرى الدخول بعد العتق أو البيع كما لو أبرأت الحرّة زوجها عن صداقها، ثم دخل.

ولو قال لأمنته: أعتقتك على أن تتكجيني، أو (أنكحك) ^(٣) لم تُعتق إلا بالقبول، ولو قالت: أعتقني على أن أنكحك، فأجابتها فكذا، ولا يلزمها الوفاء، ويلزمها (قيمة) ^(٤) يوم الإعتاق للسيد ^(٥)، وقت بالنكاح، أو منعت رغب فيها أو عنها، ولو تراضيا على النكاح، وأصدقها قيمتها وعلماها وقت العقد صح، وبرئت ذمتها، وإن [جهلاها] ^(٦) أو أحدهما فلا، وعليه مهر المثل وعليها القيمة، وقد ينقاصان ^(٧)، (ولو) ^(٨) أصدقها غير قيمتها فلها المسمى، وعليها القيمة، وقد ينقاصان، ولو نكحها المعتق بعد العتق على أن يكون عتقها صداقها فسد الصداق، والمسئولة، والمبذرة، والمكاتبه، كالقنية.

ولو قال: أعتق عبدك (عتك) ^(٩) على أن أنكحك (بنتي) ^(١٠) فأجاب، أو قالت امرأة: أعتقه على أن أنكحك ففعل عتق العبد، ولا يلزمهما الوفاء ^(١١)، ولا قيمة العبد، ولو قال لأمنته:

(١) في ج: أمنته من عبده.

(٢) لأن السيد لا يثبت له دين على عبده، ألا ترى أن جنابته عليه لا تثبت أرشاً، وإتلافه ماله لا يقتضي ضماناً لا في الحال ولا بعد العتق. فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩٩.

(٣) في ج: نكحتك.

(٤) في أ: قيمته.

(٥) لأنه اعتقها على عوض لا مجاناً، لكنه عوض فاسد فصار كما لو أعتقها على خمر أو خنزير. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٠٠، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٥٥٢، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ١٩٣.

(٦) في أ، ب، ج: جهلاها، في الأصل: جهلا.

(٧) في الحساب عند اتحاد جنس المهر والثمن. انظر حاشية الكمثرى بهامش الأنور، ج ٧، ص ١٢٢.

(٨) في أ: وإن.

(٩) "عتك" ساقطة من ب.

(١٠) في أ: بنتي.

(١١) أي لا يلزم الأب والمرأة الوفاء لأنه وعد، والوفاء بالوعد غير لازم. حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٢٥.

أَعْتَقَكَ عَلَى أَنْ تَتَّكِحَ فُلَانًا فَقَبِلْتُ فِي وَجُوبِ الْقِيَمَةِ وَجِهَانِ^(١)، وَلَوْ قَالَتْ لِعَبْدِهَا: أَعْتَقَكَ عَلَى أَنْ تَتَّكِحَنِي عُتْقَ بِلَا قَبُولٍ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٢)، وَلَوْ قَالَ: إِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَتَكْجَلَ أَوْ تَتَّكِحَنِي بَعْدَ عِتْقِكَ، أَوْ إِنْ يَسِرَّ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَنَا نِكَاحًا فَأَنْتِ حُرَّةٌ، وَنَكَحَهَا بَطْلَ النِّكَاحِ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِتْقُ^(٣).

الأصل/١٢٥

(١) قَالَ فِي مُرَحِّ الرُّوضِ: أَوْجِهَهُمَا نَعْمَ وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ "الرَّوْيَانِي" أَنْظَرُ: أَسْنَى الْمُطَسَّالِبِ، زَكَرِيَّا الْإِنصَارِي، ج ٣ ص ١٩٣.

(٢) لِأَنَّهَا لَمْ تَشْتَرِطْ عَلَيْهِ عَوْضًا، وَإِنَّمَا وَعَدَتْهُ وَعْدًا جَمِيلًا، وَهُوَ أَنْ تُصْبِرَ زَوْجَتَهُ. فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِيُّ، ج ٨ ص ٢٠١.

(٣) هَذِهِ الصُّورَةُ تَظْهَرُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ السَّيِّدُ وِفَاءَهَا بِالنِّكَاحِ، وَلَمْ يَرِدِ الْعِتْقُ إِنْ لَمْ تَتَّكِحْ قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ: لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَا يَحْصُلُ الْعِتْقُ، لِأَنَّهُ حَالُ الْعِتْقِ شَاكٌّ فِي أَنَّهَا حُرَّةٌ أَوْ أَمَةٌ. أَنْظَرُ: فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِيُّ، ج ٨ ص ٢٠١، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، النَّوَوِيُّ، ج ٥ ص ٥٥٤.

الطرف الرابع عشر: في الاختلاف

ولو زُوِّجَتْ امرأة، ثُمَّ ادَّعَتْ محرِّمَةً بالرِّضَاع^(١)، أو غيره فإن زُوِّجَتْ برضاها الصريح نطقاً من شخص معين، فلا يَقْبَلُ (قولها)^(٢) إلا إذا ذكرت عذراً، كغلط، أو نسيان، أو جهل فَنُصَحَ، ويحلفُ الزوجُ على نفي العلم بالمحرِّمة، ولا (يُصَمَّحُ)^(٣) قولُها ولا يَبْتَنُّها، وإن زُوِّجَتْ بغير رضاها لكونها أمةً، أو مجبرةً، أو برضاها، ولم يُعَيَّنِ الزوجُ سُمِعَتْ دَعْوَاهَا وَبَيَّنَّهَا وهل تُصَدَّقُ بيمينها ليندفع النكاحُ بها؟ وجهان:

أحدهما: نعم. (وهو)^(٤) قولُ "ابنِ الحَدَّاد"^(٥)، والمقطوعُ به عند "المَتَوَلَّى"^(٦)، وهو الأصحُّ عند "الشيخ أبي علي الطبري"^(٧)، "وصاحب التهذيب"^(٨)، ونسبُه "الإمام"^(٩) إلى "المُعْظَم"^(١٠)،

(١) أي قالت: إنَّ بِنْتها وسن الزوج محرِّمةٌ بأنْ قالت: هو أخي من الرضاة. فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٢٢.

(٢) في أ، ب، ج: دَعْوَاهَا، لأنَّ إِنْهَا فيه يتضمَّنُ حَلَّها له فلا يقبل نفيه، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٦٩.

(٣) في أ: تُصَمَّحُ.

(٤) "وهو" ساقة من أ.

(٥) هو شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن محمد بن جعفر الكنتاني المصري صاحب "الفروع" ولد سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤هـ)، من تصانيفه كتاب "أدب القضاء"، وكتاب "الباهر في الفقه"، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة (٣٤٥هـ)، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢ ص ١١٢-١١٥، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٥ ص ٤٤٧-٤٥١، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٢٠٤.

(٦) سبق الترجمة له ص ١٠٩.

(٧) هو الحسن بن محمد بن العباس القاضي أبو علي الطبري الزجاجي، ثقة بغداد على يد ابن أبي هريرة، من تصانيفه "الإصباح في المذهب"، و"المحرر في النظر"، توفي كهلاً في سنة خمسين وثلاث مئة (٣٥٠هـ). انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١١٥، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢ ص ٢١٧، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٦ ص ٦١-٦٢.

(٨) سبق الترجمة له ص ٩٨. ولم أفد عليه.

(٩) فله الإمام عن معظم الأصحاب أنه يقبل قولها بيمينها، ويحكم باندفاع النكاح من أصله، لأن قولها محتمل ولم تترف بنفيه فصار كقولها في الابتداء: هو أخي لا يجوز تزويجها به. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٩٦.

(١٠) قال "الإمام" في "النهاية": إن معلوم الأصحاب على موافقة ابن الحداد، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٢٢.

وكذا في "تعلیق الحاوي"^(١)، وهو الأصح في "الروضة"^(٢)، والمرجح في "المحرر"^(٣)، والمفهوم من سياق "الشرحين"^(٤).

والثاني: لا بل القول قوله وبيمينه على نفي المحرمية ليستمّر النكاح، وهو قول "أبسي زيد المروزي"^(٥)، والمحكي عن "ابن سريج"^(٦)، وهو الأصح عند "الغزالي"^(٧)، والمذكور في "الحاوي"^(٨) والمفهوم من "شرح اللباب"^(٩).

ولو زوّجت برضاها، واكتفى بسكوّتها لبقارتها ثم ادّعت محرمية سُمعت ببنّيتها وتصدّق بيمينها^(١٠)، ولو زوّجت بغير رضاها، ومكّنت الزوج من نفسها، أو اخلعت نفسها، أو

(١) تعلیق الحاوي، نجم الدين الفزوني؛ المتوفى سنة (٦٦٥هـ)، لم أف علىه.

(٢) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٦٩.

(٣) فتاوى المحرر، الكرمانى "مخطوط" ١٤٥/ب، لم أف على المحرر واعتمدت على فتاوى المحرر للكرمانى.

(٤) انظر: الشرح الصغير، الرافعى، "مخطوط" ١٨٠/٦ ب، فتح العزيز، الرافعى، ج ٨ ص ٢٢٢.

(٥) هو أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي صاحب أبي إسحاق مات سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٣٧١هـ) وكان حافظاً للمذهب، أخذ عنه أبو بكر الففال المروزي. انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٢٢، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢ ص ١٠٨-١١١.

قال أبو زيد المروزي: "أنه لا يقبل قولها استدماً للنكاح الصحيح الجاري على الصحة ظاهراً، ولأننا لو فتحنا هذا الباب لاتخذ صواب القصد الفاسد ذريعة إلى الخروج عن قيد الأزواج، وهذا أصح الوجهين عند الغزالي وهو اختيار ابن سريج. انظر: فتح العزيز، الرافعى، ج ٨ ص ٢٢٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٦٩.

(٦) في أ، ب: سريج.

هو الامام شيخ الإسلام فقيه العراقي أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، صاحب المصنفات، ولد سنة بضع وأربعين ومئتين، تلقه على أبي القاسم الأنطاقي، من تصانيفه: "الانتصار"، "الأقسام والخصال" في فروع الفقه الشافعي. توفي سنة ثلاثمائة وسبعة وأربعين (٣٤٧هـ) انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٩٧، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢ ص ٨٧-٩٦، سير أعلام النبلاء، الذهبى، ج ١٤ ص ٢٠١-٢٠٤، الأعلام، الزركلى، ج ١ ص ١٧٨.

(٧) الوسيط، الغزالي، ج ٩ ص ١٨٩.

(٨) الحاوي، الماوردي، ج ١١ ص ٣٧٠.

(٩) لم أف علىه.

(١٠) قال "الامام": الذي ارتضاه "المراقبون" أن دعواها مسموعة، ولكن لا تصدّق باليمين. فتح العزيز، الرافعى، ج ٨ ص ٢٢٣.

دخلت عليه، وأقامت معه، فكما لو زُوجت برضاها، ولو زُوج ابنته، أو أمته، ثم ادعى محرمة لم تسمع^(١)، ولو قال كنت أعتقت الأمة قبل في العتق دون النكاح، وكذا لو (أجر)^(٢) العبد ثم قال: كنت أعتقته.

ولو زُوج ابنته، أو أمته، ثم قال: كنت مجنوناً أو محجوراً، وأنكر الزوج صدق بيمينه^(٣) عهد من المزوج الجنون، أو الحجر، أو لم يعهذ، وكذا لو باع عبداً ثم قال: بعته، وأنا مجنون، أو صبي، أو محجور. ولو زُوج أخته ثم ادعت أنها لم تاذن صدقت بيمينها إن لم (تمكّن)^(٤)، ولم [تختلع]^(٥) نفسها، ولو زُوج أخته ثم مات الزوج وادعى وارثه أن أخاها زوجها بلا إذنها وقالت: زوجني بإذني صدقت بيمينها، ولو زُوج أخته برضاها ثم ادعت أنها كانت صغيرة صدقت بيمينها، وإن أقرت يومئذ ببلوغها، ولو وكل بتزوجها، وأحرم، وجرى العقد فادعى الولي جريانه في الإحرام، وأنكر الزوج صدق بيمينه^(٦).

قال الرافعي^(٧) ومتابعوه: وينبغي أن يفرض هذا النزاع بين الزوجين، وأما دعوى الولي فلا يلتفت إليه^(٨)، ولو زُوج أمته، ثم ادعى أن الزوج كان واجداً للطول صدق الزوج. ولو ادعى نكاح امرأة، (وأقام)^(٩) بيته، وادعت أنها زوجة غيره، وأقامت به بينة قُضت بينته^(١٠)، ولو باع الحاكم عبداً، أو عقاراً لغائب في دينه ثم جاء المالك، وقال: كنت أعتقته أو وقفته، أو بعته من فلان صدق باليمين ويُقضى البيع، ولو باع نفسه، أو بوكيله، ثم ادعى ذلك لم يقبل.

(١) لأن النكاح حق الزوجين وإن كان الولي هو الذي يعتد، ولذلك ثبت النكاح بتغارهما. فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٢٣.

(٢) في أ: أجر.

(٣) لأن الطاهر جريان العقد على الصحة، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٢٣.

(٤) في أ: يتمكّن.

(٥) في الأصل: تخلع، في أ، ب، ح: تختلع.

(٦) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٢٤.

(٧) سبقت الترجمة له.

(٨) فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٢٤.

(٩) في أ: فأقام.

(١٠) لأن حقه في النكاح أكد وأقوى، ألا ترى أن النضر في النكاح إليه إن شاء أمسكها وإن شاء فارقتها،

وإذا كان جانبها أقوى كان العمل ببيته أولى، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ١٩٩، روضة الطالبين، النووي،

ج ٥ ص ٥٧٢.

خاتمة

الخنثى نوعان:

أحدهما: من له آلة واحدة لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء بيول بها فمشكل^(١) يوقف أمره إلى أن يبلغ فيختار الذكورة أو الأنوثة بميل الطبع، ويحرم بهواه^(٢).

الثاني: من له آلة الرجال، وآلة النساء، فيحكم فيه بالبول، أو المني، أو الحيض، أو الولادة، أو (الميل)^(٣)، فإن بال بفرج الرجال وحده فرجل، وبفرج النساء وحده فامرأة، وإن بال بهما فبالسابق إن اتفق انقطاعهما، وبالمأخر إن اتفق ابتداءهما، وإن تقدم واحد وتأخر آخر فبالمتقدم، وإن اتفقا فيهما وزاد أحدهما، أو زرق^(٤)، أو رشش، فلا دلالة، ولو أمنى بفرج الرجال في وقت الإمكان فرجل، أو بفرج النساء، أو حاض في وقته، وتكرر فامرأة، وإن أمنى بهما، فإن أمنى بصفة مني الرجال، فرجل، وبصفة مني النساء فامرأة، وإن أمنى من أحدهما بصفة منيهم، ومن آخر بصفة [منيهين]^(٥)، أو أمنى من آلة الرجال، وحاض من آلة النساء فمشكل، ولو ولد الخنثى فامرأة قطعاً وتقدم على جميع (الدلالات)^(٦)، حتى لو اختار الرجولية، ونكح وحيلت امرأته، ثم ظهر به الحمل حكيم بأنه امرأة، ولو تعارض البول، والمني، والحيض، فمشكل، (ولو قال)^(٧): أميل إلى النساء فرجل، وإلى الرجال فامرأة بشرط

(١) انظر: التنبيه، الشيرازي، ص ٤٠٩.

(٢) أي يحرم على المشكل اختيار الذكورة أو الأنوثة بيوى نفسه لا بالميل الحلي، حاشية الكثرى، بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٢٨.

(٣) في أ: الميل الطبع.

(٤) زرق الطائر يزرق ويترك: أي ذرق ورمى به، وهو منه كالتعوط من الإنسان وهي الفضلات التي تخرج من الطائر. انظر: الصحاح، الجوهري، فصل الزاي، ح ٤ ص ١٤٩، المعجم الوسيط، مادة زرق، ح ١ ص ٣٩٢؛ المصباح المنير، الفيومي، ح ١، ص ٢٠٨.

(٥) في الأصل: منيهم، في أ، ب، ج: منيهين.

(٦) في أ: الدالات.

(٧) في أ: ولو قال: إني أمل.

العجزِ عن (الأمارات) ^(١) السابقة فإنها مُقَدِّمَةٌ على الميلِ، ولا يُعْتَبَرُ الميلُ إلا بعد بلوغه، وعقله، وقبله يُتَوَقَّفُ في حاله فلا يجوزُ لوليِّه أن ينكحَهُ أو ينكحَ له، وإذا بلغَ ووَجِدَ أحدُ الميلىنِ لزمه الإخبارُ، وعصى بالتأخير والتشهي، ولو قال: أميلُ إليهما أو لا أميلُ إلى واحدٍ منهما فمشكَلٌ، ولو أخبرَ بميلِ (لزمه) ^(٢)، ولا يَقْبَلُ رجوعه إلا أن يُخْبَرَ بالذِكرِ ثُمَّ (يلد) ^(٣)، أو (يحمل) ^(٤)، كما لو حَكَمَ بشيءٍ من الأماراتِ، ثُمَّ تلذَّ، أو (تحمل) ^(٥)، ولو حكمنا بقوله ثُمَّ، ظهرت علامةٌ لم يُحكمْ بها ولا يُحكمْ بنباتِ اللحية، ونهودِ الثدي، ونزولِ اللبن، وزيادة الضلع وغيرِها.

الإصل/ ١٢٨

(١) في أ، ب، ج: العلامات.

(٢) في أ، ب، ج لزم.

(٣) في أ: تلذها.

(٤) في أ، ج: تحمل.

(٥) في أ، ب: تحمل، في ج: تحبل.

كتاب الصداق

وتضمن مايلي:

الطرف الأول : شروط الصداق

الطرف الثاني: أحكام الصداق

كتاب الصداق^(١)

وليس ركناً للنكاح، ويستحب ذكره قطعاً للنزاع، ولا حد له، وأقله (ما)^(٢) يُتَمَوَّلُ، ويستحب أن لا ينقص [عن]^(٣) عشرة دراهم للخروج من خلاف أبي حنيفة^(٤)، وأن لا يزيد على صداق أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو خمسمائة درهم^(٥)، والنظر في طرفين الأول: في الشروط، والثاني: في الأحكام.

(١) الصداق في اللغة: وهو يفتح الصاد وكسرها جمع أصدقة وصداق المهر، وأصدقت المرأة: سميت لها صداقاً وله سبعة أسماء. انظر: تحرير النسبه، النووي، ص ٢٥٦-٢٥٧، معجم لغة الفقهاء، قلعة حي، قنبيسي، ص ٢٧٢. وفي الاصطلاح عند الشافعية: ما وجب بنكاح، أو وطء، أو تقويت بضع قهراً كرضاع ووطء الأب زوجة ابنه وبالعكس بالشبهة. وسمي بذلك لإشعاره بصداق رغبة باندلة في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب المهر، ويقال له أيضاً مهر، ونحلة بكسر النون، وغفر، وأجر، وعليقة، وعطية، وغريضة، والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى: «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً»، سورة النساء، آية ٤، وليس ركناً في النكاح، بخلاف المبيع والتمن في البيع، لأن المقصود الأعظم منه الاستمتاع وتوابعه، وهو قائم بالزوجين، فيجوز إخلاء النكاح عن تسمية المهر، لكن يستحب تسميته، لأنه أقطع للنزاع، انظر: متن الغاية والتقريب، لأبي شجاع، ص ٢٢١، وروضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٧٤-٥٧٥، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٦٦-٣٦٧.

(٢) في أ: مما.

(٣) في الأصل، ج: من.

(٤) هو النعمان بن ثابت الكوفي ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٠هـ) في بغداد ودفن فيها، مسن أبرز شوخه حماد بن أبي سليمان، من تلامذته: أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، وزفر بن الهذيل، حفظ القرآن وكان بكثر من تلاوته وهو صاحب المذهب الحنفي.

انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج ١ ص ١٥٩، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١٣ ص ٣٢٥، ٣٤٥، الفهرست، لابن النديم، ص ٤٨٦، العوائد النبوية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات، تاج التراجم في طبقات الحنفية، لأبن قطلوبغا، ص ٥-٦؛ الوفيات، لأن قنغز القمنطيني، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٦، ص ٣٩٠-٣٩١.

(٥) اتفق الفقهاء على أنه ليس لأكثر المهر حد، واستدلوا بقول الله تعالى: «وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قَنَاطَرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا» سورة النساء، آية: ٢٠. واختلف الفقهاء في الحد الأدنى للمهر، ذهب الشافعي وأحمد وأبو ثور، وفقهاء المدينة من التابعين إلى أنه ليس لأقله حد، وكل ما حباز أن يكون ثمناً وقيمة لشيء جاز أن يكون صداقاً، وبه قال ابن وهب من أصحاب مالك، ويستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم خروجاً من خلاف من قدر أقله.

وقال أبو حنيفة ومالك - رضي الله عنهما -؛ أقله نصاب السرة، والنصاب عند مالك ثلاثة دراهم، وعند أبي حنيفة عشرة دراهم، قال أبو حنيفة "يشترط عدم نقصان المهر أو نصفه عن عشرة دراهم فإن نقص وحب تكميلة إلى العشرة، وإن يكون المهر مالاً، ولأن منافع الحر لا تكون صداقاً، لأنها ليست مالاً".
استدل الحنفية بقوله تعالى: «وَأَجَلَ كُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ»
سورة النساء: آية: ٢٤.

شروط سبحاته وتعالى أن يكون المهر مالاً، والحبية والذانيق ونحوهما لا يُعتَدان مهراً، واستدلوا بحديث جابر - رضي الله عنه - أنه قال: "لا صداق أقل من عشرة دراهم" أخرجه الدارقطني، السنن، كتاب النكاح، باب المهر، ح (١١ و ١٢) ج ٣ ص ٢٤٥، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، ح (١٤٣٨٤)، ج ٧ ص ٣٩٢، وهو حديث ضعيف وضعفه حمزة من علماء الحديث منهم أحمد بن حنبل، وابن القطان، وأبو يعلى، وابن حبان، والبيهقي، والزبلي، وابن الجوزي، والذهبي، النظر: التعليق المغني على الدارقطني، للعظيم أباي، ج ٣ ص ٢٤٥، وهو بهامش متن الدارقطني.

واستدل الإمام مالك بالقياس فقال: أقل نصاب بوجوب قطع بد السارق ثلاثة دراهم فضتة، أو ربع دينار من ذهب، ففاس الصداق عليه لكنه يخالف نص الحديث الذي سنذكره.

واستدل الشافعية بحديث سهل بن سعد الساعدي المتفق على صحته وفيه "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حاضته امرأة فقالت: يا رسول الله إني قد وهنت نفسي لك، فقامت قياماً طويلاً، فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "هل معك من شيء تصدقها إياه" فقال: ما عندي إلا إزاري فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أعطينها إياه جلست لا أزر فالتمس شيئاً" فقال: ما أجد شيئاً فقال: "التمس ولو كان خاتماً من حديد" فلم يجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل معك شيء من القرآن؟ قال: نعم، سورة كذا وسورة كذا لسور سماها، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: قد أنكحتك بما معك من القرآن" أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: المهر بالمعروض وخاتم من حديد، ح (٥١٣٥)، ج ٩ ص ١٩٠-١٩١، ومسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعلم القرآن وخاتم من حديد، ح (١٤٢٥)، ج ٢ ص ١٠٤٠-١٠٤١.

وجه الدلالة من الحديث: قالوا: فقله عليه الصلاة والسلام: (التمس ولو كان خاتماً من حديد) دليل على أنه لا قدر لأنه لو كان له قدر لسنه إذ لا يجوز تأخير النكاح عن وقت الحاجة.

واستحب الشافعية أيضاً ألا يعال في الصداق، والأولى ألا يزيد على صداق زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم -، وبناته - رضي الله عنهن - وهو خمسمائة درهم. عن أبي سلمة عند الرحمن قال: سألت عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - كم كان صداق رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ قالت: كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشاً، أندري ما البش؟ قلت: لا، قالت: نصف أوقية - والأوقية أربعون درهماً، أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعلم القرآن، واستحباب كونه خمسمائة درهم، ح (١٤٢٦)، ج ٢، ص ١٤٠٢.

وأجاب الحنفية الجمهور فقالوا: إن الأحاديث المروية والتي تدل بحسب طاهرها على حواز التقدير بأقل من عشرة كلها ضعيفة إلا حديث "التمس ولو خاتماً من حديد" يجب حملها على أنه المعجل، وذلك لأن العادة عندهم تعجيل المهر قبل الدخول، حتى ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيئاً وهو في

الأول: الشروط، والصدق إما عين، أو دين، من قبيل النقد، أو دين من قبيل الجنس، أو منفعة محضة، فإن كان عيناً فشروطها شروط المبيع، فلا يصح أن يكون كلباً، أو خمرًا، أو خنزيراً، أو (حبة)^(٢) حنطة، أو زبيب، أو سبغ لا يصيد، أو مغصوباً، أو مسروقاً، أو حرًا، أو مستولدة^(٣)، أو وقفاً، أو ضالاً، أو أبقاً^(٤)، أو مجهول العين كأحد العبدین، أو القدر، كنصيب مجهول من عبد معلوم، أو الصفة كفرس، أو عبد غير مرثي، أو مبيعاً غير مقبوض، وإلا فيجب مهر المثل في الكل، وإن كان ديناً من قبيل النقد، فشروطه أن يكون معلوم القدر، والنوع إن غلب [نقدان]^(٥) فصاعداً، والأجل إن كان موجلاً وإن أطلق تعجل، وإن كان من قبيل الجنس فشروطه شروط المسلم فيه، أن يكون طاهراً لا كالكلب منتفعاً به

الحرائر مهر المثل، وفي الإماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة النيب، والظاهر عدم حواز نقصانه عن عشرة دراهم لأن المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو المسمّى.

ونخلص إلى أنه لا يجوز المغالاة في المهور لما في ذلك من المفاسد التي لا تخفى على أحد، وأن تعمل المجتمعات المسلمة على تسهيل أمر الزواج الذي يقضي على فوضى الأخلاق وذلك لأن الدين الإسلامي مبني على مراعاة المصلحة ودرء المفسدة، ولهذا يجب على أولياء النساء مراعاة المصلحة.

انظر: حاشية ابن عابدين، ج ٣ ص ١٠١، بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢ ص ٢٧٥-٢٧٦، الخرشى على مختصر سبدي خليل، ج ٢ ص ٢٥٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج ٢ ص ٢٩٤، بداية المجتهد، ابن رشد، ج ٢ ص ١٦-١٧، كشف القناع، البهوتي، ج ٥ ص ١٢٩، الكافي، لابن قدامة المقدسي، ج ٣ ص ٨٤-٨٥، المغني، لابن قدامة المقدسي، ج ٦ ص ٤٨١-٤٨٢، كتاب الفروع، لابن مفلح، ج ٥ ص ٢٥٦، مختصر المزني، ج ٩ ص ١٩٢، من الغاية والقريب، لأبي شجاع، التنبيه، الشيرازي، ص ٤٢٢ فتح العزيز، الرفعي، ج ٨ ص ٣٣٢-٣٣٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٧٥، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٣٥، نظام الأسرة، محمد غفلة، ج ٢ ص ٢٢٤-٢٢٥، ص ٢٢٢-٢٢٣؛ شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، التكروري، المحلى في الفقه الحنبلي، محمد سليمان الأشقر، ج ١ ص ٤٥٤.

(١) قبيل ساقطة من الأصل.

(٢) في أ: حيتي.

(٣) المستولدة: وهي التي أنت بولد سواء أنت بملك النكاح أو بملك البعين. التعريفات الجرجاني، ص ٢٤١.

(٤) هو المملوك الذي يفر من ماله كصدأ. التعريفات: الجرجاني، ص ١٧، معجم لعة النقصاء، قلعة جي،

قنبني، ص ٣٥.

(٥) في أ، ب، ج: نقدان. في الأصل النقدان.

والمقصود إن شاع نقدان في البلد فأكثر.

لا كالتسليم، معلوم القدر بالكيل أو الوزن، أو الذراع، أو العذ لا كالتحليل (بكندوج) ^(١) ودونه، معلوم الأجل إن كان موجلاً، معلوم التسليم إن كان لحمله مؤنة منضبط ^(٢) الوصف لا كالطنافس ^(٣)، والثياب المعمولة (بالإبر) ^(٤)، موصوفاً بأوصاف السلم بحيث لا يعز وجلوده لا كالجارية مع الولد، أو البقرة مع (العجل) ^(٥)، والشاة مع المثلثة، وإلا فيجب مهر المثل، وإن كان منفعة محضة فشرطها أن تكون متقومة مقدورة التسليم، أو التسلم حتماً، (وشرعاً) ^(٦) حاصلة لها ناجزة معلومة فلا يصح على تعليم كلمة أو أية خفيفة لا كلفة فيه، ولا على قلع من صحبة، ولا على خياطة ثوب نفسه، ولا على منفعة دار في زمن مستقبل، ولا على منفعة أحد العبدین، ولا على عمل مجهول، وإلا فيجب مهر المثل.

الاسم/١٢٩

ولو أصدقها رد أبى ^(٧) من مقام معلوم صح ومن مجهول فلا. ولو نكحها على حق القصاص جاز ^(٨)، وعلى حق الشفعة، أو طلاق زوجة أخرى بطل ^(٩).

(١) الكندو: كلمة فارسية بمعنى (خلبة النحل)، وعاء من الطين تحفظ فيه الغلال ويسمى أيضاً كندوك، وكندوج، وكندوله وشان. انظر: قاموس الفارسية، عبد المنعم محمد حسنين، ص ٥٤٩.

(٢) في أ: منضبطة.

(٣) الطنافس: جمع طنفسة وهو النسايط الذي له خمل رقيق. انظر: لسان العرب، ج ٦، ص ١٢٧.

(٤) في أ: بالابرسم، في ب، ح: الإبر.

وهو بكسر الهمزة والراء وفتح السين لفظ معرب وهو أحوذ أنواع الحرير. انظر: معجم لغة الفقهاء، قلة جي قنيبي، ص ٣٩.

(٥) في ب: العجلة.

(٦) في أ: أو شرعاً.

(٧) أي عبد أبى. حاشية الكمثرى بهامش الأتوار، ج ٢ ص ١٣٠.

قال "الشافعي": وإن نكحته على شيء لا يصلح عليه جعل مثل أن تقول: أنكحك على أن تأتيني بعبدى الأبق، أو حملي الشارد فلا يجوز الشرط، والنكاح ثابت لها ولها مهر مثلها لأن إتيانه بالصالة ليس بإحارة نلزمه، فهو مثل أن تعطية ديناراً على أن يفعل أحد هذين. الأم، الشافعي، ج ٥ ص ٦٥.

(٨) أي لو جعل التزول عن القصاص صدقاً لها جاز؛ لأنه عوض مقصود. انظر: مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٦٨، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الاتوار، ج ٢ ص ١٢٩-١٣٠.

(٩) أما عدم جوازه إن كان على حق الشفعة فلا لأنه لا يقابل بعوض، وفي الثاني إن كان على طلاق زوجة أخرى فلا لأنه وإن كان الطلاق يقابل بالعوض لكنه لا يعود إليها منفعة. حاشية الكمثرى بهامش الاتوار، ج ٢ ص ١٣٠.

وبشترط (شروط)^(١) (آخر)^(٢):

الأول: أن يكون النكاح صحيحاً فإن كان فاسداً، (فيلزم)^(٣) مهر المثل بالوطء على ما سيأتي في الحكم الرابع.

الثاني: أن (يخلو)^(٤) عن شرط يخالف موجب النكاح، فلو شرط أن لا يتزوج عليها، أو لا يتسرى أو لا يطلقها، أو لا يسافر بها، أو تخرج متى شئت، أو يطلق ضررتها، أو لا يقسم لها، أو لا ينق عليها، أو لا يجمع بين ضررتها في مسكن فسد الصداق، ولزم مهر المثل^(٥)، ولو نكحها على ألف إن لم يخرجها من البلد وعلى ألفين إن أخرجها لزم مهر المثل، ولو زوج أمته عبد غيره على أن الأولاد بين السيدين صح النكاح على مهر المثل^(٦).

الثالث: أن يخلو عن التفريط فلو زوج ابنته الصغيرة، أو المجنونة بدون مهر المثل فسد الصداق، ولزم مهر المثل، وكذا البالغة بلا إذنها، ولو قبل لابنه الصغير، أو المجنون بمهر المثل أو دونه، أو بمال من أموالهما، وهو قدر مهر المثل، أو دونه صح، ولو زاد عليه فسد ولزمه ذلك.

الرابع: أن لا يتضمن إثباته رفعه فلو أذن عبده في نكاح حرة على رقبته ففعل فسد الصداق وهل يصح النكاح؟ فيه خلاف، والأصح المنع^(٧)، ويلزمه مهر المثل بالوطء، ولو أذن في نكاح أمة على رقبته ففعل صح النكاح، وكذا الصداق^(٨)، ودخل في ملك سيدها،

(١) في أ: بشروط.

(٢) آخر: ساقطة من أ، ب، في ح: ويشترط شروط آخر فإن فقدت لزم مهر المثل.

(٣) في أ، ب، ج: فيلزم.

(٤) في ب: يخلوا.

(٥) وصح النكاح، لأنه إذا لم يفسد نفسا العوض فلأن لا يفسد بفساد الشرط المذكور أولى. مختصر المزني، ج ٩ ص ١٩٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٨٩، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٦٨.

(٦) انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٠٥.

(٧) لأنه قارنه ما بضاده لأنه لو صح لملك زوجها ولو ملكته انفسح النكاح وارتفع الصداق. انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٦٨، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الاوار، ج ٢ ص ١٣٠-١٣١.

(٨) أي لو أذن في نكاح أمة وبجعل رقبته صداقها ففعل صح النكاح والصداق لأن المهر للسبب لا لها. انظر: فتح العزيز، الراقعي، ج ٨ ص ٢٦٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٩٦.

ولو استولذ أمة غيره بالنكاح، (واشترأها)^(١) مع ولدها، (وعتق)^(٢) عليه، ثم قبل له امرأة، وجعل أمه صداقها بطل الصداق، وصح النكاح على مهر المثل^(٣).

تذييل

ولو وكل بالتزويج ينصرف إلى أعم النقود هناك فإن استوت، فلا بُدَّ من التعيين حتى يصح التوكيل، والتزويج، ولو زوج ابنه على صداق عرض، فإن كانت صغيرة جاز، وبالغة بلا إذنها فلا.

الطرف الثاني: في الأحكام وهي تسعة.

الحكم الأول: القبض، وكيفية ما مر في البيع^(١)، فإذا أصدقها عينا، ولم تقبضها فمضمونة في يده ضمان العقد^(٢)، كالمبيع، فلا يصح بيعها له، وبفسخ الصداق بنفسه، أو بإتلاف الزوج، ووجب مهر المثل، وإتلافها كقبضها^(٣)، ولو أتلفه أحببي خيرت، فإن أحازت (غرمت)^(٤) الأجنبية المثل، أو القيمة، وإن فسخت (فلها)^(٥) مهر المثل على الزوج، فلو كان

(١) في أ: واشترأها.

(٢) في أ: عتق

(٣) وصورته لو كانت أم ابنه الصغير في ملكه بأن استولذ أمة غيره بنكاح، ثم ملكها هي وولدها بالشراء فيعتق عليه الولد دونها، فلو قبل لابنه نكاح امرأة، وأصدقها أمه لم يصح الصداق؛ لأن ما يجعله صداقا يدخل في ملك الابن ثم ينتقل إلى المرأة ولو دخلت في ملكه لعنت عليه ولا تمتنع انتقالها إلى الزوجة. انظر فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٢٦٦؛ روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٥٩٧؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٠٦.

(٤) انظر: الأنوار، الأصل الأردبيلي، ج ١، ص ٣٥٥.

(٥) أي فلو تلفت بضمن بهر المثل سواء كان مثليا أو متقوماً انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٧٧، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٧٧، نهاية المحتاج، شمس الدن الرملی، ج ٦ ص ٣٣٦.

(٦) أي إن أتلفه الزوجة فقاضاة حقها، لأنها ألفت حقها، مغني المحتاج، الحطيطب الشربيني، ج ٤ ص ٣٦٩.

(٧) في ب: عزمت.

(٨) في أ: ولها.

توبين، أو عبيدين، وتلف أحدهما، أو أثلغهُ الزوجُ انفسخَ فيه (وخُيرت) ^(١)، فإن فسخت فلها مهرُ المثل، وإن أجازت فلها قيمةُ حصّةِ التالفِ من مهرِ المثل ^(٢)، وإن أثلغهُ أجنبيٌّ خُيرت، فإن فسخت أخذت الباقي، وقسّطَ التالفِ من مهرِ المثل، وإن أجازت غرمت الأجنبي، وإتلافها كقبضها. ولو (تعيب) ^(٣) بأفّةٍ سماوية، أو بفعلِ الزوج، خُيرت، فإن فسخت فلها مهرُ المثل، وإن أجازت فلا شيءَ لها، وإن (تعيب) ^(٤) بفعلها جعلت قابضةً لقدرِ النقص، وبفعلِ الأجنبي لها الخيار، فإن فسخت فلها مهرُ المثل وإن أجازت غرمت الجاني، والمنافعُ الفائتة عنده غيرُ مضمونة، ولو طالبتَه ولم يُسلم، وكذا التي استوفاهَا باللبس، والركوب ^(٥)، والسكون، وغيرها، ولو طالبتها الزوجُ بالقبضِ فامتدت بقيَ مضموناً كما في البيع، ولو زاد الصداقُ فالزيادةُ للمرأة متصلةٌ كانت أو منفصلةً ^(٦)، ولا ضمانَ إن تلفت ^(٧)، ولم يمنع التسليم، ولو كان الصداقُ ديناً فاعتاضت جاز. قال "المؤلفي": ولو أصدقها تعليمَ القرآن، أو تعلیمَ صنعةٍ لم يجزُ الاعتراضُ كالمسلم فيه ^(٨).

(١) في أ: وخُيرت في الباقي.

أي انفسخ في التالف لا في الباقي على المذهب. انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٧٨.

(٢) أي لو أجازت ولم تنفسخ فلها حصّة أي قيمة قسط التالف من مهر المثل، فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتهما فلها ثلث مهر المثل، وإن أثلغته فقابضة لنفسه، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٧٨.

(٣) في أ، ب، ج: تعيبت.

(٤) في أ، ب، ج: تعيبت.

(٥) أي لیس الثوب، وركوب الدابة لا يضمنها على المذهب، مغنّي المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٧٠.

(٦) المتصلة: كالسمن، والكبر، وتعلم الصنعة، والمنفصلة: كالنمرة والولد وكسب الرقيق. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٨١.

(٧) أي لا يضمن لأن يده عليها يد أمّانه، اسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٠٢.

(٨) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٥٧٦، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٧٨.

الحكم الثاني: التسليم، وإذا أصر تسليم الصداق بعذر، أو بغيره، وطالبها بتسليم نفسها لم يلزمها الإجابة حتى يسلمه (بتمامه)^(١) عينا كان، أو ديناً إلا أن يكون موجلاً^(٢)، وإن حل قبل التمكين^(٣)، وقيل: لا يلزمها في (التأجيل)^(٤). ولو كانت صغيرة أو محنونة، فلوليها حبسها إلى أن يقبض، ولو رأى المصلحة في التسليم فله ذلك وإذا بلغت، أو أفافت قبل الدخول أو بعده، فلها الامتناع إلى قبض الصداق. فلو اختلفا فقال الزوج: لا أسلم الصداق حتى تسلمي نفسك، وقالت وهي متهتئة: لا أسلم حتى تسلم فيجبران معاً بأن يؤمر الزوج بوضعه عند عدل^(٥)، والزوجة بالتمكين، فإذا مكنت (يسلم)^(٦) الصداق إليها^(٧).

ولو قالت: سلم الصداق لأسلم نفسي لزمته النفقة من ذلك الوقت، ولو كان الزوج صغيراً، والزوجة كبيرة فلها طلب المهر، ولو لم تكن مهيئة، بل كانت محبوسة، أو ممنوعة بمرض، أو صغيرة لا تصلح للجماع، وسلمت إلى الزوج، فلا يلزمه تسليم الصداق، ولو بادرت المهيئة ومكنت فلها طلب التسليم، والعود إلى الامتناع، ما لم يطأها الزوج، فإن وطئ فلا عود لاستيفائه^(٨)، ولو وطئها مكرهة فلها الامتناع، ولو بادر الزوج وسلم المهر لزمها التمكين ولا استرداد إن لم تمكن، وقيل: له الاسترداد وقيل: إن لم تمكن بلا عذر فذلك^(٩).

(١) في أ: بتمامها.

(٢) لأنها رضية بالتأخير، فتح العزير، الرافعي، ج ٨ ص ٢٤٤.

(٣) وإن حل الأهل قبل تسليمها فليس لها الامتناع أيضاً على الأصح، روضة الطالبين، السووي، ج ٥ ص ٥٨٣.

(٤) في أ، ب، ح: التأكيد.

(٥) لما فيه من فصل الخصومة. مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٧١.

(٦) في ب: سلم.

(٧) انظر: التتبيه، الشيرازي، ص ٤٣٢.

(٨) على الصحيح كما لو شرع البائع بتسليم المبيع قبل قبض الثمن فليس له أخذه وجسه، روضة الطالبين،

النووي، ج ٥ ص ٥٨٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٨١.

(٩) وإن امتنع من غير عذر فهل له استرداد ما سلم؟ ينبغي ذلك على أن الزوج هل يجبر على تسليم الصداق؟؟

إن قلنا نعم، فله الاسترداد لأن الإخبار بشرط تسليم المعوض إليه، وإن قلنا لا يجبر فوجها:

أظهرهما: أنه لا يسترد؛ لأنه قد ترع بالمبادرة، وسلم فلا يشك من الرجوع كما لو عطل المال الموجل.

ولو استمهلّت لنتهتاً بالتنظيف، والاستحداد، وإزالة الأوساخ أمهلّت وجوباً ما يراه الحاكم من يوم، أو يومين، وغايته ثلاثة، ولا تُمهلّ لتهينة الجهاز، ولا لانتظار السمن، ولا للحيض، والنفاس، ولو كانت صغيرة لا تتحمل الجماع، أو مريضة، أو هزيلة تنضّر بالوطء أمهلّت إلى زوال المانع، وبكرته تسليم مثل هذه للصغيرة، ولا يجوز وطؤها إلى أن (تتحمل)^(١)، ولو قال: سلّموها إليّ ولا أقرئها إلى زوال المانع لا يجاب، وله الامتناع من تسلّم الصغيرة دون المريضة.

وليس له إخراج المرأة إذا مرضت، وإذا (تسلّمها)^(٢) لزمت النفقة لا للصغيرة، ولو كانت نحيفة بالجبلة فلا امتناع بها^(٣)، ولو خيف من الإقصاء لعائلة^(٤) الزوج لم يلزمها التمكين، ولو تزوّج رجل ببغداد امرأة هي بالكوفة وعقد ببغداد سلّمت نفسها ببغداد، ولا نفقة لها قبل حصولها ببغداد، ولو خرج إلى الموصل وبعث إليها من يجي بها إلى الموصل فنفقها من بغداد إلى الموصل على الزوج.

الحكم الثالث: التقرير، المهر الواجب بالنكاح أو الفرض (يستقر)^(٥) بطريقتين، أحدهما: الوطء^(٦) وإن كان حراماً لوقوعه في الحيض أو غيره^(٧).

والثاني: له الاسترداد؛ لأنه لم يحصل على العوض.

وعن القاضي حسين أنه إن كانت المرأة معذورة حيث سلّم فزال العذر وامتنعت بستره؛ لأنه سلّم على رحاء التمكين. انظر: فتح العزيز الرافعي، ج ٨، ص ٢٤٦-٢٤٧؛ روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٢٤٧؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٠٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٣٧٢.

(١) في ب: تحتمل الوطء.

(٢) في أ: سلّمها.

(٣) لأنه غير متوقع الزوال. انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٣٨٣، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٠٤.

(٤) لكبر الله. حاشية الحاج إبراهيم بهامش الانوار، ج ٢، ص ١٣٣.

(٥) في أ: فيستقر.

(٦) وإنما يحصل بتغيب الحشفة أو قدرها من فاقدها. تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٣٨٣.

(٧) كالوطء في الدر وفيه وجهان، أحدهما: يستقر، والثاني: لا يستقر، والوجه الأول هو الراجح، وثبت به المصاهرة على الأصح، والعدة على الصحيح لكن لا حدّ عليه، انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤، ص ٢٠٢، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٠٤.

والثاني: الموت، فإذا مات أحد الزوجين أو قُتل وجب كمال المهر إلا إذا قتل السيد أمتة، أو الأمة نفسها كما مر في آخر النكاح، ولا أثر للخلوة، والقبيلة، والمضاجعة، والمفاخضة بلا وطء، ولو طلقها بعد ذلك لم يجب إلا نصف المهر، ولو اتفقا على الخلوة واختلفا في الدخول صدق بيمينه في نفيه.

الأم/١٣٣

الحكم الرابع: التعذد، الوطاء في النكاح والشراء الفاسدين بوجوب مهر المثل باعتبار يوم الوطاء^(١) كالوطء بالشبهة فإن وطئ مراراً بشبهة واحدة، أو في نكاح أو شراء فاسد لم يجب إلا مهر واحد، وإن وطئ بشبهة وزالت فوطئ بشبهة أخرى لزم مهران^(٢)، وإن لم تكن شبهة بل أكرهها ووطئها مراراً وجب لكل وطأة مهر^(٣)، ولو وطئ الأب جارية الابن مولراً، ولم تحبل لم يجب إلا مهر واحد.

ووطء أحد الشريكين المشتركة، ووطء السيد المكاتبه مراراً كوطأت الأب جارية الابن، وحيث يجب مهر يُعتبر أعلى الأحوال^(٤). ولو عقد في السر بألف، وفي العلانية بألفين، وهما متفقان على بقاء العقد الأول، فالمهر ألف، ولو قال الخاطب وقت العقد والحالة هذه: هذا عقد تكرار فلا [يسمع]^(٥) (لشاهد)^(٦) أن يشهد بمهر العقد الثاني، ولو تواعدوا وتواضعوا فسي السر على ألف، ولم يُعقد ثم عقد علانية بألفين فالمهر ألفان؛ والمراد ما إذا اتفق الزوج والولي وقد يحتاج إلى مساعدة المرأة وذلك حيث لا يستقل الولي بأمر الصداق، ولو جدد رجل نكاح زوجته لزمة مهر آخر، لأنه إقرار بالفرقة، وينتقص به الطلاق، ويحتاج إلى التحليل في المرة الثالثة.

(١) انظر: التنبيه، الشيرازي، ص ٤٣٥.

(٢) كأن وطنها بطنها زوجته فإن الحال، ثم طلقها كذلك فوطئها تعدد المهر مع أن الجنس واحد اطر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦١٠، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٠١، مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٧.

(٣) لأن سببه الائتلاف، وقد تعدد بتعدد الوطات، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٠١.

(٤) كأن وطنها سميئة وهريلة فجب مهر تلك الحالة العليا. مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٦٨.

(٥) في الأصل: يسع، في أ، ب، ح: بسمع.

(٦) في أ: ولشاهد.

ولو ادّعت أنّه نكحها يومَ الخميسِ بالثَّلاثِ وبومِ السبتِ بالثَّلاثِ سُمِعَتْ، فإن ثبتَ العقدانِ بإقراره، أو بينتِها، أو يَمِينُها بعد نكولِها لزمَ الثَّلاثِ حملًا على أنّه طَلَّقَها ثمَّ نكحها وتكونُ عنده بطلقتينِ، ولا تحتاجُ إلى التَّعرضِ لتخلُّلِ الفَرِيقَةِ ولا لحصولِ الوطءِ، ولو قالَ إنّ الثَّانِي كانَ إظهارًا للأوّلِ، وإشهارًا له لا لخللٍ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَعْلَمُ ذلكَ، وله تحليفُها على نفي العلمِ، ولو قالَ هذا في الابتداءِ أغناها عن البينةِ واليمينِ، لأنَّه إقرارٌ بالعقدَيْنِ، ولو ادَّعى أنّه لم يُصِبْها في النِّكاحِ الأوّلِ صدَّقَ بيمينه، وسقطَ نصفُ الصَّدَاقِ الأوّلِ، ولو ادَّعى الطَّلَاقَ قَبْلَ الإِصَابَةِ في النِّكاحِ الثَّانِي صدَّقَ، وسقطَ نصفُه، ولو ادَّعى على آخرٍ أنّه اشترى منه كذا مرتينِ فالحكمُ على ما ذكرنا في المهر^(١).

الأصل/١٣٤

الحكم الخامس: التَّشَطُّرُ، الطَّلَاقُ قَبْلَ الدَّخُولِ بطلانُها ودونُه يُشَطِّرُ الصَّدَاقَ المسمّى إن كانَ صحيحًا، ومهرُ المثلِ إن كانَ فاسدًا شرطُ الكلِّ لها، أو أطلقَ، وسائرُ وجوهِ الفراقِ في الحياةِ لا بسببِ من جهتها كإسلامه، ورُتبه، وخلعه، وشرائه إياها، وتعليقه مع الصفةِ، وإن وُجِدَتْ بفعلها كالطلاقِ، ولو كانَ الفراقُ منها كفسخها بعيبه، وشرائها إياه، أو بسببِ فيها، كفسخه بعيبها سقطَ المهرُ كلُّه.

ومعنى التَّشَطُّرِ أنّه يعودُ نصفُ الصَّدَاقِ إلى الزوجِ بنفسِ الطَّلَاقِ^(٢) إن كانَ عيناَ ولم يزدَ ولم تنقصْ، ويسقطُ نصفه عنه إن كانَ دينًا في ذمّته^(٣). ولو خالغ بعدَ الدَّخُولِ ونكحها في العدةِ ثمَّ طَلَّقَها قَبْلَ الدَّخُولِ تَشَطَّرَ الصَّدَاقُ عندنا، وإذا رجعَ النِّصْفُ، أو الكلُّ بسببِ بَقْتَضِيهِ، فإن كانَ في يدها فهو مضمونٌ عليها إلى أن يقبضه الزوجُ.

(١) انظر: الأنوار، "الأصل" الأردبيلي، ج ٢، ص ١٣٤.

بأن قال: اشتريت مني كذا بالثلاث يوم الخميس وبوم الجمعة بالثلاث سمعت وطالته بالافقين، إذا ثبت العقدان بإقراره أو بينة المدعي أو بيمينه بعد نكول المدعي عليه. حاشية الكُمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٣٤.

(٢) قال الله تعالى: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ» سورة البقرة، آية: ٢٣٧، أي لكم نصف ما فرضتم فهو كتولته تعالى: «وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ» سورة النساء، آية: ١٢، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٩٢.

(٣) على الأصح، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٩٤.

ولو كانت العينُ تالفةً عند الطلاقِ رجعَ إلى نصفِ بدلِها مثلاً، أو قيمةً، ولو كانت (مُتَعَيَّةً)^(١) فَإِنْ كَانَ التَّعَيُّبُ بِصِفَةٍ كَعَمَى، وَعُورٍ، (وَجُنُونٍ)^(٢)، يُخَيَّرُ بَيْنَ الرَّجُوعِ إِلَى نَصْفِ عَيْنِهَا مَعِيَّةَ بَلَا أَرْضٍ^(٣)، (أو نصفِ)^(٤) قِيمَتِهَا سَلِيمَةً^(٥)، وَلَوْ كَانَ التَّعَيُّبُ قِلَ الْقَبْضِ وَأَجَازَتْ رَجَعَ إِلَى نَصْفِهَا بَلَا أَرْضٍ إِلَّا إِذَا كَانَ بِجَنَاحِةِ جَانٍ، وَأَخَذَتْ أَرْضَهُ فَلَهُ نَصْفُ الْأَرْضِ أَيْضاً، وَإِنْ كَانَ بِتَلَفٍ جُزْءٍ بَأَن كَانَ عَبْدَيْنِ وَتَلَفَ أَحَدُهُمَا عِنْدَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا رَجَعَ إِلَى نَصْفِ الْبَاقِي، وَنَصْفِ قِيمَةِ التَّلَفِ.

ولو كانت العينُ زائدةً فالحادثةُ عندها المنفصلةُ عند الطلاقِ لها^(٦)، وَالْأَصْلُ بَيْنَهُمَا، وَالْمُتَّصِلَةُ تَمْنَعُ اسْتِقْلَالَهُ بِالرَّجُوعِ، فَإِنْ أَبَتْ فَلَهُ نَصْفُ الْقِيمَةِ بَلَا زِيَادَةٍ، فَإِنْ سَمَحَتْ أُجْبِرَ عَلَى الْقَبُولِ، وَإِنْ زَادَتْ مِنْ وَجْهِ وَنَقَصَتْ مِنْ وَجْهِ كَمَا إِذَا كَثُرَ الْعَبْدُ أَوْ تَعَلَّمَ حِرْفَةً وَأَعُورَ (خَيْرٍ)^(٧) كِلَاهُمَا، فَلَهُ أَنْ يَتْرَكَ نَصْفَهَا وَيُعَدَّلَ إِلَى نَصْفِ قِيمَتِهَا لِلنَّقْصَانِ، وَلَهَا أَنْ تَبْذُلَ نَصْفَ الْقِيمَةِ، (وَلَا)^(٨) تَبْذُلَ الْعَيْنَ لِلزِّيَادَةِ، وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْعَيْنِ فَلَا شَيْءَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

(١) في أ: معيبة.

(٢) "وجنون" ساقطة من أ، ب، ج.

(٣) مأخوذة من قول العرب: أرشيتُ بين الرجلين تاريشاً إذا أغربت أحدهما وواقعت بينهما الخصومة فُسِمِيَ نقص السلعة أرضاً لكونه سبباً للتأريش وهو الخصومة؛ انظر: تحرير التتبيه، النووي، ص ١٧٨. والمقصود بالأرض: هو الفرق بين قيمة الشيء صحيحاً وقيمة الشيء معيباً.

(٤) في أ: ونصف.

(٥) إن حدث في يدها فالزوج بالخيار إن شاء رجع إلى نصف قيمة الصداق سليماً وأعرض عن عيبه وإن شاء فنع بنصف الناقص ولا أرض له كما إذا تعيب المبيع في يد البائع يتخير المشتري بين أن يفسح المبيع ويسترد الثمن، وبين أن يقم بالمعيب ولا أرض له، فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٢٩٤.

(٦) لأن الزيادة حدثت في ملكها والطلاق إنما يقطع ملكها من حين وجوده لا من أصله، والمنفصلة تُسَلَّم للمرأة سواء حصلت في يدها أو يد الزوج، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦١٤.

(٧) في أ: خيراً.

(٨) في أ: ولا أن.

والحملُ الحادثُ في الجارية، والبهيمةَ عندها زيادةٌ من وجهٍ ونقصٌ من وجهه^(١)، الأصل/١٣٥
وحرثُ الأرضِ المعدَّةِ للزراعةِ زيادةً محضةً^(٢)، وزراعتها نقصانٌ محضٌ.

ولو أصدقها جاريةً حاملاً، وطلقها قبلَ الوضعِ فله نصفُها حاملاً، وإن طلقها بعده، فإن كان الولدُ رضيعاً أو فطيماً وهو في زمنِ التفريقِ المحرم^(٣)، فلا رجوعٌ إلى الجارية، وله نصفُ [قيمتيها]^(٤) وإن جاوز ذلكَ الزمنَ فله [نصفيهما]^(٥)، وإذا وقعَ الرجوعُ إلى القيمةِ لهلاك، أو غيره، فالمعتبرُ الأقلُ من يومِ الإصداقِ إلى القبضِ^(٦). ومهما ثبتَ الخيارُ لها لزيادتها، أو له لنقصانها، فلا يملكُ الزوجُ الشطرَ، حتى يختارَ من له الخيارُ ولو كان الخيارُ لهما، فحتى يتوافقا.

وهذا الخيارُ على التراخي لكن إذا توجهتِ مطالبةٌ عليها فلا تُمكن من التأخير، والزوجُ يطالبُها بحقه، ولا يُعينُ العينَ أو القيمةَ^(٧) فإن امتنعتْ حبستْ العينُ عنها، ومنعتْ من التصرفِ فيها^(٨)، فإن أصرتْ على الامتناعِ فإن كان نصفُ القيمةِ الواجبةِ دونَ نصفِ العينِ

(١) فهي زيادة لتوقع الولد، ونقص للضعف حالاً وخوف الموت مآلاً ولرداءة لحم البهيمة المأكولة. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٩٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦١٦-٦١٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٩٢.

(٢) لأنه هيأها للزرع المعدة له، وإن كانت مُعدّة للنساء والعمارة فنقصان محض، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦١٧.

(٣) زمن التفريق المحرم: وهي الفترة الزمنية التي لا يجوز فيها ترك الأم رضيعها لتضرره بذلك وهي في حدود الستين.

(٤) في الأصل: قيمتها، في أ، ب، ج: قيمتهما.

والمقصود هنا نصف قيمة الجارية والولد.

(٥) في الأصل: نصفها، في أ، ب، ج: نصفهما.

(٦) لأن قيمته يوم الإصداق إن كانت أقل فالزيادة بعد ذلك حدثت في ملكها لا تعلّق للزوج بها فلا تضمّنهما، وإن كانت قيمته يوم القبض أقل فما نقص قبل ذلك فهو من ضمانه فلا رجوع به عليها. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣١٤، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٩٣.

(٧) أي لا يعين الزوج، لأن التسعين يناقض تبويض الأمر اليها، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٧٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٩٣.

(٨) لأن تعلّق حق الزوج بالصدّاق فوق تعلّق المرتين بالمرهون والغرماء بالتركة، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٢٧.

فبيعُ القاضى ما يفي بالواجب، فإن لم يرغب فى شراء البعض فبيع الكل، وصرف الفاضل إليها وإن كان نصف العين مثل نصف القيمة الواجبة سلم نصف العين إليه، ويقضى له بالملك.

وزوال الملك عن الصداق وتعلق حق لازم به كالنزوح، والكتابة، والرهن مع القبض كتلفه. نعم [لو] ^(١) أخرته تخبر بين نصف القيمة فى الحال، ونصف العين مسلوقة المنفعة مدة الإجارة، وغير اللازم لا يمنع الرجوع إلا التدبير ^(٢) بشرط أن تكون موسرة، ولو زال الملك، وعاد ثم طلق رجع إلى نصفه.

ولو وهبته من الزوج، ثم طلقها فإن كان عيناً فله الرجوع بنصف بدلها وإن كان ديناً فلا شيء عليها، ولو قبضته منه ثم وهبته فكهبة العين. وينفذ الإبراء من الصداق، وغيره بلفظ العفو، والإسقاط، والتكليف، والتحليل، والإحلال، والإباحة، والهيبة، والتملك، ولا حاجة إلى (القبول) ^(٣)، وينفذ بلفظ الهيبة، والتملك، والعفو، إذا كان عيناً ولا ينفذ بالإبراء، والإسقاط، وغيرهما، وإن نوى به الهيبة، والهيبة بلفظ العفو تختص بهذا الموضع ولا تنعم، ولو أبرأت زوجها من مهر المثل فإن كان معلوماً عندها، أو أبرأتها من واحد إلى حد محدود صح، وإن كان مجهولاً، ولم تحدد فلا، ولو أبرأت عن المسمى الفاسد فسد.

ولو خالع امرأته قبل الدخول على غير الصداق فله المسمى، ويتشطر المهر، وإن خالعها على الصداق، فإن خالع على جميعه بانت، وفسدت التسمية فسي نصيبه، لا فى نصيبها ^(٤)، وخير الزوج إن جهل بالتشطر والتفريق، فإن فسخ رجع إلى مهر المثل وإن

(١) "لو" ساقطة من الأصل.

(٢) ننزلاً لهذا منزلة اللازم لتعذر رجوعها فيه بالقول، لأنه ثبت له مع قدرنها على الوفاء حق الحرية، والرجوع بوفته بالكلية، وعدمه لا يفوت حق الرجوع فوجب إبقاء حق الحرية لانعفاء الضرر. روضة الطالبين، النووى، ج ٥ ص ٦٢٧.

(٣) فى أ: "ولا حاجة إلى القول إن كان ديناً".

وذلك اعتماداً على حقيقة التصرف وهي الإسقاط، روضة الطالبين، النووى، ج ٥ ص ٦٣١.

(٤) لأنه فى هذه الحالة خالع على ماله ومالها لعود النصف إليه بالخلع، انظر: فتح العزيز، الرافعى، ج ٨ ص ٣٧٧، روضة الطالبين، النووى، ج ٥ ص ٦٣٤-٦٣٥.

أَجَازَ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنَصْفِ مَهْرِ الْمَثَلِ، وَإِنْ خَالَعَ عَلَى نَصْفِهِ فَإِنْ قَيَّدَهُ بِالنَّصْفِ (الباقى) بعدَ الفراقِ صحَّ وبرئَ من جميعِ الصَّدَاقِ، وَإِنْ كَانَ دِينًا وَيَعُودُ كُلُّهُ إِلَى مِلْكِهِ إِنْ كَانَ عَيْنًا، وَإِنْ أَطْلَقَ فَيُسَيِّعُ فَكَأَنَّهُ خَالَعَهَا عَلَى نَصْفِ نَصْفِهَا وَنَصْفِ نَصْفِهِ فَيَنْظُرُ فِي نَصْفِ نَصْفِهِ، وَيَصَحُّ فِي نَصْفِ نَصْفِهَا فَلَهَا عَلَيْهِ رُبُعُ الصَّدَاقِ، وَيَسْقُطُ^(١) الْبَاقِي بِحَكْمِ التَّشْطُرِ^(٢)، وَعَوَاضُ الْخُلْعِ، وَلَهُ عَلَيْهَا مَعَ ذَلِكَ نَصْفُ مَهْرِ الْمَثَلِ^(٣).

ولو قالت: خالعتني على أن لا تبعه لك علي في المهر فخالع صح، ومعناه: على ما سلم من المهر، وليس للولي العفو عن صدق موليته صغيرة كانت، أو كبيرة بكرًا، أو ثيبًا عاقلة، أو مجنونة، ولو قيل النكاح لابنه الصغير، أو المجنون، وأصدقها من مال الابن (وأداه)^(٤) متبرعًا وبلغ الابن وطلقها فالتنصف يرجع إلى الابن، ولا رجوع للأب فيه، ولو كان الابن بالغًا وأداه الأب أو أجنبي متبرعًا ثم طلق (رجع)^(٥) إلى المؤدي^(٦)، ولو أصدقها الأب من مال نفسه جاز عينًا كان، أو دينًا، ويرجع بالطلاق إلى الابن ولا رجوع.

الحكم السادس: التفويض^(٧)، وإنما يعتبر ذلك من مستحق المهر دون غيره، فإذا قالت العاقلة البالغة الحرة الرشيدة بكرًا كانت؛ أو ثيبًا لوليتها، أو لوكيله زوجتي بلا مهر، أو

(١) في أ: ويسقط، في ب، ح: ويسقط.

(٢) أي ثلاثة أرباعه. حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٣٧.

(٣) أي للزوج على الزوجة نصف مهر المثل على الأظهر وربع مثل الصداق أو قيمته، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٢٨.

(٤) في أ: وأداه من نفسه متبرعًا.

(٥) في أ: رجع التنصف.

(٦) والفرق أن الأب في الصورة الأولى يتمكن من تملك ابنه المال فيكون موحياً وقابلاً ومقبضاً وقابضاً فإن حصل الملك لابن ثم للزوجة عاد بالطلاق إليه بخلاف الأجنبي، والأب مع ابنه المكلف حيث لا يتمكن من تملكه ولا تولى الطرفين فيكون الأداء في منتهى إسقاطاً وشرنة لذمة المؤدى عنه لا تملكاً حتى يعود إليه. حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٣٧.

(٧) وهو التزويج بلا مهر، وفوصت بضعها: أي أدنت لوليتها في تزويجها بغير تسمية مهر، ومنه قوم فوضي: أي لا رئيس لهم، تحرير التتبيه، النووي، ص ٢٥٧.

وهو قسمان: نفويض مهر، كقولها لولي: زوجني بما شئت أو شاء فلان: ونفويض نضع وهو المراد هنساء، وسميت المرأة مفوضة بكسر الواو لنفويضها أمرها إلى الزوج أو الولي بلا مهر، ومفوضة بفتحها، لأن الولي

على أن لا مهر لي لا في الحال، ولا عند الدخول ولا بعده، أو زوجتي، ولا نذكر المهر
 فزوجها الولي، أو الوكيل، ونفى المهر، أو سكت عن ذكره فهو تفويض صحيح، وكذا لو
 قال سيد الأمة: (زوجتها)^(١) بلا مهر، أو سكت عن (ذكره)^(٢)، ولو زوجها بإذنها على أن لا
 مهر لها ولا نفقة، أو على أن لا مهر لها، وتُعطي زوجها ألفاً مثلاً فهو أبلغ في التفويض.

ولو قالت: زوجني، ولم تتعرض للمهر بنفي أو (إثبات)^(٣) لم يكن تفويضاً^(٤)، فإن
 زوجها الولي، أو الوكيل مطلقاً صح، ولزم مهر المثل بالعقد، وإن زوج ونفى المهر بطل
 النكاح.

ولو قالت: زوجني بلا مهر فزوجها بالمهر، فإن (زوج)^(٥) بمهر المثل أو أكثر صحت
 التسمية، وإن زوج بأقل منه فلا تصح التسمية، وتكون مفوضة، ولو قالت زوجني بالمهر
 فزوجها بلا مهر، أو مطلقاً بطل النكاح. ولو زوج (البكر البالغة)^(٦) دون رضاها بلا مهر صح
 ولزم مهر المثل بالعقد، ولا يصح تفويض السفيرة، والصبيّة^(٧)، فلو قالت: زوجني بلا مهر
 فزوج ونفى المهر صح النكاح^(٨) ويجب مهر المثل بالعقد، ولو زوج بالمهر، فإن زوجها بمهر

فوض أمرها إلى الزوج. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٢٧٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٥
 ص ٦٠٢، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٩٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٢،
 ص ٢٠٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٧٩-٣٨٠، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦
 ص ٣٤٧.

(١) في أ: زوجها.

(٢) في أ: ذكرها.

(٣) في أ: أو إثبات في الأصل: إثبات.

(٤) على المعتمد لأن إذنها محمول على الشرع والعرف من المصلحة لاستحبابها من ذكر المهر غالباً انظر:
 روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٠٣، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٩٣، مغني المحتاج،
 الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٠.

(٥) في أ: فإن زوجها .

(٦) في أ: البكر البالغة العاقلة.

(٧) لأن التفويض تبرع وليس من أهله، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٠.

(٨) لأن حقيقة التفويض شرعاً بخلاء النكاح عن المهر وقد وجد، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤
 ص ٣٨٠.

المثل من نقد البلد صح، ولزم المسمى وإن زوجها بدونه، أو بغير نقد البلد لزم مهر المثل بنفس العقد^(١).

وللمفوضة طلب الفرض قبل الدخول، وحبس النفس للفرض، (ولتسليم)^(٢) المفوض، ولو أسقطت حق الفرض لم يسقط^(٣)، ولا يذ من رضاها بما يفرض، ويجوز أن يكون مؤجلاً، ولو امتنع من الفرض، أو تنازعا فيه فرض القاضي^(٤)، ولا يفرض إلا من نقد البلد حلاً، ولا يصح من الأجنبي، وإذا فرض، ثم طلقها قبل الدخول بشطر^(٥)، وإن دخل بها يستقر، وإن طلقها قبل الفرض والدخول، أو مات أحدهما فلا (مهر)^(٦)، وإن دخل بها قبل الفرض لزم مهر المثل، ولو قالت زوجني بما شئت فزوجها بمهر المثل، أو دونه، أو أكثر صح ولزم المسمى وإن زوجها بلا مهر، أو مطلقاً بطل النكاح ولو قالت: زوجني بما شاء الخاطب فقال: (زوجتكها)^(٧) بما شئت وقيل فإن عرفت المزوج ما شاء صح النكاح^(٨) وإن لم يعرفه فلا^(٩).

الحكم السابع: بيان مهر المثل، وهو القدر الذي يرغب به في أمثالها، والركن الأعظم فيه النسب^(١٠)، فيُنظرُ إلى نسائه عصباتها وإن مَن، كالأخوات، (وبنات

(١) انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٠.

(٢) في أ: وبسليم.

(٣) ولأنه إراء عما لم يجب، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٣.

(٤) لأن منصبه فصل الخصومات، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٩٥، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٢.

(٥) وذلك بأن يفرض الأجنبي للمفوضة مهراً يعطيه من مال نفسه برضاها، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٠٧.

(٦) في أ: فلا مهر ولا متعة.

(٧) في أ: زوجتك، في ب: زوجتها.

(٨) إن لم يعرف ما شاء الخاطب فقد زوجها بمجهول فصح النكاح بمهر المثل، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٠٩.

(٩) فوجهان: أحدهما: صحة المسمى لعلمها به، والثاني: يصح النكاح بمهر المثل لإيهام اللفظ وبه قال "القاضي حسين"، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٠٩.

(١٠) لوقوع النفاخر به، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٣٩٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٤، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٥١.

الأخوة^(١)، والعمات، وبنات الأعمام، (ویراعی) ^(٢)قرب الدرجة وأقربهن الأخوات من الأبوين، ثم من الأب، ثم بنات الإخوة كذلك، ثم العمات كذلك، ثم بنات الأعمام كذلك، فإن تعذر بنساء العصبية لفقدهن، أو الجهل بمهرهن، أو لعدم تزوجهن أعتبرت بذوات الأرحام^(٣) كالجدات، والخالات، (ویراعی) ^(٤)القرب، فإن تعذر بذوات الأرحام أعتبر بمنظها من الأجنيبات، وكذلك إذا لم يكن نسبها معلوماً، وتعتبر العربية بعربية مثلها والبدوية ببدوية مثلها، والقروية بقروية مثلها، والمعتقة بمعتقة مثلها، والأمة بأمة مثلها. ويُنظرُ إلى شرف سيدها^(٥) وخمسته، ويُنظرُ إلى البلد أيضاً فيعتبر مهر نساء عصبائهما في تلك البلدة، فإن كان الكل في بلدة أخرى فالاعتبار بهن لا بالأجنيبات.

ويعتبر أن يكون المطلوب مهر مثلها مثل المعتبر بها في الصفات المرغوب فيها كالعفة، والجمال، والسن، والعقل، واليسار، والبركة، والعلم، والفصاحة، وغيرها، فإن اختصت (هذه)^(٦) بفضيلة زيد، أو نقیصة نقص، ويُنظرُ في الرجل أيضاً فإن الشريف يُرغب فيه بأقل مما يُرغب في غيره، ومهر المثل حيث يجب حالاً من غالب نقد البلد، وقت العقد وإن رضيت بالتأجيل لم يتأجل، ولا يسقط بالموت وتقدم العهد^(٧) عندنا^(٨).

الاسل/١٣٩

(١) بنات الأخوة ساقطة من أ، ب.

(٢) في أ: ويرعى.

(٣) وهن قرايات الأم لا ذوات الأرحام المذكورون في الفرائض، لأن أمهات الأم لسن من المذكورين في الفرائض، مغني المحتاج، الخليل الشربيني، ج ٤ ص ٣٨٥.

(٤) في أ: ويرعى.

(٥) في ب، ج: سيدها.

(٦) في أ: هذا وهي ساقطة من ب.

(٧) المقصود بالتقدم: هو وضع اليد على مال مملوك للغير مدة طويلة ولا يختص التقدم بالمال وحده. انظر: الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ج ٥، ص ٥٠١-٥٠٢.

(٨) أي لا يسقط مهر المثل بتقدم زمان الموت مدة طويلة عند الشافعية خلافاً لأبي حنيفة فإنه يسقط عند موت المرأة وتقدم العهد، انظر: فتح العزيز، الراجعي، ج ٨ ص ٢٨٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦١٠، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٣٩.

الحكم الثامن: المتعة^(١)، المطلقة قبل الدخول إن وجب لها مهرٌ بسميةٍ صحيحةٍ، أو فاسدةٍ، أو فرضٍ، فلا متعة لها بقي المهر، أو أبرأت، وإن لم يجب للتفويض فلها المتعة^(٢). والمطلقة بعده تستحق المتعة بقي مهرها، أو أسقطت. وكل فراق يحصل في الحياة من جهته لا بسبب من جهتها، كالطلاق^(٣)، وكل فراق منها أو بسببها فلا متعة لها، وإن لم يجب لها (مهر)^(٤). وحيث وجبت فإن تراضيا على شيء فذاك. ويستحب أن لا ينقص عن ثلاثين درهماً^(٥)، وإن تنازعا فيقدرها الحاكمُ باجتهاده لا تَعَا [بحالهما]^(٦) فسي اليسار، والإعسار، والشرف، والدناءة، ويجوز أن يزيد على نصف مهرها، ولو كان رقيقاً يتعلّق بكسبه.

الحكم التاسع: الاختلاف، ولو اختلف الزوجان في قدر الصداق، أو عينه، أو صفته، أو حلوله، أو تأجيله، أو غيرهما، مما ذكر في البيع، ولا بينة أو لكل بينة تحالفاً^(٧) اختلفا قبل الدخول، أو بعده مع بقاء الزوجية، أو دونه، أو اختلفا وارثاها أو أحدهما وارث الآخر، ويحلفان على البت في طرفي النفي والإثبات، ويحلف الوارث في الإثبات على البت، وفي

(١) والمتعة بضم الميم وكسر ها هي اسم للمال الذي يدفعه الرجل للمرأة لفراقته إياها، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٢٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٣٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٩٨.

(٢) لأنها لم يثبت لها شطر المهر، ولأن المفوضة لم يحصل لها شيء فيجب لها المتعة للإباحاش بخلاف من وجب لها الشطر، قال الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّوهُنَّ﴾ سورة البقرة، آية: ٢٣٦. أنظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٣٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٩٨.

(٣) أي في إيجاب المتعة، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٣٩٩.

(٤) في أ: مهرأ.

انظر: مختصر العزني، ج ٩ ص ١٩٧.

(٥) أو ما قيمته، انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٢٢، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٢٠.

(٦) في الأصل، ج بحالها في أ: بحالهما وهو الأصح.

انظر: الحاي، الماوردي، ج ٩، ص ١٤١، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٣٧.

(٧) انظر: الأنوار "الأصل" الأردبيلي، ج ١، ص ٣٤٠.

لأن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه، ويبدأ هنا بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له، انظر: مختصر العزني، ج ٩ ص ١٩٥، تحفة المحتاج، ابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤١٨، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٠٠.

النَّفِي عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ^(١)، وَفُسِّخَ الصَّدَاقُ إِذَا تَحَالَفَا، وَلَزِمَ مَهْرُ الْمَثَلِ زَادَ عَلَى الْمُدْعَى أَوْ نَقَصَ، وَلَوْ ادَّعَتْ مَسْمُومٌ وَأَنْكَرَ التَّسْمِيَةَ، (أَوْ ادَّعَاها الزَّوْجُ)^(٢) وَأَنْكَرَتْهَا الزَّوْجَةُ تَحَالَفَا، وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا التَّقْوِيضَ، وَالْأُخَرُ الْإِطْلَاقَ. قَالَ "الرَّافِعِيُّ" وَمَتَابَعُوهُ: بِشِبْهِ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ لِلنَّسَائِي بِيَمِينِهِ^(٣)، وَقَطَعَ "الْبَغَوِيُّ"^(٤) فِي "التَّعْلِيْقَةِ" بِالتَّحَالِفِ.

ولو اختلف الزوجُ وولِيُّ الصَّغِيرَةِ، أَوْ الْمَجْنُونَةِ فَادَّعَى الْوَلِيُّ مَبْلَغًا يَزِيدُ عَلَى مَهْرِ (مِثْلَهَا) وَالزَّوْجُ مَبْلَغًا يَسَاوِيهِ، وَيَنْكُرُ الزِّيَادَةَ تَحَالَفَا^(٥). ولو ادَّعَى الزَّوْجُ النِّكَاحَ بِمَا دُونَ مَهْرِ الْمَثَلِ فَلَا تَحَالَفَ، لِأَنَّ مَهْرَ الْمَثَلِ ثَابِتٌ لَهَا، وَإِنْ عَقَّدَ بِمَا دُونَهُ، وَجَحَرَ التَّحَالِفَ فِي اخْتِلَافِ الْمَرْأَةِ (وَوَلِيِّ الصَّغِيرِ)^(٦)، وَفِي اخْتِلَافِ (الْوَلِيِّينَ)^(٧) أَوْ (الْوَكِيلَيْنِ)^(٨) فِي النِّكَاحِ، أَوْ الْبَيْعِ، وَفِي وَكَيْلِ الْبَائِعِ مَعَ الْمُشْتَرِي، وَبِالْعَكْسِ، وَلَوْ بَلَغَتْ الصَّغِيرَةُ قَبْلَ التَّحَالِفِ حَلَفَتْ هِيَ لَا

(١) فيقول وارث الزوج، والله لا أعلم أن مورثي نكحها بألف وإنما نكحها بخسمائة، ويقول وارث الزوجة: والله لا أعلم أنه نكح مورثتي بخسمائة وإنما بألف. انظر: التهذيب، البغوي، ج ٥، ص ٥١١؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٣٤، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٠٠.

(٢) في ج: أقر بحالها الزوج.

(٣) فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٣٥، لأن الأصل عدم التقويض فيجب مهر المثل وهو المعتمد وإذا حكمنا بالتحالف فحلف أحدهما ونكل الآخر حكمنا للتحالف ومن أقام بينة حكمنا بها، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٣٥، تحفة المحتاج، لابن حجر السهيمي، ج ٧ ص ٤٢٠، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٢١، حاشية الشرواني على التحفة، ج ٧ ص ٤٢٠.

(٤) سبقت الترجمة له ص ٩٨ ولم أرف عليه.

(٥) في الأصح: لأن الولي لمباشرته العقد فاتم مقام المولى، ولأن الولي هو العاقد وله ولاية قبض المهر فكان اختلافه مع الزوج كاختلاف البالغة معه، تحفة المحتاج، لابن حجر السهيمي، ج ٧ ص ٤٢٠، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٢١.

(٦) في أ: وولِي الزوج.

(٧) في أ: ولِيسن.

(٨) في أ: وكِلين.

الولي، وفي نكاح البالغة تحلف هي لا الولي، فإن نكل الولي فهل يقضى بيمين^(١) الآخر؟ أم يُوقَفُ إلى كمال الناقص؟ وجهان: أصحهما الثاني^(٢).

ولو ادعت النكاح ومهر المثل، أو مهرأ مسمي يساويه، أو ادعاه الولي فأقر الزوج بالنكاح، وأنكر المهر، أو سكت، ولم يذع التقويض، أو قال [الزوج]^(٣): فلان ابني من فلانة، كلّف ببيان المهر^(٤)، فإن ذكر قدرأ وزادت تحالفا^(٥)، وإن أصر ولم ينكر ردت اليمين عليها وقضي لها. ولو مات الزوج وادعت مسمي فقال الوارث: لا أعلم كم سمي لم يتحالفأ، بل يحلف (الوارث)^(٦) على نفي العلم، ووجب مهر المثل. ولو ادعى الولي ما لم يتعلق بإنشائه بأن ادعى على آخر أنه أثف مال الطفل، وأنكر الخصم، ونكل لم يحلف الولي، ويوقف حتى يكمل الطفل. ولو ادعى ديناً لطفله إرثاً فأقام بيّنة فقال: أثبنته المورث، أو أبرأني لم يحلف الولي بل الصبي إذا بلغ ويستوفي الدين في الحال، ولو ادعى قبض القيمة صدق القيم.

ولو اختلفا في أداء المهر صدقت بيمينها قبل الدخول وبعده، ولو اتفقا على قبض مال منه، أو بعث [مال]^(٧) إليها فقال: دفعته، أو بعثته مهرأ، وقالت: هبة، أو هدية، فإن اتفقا على أنه تلفظ، وقال قلت: إنه صدق، وقالت قلت: إنه هبة، أو هدية، ولا بيّنة صدق بيمينه، ولو اتفقا على أنه لم يتلفظ، واختلفا في نيته صدق بيمينه سواء كان من جنس الصداق، أو غيره.

(١) على قولنا أنه يحلف لأنه العاقد فهل يقضى بيمين صاحبه أم يوقف إلى حين بلوغ الصبية، وجهان، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٢٢.

(٢) الراجح هو الثاني وهو المتمدن ورححه "الإمام" و"الروبانى"، و"صاحب الأسوار"، وذكر "الرافعي" و"النووي"، الوجهين دون ترجيح. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٣٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٤١، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٢٢.

(٣) زيادة من أ.

(٤) لأن النكاح يقتضيه تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤١٩، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤١٠.

(٥) لأنه اختلاف في قدر المهر، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤١٩.

(٦) "الوارث" ساقطة من أ.

(٧) في أ، ب، ج: مال.

(قَالَ "الإمام". وهذا الأصلُ بطَرْدُ في كلِّ موضعٍ يقعُ الاختلافُ فيه من جهةِ الدافع، فإنَّ الرجوعَ فيه إلى الدافعِ إذ الغرضُ في ذلك يختلفُ بالقصد ولا اطلاعٍ عليه إلا من جهةِ القاصد^(١))^(٢) فإذا حلف، فإنَّ كان من جنسِ الصداقِ وقعَ عنه وإلا، فإنَّ رضا بديعه بالصداقِ فذاك، وإلا استردَّه وأدى الصداق، فإنَّ كان ثالثاً فله البذل، وقد يتعاضدان.

ولو بعث شيئاً إلى من لا دينَ له ثم، قال: بعثته ب عوض، وقال بل هدية صدَّق المبعوثُ إليه^(٣)، ولو لم يكن من جنسِ الصداقِ فادَّعى المصالحةَ عليه صدَّقَتْ بيمينها. ولو ادَّعى دفعَ الصداقِ إلى وليِّ الصغيرة، أو المجنونة سُمعتْ أبا كان أو قَيْماً وإلى وليِّ الرشيدة فلا إلا أنْ يدَّعي إذنَها بكَراً كانت، أو شيئاً. ولو استأذن البكر في قبضه فسكتتْ لم يكف، ولو أصدقها جارية، ووطنها عالماً بالحال خذْ لِنَ كان بعدَ الدخولِ بالزوجة، وقبله فلا، وحيثُ يُحْدُ فالولدُ رقيقٌ، والمهرُ لازمٌ إنْ أكرهها، وحيثُ لا يُحْدُ فالولدُ حرٌّ نسبٌ وعليه قيمتهُ لها.

قال "صاحبُ التهذيب"^(١) في "الفتاوى"^(٢): ولو خطبَ رجلٌ لابتنة وتوافقا على العقد وقبل أنْ يعقدَ أهدى إليه شيئاً ثم مات فيكون المبعوثُ مشتركاً بين ورثة المَهْدِي؛ لأنَّه إنما أهدى لأجل العقد ولم يعقد في حياته.

الأصل/ ١٤١

(١) (عليه إلا من جهة القاصد) ساقطة من الأصل.

(٢) * قال "الإمام": وهذا الأصلُ بطَرْدُ في كلِّ موضعٍ يقعُ الاختلافُ فيه من جهةِ الدافع، فإنَّ الرجوعَ فيه إلى الدافعِ إذا الغرضُ في ذلك يختلفُ بالفصد ولا اطلاعٍ عليه إلا من جهةِ القصد" ساقطة من أ ب.

(٣) لأنه لا قرينة هنا تصدق الدافع بل المدفوع إليه لأنَّ الغالب في الدفع والإرسال لغير الدائن من غير ذكوه عوض أنه تَرَع.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٤٣، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٢٢.

(٤) سبقت الترجمة له ٩٨، الفتاوى لليعوي، ولم تُف على قوله

(٥) قال في "التحفة": إنه لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع إليها مالاً قبل العقد أي ولم يقصد التزويج ثم وقع الإعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذريعي ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي لأنَّ قرينة سبق الخطبة يغلب على الظن أنه إنما بعث أو دفع إليها لتتم تلك الخطبة ولم تتم، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٢١-٤٢٢. وهذا الفرع الذي ذكره "صاحب التحفة" شبيه لما ذكره "صاحب التهذيب".

ولاية النكاح

خاتمة

وليمة^(١) النكاح سنة مؤكدة^(٢)، تجب الإجابة إليها على كل من دُعي لألتها فرض عين^(٣)، وقيل: فرض كفاية، ولا يجب إلى (العقيقة)^(٤)، والنقيصة^(٥)، والإعذار^(٦)،

(١) الوليمة: الطعام المتخذ للعرس، مشتقة من الولم وهو الاحتماع، وهو الجمع، لأن الزوجين يجتمعان، قاله الأزهرى وغيره، وقال "ابن الأعرابي": أصلها: تمام الشيء واحتماعه، انظر: الزاهر في غريب الفاظ الشافعي، والأزهري، ص ١٩٤، النظم المستعذب، ابن بطال الركبي، ج ٢ ص ٤٧٦، تحرير التنبية، النووي، ص ٢٥٨. وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس واملاك أى نكاح وغيرهما لكن استعمالها مطلقاً في العرس أشهر، انظر: مختصر المزني، ج ٩ ص ١٩٧، النظم المستعذب، ابن بطال الركبي، ج ٢ ص ٤٧٧.

(٢) ذهب "الشيرازي" إلى النول بأنها واجبة للحديث الشريف الذى سنذكره، والاصح أنها مستحبة كسائر الولائم، انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٢٤، الإقناع، الماوردي، ص ١٤١، متن الغاية والقريب، لأسى شجاع ص ٢٢٤-٢٢٥، مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٣) عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبه أثر صفره فسأله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار قال كم سغقت إليها؟ قال: زينة نواة من ذهب قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "لو لم ولو بشاة" أخرجه البخاري، مع الفتح الصحيح، كتاب النكاح، باب: الوليمة ولو بشاة، ج (١٦٧)، ح ١٠ ص ٢٨٩، ومسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: الصداق وحواجز كونه تعلم القرآن وخاتم حديث وغير ذلك من قبيل وكثير ج (١٤٢٧)، ح ٢، ص ١٠٤٢.

وعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "إذا دُعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها" أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة، ج (٥١٧٣)، ح ١ ص ٣٠، ومسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ج (١٤٢٩) وما بعده، ح ٢ ص ١٠٥٢.

(٤) في أ، بعد قوله: "العقيقة" وليمة الختان

العقيقة بفتح العين: الشعر المقطوع: وهي الشاة التي تتخذ عن المولود في اليوم السابع من ولادته. انظر: الزاهر في شرح غريب الفاظ الشافعي، ص ١٩٤، تحرير التنبية، النووي، ص ٢٥٨، معجم لغة الفقهاء، قلعة حي، قنبي، ص ٣١٨.

(٥) النقيصة: وهي طعام يصنع للغانم من السفر مأخوذة من النقع وهو الغبار، انظر: الزاهر في الفاظ الشافعي، الأزهرى، ص ١٩٤، تحرير التنبية، النووي، ص ٢٥٨، القاموس الفقهي، سعدى أبو حبيب، ص ٣٥٩.

(٦) الإعذار بالعين المهمة والذال المعجمة وهي دعوة الخنان، يقال أعذر الغلام إذا خنته انظر: الزاهر في الفاظ الشافعي الأزهرى، ص ١٩٤، تحرير التنبية، النووي، ص ٢٥٨، القاموس الفقهي سعدى أبو حبيب، ص ٢٤٥.

والوكيرة^(١)، والوضيمة^(٢)، وغيرها من الولائم المستحبة، ولا يجب الأكل^(٣) الكسل، وإن كان مفطراً. ولو اعتذر المدعو إلى صاحب الدعوة فرضي سقط الوجوب. وأقل الوليمة في حق المتمكن شاة، وفي حق غيره ما يقدر عليه.

وللوجوب شروط:

الأول: أن يكون صاحب الدعوة مكلفاً حراً رشيداً كالمدعو، فإن كان صبيّاً، أو مجنوناً، أو عبداً، أو محجوراً، أو ذمياً فلا يجب.

الثاني: أن يكون مجتنباً من الحرام فإن كان أكثر أمواله حراماً كرهت إجابته، وإن كان كلها حراماً، أو الطعام (المهيأ)^(٤) حُرِّمَتْ إجابته.

الثالث: أن يعمّ عشيرته، أو جيرانه، أو أهل حرفته أغنياءهم وفقراءهم فإن (خص)^(٥) الأغنياء فلا يجب^(٦)، ولو دعى أهل حرفته مثلاً وهم أغنياء لزمهم الإجابة.

الرابع: أن [يُخَصَّ]^(٧) بالطلب فإن فتح بابه وقال ليحضر من يريد، أو بعث شخصاً ليحضر من أراد^(٨)، أو قال لشخص: أحضر وأحضر من تريد، وقال هو لغيره: أحضر معي فلا يجب، ولا يستحب.

(١) الوكيرة: يفتح الواو وكسر الكاف: الطعام الذي يصنع لالتهاء من النبان أو عند الانتقال إلى منزل جديد. انظر: الزاهر في الفاظ الشافعي، الأزهرى، ص ١٩٤، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٥٨، القاموس الفقهي، سعي أو جيب، ص ٥٠٩.

(٢) الوضيمة: يفتح الواو وكسر الضاد المعجمة: الطعام عند المصيبة، وهو الذي يصنع لأهل الميب. انظر: تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٥٨، لسان العرب، لابن منظور، فصل السواو، ج ١٢ ص ٦٤١-٦٤٢، المعجم الوسيط، مادة وضم، ج ٢ ص ١٠٥٢.

(٣) لأن سقوط الفرض يتحقق في إجابته الدعوة دون الأكل ولأن الفرض نلبية دعوة الداعي وهي تسقط بمجرد الحضور.

(٤) في أ: المهيأة.

(٥) في أ: لخص.

(٦) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: شر الطعام طعام الوليمة يُدعى لها الاغنياء ويُترك الفقراء، ومن ترك الدعوة قد عصى الله ورسوله. أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، ح (٥١٧٧)، ج ١٠ ص ٣٠٥، مع الفتح، ومسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، ح (١٤٣٢)، ج ٢ ص ١٠٥٥.

(٧) في أ: ب: ج: بخص في الاصل: يختص.

(٨) في ب: يريد.

الخامس: أن لا يكون إحضارُه خوفاً منه، أو طمعاً في جاهه، أو تعاوناً على باطلٍ بلى تقريباً وتودداً (للعلم)^(١)، أو (لورع)^(٢)، أو غيرهما.

السادس: أن يكون في اليوم الأول فإن كان في الثاني فلا يجيب ويستحب، وفي الثالث يكره ولو دعاه جماعة أجاب الأسبق، ثم الأقرب رحماً، ثم داراً.

السابع: أن لا يكون هناك (من يتأذى به)^(٣)، ولا يليق به مجالسته، كالشريف مع السفلة، [والأراذل]^(٤)، وإن كان فلا يجيب.

الثامن: أن يُصرَّح بالدعاء كلاماً، أو مكانة، أو مراسلة، فإن قال: إن شئت أن تحضر فافعل لم يلزمه الإجابة، ولو كان بينهما عداوة، أو كان ثم عدو له لم يُعذر، ولو كان الرسول غير معيَّز لم تجب الإجابة.

التاسع: أن لا يكون له عذر من مرض، أو تريض، أو حفظ مال، أو خوف من عدو، (أو غير ذلك)^(٥) مما يُرخص ترك الجماعة، أو (الجمعة)^(٦)، وإلا فلا يجيب، والزحام ليس بعذر.

(١) في أ، ب، ح: لعلم.

(٢) في أ، ب، ج: لورع.

(٣) في أ: من لا يتأذى.

(٤) في الاصل: الأراذل، في أ، ب، ح: الأراذل.

(٥) في ب: غيرها.

(٦) "الجمعة" ساقطة من أ و ب.

العاشر: أن لا يكون هناك منكر^(١) كالخمر، والملاهي، والنساء، أو صور^(٢) على السقوف، والمرافق، فإن كان وهو ممن لا يُرْفَع إذا حضر، فلا يجب، بل يَحْرُم؛ لأنَّ الحضور عند المنكر حرام إلا للمنع، ولو كان ممن يُرْفَع المنكر إذا حضر لزمه الحضور إجابة (للدعوة)^(٣) وإزالة للمنكر، ولو لم يَعْلَمْ حتى حضر فإن لم يُرْفَع حَرَمَ الجلوس، فإن كان بالليل وخاف الخروج قعدَ كارهاً، ولم يَسْمَعْ. ولو كانوا يشربون النبيذ المختلف في حله لم يُنْكَرْ إلا إذا اعتقد تحريمه كالمشاعبي، ولو كان في جوار رجل منكر بضرب لا يلزمه التحول، وإن كان يبلغه الصوت.

ومن المنكرات: فُرُشُ الحريز واللباس على الرجال، وصور الحيوانات على السقوف، والجدران، والثياب الملبوسة، والستور المعلقة، والوسائد الكبيرة المنصوبة^(٤)، ولا بأس بما على البساط الذي يَدَّاسُ والمَخَادُ^(٥) التي يُنْكَأ عليها، وعلى الخوان^(٦)، والأطباق، والقصاع^(٧)، ولا بصور الأشجار، والشمس، والقمر، ولا بصور غير مشاهدة كصورة الإنسان، والأفراس مع (الأجناح)^(٨). ولو كانت الصورة مقطوعة الرأس أو مغطاة بثوب، أو غيره، أو في الممو

(١) في أ: منكر أ.

(٢) صور ساقطة من أ، ب، ج.

(٣) في أ: الدعوة.

(٤) عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - امتنع من الدخول عليها من أهل النمرقة التي عليها التصاوير فقالت: لتوب إلى الله ورسوله مما أذنبت، فقال: ما بال هذه النمرقة؟ قالت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتتوسدها فقال - صلى الله عليه وسلم -: إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يُعَذَّبون فيقال لهم: أحبوا ما خلقتم، وإن الببت الذي فيه هذه الصور لا تدخله الملائكة، أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب اللباس، باب: تحريم صورة الحيوان، ح (٥٩٦١)، ج ١١، ص ٥٩٤، مع الفتح؛ أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صور الحيوان، ح (٢١٠٧)، ج ٣، ص ١٦٦٩. والنمرقة: هي الوسادة التي يجلس عليها، انظر لسان العرب: ابن منظور، ج ٦، ص ١٢٧.

(٥) المخاد: يفتح الميم: جمع مخدة وبكرها، مشتقة من الخد لأنه يوضع عليها، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٥٨.

(٦) الخوان: جمع اخونة: هو الذي يؤكل عليه، الفاموس الفقهي، سعدى أبو جيب، ص ١٢٥.

(٧) القصاع: القصعة: تسع العشرة، والجمع قصاع، والقصة: وعاء يؤكل فيه وكان يتخذ من الخشب كالصحن والصدر في وقتنا الحاضر، المعجم الوسيط، مادة فصع، ج ٢، ص ٧٤٦.

(٨) في أ، ب، ج: الحناج.

دونَ موضعِ الجلوسِ فلا بأس، (ولا يُعْذَرُ بِهِ)^(١). ودخولُ البيتِ الَّذي فيه الصورةُ المحرمةُ
مكروهٌ غيرُ محرمٍ، ودخولُ الحمامِ الَّذي على بابهِ صورةٌ (محرمةٌ)^(٢) جائزٌ، ويحرمُ تزيينُ
البيوتِ بالثيابِ المصورةِ، ويُكرَهُ بالحريرِ بلا صورةٍ. ولو صادفَ سنراً مُصَوِّراً لم يفسدْهُ بل
يحطُّهُ، ويَحْزَمُ (التصويرُ)^(٣) والأمرُ بِهِ على البساطِ والأرضِ وغيرهما، سواءَ عملَ لها رأساً
أو لم يَعملْ ولا يستحقُّ بِهِ الأجرةَ، وكذا (نسخُ)^(٤) الثيابِ المصورةِ.

والصومُ ليسَ بعذرٍ في إجابةِ الدعوةِ^(٥) فَإِنْ كَانَ فَرَضاً حَزَمَ الإفطارُ قضاءً، كانَ، أو
نذراً، أو كفارةً مُضيقاً كانَ، أو موسّعاً، وإنْ كَانَ نَفْلاً وشقٌّ على صاحبِ الدعوةِ
أستحبَّ الإفطارُ^(٦)، ولو كانَ آخرَ النَّهارِ، وإنْ لم يشقَّ أَسْتَحَبَّ الإِتِمَامُ.

وللضيِّفِ أكلُ الطعامِ المُقدَّمِ إليه بلا لفظٍ من المضيِّفِ كالشربِ من الخِبابِ على
الطريقِ إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ حضورَ غيره، فلا يجوزُ حتَّى يحضرَ، أو يَأْذَنَ المضيِّفُ، ويجوزُ الأكلُ
من بيتِ الصديقِ، وبستانِهِ (في غيبتهِ)^(٧) إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ مِنْهُ، ولو كانَ بينَهُ وبينَ
صاحبِ الدعوةِ انبساطٌ جازٍ أَنْ يَدْخُلَ، ويأْكُلَ إذا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، وليسَ للضيِّفِ
التصرُّفُ بما سوى الأكلِ، فلا يجوزُ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ رِضَا (المالكِ)^(٨)، ويختلفُ

(١) في أ: ولا يعذر به المدعو.

(٢) "محرمة" ساقطة من ب.

(٣) في أ: التصور.

(٤) في أ: ينسخ.

(٥) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ
فَلْيُحِبِّ، فَإِنْ كَانَ مَغْطِراً فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَانِعاً فَلْيُصَلِّ" أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب: الأمر
بإجابة الداعي إلى دعوة، ح (١٠٧)، ج ٢ ص ٨٤٥.

والمراد بالصلاة الدعاء، معني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٠٩.

(٦) لأنه يدخل السرور على من دعاه وإن لم يفتط جاز لأنه قرينة فلم يلزمه تركها وقال "النووي": "إذا شقَّ
على الداعي صوم نفل فالعطر أفضل". انظر: المهذب، الشرازي، ج ٤ ص ٢٢٨، روضة الطالبين، النووي،
ج ٥ ص ٦٥٠، معني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٠٩.

(٧) في أ، ج: "في حال غيبته".

(٨) في أ: المالك به.

ذلك بجنس المأخوذ وقدره، وبحال المضيف والدعوة فإن شك في أنه محلل المسامحة أم لا حرم.

ولا يجوز إطعام السائل، والبهرة، والساقى، ومقدم الطعام، إلا أن يكون من الأضياف، ويجوز إقام بعضهم بعضاً إن لم يفاوت المالك بينهم في الطعام فإن فاوت وخص بعضهم بنوع لم يجر، ويكره ذلك للمضيف، ويحرم التطفل إذا كانت الدعوة (نقري)^(١)، فإن كانت جفلى^(٢)، فلا يحرم^(٣)، التطفل^(٤).

الاصل/ ١٤٤

وآداب الأكل غسل اليد (فقبّل)^(٥) الأكل وبعده، وأن يقول: بسم الله؛ وإن كان جنباً، أو حائضاً، أو نفساء، فإن نسي فإذا تذكر لكن يقول: بسم الله أوله وآخره، وإن بجهر بحيث يسمعه غيره، ولو سئى واحد أجزأ عن الباقي. وأن يأكل بثلاث أصابع، وأن يتحدث بما لا إثم فيه. وأن يأكل اللقمة الساقطة ما لم تتلوث، ولا ضمان إن تلفت. وأن يضغ النواة، والعجم^(٦) على ظهر اليد ثم يلقيه، وأن يمد الأكل مع الأصحاب ما ظن بهم حاجة، وأن يؤثرهم بفاخر الطعام كقطعة لحم، وخبز طيب، وأن يلعق الأصابع، والقصعة، وأن يحمد الله

(١) في أ: النقراى.

قال الجوهرى: دعوتهم النقري: أي دعوة خاصة ودعاهم النقري: إذا دعا بعضهم بعضاً دون بعض، وهي الدعوة الخاصة، لسان العرب، ابن منظور، فصل النون، ح ٥، ص ٢٣٠؛ المعجم الوسيط، مادة نقر، ج ٢ ص ٩٥٤.

(٢) قال الأخفش: دعا فلان في النقري لا في الجفلى: أي دعا في الخاصة لا في العامة. وهي الدعوة العامة التي لا يخص بها جماعة دون جماعة فإن خص فهي النقري. انظر: لسان العرب، ابن منظور، فصل الحيم، ح ١١، ص ١١١٤؛ معجم لغة الفقهاء، قلعة حي قنيبي؛ ص ١٦٤.

(٣) "يحرم" ساقطة من أ.

(٤) وهو منسوب إلى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم بلا دعوة، فكان يقال له طفيل الاعراس، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٤ ص ٤١٠.

(٥) في أ، ب، ج: قيل.

(٦) لعل النواة هي النواة من النمر والزبيب ونحوهما، والعجم محركة: وهي نواة كل شيء حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ح ٢ ص ١١٤٥؛ الغاموس الفقهي، سعدى أبو جيب، ص ٣٦٣.

تعالى، في آخر الطعام والشراب^(١)، وأن يدعو لصاحب الدعوة^(٢)، وأن يقول: "أكلَ طعامكم الأبرار، وأفطرَ عندكم الصائمون، وصلت عليكم الملائكة"^(٣)، وأن يقرأ سورة الإخلاص، وسورة قريش^(٤)، ويكره الأكل متكئاً، ومما يلي غيره في غير (الفاكهة)^(٥) ومن وسط الفصنة وأعلى الثريد، وأن يعيب (الطعام)^(٦)، وأن يقرن بين تمرتين^(٧)، أو عنبتين بلا إذن (الرفاق)^(٨)، وأن يأكل بشماله، وأن يشرب من في القربة، وأن يكره أي يشرب بالفم بلا عنبر في اليد وأن يتنفس في الإناء، وأن ينفخ فيه، أو في الطعام، ولا يكره الشرب قائماً إلا سائراً، وقيل يكره ولا يكره الأكل قائماً، وبلا حاجة، وتركه أفضل، ويكره أن يقرب فمه من الفصنة بحيث يرجع من فمه شيء، وأن يتمخط ويتصق وقت الأكل إلا من ضرورة والأولى أن لا يأكل وحده، ولا يرتفع من مائدة الغلمان، والصبيان، والزوجات والأولاد.

(١) عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان إذا فرغ من طعامه، وقال مرة: إذا رفع مائدته قال: الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفي، ولا مكنور، وقال مرة: الحمد لله ربنا غير مكفي، ولا مودع، ولا مستغنى ربنا أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الاطعمة، باب: ما يقول إذا فرغ من طعامه، ح (٥٤٥٨)، ج ١٠ ص ٢٢٦، مع الفتح، وذكره النووي في كتاب "الأذكار"، باب: ما يقول إذا فرغ من طعامه ص ٢١٠. وانظر: سنن ابن ماجه بشرح السندي، ج ٢، ص ٤٧٢.

وقال "الألباني": هذا الحديث صحيح دون قوله: "أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم"، صحيح سنن ابن ماجه، ح (١٤١٧)، ج ١، ص ٢٩١.

(٢) انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٢٩.

(٣) عن عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - قال: "أفطر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عند سعد بن معاذ - رضي الله عنه - فقال: "أفطرَ عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة وأكلَ طعامكم الأبرار" أخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب الصيام، باب: ثواب من فطر صائماً، ج ١ ص ٥٥٦، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصدقات، باب: الدعاء لرب الطعام، ح (١٤٦٧٣)، ج ٧، ص ٤٦٣؛ وأحمد في المسند ج ٣ ص ١٣٨، وأخرجه الدارمي، السنن، كتاب الصوم، باب: دعاء الصائم لمن يفطر عنده، والحديث مروى عن أنس رضي الله عنه، ح (١٧٧٣)، ج ٢، ص ١٩ وقال في "الزوائد": في اسناده مصعب بن ثابت عن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف. انظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، باب: فيما رد السلام سرأ، ج ٨، ص ٣٤.

(٤) لم أفت على هذا الأثر.

(٥) في أ، ب، ج: الفواكه.

(٦) "الطعام" ساقطة من أ.

(٧) إذا كان الطعام مشتركاً بينهم. روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٥٢-٦٥٣.

(٨) في أ، ب، ج: الرفقاء.

وَأَنْ لَا يَتَمَيَّزَ مِنْ جُلُوسِهِ بِالطَّعَامِ إِلَّا لِحَاجَةِ كَدَوَاءٍ، وَنَحْوِهِ، وَلَا حَرَجَ عَلَى الْأَعْمَى فِي مُوَاقِلَةِ الْبَصِيرِ، وَأَنْ يَتَأَذَى الْجَالِسُ بِجُلُوسَتِهِ بِعَدَمِ ضَبْطِهِ فِي الْأَكْلِ مَعَ يَلِيهِ وَغَيْرِهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِغَسْلِ يَدِ الصَّبِيَانِ^(١)، ثُمَّ (الشَّبَابِ)^(٢)، ثُمَّ الشُّبُوحِ قَبْلَ الْأَكْلِ، وَبِالْعَكْسِ بَعْدَهُ^(٣).

(١) لِقَلَّةِ صَرَفِهِمْ عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ، حَاشِيَةُ الْكُمْتَرِيِّ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ح ٢ ص ١٤٥.

(٢) فِي أ، ب: الشَّبَابِ، فِي ح: الشُّبَابِ.

(٣) لَشَرْفِهِمْ أَيْ بَعْدَ الْأَكْلِ بَدَأَ بِغَسْلِ يَدِ الشُّبُوحِ ثُمَّ الشَّبَابِ ثُمَّ الصَّبِيَانِ. حَاشِيَةُ الْكُمْتَرِيِّ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ح ٢

ص ١٤٥.

يجوزُ نثرُ^(٢) السكر والجوزِ، واللوزِ، والتمرِ، والذَّراهمِ، والدنانيرِ، في (الإملاكات)^(٣) ولا يكرهُ، وترْكُهُ أولى^(٤)، كالنقاطهِ لمنْ يقدِّحُ في مروعتِهِ، ومنْ النقطَةِ ملكُهُ ولو كانَ صَبِيئاً، ومنْ وقعَ في حجرِهِ وقد بسطَهُ لذلكَ ملكُهُ ولمْ يخرجْ منْ ملكِهِ بالسقوطِ، ولو لمْ يبسطْهُ لذلكَ لمْ يملكْهُ، كتَلَجٍ وقعَ في ملكِهِ وماءٍ مَبَاحٍ دخلَ أرضَهُ وسمكٌ مَبَاحٍ دخلَ حوضَهُ، وطائرٌ مَبَاحٍ عَشَّشَ في ملكِهِ^(٥) وهو أولى منْ غيرِهِ لِنَ كَانْ مَمَّنْ يرغبُ في أخْذِهِ، ولو أخْذَهُ غيرُهُ لمْ يملكْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ البَاسِطُ مَمَّنْ لا يرغبُ فِيهِ، ويمْلِكُ التَلَجُ فما بعدهُ مطلقاً، والخَتَانُ في هذا كالأَملاكِ، ويُكرَهُ الأخْذُ منْ الهواءِ بالإزارِ ونحوَهُ فَإِنْ أَخْذَ ملكٌ.

الاسم/١٤٥

(١) وهو جعل الشيء عقب شيء لمناسبة بينهما. التعريفات، الحرجاني، ص ٦٤.

(٢) النثر: مصدر نثر ينثر نثراً، ومعناه رماه متفرقاً، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٥٨، والنثر: ما ينثر على راس العروس من دراهم أو غيرها. النظم الممتعزب، لابن بطال الركي، ج ٢ ص ٦٥.

(٣) في ب: الأملاك.

والإملاكات مأخوذة من الإملاك وهو السكاح، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الإنوار، ج ٢ ص ١٤٢.

(٤) لأنه سبب إلى ما يشبه النهبة، ولأنه يؤخذ بخلصة وقد يغلب بعضهم بعضاً فيأخذ من غيره ما هو أحسب إلى صاحبه.

انظر: مختصر المزني، ج ٩ ص ١٩٨، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤١١.

(٥) في ج: ولم يخرج من ملكه بالسقوط واقعة بعد قوله: "وطائر مباح عَشَّش في ملكه".

كتاب القسم والنشور

كتاب القسم^(١) والنشوز^(٢)

من كان له زوجة واحدة، أو أكثر لا يجب عليه المبيت عندها، ويستحب أن لا يعطلها ليحصنها^(٣)، وكذا لو كانت له مستولدات أو إماء، ولا قسم لهن مع الزوجات ودونهن^(٤)، ولو باتت عند واحدة من الزوجتين، أو الزوجات لزمه مئة للأخرى، وإن كانت في بلد آخر، ولا يجب التسوية في الجماع ويستحب^(٥)، ولا مؤاخذه بزيادة ميل القلب إلى بعضهن، ولو قسم مدة وسوى ثم أعرض عنهن جاز.

وتستحق القسم المريضة، والحائض، والنفساء، والزناة، والمراقة، والتي آلى^(٦)، أو ظاهر عنها، ولا تستحق الناشئة بالخروج من المسكن، وبإغلاق الباب عليه، وبالمنع من الاستمتاع، وبدعوى الطلاق إلى أن تطيع. ولو سافرت بغير إذنه، أو بإذنه لغرضها سقط حقها

(١) القسم: بفتح القاف: النسوة بين الزوجات، وإما بكسر القاف فهو النصيب والمقصود به هنا التمسك بين الزوجات، تحرير التنبيه، النووي، ص ١١٧، تكملة المجموع المطبوع، ج ١ ص ٥٦٣.

(٢) أصل النشوز: الارتفاع، والنشز: المكان المرتفع، ونشز الرجل: إذا ارتفع على صاحبه وخرج عن حسن المعاشرة، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٥٩، النظم للمستعذب، لابن بطال، ج ٢ ص ٧٠. ونشوز المرأة: تعاليها على زوجها وإساعتها معاملته، وفي الاصطلاح: معصية الزوج فيما يلزمها من طاعته من غير وجه مشروع انظر: معجم لغة الفقهاء، قلعة جي، فنيبي، ص ٤٨٠، مدى حرية الزوجين، عبد الرحمن الصابوني، ص ٧٤٢.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَغَاثِرُوهُنَّ بِالْمَغْرُوفِ﴾ سورة النساء، آية: ١٩، ولأن هذا من المعاشرة بالمعروف ولأن تركه قد يؤدي إلى الفجور وأولى درجات الواحدة أن لا يخليها كل أربع لبال عن ليلة اعتسراً بمن لسه أربع زوجات انظر: الإقناع، الماوردي ص ١٤٥، البسيط، الغزالي، ج ٥ ص ٢٨٥، متن الغاية والقريب، لابي شعاع ص ٢٢٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٥، ص ٦٨٥؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٢٩، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤١٤.

(٤) قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَجِدُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ سورة النساء، آية: ٣، أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل في ملك اليمين، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٥٩، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٣٠.

(٥) لأن ذلك يتعلق بالنشاط والحركة وهو لا يملكها قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَجِدُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ خَرَصْتُمْ فَلَا تَمْلِكُوا كُلَّ الْمَنِيِّ فَتَذَرُوهَا كَالْمَعْصِفَةِ وَإِنْ تَصَلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ سورة النساء، آية: ١٢٩؛ انظر: المهذب الشيرازي، ج ٤ ص ٢٤١، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٢٩.

(٦) من الإيلاء وهو اليمين على ترك وطء المتكوجة مدة، مثل: والله لا أحامك أربعة أشهر. التعريفات، الجرجاني، ص ٥٠.

من القسم، ولغرضه لم يَسْقُطْ، ولو مَرَضَ الرُّوحُ لم يَسْقُطْ الْقَسَمُ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَنْفَرِدْ بِمَسْكَنِ طَسَافَ عَلَيْهِ، وَإِنْ انْفَرَدَ فَالْأُولَى أَنْ يَمْضِيَ إِلَيْهِنَّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْعُوهُنَّ^(١) فَمَنْ امْتَنَعَتْ، وَإِنْ كَانَ لَشُغْلٍ فَنَاشِزَةً.

ولا يجوزُ أَنْ يَمْضِيَ إِلَى بَعْضِهِنَّ، وَيَدْعُو بَعْضَهُنَّ إِلَّا لَغَرَضٍ، بَأَن كَانَتْ إِحْدَاهُمَا قَرِيبَةً فَيَمْضِيَ إِلَيْهَا، وَالْأُخْرَى بَعِيدَةً فَيَدْعُوهَا، أَوْ إِحْدَاهُمَا شَابَةً يُكْرَهُ خُرُوجُهَا فَيَمْضِيَ إِلَيْهَا، وَالْأُخْرَى عَجُوزَةً فَيَدْعُوهَا فَإِنْ أَبَتْ فَنَاشِزَةً، وَلَوْ أَقَامَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ وَدَعَا الْبَاقِيَاتِ إِلَى بَيْتِهَا لَمْ تَلْزَمَهُنَّ الْإِجَابَةُ، وَلَوْ أَقَامَ عِنْدَ جَارِيَةٍ لَهُ وَدَعَاهُنَّ (الزَّمَنُ)^(٢) وَالْإِمْتِنَاعُ نَشُوزٌ، وَحَرَمٌ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ضَرَتَيْنِ، أَوْ ضَرَاتٍ فِي مَسْكَنِ^(٣)، وَلَوْ لَيْلَةً وَاحِدَةً إِلَّا بِرِضَاهُنَّ.

والمُرَادُ مِنَ الْمَسْكَنِ مَا يَلِيقُ بِالْمَرْأَةِ مِنْ دَارٍ وَحَجَرَةٍ وَبَيْتٍ مُنْفَرِدٍ، فَاللَّوَاتِي يَلِيقُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ دَارٌ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُنَّ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَلَا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَاللَّوَاتِي يَلِيقُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بَيْتٌ، أَوْ حَجَرَةٌ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُنَّ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ حَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا بَيْنَ اثْنَيْنِ لَكِنْ لَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حَجَرَاتٌ، أَوْ بُيُوتٌ مُنْفَرَدَةٌ الْمَرَافِقِ مِنَ الْمَطْبِخِ وَالْمُسْتَرَاكِ^(٤) وَالْمَرْقَى^(٥) وَغَيْرِهَا، فَلَهُ أَنْ يَسْكُنَهُنَّ فِيهِنَّ، وَكَذَا وَاحِدَةٌ فِي الْعُلُوِّ وَالْأُخْرَى فِي السُّفْلِ، وَالْمَرَافِقُ مُتَمَيِّزَةٌ، وَاللَّوَاتِي يَلِيقُ بِهِنَ الْبُيُوتُ الْمُتَفَرَّدَةُ لَهُ أَنْ يُسْكِنَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بَيْتًا مِنْ دَارٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ خَانٍ وَاحِدٍ.

ولا يَجْمَعُ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، وَإِذَا جَمَعَهُمَا كُرِهٌ وَطُءَ إِحْدَاهُمَا بِحَضْرَةِ الْأُخْرَى، وَلَوْ طَلَبَ لَمْ يَلْزَمُهَا الْإِجَابَةُ وَلَا تُصِيرُ نَاشِزَةً بِالْمَنْعِ. وَالْأَصْلُ فِي الْقَسَمِ اللَّيْلُ،

(١) لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ عَلَيْهِنَّ، حَاشِيَةُ الْكُمُتْرِ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ج ٢ ص ١٤٧.

(٢) فِي أ: لَزَمْنَهُنَّ.

(٣) لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّبَاغُضِ، وَلِأَنَّ احْتِمَاعَهُنَّ فِي الْمَسْكَنِ الْوَاحِدِ مَعَ تَأَكُّدِ الْوَحْشَةِ بَيْنَهُنَّ يُوَلِّدُ كَثْرَةَ الْمَخَاصِمَةِ، انْطَر: فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِي، ح ٨ ص ٣٦٤، نَحْفَةُ الْمَحَنَاجِ، لِأَنَّ حَرَّ السَّهْمِي، ج ٧ ص ٤٤٣، مَغْنَى الْمَحَنَاجِ، الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ، ح ٤ ص ٤١٦.

(٤) وَهُوَ بَيْتُ الْخَلَاءِ "مَكَانُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ" حَاشِيَةُ الْكُمُتْرِ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ج ٢ ص ١٤٧.

(٥) وَهُوَ مَا يَصْعَدُ عَلَيْهِ إِلَى سَطْحِ الدَّارِ "السَّلْمُ" حَاشِيَةُ الْكُمُتْرِ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ج ٢ ص ١٤٧.

واليوم تابع^(١)، فيجوزُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا، وَمَنْ يَعْمَلُ لَيْلًا وَيَسْكُنُ نَهَارًا كَالْأَتُونِيِّ^(٢)، وَالْحَارِسِ الْأَصْلُ فِي حَقِّهِمَا الْيَوْمُ، وَاللَّيْلُ تَابِعٌ. وَقَسَمَ الْمَسَافِرُ وَقْتُ نَزُولِهِ لَيْلًا كَانَ، أَوْ نَهَارًا قَلِيلًا، أَوْ كَثِيرًا، وَمَنِ الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ اللَّيْلُ حَرَّمَ عَلَيْهِ الدَّخُولُ فِيهِ فِي نَوْبَةِ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَ لِحَاجَةِ كَعِبَادَةٍ مَرِيضٍ وَغَيْرِهَا، وَبَجُورٍ لِلضَّرُورَةِ، كَالْمَوْتِ وَالْإِشْرَافِ عَلَيْهِ، وَالْمَرَضِ الْمُخَوِّفِ^(٣)، وَالْحَرَقِ وَالْغَرَقِ وَشَبِيهَيَا، وَلَا يَطِيلُ وَإِلَّا فَيَقْضَى، وَلَوْ تَعَذَّرَ بِالدَّخُولِ، فَإِنْ طَالَ عَصَى وَقْضَى، وَإِنْ لَمْ يُطْلَلْ عَصَى، وَلَمْ يَقْضَ، وَلَوْ جَامَعَ حِينَ دَخَلَ لَمْ يُكَلَّفْ بِهِ فِي الْقَضَاءِ.

وَلَا يَجِبُ التَّنَوُّبُ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَقِيمَ فِي بَيْتٍ صَاحِبَةُ النَّوْبَةِ إِنْ أَقَامَ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهَا إِلَّا لِحَاجَةِ كَعِبَادَةٍ، وَتَعْرِفُ خَيْرٌ، وَتُسَلِّمُ نَفَقَةً وَوَضَعَ مَنَاعَ وَأَخَذَهُ، وَلَا يَطِيلُ الْمَقَامَ وَلَا يَقْضَى إِنْ فَعَلَ، وَلَهُ جَمِيعُ (الاسْتِمْتَاعَاتِ)^(٤) غَيْرَ الْجَمَاعِ إِنْ أَمِنَ مِنْهُ، وَلَوْ دَخَلَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ يَقْضَى، وَمَنِ الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ النَّهَارُ قَلِيلَةً كَنَهَارِ غَيْرِهِ، وَنَهَارَةً كَلِيلِ غَيْرِهِ، وَلَوْ بَاتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ، وَخَرَجَ أَوْ أَخْرَجَ فِي نَوْبَةِ الْأُخْرَى بَعْضَ اللَّيْلِ قَضَى لَهَا الْفَائِتَ، وَلَوْ وَضَعَتْ، أَوْ مَرِضَتْ، وَكَانَ لَهَا مُتَعَهِّدٌ لَمْ يَبْتَ عِنْدَهَا فِي غَيْرِ نَوْبَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَهِّدٌ بَاتَ عِنْدَهَا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، وَيَقْضَى لِلْبَاقِيَاتِ إِنْ بَرِثَتْ، وَإِنْ مَاتَتْ فَيَتَعَذَّرُ، وَإِنْ تَقَلَّتْ، وَأَشْرَفَتْ عَلَى الْمَوْتِ، فَلَهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا لَيْلًا وَيَقْضَى إِنْ بَرِثَتْ، وَلَوْ مَرِضَتْ اثْنَتَانِ، وَلَا مُتَعَهِّدٌ قَسَمَ اللَّيَالِي بَيْنَهُمَا وَسَوَّى التَّمْرِيطَ.

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصَرًا﴾ سورة بَنَاس، آيَةُ: ٦٧ وَالنَّهَارُ فِي ذَلِكَ تَابِعٌ لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّرَدُّدِ وَالْإِشْرَافِ فِي الْحَوَاتِجِ، فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِي، ج ٨ ص ٣٦٥.

(٢) الْأَتُونُ: الْمَوْقِدُ الْكَبِيرُ كَمَوْقِدِ الْحَمَامِ، وَالْأَتُونِيُّ: هُوَ الَّذِي يَوْقِدُ نَارَ الْحَمَامِ، الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ، مَادَّةُ أَتْنَنَ، ج ١ ص ٤.

(٣) الْمَرَضُ الْمُخَوِّفُ: هُوَ الَّذِي يَخَافُ فِيهِ الْمَوْتُ لِكَثْرَةِ مَنْ يَمُوتُ بِهِ وَيَكُونُ مُتَصِلًا بِهِ وَلَا يَطُولُ أَكْثَرَ مَسْنِ سَنَةٍ مَجْرِبِ التَّنْبِيهِ، النَّوَوِي، ص ٢٤١، الْقَامُوسُ الْفَقْهِي، سَعْدِي أَبُو حَبِيبٍ، ص ٣٤٣.

(٤) فِي ب: الْإِسْتِمْتَاعُ.

وأقل القسم: ليلة ليلة، ولا يجوز تبعضها^(١) وأكثره ثلاث ثلاث، ولا يجوز الزيادة إلى جمعة، أو شهر، أو سنة إلا برضاها. ومن كانت له امرأتان في بلدتين، فهذا طريقته، ولا فصل لامرأة على الأخرى في القسم، وإن شرفت، إلا أن للحرمة ليلتين، وللأمة ليلة، ولو نكح جديدة بكرًا فتختص وجوبًا بسبع^(٢) ليلال، وثنيًا بثلاث بلا قضاء فيهما، ويجب الموالاة بين السبع والثلاث، وإلا فلا يحسن المقدم^(٣)، ولو كانت الجديدة أمة ولا يتصور إلا [للعبد]^(٤)، فكذا يستحب أن يخير الثيب بين أن يقيم عندها ثلاثًا بلا قضاء، أو سبعة مع القضاء، فإن اختارت السبع، وأقام قضى السبع للباقيات^(٥)، ولو أقام بلا اختيارها فلا قضاء إلا للزيادة. ولو التمس أربعًا، أو خمسًا، أو ستًا، أو البكر عشرًا حرم إيجابتها، ولو أجاب لم يقض غير الزائد، ولو طلق زوجة، ثم راجعها فلا زفاف، ولو أياها، ثم جدد نكاحها، فلها حق الزفاف.

ولا يتخلف بالزفاف عن الجماعات، وعيادة المريض، وتشيع الجنابة، وإجابة الدعوة، وسائر أعمال البر، ولا يجوز الخروج إلا برضاها. وفي دوام القسم يجب التسوية في الخروج إلى الجماعات، وأعمال البر بأن يخرج في ليلة الجميع، أو لا يخرج أصلًا، فإن خرج في نوبة بعضهن فقط عصى^(٦).

(١) لما في تبعضها من تنغيص العيش ولعسر ضبط أجزاء الليل، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٣٢.

(٢) لأن المقصود حصول الألف والأس وخصت البكر بزيادة لأن حياها أكثر، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٧١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٢١.

(٣) لأن الحكمة في ذلك ارتفاع الحشمة وهي لا تزول بالمفرق، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٦٥.

(٤) في الأصل: العبد، في أ، ب، ج: للعبد.

(٥) لما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج أم سلمة - رضي الله عنها - وقال: "إن شئت مسبت عندك، وسبت عندهن، وإن شئت ثلثت عندك ودرت". أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عقب الزواج، ج (١٤٦٠)، ج ٢ ص ١٠٨٣.

(٦) متن الغاية والتفريب، لأبي شجاع، ص ٢٢٨، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٢٢.

فصل

لو تركت واحدة منهن حقها من القسم جاز إن رضي الزوج، ولزمته التسوية بين الباقيات. ولو أخذت عوضاً من القسم من ضرة، أو غيرها لزمها الرد ولزمه القضاء لها، ولو وهبت من ضرة معينة جاز، ولا يشترط رضاها، ويببئ عندها ليلتين متصلتين (إن اتصلتا)^(١) بنوبة الواهية، ومنفصلتين إن انفصلتا، ولو طلق الواهية سقط ذلك، ولو وهبت من زوجها فله أن يخصص واحدة بها، ويُنظر في الاتصال والانفصال، وللواهية الرجوع متى شاعت، حتى لو رجعت في أثناء الليل لزمه الخروج إلى الواهية، وما فات قبل علم الزوج لا يقضيه. ولو أباح ثمرة بستانه لآخر، ثم رجع وتناول المباح له بعضنها قبل أن يعلم الرجوع قال "الغزالي"^(٢): لا يضمن، ونسبه "إمام الحرمين" إلى معظم المحققين، وهو المذكور في "الحاوي"^(٣) و"تعليقه"^(٤) وقال "الصيدلاني"^(٥): يضمن^(٦) وإليه الميل في شرح اللباب^(٧).

قال صاحب "التعليقة"^(٨): ولا يُغرّمه كما لا ينعزل الوكيل قبل بلوغ خبر العزل إليه وفيه زلل وخلل (من وجوه)^(٩):

(١) في أ: إن اتصلت.

(٢) الوحيز، الغزالي، ج ٢ ص ٣٩.

(٣) الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٢، ص ٣٠٠. ومستند قول "إمام الحرمين" و"الغزالي" هو عدم علم المباح له برجوع المباح الذي أباح ثمره بستانه وإذا كان كذلك فلا ضمان عليه.

(٤) هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المعروف بالصيدلاني نسبة إلى بيع العطر ويعرف بالداودي أيضاً نسبة إلى أبيه، وله مصنّفات جليلة، وقد كان هو والقفال المروزي متعاصرين، توفي سنة (٤٢٧هـ)، انظر: طبقات الشافعية، الحسيني، ص ١٥٣، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٢٣٠، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢ ص ٢١٤-٢١٥.

(٥) وجه قول الصيدلاني: أن الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل ورححه "النووي"، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٧٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٧.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) التعليقة للبغوي ولم أقف عليه.

(٨) في أ، ب: من أوجه.

الأول: أنه قاسَ عدمَ الضمانِ على عدمِ الانعزالِ، والأصحابُ قد خرَّجوهُ على ذلكَ الخلافِ، وبنوه^(١) عليه ومقتضاهُ وجوبُ الضمانِ، وشتانُ ما بينهما.

الثاني: أنَّ الذينَ خرَّجوهُ على مسألةِ الوكالةِ بنوا رجوعَ المبيعِ على انعزالِ الوكيلِ، والضمانَ على بطلانِ التصرفِ^(٢) لا على الانعزالِ وبينهما بونٌ بينَ.

الثالث: أنَّ الحكمَ بعدمِ الانعزالِ في الوكالةِ قبلَ بلوغِ الخبرِ مرجوحٌ مضعَّفٌ، والنمسكُ بالضعيفِ لا يزيدُ إلا ضعفاً.

الرابع: أنه ناقضٌ صريحاً حيثُ ذَكَرَ هاهنا أنه لا ينعزلُ قبلَ بلوغِ الخبرِ، وفي الوكالةِ أنه ينعزلُ.

ولو سافرَ رجلٌ بزوجهِ الحرَّةِ فليسَ لَهَا الامتاعُ ولا لأهلها وعشيرتها، ولا (يلزمُ)^(٣) القضاءُ للباقياتِ إذا عادَ بشروطِ^(٤):

الأولُ: أنَّ يقرَّعَ في الابتداءِ^(٥) وإلا فيعصى ويقضي من الخروجِ إلى الرجوعِ كان السفرُ طويلاً أو قصيراً.

(١) يعني أنَّ الأصحابَ قد خرَّجوا الخلافَ في الضمانِ وعدمه على الخلافِ في الانعزالِ وعدمه وبنوا هذا الخلافَ على ذلكَ الخلافِ، وهذا يقتضي وجوبَ الضمانِ قياساً على الانعزالِ لأنَّه أظهرُ الوجهين فيه لا عدمَ الضمانِ قياساً على عدمِ الانعزالِ كما توهم. حاشية الكُمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٤٩.

(٢) والأظهرُ أنه ينعزلُ قبلَ بلوغِ الخبرِ فهو يقتضي ثبوتَ الرجوعِ قبلَ بلوغِ الخبرِ وبنوا الضمانَ على بطلانِ التصرفِ، والأظهرُ أنه يبطلُ التصرفُ وهو يقتضي وجوبَ الضمانِ، أي لا أنهم بنوا الضمانَ على الانعزالِ كما توهم صاحبُ التعليقِ. حاشية الكُمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٤٩.

(٣) في أ: يلزمه.

(٤) انظر: الوسيط، العزالي، ج ٥ ص ٣٠٠-٣٠١.

(٥) عن عائشة- رضي الله عنها- أنَّ النبي- صلى الله عليه وسلم- كان إذا أرادَ سفراً أقرَّعَ بينَ نساءه فأبَّهْنَ خرجَ سهنُها خرجَ بها^(٦) أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب: القرعة بين النساء، ح (٥٢١١)،

ج ١٠ ص ٣٨٨.

الثاني: أن لا يكون (سفر)^(١) (نَقْلَةً)^(٢) وفي (سفر)^(٣) النَقْلَةُ لا يجوزُ استصحابُ بعضهنَّ لا بالقرعة ولا بغيرها، بل يجبُ أن ينقلن (جميعاً)^(٤) أو يُطْلَقْنَ، فإن فَعَلَ عَصَى وقضى للمخلفات.

الثالث: أن لا يعزّم على الإقامة، فإن عَزَمَ وانتهى إليه، أو نوى عند دخوله، أو بعده، قضى مُدَّة الإقامة دون الذهاب والإياب، ولو لم يعزّم ولم ينوِ قضى ما زاد على مُدَّة (المسافرين)^(٥)، ولو أقام لثقلٍ يَنْتَظِرُ تَجَرَّه كل ساعة، فلا يقضى إلى ثمانية عشر يوماً^(٦).

الرابع: أن لا يكون معصيةً وإلا فيعصى، ويقضى وإذا ظهرت من المرأة أماراتُ النشوزِ قولاً بأن تنجيه بكلام خشن بعد أن كان ليتناً أو فعلاً بأن يُوجَدَ منها إعراضٌ وعُبُوسٌ بعد طلاقٍ ولطفٍ وعظْمُ الزوج^(٧) بقوله: اتق الله وأحذري العقوبة، ولم يهجرها في المضجع والكلام، ولم يَضُرْ بها وإن تحقّق منها النشوزُ، ولم يكرّرْ فله مع الوعظِ الهجرانُ، وفي الضرب قولان: أرجحهما عند "الشيخ أبي حامد"^(٨)، "والمحاملي"^(٩): المنع، وهو المرجّحُ فسي

(١) في ب: سفره.

(٢) في أ: النقلة.

وهو اسم مصدر من الانتقال وتعني انتقال القوم من موضع إلى موضع انظر: تهذيب الأسماء والنفسات، النووي، ج ٣ ص ١٧٣، المصباح المنير، القنوي، ج ٢ ص ٩٦٣.

(٣) في أ: السفر.

(٤) "جميعاً" ساقطة من ب.

(٥) في ب: السفر.

(٦) قال "الخطيب الشربيني": فلو أقام حاجة يتوقعها كل وقت فلا يقضى إلى ثمانية عشر يوماً حزم به فسي

"الألوار"، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٢٤.

(٧) وموعظة الرجل لزوجته هو أن يذكرها بالله وما فرض عليها من الواجبات وقد تقدم، انظر: مدى حربة الزوجين، عبد الرحمن الصابوني، ج ٢ ص ٧٤٢، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ سورة النساء آية: ٣٤.

(٨) أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني شيخ الأصحاب، ولد سنة (٣٤٤هـ)، وتوفي سنة (٤٠٦هـ) وكان أبو الحسن البغدادي المعروف بالقدوري يجله ويفضله على كل أحد له تلميذه على المختصر، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣ ص ٢٤، مفتاح السعادة، طاش كبرى زادة ج ٢ ص ٣١٨.

(٩) أبو الحسن أحمد بن القاسم المحاملي الضبي، من مصنفاته: "المجموع"، كتاب "اللولين والوجهن" توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة (٤١٥هـ)، انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٢٢٤-٢٢٥؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج ١، ص ٧٤-٧٥؛ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢ ص ١٧٤-١٧٥.

"المحرر"^(١)، وأرجعهما عند "صاحب المذهب"^(٢)، "والشامل": الجواز، وهو المختار في "الروضة"^(٣)، قال في "شرح اللباب": ولا يجوز الضرب إلا إذا علم أن الوعظ والهجران لا ينفعان وينفع هو، وإلا فلا يجوز هو أيضاً، وهو المذكور في (الحاوي)^(٤) وتعليقه^(٥)، ولو تكرّر التشوُّر فله الضرب بلا خلاف وعفوه أولى، ويجب أن لا يكون مُتَمَيِّزاً، ولا مُبَرِّحاً^(٦)، ولا على الوجه والمهالك، ولو أفضى إلى التلف لزم الغرم، وفي الحديث النهي عن ضربهنَّ محمول على الحال الذي لم يوجَد السبب المجوز.

(١) فتاوى المحرر الكرمانى مخطوط ١٥٧/أ.

ووجه قولهما: أن الجنابة لم تتأكد، وقد يكون ما جرى لعارض قريب الزوال، لا يحتاج إلى التاديب بالإيلاء والتشديد، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٨٨.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي من أكابر فقهاء الشافعية، اشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة. ولد بفيروز آباد من قرى شيراز في إيران سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة (٣٩٣هـ)، وتوفي على يد أبي عبدالله الله البضاوي، توفي في بغداد سنة سبعين وأربعمائة (٤٧٠هـ)، من مصنفاته: "التنبيه"، و"المذهب" و"الملخص في الحدل". انظر: كشف الطنون، لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٨١٨، شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي، ج ٢، ص ٣٤٩.

المذهب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٤٨، ووجه قول الشيرازي: أنه يجوز أن يهجرها للتشوُّر فجاز أن يضربها كما لو تحقق منها.

(٣) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٧٦. وهو المختار لظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ فَبِأَنِّ أُطْعَمْنَ فَلَا يَنْفَعُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ سورة النساء، آية: ٣٤. قال "الغزالي": والصحيح أنه إذا غلب على ظنه أنها تنزحر بالوعظ ومهاجرة الموضع لم يُجْزَ الضرب وإن علم أن ذلك لا يجرها جاز الضرب والأولى ترك الضرب" الوسيط، الغزالي، ج ٥ ص ٣٠٥.

(٤) الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٢، ص ٣١٠.

(٥) التعليقه، لنجم الدين القزويني، لم أف على قوله.

(٦) الضرب المبرح: هو الشاق الشديد الألم، والمقصود به الضرب غير المؤذي ولا المؤلم والضرب لبس عتوبة نشوزها ولكنه علاج لذلك الحالة التي طرأت على الأسرة وتنادياً لوقوع الفرقة بين الزوجين بدليل أنهم قالوا لو علم أن في ضربه عدم رجوعها عما فيه فلا يجوز له الضرب لأن المقصود منه الإصلاح بحيث لا يترك علامة ولا يمتحن كرامة، انظر: تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٠ مدى حرية الزوجين، عبد الرحمن الصابوني، ص ٧٤٨-٧٤٩.

ودليل ذلك ما روى جابر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: انقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بكتاب الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، وإن لكم عليهن أن لا يؤطنن فرسكم أحداً نكروهن، فإن فطن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح". أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب: حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - ج (١٢١٨)، ح ٢، ص ٨٨٩.

وليس من التشوُّبِ الشتمُ، [وبدءاً] ^(١) اللسانُ لكنَّها تأثمُ [بالإيذاء] ^(٢)، وتستحقُّ التَّأديبَ
وله ذلك بلا مراجعة القاضي، ولو منع حقُّها من القسم والنَّفقة ألزَمَ الحاكمُ.

ولو كان سيِّئَ الخُلُقِ يؤذِنُها بلا سببٍ نهأَ الحاكمُ فإنَّ عادَ عزَّزَهُ ولو (نَسَبَ) ^(٣) كلُّ
واحد الآخر إلى التعدي، وأشكَلَ الحالُ يتعرَّفُهُ الحاكمُ من ثقةٍ خبيرٍ بشأنيهما ومنعَ الظالمَ منهما
فإنَّ لم يكن أسكنَّهما بجنبِ ثقةٍ يبحثُ عن حالِهما، ولو اشتدَّ الشقاقُ بينهما ودأما على
التضاربِ، والتفاخُشِ بعثَ القاضي حكماً من أهله وحكماً من أهلها استجاباً، وقيلَ وجوباً ^(٤)
وهما وكيلانِ فلا يجوزُ إلا برضاهما ^(٥)، ويوكَلُ الزوجُ حَكَمَهُ بالتطبيقِ مخائلاً أو بعبوضٍ
والزوجةُ حَكَمَها ببذلِ العوضِ وقبولِ الطلاقِ ويشترطُ فيهما: النكليفُ، والإسلامُ، والعدالةُ،
والحريةُ والاهتداءُ إلى المقصودِ، ولا يشترطُ أن يكونا من أهلها ^(٦).

الاصـل/ ١٥٠

(١) في الأصل، ب: وبذء، في أ: وإبذاء، في ح: وبذاء.

وهي يفتح اللام، وبالأل المعجمة والمد هو الفحش، يقال: فلان بذىء اللسان، تحرير التنبيه، النووي،
ص ٢٨٦.

(٢) في أ، ب، ج، بالإبذاء في الأصل : بالإبذاء.

(٣) في أ: ثنت.

(٤) وهو المعتمد لأنه من الفروض المتأكدة على القاضي ولظاهر الآية، قال تعالى: «وإن خفتُم شقاقَ بَينَهما
فابتثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريداً إصلاحاً يوفِّقَ اللهُ بَينَهما» سورة النساء، آية: ٣٥، ونصُّ
"الشافعي" في "الأم" أظهر في الوجوب وقد صرح بالوجوب أيضاً "الماوردي" في "الحاوي".
انظر مختصر المزني، ج ٩ ص ٢٠٠، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٥٧.

(٥) واختلف في الحكمين هل هما وكيلان؟ أم حاكمان مؤلَّيان من جهة الحاكم؟ فيه قولان، أظهرهما: أنَّهما
وكيلان، فلا يملكان التفرُّيق إلا بإذنها، لأنَّ الطلاق إلى الزوج، وبذل المال إلى الزوجة فلا يجوز إلا
بإذنها، والقول الآخر: هما حاكمان فلها أن يفعل ما يريان من الجمع والتفرُّيق بعوض وغير عوض، لقوله
عز وجل: «فابتثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها» سورة النساء، آية: ٣٥، فسماعهما حكمن ولم يعتبر
رضا الزوجين، انظر: المذهب، الشبراوي، ج ٤ ص ٢٥٠، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٧٨؛ الإصاع
في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، ج ٢، ص ٥٩٢.

(٦) لأن القراية غير معتبرة في الحكم لكن يستحبُّ للأية، ولأنَّ الأهلَ أنفقَ وأقربُ إلى رعابة المصالح
وأعرفُ بواطن الأحوال، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٩٢، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣
ص ٢٤٠.

كتاب الخلع

وتضمن مايلي:

الطرف الأول: أركان الخلع

الطرف الثاني: التوكيل بالخلع والإختلاع

الطرف الثالث: النزاع في الخلع

كتاب الخلع

وهو لغة^(١): النزاعُ وشرعاً^(٢): الفرقةُ بعوضٍ يأخذه الزوجُ، وهو طلاقٌ يُتَّقَصُّ بهِ العددُ^(٣)، ويصحُّ مُتَجَرِّزاً ومُتَعَلِّقاً ومُؤَقَّتاً، ويتأبَّذ ويغلبُ فيه (معنى)^(٤) المعاوضةُ تارةً، ومعنى التعليقِ أخرى، وقد يستويان.

(١) انظر: تحرير التنبية، النووي، ص ٢٦٠، المعجم الوسطى، مادة خلع، ج ١ ص ٢٥٠، معجم لغة الفقهاء، فلعنة جي، قنبي، ص ١٩٩.

(٢) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٣٩٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ١٦٨، الإمتاع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، ج ٢ ص ٥٩٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٠، ومغني به لأن كلاً من الزوجين لباس الآخر، قال الله تعالى: «هُنَ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ» سورة البقرة، آية: ١٨٢، والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى: «فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهَا بَيْنَهُمَا كِتَابَ اللَّهِ فَكُتِبَ عَلَيْكُمُ اتِّفَاقُ الْبُرْءِ»، سورة البقرة، آية: ٢٢٩، وخبر البخاري عن ابن عباس- رضي الله عنهما قال: «جاءت امرأة ثابت بن قيس من شمس إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قالت: يا رسول الله ما أنعم على ثابت بن قيس في دين ولا خلق إلا أنني أحاطت بالكفر في الإسلام فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «تَرَدِّينَ حِدِيقَتَهُ؟» فقالت: نعم فَرَدَّتْ عَلَيْهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَفَارِقَهَا» أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الطلاق، باب: الخلع، وكيف الطلاق فيه، ج (٥٢٧٢)، ص ١٠٠، مع الفتح، وهو أول خلع وقع في الإسلام، انظر: المسهد، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٥٣، أسنى المطالب، زكريا الانتصاري، ج ٣ ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣) خالف صاحب "النهاية" و"التحفة" المصنف في هذه المسألة حيث قال: «الفرقة بلعن الخلع أو العفاداة إذا لم ينصد به طلاقاً فسُخِّ لا ينقص به العدد فحوز تحديد النكاح بعد تكرره من غير حصر وانذاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرر من "الباقيني" الافتاء به، واستدلوا بالآية: «الطَّلَاقُ مَرْفَاقٌ فِيمَا بَيْنَكَ بِمَعْرُوفٍ» أو شَرْيْحٍ بِإِحْسَانٍ» سورة البقرة، آية: ٢٢٩.

وجه الاستدلال من الآية: لو كان الافتداء طلاقاً لما قال الله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»، سورة البقرة، آية: ٢٣٠، إلا لكان الطلاق أربعاً، أما الفرقة بلعن الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد قطعاً والسبب في أن الفسخ لا ينقص به العدد والطلاق ينقصه راجع إلى أن أصل مشروعية الفسخ إزالة الضرر لا غير وهي تحصل بمجرد قطع دوام العصمة فانقصوا به على ذلك إذ لا دخل للعدد فيه، وأما الطلاق فالشارع وضع له عدداً مخصوصاً لكونه يقع بالاحتمال لموجب وعدمه ففوض لإرادة الموقع من استيفاء عدده وعدمه.

وأما حجة الذين قالوا أنه طلاق ينقص به العدد كالمصنف ومن وافقه فاستدلوا بالآية نفسها حيث قالوا: إن الله لما قال: «الطَّلَاقُ مَرْفَاقٌ» ذكر حكم الافتداء المرادف له الحلع بعد الطلقتين ثم ذكر ما يترتب على المصلحة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة قال على أن الثالثة هي الافتداء، والأظهر عند جمهور الأصحاب أن لفظ الحلع طلاق ينقص به العدد وهو ما ذهب إليه النووي، انظر: نعمة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ١٧ ص ٤٧٦-٤٧٧، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٠٥.

(٤) في ب: معنا.

الطرف الأول أركان الخلع

الركن الأول: الزوج، وشرطه أن ينفذ طلاقه، فلا يصح خلع الصبي، والمجنون، والمكره، والأب زوجة الصغير والمجنون^(١)

ويصح من السكران، والهازل، والمحجور بالقلس، والسفه بإذن الولي، ودونه بمهر المثل ودونه، ولا يجوز للمختلع تسليم المال إليه إلا بإذن الولي، ويصح خلع العبد بغير إذن السيد ودون مهر المثل، ويدخل العوض في ملك سيده قهراً، ولا يسلمه إلا بإذن السيد والمُدين والمُعتل عتقه بصفة كالتقن والمُكاتب كالحرق.

الركن الثاني: المختلع، وشرطه: أن يكون مطلق التصرف في المال صحيح الالتزام^(٢)، وإلا فيقع بمهر المثل أو مجاناً^(٣). ولو اختلعت الأمة بغير إذن السيد بانته بمهر المثل في ذمتها اختلعت بعين مال السيد، أو في الذمة^(٤). ولو اختلعت بإذنه بعين من أعيانه على غير رقبته صح^(٥)، ومثلها الزوج ولو قدر ديناً، واختلعت به صح ويتعلق بكسبها. ولو أطلق الإذن فلا تزيد على مهر المثل، فإن زادت عليه أو في صورة التقدير على المقدّر فالزيادة في ذمتها، واختلاع المكاتبه بإذن السيد ودونه كاختلاع القته بغير إذنه، ولو قال للسفينة: خالعتك، أو طلقك على كذا فقبلت وقع رجعيًا فعلت بالإذن أو دونه، وإن لم تقبل لم

(١) أي لا يجوز للأب أن يطلق امرأة ابنه الصغير بمحض وعرض. انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٥٥.

(٢) لأنه المقصود في الخلع ولأنه نزع، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٤٤.

(٣) لأنها ليست أهلاً للالتزام. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٤٧، معنى المحتاج الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٣.

(٤) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤١٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٣، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٩٦.

(٥) وإن اختلعت على رقبته وهي تحت حر أو مكاتب لم يصح لأن الملك مقارن الطلاق فيمنعه، ومن ثم لو علق طلاق زوجته وهي أمة عسر مؤثره مملوكه لأبيه بموته فمات لم تطلق لأن ملك الزوج لها في حالة موت أبيه بمنع وقوع الطلاق انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٤٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٣.

يقع، ولو قالت: طَلَّقَنِي عَلَى كَذَا، فَأَجَابَهَا وَقَعَ رَجْعِيًّا، وَلَوْ اخْتَلَعَتِ الْمَرْبُوضَةُ^(١) بِمَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ دُونِهِ نَفَذَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ^(٢) وَلَوْ زَادَتْ فَالزَّيَادَةُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَلَا يَكُونُ وَصِيَّةً [لِلوَارِثِ]^(٣)، لَخُرُوجِهِ بِالْخَلْعِ عَنِ الْإِثْرِ^(٤)، وَلَوْ اخْتَلَعَ الْمَرِيضُ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ نَفَذَ مُطْلَقًا^(٥).

الاصل/١٥٢

الرَّكْنُ الثَّلَاثُ: الْمُعَوَّضُ، وَهُوَ الْبُضْعُ وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلزَّوْجِ فَأَمَّا الْبَائِنَةُ بِالْخَلْعِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَصِحُّ خَلْعُهَا^(٦) وَإِنْ كَانَتْ فِي الْعَدَةِ، وَالرَّجْعِيَّةِ قَبْلَ أَنْ تَبَيَّنَ يَصِحُّ خَلْعُهَا^(٧).

الرَّكْنُ الرَّابِعُ: الْعَوَّضُ، وَهُوَ كَالصَّدَاقِ بِلَا [فَرْقٍ]^(٨)، فَإِنْ كَانَ عَيْنًا فَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا، مُنْتَفَعًا بِهِ «مَمْلُوكًا، مُسْتَقْرًا، مُقَدَّرًا لِلتَّسْلِيمِ، مُخْتَصًّا بِالنَّاسِ مَعْلُومَ الْعَيْنِ، وَالْقَدْرِ وَالصَّفَةِ، وَإِلَّا فَيَقَعُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ، وَإِنْ كَانَ دِينًا مِنْ قَبِيلِ النَّقْدِ فَإِنْ يَكُونُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ وَالنَّسَبِ،

(١) المربضة مرض الموت وهو المرض الذي يخاف فيه الموت، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٤١.
(٢) لأن لها صرف ماله في شهورها بخلاف المتيممة ولا يحسب من الثلث إلا قدر زائد على مهر المثل انظر: المذهب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٦٨، الوسيط، الغزالي، ج ٥ ص ٣٢٣، فتح العزيز الرافعي، ج ٨ ص ٤١٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٩٢، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٤٧ تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٦٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٤ نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٩٨.

(٣) في الاصل: لوارث، في أ، ب، ج: للوارث.
(٤) إلا أن يكون وارثاً بجهة أخرى غير الزوجة كابن عم أو معتق، معنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٤.

(٥) لأن النضع لا يبقى للوارث لو لم يخالع، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٦٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٤، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٩٨.

(٦) هل يلحق المختلعة طلاق؟ مذهب الشافعية: أنه لا يلحق المختلعة طلاق بحال سواء طلقها متصلاً بالخلع أم منفصلاً وهو مذهب الحنابلة، ومذهب المالكية أن المختلعة لا يلحقها طلاق، انظر: الأمل، الشافعي، ج ٥ ص ١٩٨، تكملة المجموع، المطبوعي، ج ١٨ ص ١٧٣؛ الكافي، ابن عبد البر، ص ٢٧٦؛ حلية العلماء، الفقهاء الشافعي، ج ٦ ص ٥٥٣، الروض المربع، الهوتني ج ٢ ص ٣٨٠. ومذهب الحنفية أن المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة لكن عدهم يلحقها بالصرح لا بالكناية، انظر: المبسوط، السرخسي، ج ٦ ص ١٧٥؛ حلية العلماء، الفقهاء الشافعي ج ٦ ص ٥٥٤.

(٧) لأنها في حكم الزوجات في كثير من الأحكام، ولأن الملك قائم. انظر: الوسيط، الغزالي، ج ٥ ص ٣٢٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٦٨، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٣٩٨.

(٨) في الأصل: فراق، في أ، ب، ج: فرق.

والأجل إنَّ أجل، وإنَّ كانَ من قبيل الجنس فإن يكون طاهراً، منتفعاً به معلوم القدر، معلوم
الأجل، (معلوم)^(١) التسليم، إنَّ احتاجَ إلى مؤنةٍ معلوم الوصف، موصوفاً بحيث لا يُعزُّ
وجوده، وإلا فيجب مهرُ المثل، فإن كان منفعةً فإن تكون مُنقومةً، مقدورة، حاصلة له، ناجزة،
معلومة، وإلا فيجب مهرُ المثل، ولو خالغها على إرضاع ولده منها، أو حضانتها، أو كليهما
مدةً معلومةً جاز.

ولو أضاف إليهما نفقة مدةً بأن خالغها على كفالة عشر سنين ترضعه سنين وتنفق
عليه بقية العشر وتحضنه، فإن (قُتر في نفقته)^(٢) كل يوم من الطعام والإدام وكسونه كل
فصل، أو سنة، وكان ذلك مما يجوز (السلم)^(٣) فيه ووصف بأوصاف السلم صح بالمسمى، وإلا
فيقع بمهر المثل. ولو خالغها على ما في كفها ولم يكن فيه شيء، أو كان، ولم يعلمه، أو لم
بره بانته بمهر المثل^(٤). ولو اختلعت نفسها على بقية صداقها فخالغها ولم يكن بقى لها صداق
بانته بمهر المثل ولو خالغها بمهرها بعد أن أبرأته منه لزمها مهر المثل علمت الحال، أو
جهلت. ولو قال: طلقك على صداقك فقبلت، وهي عالمة بالبراءة طلقت^(٥) ولكن بمهر
المثل أو مجاناً؟ وجهان^(٦)، وهذه الصورة في التنجيز، وأما التعليق فسيأتي في الإبراء، ولو

الاصل/١٥٣

(١) في أ: ومعلوم.

(٢) في أ: ح: قُتر نفقته، في ب: قُتر نفقة.

(٣) في ب: مما يجوز التسليم.

(٤) لأنه عند على منفعة يُضنع فلم يفسد بفساد عوضه ورجع إلى مقاله، انظر: الوسيط، الغزالي، ج ٥
ص ٣٢٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٩٣، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٦٨-٤٦٩.

(٥) فإن أبرأته جاهلة فلا تطلق لأنه إنما علّق بإبراء صحيح ولم يوجد انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر
الهيتمي، ج ٧ ص ٤٦٩، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٠٠.

(٦) ويقع بانته بمهر المثل لأن الإبراء لا يُعلّق فيكون فاسداً كالخمر فيقع بمهر المثل هذا إن ظن الزوج صحة
التعليق، وإن كان عالماً بطلان تعليق البراءة فظهور أنه لم يطعم به في مال ولا شيء له ويقع رجعيّاً
انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٤٦-٤٤٧، أسنى المطالب، زكريا الأصباري، ج ٣ ص ٢٥٧، تحفة
المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٦٩.

خالعتها على دم يقع رجعيًا^(١) لأنه لا يُقصدُ بخلافِ الخمرِ والميتة^(٢)، والحرِّ، والمغصوبِ، والعوضُ في يد الزوجة، كالصداقِ في يد الزوج بلا فرق.

الركن الخامس: الصيغة، وهي الإيجابُ والقبولُ، ولها صرائحُ وكناياتُ، وصرائحُ (صرائح)^(٣) الطلاق، وكناياتُ كناياتِ الطلاق، ولفظُ الخلعِ والمفاداةِ^(٤) وترجمتهما مع ذكرِ المالِ أو دونه صريحٌ مقتضى للمالِ، فإن قيلتْ بآنتْ بمهرِ المثلِ وبالمسمى إن صحَّ، وإن لمْ تقبلْ فلا يقعُ الطلاقُ. نعم لو نفى العوضَ وقالَ خالعتك، أو فاديتك بلا عوضٍ، وقعَ رجعيًا قبلتْ، أو لمْ تقبلْ أضمرَ التماسَ الجوابِ، وقالَ خالعتك، أو لمْ يُضمرْ، وقالَ خلعتك^(٥). ولفظُ الفسخِ والإقالةِ والبيعِ والشراءِ كنايةً^(٦) فهو قالَ: فسختُ، أو أقلتُ نكاحك بكذا، أو بعثُ نفسك، أو طلاقك بكذا، أو بصداقك ونوى الإيقاعَ وقيلتْ وقعَ بائنًا، وإن لمْ ينوِ فلا يقعُ. نعم لو اشترى في بقعةٍ وشاعَ بيعُ الطلاقِ في الخلعِ (فيلحق)^(٧) به كما لو اشترى الخلعَ وشاعَ في الطلاقِ، ولمْ يردْ^(٨).

(١) أو ممّا لا يقصد كالحشرات فيقع رجعيًا فكأنه لم يطعم بشيء، انظر: الوسيط، الغزالي، ح ٥ ص ٣٢٦، فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٤١٩، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ح ٣ ص ٢٤٨.
(٢) لأنهما تقصدان إذ الميتة تؤكل عند الضرورة، وقد تقصد لإطعام الجوارح انظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٤١٩، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٢٠.
(٣) في أ: كصرائح.

(٤) الأصح في "الروضة" أن الخلع والمفاداة إن ذكر معهما المال فهما صريحان في الطلاق لأن ذكره يشعر بالبينونة وإلا فكنايتان، انظر: روضة الطالبين، النووي، ح ٥ ص ٦٨٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٤ ص ٤٣٩.

(٥) أي سواء أضرع الروح في قلبه حوايل الزوجة بأن أتى بلفظ يدل على المشاركة مثل خالعتك، أو لم يضمرب بأن أتى بلفظ يدل على الاستقلال مثل خلعتك. انظر: حواشي الكمثرى والحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٥٤.

(٦) انظر: روضة الطالبين، النووي، ح ٥ ص ٦٨٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ح ٧ ص ٤٧٩.

(٧) في أ، ب، ح: فيلحق.

(٨) أي لم يرد في القرآن لأنه تكرر على لسان حملة الشرع لإرداء الفراق انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ح ٤ ص ٤٣٩.

وللصيغة المنجزة شروط:

الأول: الموالاة فإن طال بينهما الفصل فلا يقع.

الثاني: أن لا يتخلل كلام كثير^(١)، وإلا فلا يقع وقيل: وقليل أجنبى وهو قياس الأبواب.

الثالث: أن يتوافقا في المعنى، فلو قال: طلقك بألف فقبلت بألف أو أكثر، أو قال طلقك

ثلاثا بألف فقالت: قبلت واحدة بثلاث الألف لا يقع الطلاق، ولا يلزم المال^(٢).

الرابع: أن يخلو عن شرط يناقض موجبه، فلو قال: طلقك، أو خالعك بألف على أن لي عليك الرجعة، وقبلت وقع رجعيًا ولا مال^(٣)، ولو خالعها على أن لا عدة عليها بعد الدخول، أو لا نفقة وهي حامل، أو يُطلق ضرئها وقع بمهر المثل، ولها شروط أخر يحويها هذا الأصل.

قال (أئمة المذهب)^(٤): إذا بدأ الزوج بالطلاق وأتى بصيغة المعاوضة، وقال: طلقك، أو خالعك بكذا أو على كذا، أو على أن لي عليك كذا فالشرط أن [يُصر]^(٥) إلى قبولها، فإن رجع ثم قبلت لم يقع، [وإن تقبلها]^(٦) لفظاً فإن أشارت به، أو سلمت المال بلا لفظ لم يقع، ولا يشترط توافق اللفظ، ولا ذكر المال في الجواب، ولا (سماع)^(٧) المجيب، فلو سمع السفيّر^(٨)،

(١) لإشعاره بالإعراض بخلاف اليسر، والكثير ممن لا يطلب منه الجواب.

انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٥٠.

(٢) ويفارق فيما قال: إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق فأعطته ألفين حيث يقع الطلاق، والإعطاء ليس جواباً وإنما هو فعل فإذا أنت بألفين فقد أنت بألف ولا اعتبار بالزيادة قاله: "الإمام"، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٤١.

(٣) لتنافي شرطي المال والرجعة فيتساftان وينفي أصل الطلاق وقضنته ثبوت الرجعة وهو المذهب، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٨٤، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٥١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤١٠.

(٤) في ج: الأئمة المذهب.

(٥) في الأصل: يصير، في أ، ب، ج: بصّر.

(٦) في الأصل: وإن لم تقبلها، في أ، ب، ج: وإن تقبلها.

(٧) في أ، ب، ج: استماع.

(٨) الرسول: المرسل والرسول بن الناس: من يعينه الله بشرع يعمل به ويبلغه، والمقصود بالرسول هنا المصلح بين القوم. انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم النيس وآخرون، مادة سفر، ج ٢، ص ٤٣٥.

أَوْ الْمُتَوَسِّطُ [كِلَاهُمَا] ^(١) كَفَى، وَلَوْ أَتَى بِصِيغَةِ التَّعْلِيقِ فَقَالَ: مَتَى أُعْطِيتَنِي كَذَا، أَوْ مَتَى مَا ^(٢)، أَوْ مَهْمَا، أَوْ أَيْ وَقْتُ، (أَوْ حِينَ) ^(٣)، أَوْ زَمَانٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَهُوَ كَالْتَّعْلِيقِ بِسَائِرِ الْأَوْصَافِ فَسِي أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ لَفْظًا، وَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْإِعْطَاءِ وَلَا يَشْتَرُطُ الْإِعْطَاءُ فِي الْمَجْلِسِ ^(٤)، وَتَمَامُهُ يَأْتِي.

وَإِنْ عُلِّقَ بَيْنَ، أَوْ إِذَا فَقَالَ: إِنْ أُعْطِيتَنِي، أَوْ إِذَا فَهُوَ كَالْتَّعْلِيقِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ لَفْظًا، وَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْإِعْطَاءِ، وَكَالْمَعَاوِضَةِ فِي أَنَّهُ يَشْتَرُطُ الْإِعْطَاءُ فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ أَيْ كَالْقَبُولِ الْمَرْبُوطِ بِالْإِجَابِ، وَتَمَامُهُ يَأْتِي.

وَإِنْ بَدَأَتْ الزَّوْجَةُ بِالْإِلْتِمَاسِ فَقَالَتْ: طَلَّقْنِي عَلَى كَذَا، أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي فَلَسْكَ كَذَا فَهُوَ مَعَاوِضَةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْجُعَالَةِ ^(٥) فَلَهَا الرَّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ ^(٦)، وَيَشْتَرُطُ التَّطْلِيقُ فِي الْجَوَابِ، وَإِلَّا فَيَكُونُ طَلَاقًا مُبْتَدَأً.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُنْجَزِ، وَالْمُعْلَقِ هُنَا وَلَا بَيْنَ أَدَاءِ الْفَوْرِ كَبْنٍ، وَإِذَا (وَأَدَوَاتِ التَّأْخِيرِ) ^(٧) كَمَتَى، وَمَتَى مَا، وَمَهْمَا، وَأَيٌّ. وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَالَ: طَلَّقْتَنِي وَاحِدَةً بَثْلَثِ الْأَلْفِ، أَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْأَلْفَ وَقَعَتْ وَاحِدَةً بَثْلَثِ الْأَلْفِ، كَمَا لَوْ قَالَ: رَدُّ عِبْدِي وَلَسْكَ كَذَا فَرَدَّ أَحَدَهُم.

(١) فِي الْأَصْلِ: كِلَاهُمَا، فِي أ، ب، ج: كِلَاهُمَا.

(٢) مَتَى مَا "مَا" هُنَا لِزِيَادَةِ التَّأَكُّدِ، انْظُرْ: مَغْنِي الْمَحْتَاجِ، الْخَطِيبُ الشَّرِيبِيُّ، ج ٤ ص ٤٤١.

(٣) فِي أ، ب: أَوْ إِلَى حِينَ.

(٤) لَا يَشْتَرُطُ الْقَبُولُ لَفْظًا لِأَنَّ الصِّيغَةَ لَا تَقْتَضِيهِ وَلَا الْإِعْطَاءُ فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ، انْظُرْ: فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيِّ، ج ٨ ص ٤٠٥-٥٤٠٦، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ، الْخَطِيبُ الشَّرِيبِيُّ، ج ٤ ص ٤٤١.

(٥) الْجُعَالَةُ بِكسر الجيم: مَا جُعِلَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ عَلَى فِعْلٍ، تَحْرِيرُ التَّنْبِيهِ، النُّووي، ص ٢٢٥، وَهِيَ مَعَاوِضَةٌ مِنْ جَانِبِهَا لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الْبَضْعَ بِمَا يُبْذَلُ مِنَ الْعَوْضِ، وَهِيَ جُعَالَةٌ لِأَنَّهَا تَنْدُلُ الْمَالَ فِي مَقَابِلَةِ مَا يَسْتَقَلُّ بِهِ الزَّوْجُ وَهُوَ الطَّلَاقُ فَإِذَا أَتَى بِهِ وَقَعَ وَحَصَلَ غَرَضُهَا كَالْعَامِلِ فِي الْحَعَالَةِ، انْظُرْ: فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيِّ، ج ٨ ص ٤٠٧، أَسْنَى الْمَطَالِبِ، زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ، ج ٣ ص ٢٤٤، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ، الْخَطِيبُ الشَّرِيبِيُّ، ج ٤ ص ٤٤٢.

(٦) لِأَنَّ هَذَا هُوَ حَكْمُ الْمَعَاوِضَاتِ وَالْحَعَالَاتِ جَمِيعاً. انْظُرْ: تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ، لِابْنِ حَجَرٍ الْمِهْدِيِّ، ج ٧ ص ٤٨٣.

(٧) "وَأَدَوَاتِ التَّأْخِيرِ" سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

ولطلب المال الفاظ:-

اللفظ الأول: الإعطاء والمُعْطَى عين، أو في الذمّة من قبيل النقد، أو (العروض)^(١) فإن كان من قبيل النقد فلو وقع الطلاق به شروطاً مركبة من التعليق والمعاوضة:

الأول: أن تُعطى في الجواب إن كانت حرة حاضرة، وعلقَ بـ(٢)، أو إذا ولو كانت غائبة فوقت بلوغ الخبر، ولو كانت أمة فإذا وجّدت.

الثاني: أن تُعطى المذكور لا غير فإن أعطت بدله شيئاً آخر، أو كان لها في ذمتها دين فيقتاصان لم تطلق.

الثالث: أن تُعطى المذكور بتمامه ولا بأس بالزيادة وزناً ولا عدداً ولا يملكها وهي أمانة في يده فإن دفعت أقل من ذلك لم تطلق.

الرابع: أن تُعطى نقداً خالصاً (وزناً مضروباً)^(٣) مسكوكاً^(٤) إن أطلق الدراهم، وإن (عين)^(٥) نوعاً تعين، فإن أعطت فلوساً، أو مغشوشاً^(٦)، أو ناقصاً وزناً، أو سبيكة، أو غير مضروب، أو مسكوك لم يقع، وإن (غلب)^(٧) وكمل عدداً. نعم، لو (فسر)^(٨) المعلق المغشوش،

(١) في أ: العرض.

(٢) خرج بان المكسورة المفتوحة فإن بها يقع الطلاق في الحال باناً لأنها للتعليق، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٨١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٤٢.

(٣) في أ: وزناً مضروباً.

(٤) المسكة بالكسر: هي الحديدة المنقوشة لضرب عليها الدراهم، تحرير التنبيه، النووي، ص ٣٤٣.

(٥) في أ: تعين.

(٦) المغشوش من الدراهم: وهو الذي فيه نحاس أو غيره يقال: غشه يغشهُ غشّاً بكسر الغين، تحرير التنبيه، النووي، ص ٣٤٣.

(٧) في أ: غلبت.

(٨) في أ، ح: فسرّه.

أو العددي^(١)، وقال: أردت ذلك قبل ناقصاً كان أو زائداً، وإذا اجتمعت الصفات طُلِّقَتْ، وإن كان رديئاً لسواد، أو خشنوياً، أو غيرهما.

الخامس: أن يكون مملوكاً لها فإن أعطت مغضوباً، أو مُشْتَرَكاً فلا يقع.

السادس: أن لا يتعلق به حق يمنع البيع، فإن أعطت مرهوناً لم يقع.

السابع: أن تعطى بنفسها فإن بعته بوكيل، والتعلق لا يقتضي الفور فلا تطلق (وإن اقتضاه فات الفور بالتوكيل فلا تطلق)^(٢) أيضاً^(٣).

الثامن: أن تعطى مختارة فإن أخذ منها قهراً لم تطلق.

وإن كان من قبيل العروض كالعبد والثوب وغيرهما فله شروط:

الإعطاء على الفور كما مر وإعطاء المذكور لا البديل، والإعطاء بتمامه، وعلى الوصف المذكور إن وُصف بصفات السلم أو ببعضها، وأن لا يكون مغضوباً، ولا مُشْتَرَكاً ولا مرهوناً، ولا مكاتباً، ولا مَبْعُوثاً وإلا فلا تطلق^(٤)، ولو لم يصف العرض أصلاً كالعبد المطلق فيقع إذا أعطته على الفور [عبدًا]^(٥) مملوكاً غير مرهون، ولا مكاتب ولا يملكه بل يرجع إلى مهر المتلب. وإن كان المشروط (عرضاً)^(٦) معيناً بأن قال: إن أعطيتني هذا فأننت طالق فله شروط:

(١) وهو الراجح بساوي النوع المعين في الفدر عرفاً، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٥٦.

(٢) في ج: تطلق.

(٣) وإن اقتضاه فات الفور بالتوكيل فلا تطلق أيضاً ساقطة من ب.

(٤) لانقضاء التملك الذي يقتضيه لفظ الإعطاء فيها، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٥٦.

(٥) في الأصل: عدداً في أ، ب، ح: عدداً.

(٦) في أ، ب: عوضاً، في الأصل، ج: عرضاً.

الفور - وإن كانت أمة -، وإعطاء المعين لا البذل، والإعطاء بتمامه وبنفسها دون الوكيل، وإلا فلا يقع، وإن لا يكون مغضوباً، ولا مشترطاً، ولا مرهوناً، ولا مكاتباً، ولا حراً، ولا خمرأ، وإلا فيقع بمهر المثل^(١).

اللفظ الثاني: الضمان^(٢)، والمراد به القبول والالتزام دون العقد المشهور المفتقر إلى الأصل، فإذا قال: أنت طالق إن ضمننت لي ألفاً، أو إذا ضمننت لي ألفاً فأنت طالق فضمننت في التواجب طلقت ولزمها الألف، ولو قال: متى، أو متى ما، أو مهما، أو أي وقت ضمننت فأنت طالق فمتى ضمننت طلقت، وليس له الرجوع قبل الضمان. وللوقوع به شروط:

الأول: أن تقول في الجواب، أو إذا بلغها الخبر ضمننت، أو قبلت إن علق بيان أو إذا خرة كانت، أو أمة، ولا يشترط الإعطاء في المجلس^(٣). ولو أعطت في الجواب ولم تتلفظ بواحد منهما لم تطلق.

الثاني: أن تضمن المذكور لا غيره.

الثالث: أن تضمنه بتمامه ولا بأس بالزيادة ولا بلزومها، ويلزمها أداء نقد خالص وازن مسكوك إن أطلق وإن عين تعيين، وأداء متصف بالأوصاف المذكورة إن كان من قبيل^(٤) للعروض ووصف، وإن لم (يوصف)^(٥) رد ورجع إلى مهر المثل.

(١) أي وإن كان مغضوباً أو ما عطف عليه فيقع الطلاق بانناً ويرجع إلى مهر المثل إذ العين غير قابلة للتمليك، ولأنه لم يطلق مجاناً.

انظر: حواشي الكمثرى، والحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) المراد بالضمان: الالتزام بقبول على سبيل العوض فلذلك لزم لأنه في ضمن العقد، انظر: معني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٤٦، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤١٢.

(٣) إذ المعلق عليه الضمان لا الإعطاء، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٥٧.

(٤) في الأصل قبل، في أ، ب، ج: قبيل.

(٥) في أ: يصف.

اللفظ الثالث: الإبراء فإذا قالَ إنْ (أبرأتني)^(١)، أو إذا أبرأتني من دينك، أو مهرك، أو صدّاقك، فأنّت طالق فأبرأت في التواجب، أو إذا بلغها الخبر طلقت بائناً، ولو قال: متى، أو مهما، فمتى أبرأت طلقت، وليس له الرجوع كما في الضمان وللوقوع شروط:

الأول: أن تقول في الجواب: أبرأتك، أو عفوتك، أو غيرهما من الفاظ الإبراء إلا إذا كانت أمة غير مأذونة في الخلع به، أو علق بما لا يقتضى الفور.

الثاني: أن تبرئه عن المذكور لا عن غيره.

الثالث: أن تبرئه عن تمامه.

الرابع: أن تبرئه مختارة وإلا فلا يقع.

الخامس: أن تكون عالمة بقدرة وإلا فيقع بمهر المثل، ولا ببراء. ولو قال: إن أبرأت من صدّاقها فهي طالق فلا يقع إلا بحصول البراءة.

الاصل/١٥٧

ولو قال: إن أبرأتني من صدّاقك، فأنّت طالق وقد أقرت به [الثالث] ^(٢) فأبرأتة، هل يقع الطلاق؟ فيه خلاف مبني على أن التعليق بالإبراء محض تعليق يقع به الطلاق رجعيًا (فيبراً)^(٣)، أو خلع بعوض كالتعليق بالإعطاء، والأصح هو الثاني، وبه قطع في "النهاية" و"الروضة"^(٤) والكبير^(٥) فعلى الأول: هو كالتعليق بالمستحيل^(٦)، وعلى الثاني وجهان:

(١) في أ: إن أبرأتني.

(٢) في الأصل: للثالث، في أ، ب، ح: لثالث.

وبجري ذلك فيما لو أحوالت به ثم طلقها على البراءة منه فأبرأتة، ثم طالبه الممثل وأقام بيّنة فيغيره إياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دلّ عليه كلامهم أن الإبراء حيث أطلق بمّا ينصرف على الصحيح وحينئذ فقياس ذلك أنه لا يقع طلاق؛ لأنه لم يبق حال التعليق دهن حتى يبرأ منه انظر: تحفة المحتاج، لأن حجر الهيتمي، ح ٧ ص ٤٧٠، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ح ٦ ص ٤٠١.

(٣) "ولا إبراء" ساقطة من ب، في أ، ح: "والأصل إبراء".

(٤) انظر: روضة الطالبين، النووي، ح ٥ ص ٧٠٨، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، لأن الاعطاء هنا مضاف إلى ما ينأى تملكه.

(٥) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٤٣٨، ٤٤٣.

(٦) أي لا يقع الطلاق، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ح ٢ ص ١٥٨.

أَقْبِضُهَا: الوقوع كما لو قال: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أُعْطِيتَنِي هَذَا الْعَبْدَ الْمَغْصُوبَ، أَوْ هَذَا الْعَبْدَ فَأَعْطَتْهُ وَخَرَجَ مَغْصُوباً، وَلَا يَبْرَأُ الزَّوْجُ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ.

وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَبْرَأْتَنِي عَنْ صَدَاقِكَ أَطْلُقُكَ، فَأَبْرَأَتْ فَطَلَّقَ بَرَاءً (وَطَلَّقَتْ)^(١)، وَلَمْ يَكُنْ مَخَالَعَةً بَلْ ابْتِدَاءً إِبْرَاءً وَتَطْلِيقاً. وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَبْرَأْتُ فَلَاناً فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَأَبْرَأَتْهُ فَرَجَعِي، وَلَوْ قَالَتْ: إِنْ طَلَّقْتَنِي، فَأَنْتَ بَرَاءٌ مِنْ صَدَاقِي، أَوْ فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ فَطَلَّقَهَا فَرَجَعِي، وَلَا إِبْرَاءَ^(٢)، وَلَوْ قَالَتْ: أَبْرَأْتُكَ مِنْ صَدَاقِي فَطَلَّقْنِي بَرَاءً، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ التَّطْلِيقِ وَتَرْكِهِ، وَلَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكَ فَأَبْرَأْتَنِي طَلَّقْتُ، وَتَخَيَّرَتْ بَيْنَ الْإِبْرَاءِ وَعَدَمِهِ.

اللفظ الرابع: الإقباض [والتعليق به كبالإعطاء]^(٣) إِنْ سَبَقَ مِنْهَا طَلَبٌ بِعَوْضٍ، أَوْ قَالَ: إِنْ أَقْبَضْتَنِي كَذَا لِأَمْلِكَةٍ، أَوْ أَصْرَفَهُ فِي حَوَاجِي، أَوْ لِيَكُونَ لِي، أَوْ جَعَلْتَهُ مِلْكِي، وَإِنْ لَمْ يَسْبَقْ^(٤)، وَلَمْ يَقُلْ هُوَ ذَلِكَ فَهُوَ كَسَائِرِ التَّعْلِيلَاتِ. وَلَا يَخْتَصُّ الْإِقْبَاضُ بِالْمَجْلِسِ عَقْدَ بَرَاءٍ، أَوْ إِذَا، أَوْ مَتَى مَا، أَوْ مَهْمَا، وَلَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ مَا أَقْبَضَتْهُ فَيَقْعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيّاً وَيَقْعُ بِإِقْبَاضِ الْمَغْصُوبِ، وَالْمَشْتَرِكِ وَالْمَرْهُونِ وَالْمُكَاتَبِ، لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ لَا يَنْبَغِي عَنْ الْمَلِكِ، بِخِلَافِ الْإِعْطَاءِ.

وَيَشْتَرِطُ الْإِقْبَاضُ بِنَفْسِهَا، وَأَنْ يُقْبِضَ الْمَذْكُورَ لَا الْبَدَلَ، وَأَنْ يُقْبِضَ بِتَمَامِهِ، وَأَنْ يُقْبِضَ نَقْداً خَالِصاً وَارِثاً (مَسْكُوكاً مَضْرُوباً)^(٥) إِنْ عُلِّقَ عَلَى إِقْبَاضِ النَّقْدِ مطلقاً، وَأَنْ يُقْبِضَ

(١) فِي ج: بَرَاءً وَطَلَّقَ.

(٢) لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ، لَا يُلْغِي وَطْلَاقَ الزَّوْجِ طَمَعاً فِي الْبَرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ صَحِيحٍ فِي الْإِتِمَامِ لَا يَوْجِبُ عَوْضاً انْظُرْ: فَتَحَ الْعَزِيزُ، الرَّافِعِيُّ، ج ٨، ص ٤٤٦؛ رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، النَّسَوِيُّ، ج ٥، ص ٧٤١، أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنْصَارِيُّ، ج ٣، ص ٢٥٧، مَغْنَى الْمُحْتَاجِ، الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ، ج ٤، ص ٤٥٤.

(٣) هَذِهِ عِبَارَةٌ رَكِيبَةٌ وَالْأَصَحُّ [وَالْتَعْلِيلُ بِهِ كَالْتَعْلِيلِ بِالْإِعْطَاءِ]

(٤) أَيُّ لَمْ يَسْبَقْ مِنْهَا طَلَبٌ بِعَوْضٍ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ: لِأَمْلِكَةٍ أَوْ أَصْرَفَهُ، حَاشِيَةُ التَّكْمِلَةِ بِهَامِشِ الْإِنْوَارِ، ج ٢، ص ١٥٨.

(٥) فِي أ: "وَرِثَ مَضْرُوباً مَسْكُوكاً"، فِي ب: "خَالِصاً وَارِثاً مَضْرُوباً مَسْكُوكاً".

بالوصف المشروط إن علقَ على إقباض عَرَضٍ^(١) موصوفٍ، وأن يأخذ الزوجُ باليد، ولا يكفي الوضعُ عنده إن امتنع من القبض بخلاف التعلُّق بالإعطاء فإنه يقع بالوضع عنده ويملكه به. ولو قبضَ منها قهراً طَلَّقَتْ^(٢) والتعلُّقُ بالأداء، والدفع، والتسليم كبالإقباض، بلا فرق، [فيطلق]^(٣) المقيّد على الإعطاء والمطلق على غيره.

اللفظُ الخامس: (المشيئة)^(٤) ولو قال: أنت طالق على كذا إن شئت فشرطه المشيئةُ في الجواب^(٥) حرة كانت، أو أمانة، ولا يشترطُ تسليمه في المجلس، ولو قال: متى شئت فلا تختصُ المشيئةُ بالمجلس، ولها شروط: أن نشأَ المذكور لا البدل، وأن (نشأَ بتمامه)^(٦) قترأ ووصفاً وبنفسها لا بوكيلها، ومختارة غير مقهورة.

ولو قال: خالعك، أو طلقك على عبد، أو ثوب ووصفه كاملاً وقبلت، وهي من أهل الالتزام وقع بائناً ولا حاجة إلى الإتيان [به]^(٧)، وهو كالمسلم فيه (ففي ذمتها)^(٨)، ولو لم يصفه أصلاً، أو لم يصفه كاملاً وقبلت وقع بائناً في الحال بمهر المثل، ولو خالعها على ثوب معين على أنه كتان فبان قطناً، أو بالعكس بانت بمهر المثل.

الأصل/١٥٩

(١) في أ، ب: عوض، في الأصل، ج: عرض.

(٢) رجعياً لوجود الصفة وهي القبض أي إن علق به. انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢، ص ١٥٩.

(٣) في أ، ب: الأصل: فنطبق، في ح: فيطلق.

(٤) في أ: المشيئة.

(٥) لأنه استدعاء لطلبها واستبانة رغبته، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٧٠٦.

(٦) في أ: تشاؤه بتمامه.

(٧) ما بين المعوقتين: زيادة من ب.

(٨) في أ: في ذمتها.

(بالمجلس)^(١)، فإن أجابها به بانت بالمذكور إن صح وإلا فبمهر المثل ذكر المذکور في الجواب، أو لم يذكر.

ولو قال: طَلَّقْتُهَا ابتداءً ولم أقصد جوابها صُنِّقَ بيمينه. ولو قالت: طَلَّقْتُ وأعطيك ألفاً فطَلَّقَهَا مطلقاً وقع رجعيّاً. ولو قال: إن أعطيتني كذا طَلَّقْتُكَ فأعطت لم يقع ولا يلزمه التطليق وعليه رد المدفوع. ولو قال: ردّ عدي ولك عليّ كذا فردّه لزم المأل. ولو قال: بعني كذا ولك عليّ كذا فقال: بعث لم ينعقد.

ولو قالت: طَلَّقْتُ ثلاثاً بألف، أو على ألف، أو إن طَلَّقْتُ ثلاثاً فلك ألف، وهو لا يملك إلا واحدة فطَلَّقَهَا تلك الواحدة يقع بالألف علمت أنه لا يملك إلا واحدة، أو جهلت^(٢). ولو قالت: طَلَّقْتُ ثلاثاً بألف، وهو يملك ثلاثاً فطَلَّقَهَا واحدة بالألف يقع بالثلاث، (وإن طَلَّقَهَا اثنتين فبالثنتين، ولو ملك طَلَّقْتُنِ فطَلَّقَهَا واحدة وقع بالثلاث، وإن طَلَّقَ اثنتين^(٣)) لزم الألف، ولو قالت: طَلَّقْتُ واحدة بألف فطَلَّقَهَا ثلاثاً بالألف وقع الثلاث بالألف، أعاد ذكر الألف في الجواب، أو أطلق^(٤). ولو قال: بعني هذا العبد بألف فقال: بعته مع هذين العبدین بألف بطل^(٥). ولو قالت: طَلَّقْتُ بألف فقال: طَلَّقْتُكَ بخمسائة وقع بخمسائة.

(١) في أ: لمجلس.

(٢) لأنه حصل بترك الطلقة مقصود الثلاث وهو البيونة الكبرى، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٥٠، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٧١٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٤٨، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤١٥.

(٣) "وإن طَلَّقَهَا اثنتين فبالثنتين، ولو ملك طَلَّقْتُنِ فطَلَّقَهَا واحدة وقع بالثلاث، وإن طَلَّقَ اثنتين، ساقطة من أ.

(٤) قال "الرملي": وحزم به في "الأوراق". انظر: نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤١٦.

(٥) لأنه معارضة محضة بخلاف الطلع فإنه كالجمالة، ولأن تملك الزائد لا يستقل به البائع بخلاف إبقاء الزائد على طلبة، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٥٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٧١٩، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٥٨، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٨٠.

ولو قال: بعني (عبدك)^(١) بألفٍ فقال بعته بخمسائة بطل. والضابط أن الزوج إن ملك العدد المسؤول فأجابها بكلمة المسماة، وإن أجابها ببعضه فله القسط بالتوزيع^(٢)، وإن ملك بعض المسؤول فإن تلفظ بالمسؤول، أو حصلت البيونة الكبرى به فله المسماة، وإلا فيوزع المسماة على المسؤول. ولو علق طلاقها بصفة وذكر عوضاً فقال: طلفتك، أو أنت طالق إذا جاء الغد، (أو دخلت الدار)^(٣) بألف، أو على ألف فقبلت يقع الطلاق بالمسماة إذا وجدت الصفة. ويشتراط القبول عند التعليق متصلاً به، أو إذا بلغها الخبر إن غابت ولو قالت: طلقني غداً ولك على ألف فطلقها في الغد أو قبله وقع بمهر المثل^(٤).

الاصول/١٦١

(١) في أ: عبد.

(٢) فلو كان يملك ثلاث طلعات فقالت طلقني ستاً بألف استحق بالواحدة السدس والثنتين الثلث فبأن طلقها ثلاثاً، استحق الجميع، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٤٥٣.

(٣) في أ: ودخلت الدار.

(٤) فإن طلقها في الغد أو قبل محبته وقع الطلاق بانئاً ولزم المال، أما في الغد فلا ينعزل غرضها وأجابها إلى ما سألت، وأما قبل محبة الغد فلا ينعزل إذا عجل فقد حصل مقصودها وزاد فأشبه ما إذا قالت طلقني واحدة بألف فطلق ثلاثاً.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٤٥٩.

الطرف الثاني: التوكيل بالخلع والاختراع

ويجوز أن يكون الوكيل ذمياً، أو عبداً، أو امرأة، أو محجوراً بالسفه^(١). ولو وكل الزوجان رجلاً، أو امرأة تولّى ما شاء من الطرفين، ولا يتولاهما. ولو وكل خالغها بمائة فنقص عنها لم يقع الطلاق. ولو أطلق فنقص عن مهر المثل قال في "الكبير"^(٢) و"الصغير"^(٣) و"الروضة"^(٤) و"العجاب"^(٥) و"الأمالى"^(٦): الجمهور على أنه يقع بمهر المثل^(٧)، وقال في "المحرر"^(٨) و"الحاوي"^(٩): إنه لا يقع، وهو قياس الأبواب^(١٠).

-
- (١) إذ لا يتعلق بتوكيله في الخلع عهدة ولأن كلاً من العبد والسفيه لو خالغ لنفسه جاز فحاز أن يكون وكيلاً في خلع غيره.
- انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٥١، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٧٥، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٠٣-٤٠٤.
- (٢) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٢٠-٤٢١.
- (٣) انظر: الشرح الصغير، الرافعي، مخطوط ٢٠٠/٦ أ.
- (٤) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٩٥.
- (٥) العجاب للشيخ عبد الغفار القزويني، ولم أقف عليه.
- (٦) الأمالى، لأبي الفرج السرخسي، عبد الرحمن بن أحمد السرخسي ويعرف أيضاً بالآراز، كان من أئمة الإسلام وبضرب به الأمثال في مذهب الشافعي، وكان من أصحاب "الغاضي حسن"، توفي بمرور سنة أربع وتسعين وأربعمائة (٤٩٤هـ)، انظر: طبقات الشافعية، ابن هداية الله الحسبي، ص ١٨٣-١٨٤، كشف الظنون، حاجي خليفة، ج ١، ص ١٦٣، ولم أقف عليه.
- (٧) لفساد المسمى بنقصه عن المأذون فيه، وهو المعتمد، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٤٩، مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٧.
- (٨) فتاوى المحرر، الكرمانى، مخطوط ١٥٨/ب.
- (٩) انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٢ ص ٣٦٣.
- (١٠) أى عدم الوقوع قياس سائر الأبواب من نحو البيع إذ لو وكل بالبيع مطلقاً فباع بأقل من ثمن المثل بطل البيع
- البيع
- انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٦٢.

ولو قالت لو كَيْلُهَا: اختلعتني بمائة فاختلعت بها، أو بدونها نَقْدًا^(١) ولا مطالبةً منه إن صرَّحَ بالوكالة ولم يضمن، وإن اختلعت بأكثرَ منها فإن أضافَ إليها بأن قال: اختلعتُها بكذا من مالِها وقَعَ بمهرِ المثلِ عليها، ولا مطالبةً منه، ولو زاد مهرَ المثلِ على المائة فالزيادة على الوكيل^(٢)، وإن أطلقَ فعلَها ما سمَّت، وعلى الوكيل ما (زاد)^(٣) وللزوج مطالبةً بالكلِّ، ولا يرجع إلا بما سمَّت.

ولو أضافَ إلى نفسه في هذه الصور فالمسمَّى والزائدُ كُلُّهُ عليه^(٤) ولو أضافَ ما سمَّت إليها والزيادة إلى نفسه ثبتت كذلك. وخلع وكيله بغير نقد البلد، أو بغير جنس المسمَّى، أو بالتأجيلِ كلخلعِ بدونِ المقدَّر إن قَدَّرَ، وبدونِ مهرِ المثلِ إن أطلقَ ولو خالفَ وكيْلُها في جنسِ العوضِ بأن قالت: اختلعتُ على دراهمِ فاختلعتُ على دينارٍ، أو ثوبٍ وقَعَ بانئنا بمهرِ المثلِ إن أضافَ الخلعَ إلى مالِها، ولم يقلْ وأنا ضامنٌ، وإن قالَ وأنا ضامنٌ ولم يُضفِ العقدَ إليها لم يرجع إلا ببديلِ ما سمَّت^(٥).

ولو أطلعتُ التوكيلَ فمقتضاهُ مهرُ المثلِ حالاً فإن نقصَ عنه، أو أجلَ فقد زادها خيراً، وإن زادَ عليه فهو كما لو قَدَّرتَ فزادَ على المقدَّر. ولو قالَ لو كَيْلُها: خالعتها ثلاثاً بألفٍ فخالعتها واحدةً بألفٍ بقِيَ، لأنَّه زادَ خيراً، ولو قال: إذا أخذتُ ما لي عليها فطلقها، أو خالعتها، أو خُذْ

(١) لأنَّه في الأولى أي في حال الاختلاع بمائة أتى بالمأذون فيه وبألفٍ من مائة في الثانية فقد زاد خيراً، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٤٩.

(٢) انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٧.

(٣) في ب: لزاد.

وإن أطلقَ فعلها ما سمَّت لالزامها إياه وعليه الزيادة لأنها لم ترض بأكثرَ مما سمَّته ثم يرجع الوكيلُ عليها بما سمَّته إذا عرفه، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٧.

(٤) لأنَّ أضافته إلى نفسه إعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٣٧.

(٥) فوجهان: أحدهما، عن القاضي حسن، ينصرف الاختلاع عنها فيلغو إن أضافَ إليها ويقع عن الوكيل إن أطلقَ، وأصحهما، وبه قطع "الغوي" تحصل البنونة.

انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٦٩٧.

ما لي، ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ (طَلَّقَهَا)^(١)، أَوْ خَالَعَهَا، عَلَى أَنْ تَأْخُذَ مَا لِي مِنْهَا، أَوْ خُذَ مَا لِي وَطَلَّقَهَا، أَوْ خَالَعَهَا، أَوْ طَلَّقَهَا وَخُذَ مَا لِي وَجَبَ تَقْدِيمُ الْأَخْذِ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ، وَلَوْ آخَرُهُ لَمْ يَقَعْ. وَلَوْ قَالَ: طَلَّقَهَا، أَوْ (خَالَعَهَا، ثُمَّ خُذَ)^(٢) جَازَ تَقْدِيمُ الْأَخْذِ عَلَى الطَّلَاقِ.

ولو وكلَّ وكيلًا ليخَالَعَ على خمرٍ، أَوْ خَسَزِيرٍ بَطْلَ التَّوَكُّيلِ وَالْخُلْعِ^(٣). ولو وَكَلْتُ لِيَخْتَلَعَ بِهَا ففعلَ بَانتَ بِمَهْرِ الْمُثَلِّ، ولو قَالَتْ لِآخَرَ اخْتَلَعْنِي بِمَا اسْتَصَوْبْتُ^(٤)، فَاخْتَلَعَ عَلَى صَدَاقِهَا فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، أَوْ عَلَى مَالٍ فِي ذِمَّتِهَا صَحَّ، وَلَوْ اخْتَلَعَ عَلَى عَيْنٍ مِنْ أَعْيَانِهَا فَلَا.

ولو وَكَلْتُ عَبْدًا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، أَوْ دُونِهِ جَازَ، ثُمَّ إِنْ خَالَعَ بَعِيْنَ مَالٍ لَهَا فَذَلِكَ، وَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالٍ فِي الذِّمَّةِ، فَإِنْ أَضَافَهُ إِلَيْهَا فَلَا مَطَالِبَةَ مِنْهُ، وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضَفْ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ السَّيِّدُ فِي الْوَكَالَةِ فَيَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَبِمَالِهَا، وَإِنْ أَذِنَ فَيَتَعَلَّقُ بِكِسْبِهِ وَبِمَالِهَا. ولو اخْتَلَعَ الْأَجْنَبِيُّ مَعَ الزَّوْجِ جَازَ، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِهِ الْمَرْأَةُ، وَالْمَالُ يُلْزَمُهُ، وَالْخُلْعُ مَعَهُ كَمَعَ الزَّوْجَةُ فِي الْأَلْفَافِ وَالْأَحْكَامِ.

ولو صَرَّحَ بِالْوَكَالَةِ عَنْهَا كَاذِبًا وَخَالَعَ لَمْ يَقَعْ، وَلَوْ كَانَ الْأَجْنَبِيُّ وَكِيلاً مِنْ جِهَتِهَا جَازَ الْإِخْلَاعُ وَكَالَةً وَاسْتِقْلَالًا، وَالْمَالُ عَلَيْهِ حَبِئْتِ. وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ وَكِيلاً لِلْأَجْنَبِيِّ فِي الْخُلْعِ وَتَخْتَارَ كَمَا ذَكَرْنَا^(٥)، وَأَبُو الزَّوْجَةِ كَالْأَجْنَبِيِّ. وَلَوْ اخْتَلَعَ بِمَالٍ ذَكَرَ أَنَّهُ لَهَا، فَإِنْ صَرَّحَ

(١) في أ: أَوْ فطَلَّقَهَا.

(٢) في أ: ثُمَّ خُذَ مَا لِي.

(٣) صحَّ الْخُلْعُ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بِعَوَضٍ مَقْصُودٍ وَيَتَعَدَّى بِمَهْرِ الْمُثَلِّ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَوَضِ فَهُوَ صَحِيحٌ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْخُلْعِ، انظر: أَسْنَى الْمَطَالِبِ، زَكْرِيَّا الْإِنْصَارِي، ج ٣ ص ٢٥٠، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ، الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ، ح ٤ ص ٤٣٨.

(٤) أي اخْتَلَعْنِي مِنْ زَوْجِي بِمَا اسْتَصَوْبْتُ مِنَ الصَّوَابِ، حَاشِيَةُ الْكُمُتْرِ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ج ٢ ص ١٦٣.

(٥) أي يجوز أن تكون الزَّوْجَةُ وَكِيلاً لِأَجْنَبِيٍّ فِي الْإِخْلَاعِ مَعَ زَوْجِهَا وَتَتَخَفَّرَ بَيْنَ أَنْ تَخْلَعَ وَكَالَةً مِنْ جِهَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَاسْتِقْلَالًا مِنْ جِهَتِهَا، انظر: حَاشِيَةُ الْكُمُتْرِ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ح ٢ ص ١٦٣.

بالتوكالة أو الولاية لم يقع الطلاق^(١)، وإن صرح بالاستقلال فهو كاختلاع [الأجنبي]^(٢) بالمغصوب^(٣)، فيقع بمهر المثل عليه، ولو أطلق ولم يتعرض لنياية ولا استقلال يقع رجعيًا صغيرة كانت، أو كبيرة.

الاصل/١٦٣

ولو اختلغ بمالها ولم يذكر أنه لها وقع الطلاق بمهر المثل. ولو اختلغ الأب بصدقيها، أو على أنه برئ من الصداق، أو قال للزوج: طلقها وأنت برئ من صداقيها أو على أنك برئ من صداقيها وقع رجعيًا، ولا يبرأ الزوج ولا شيء على الأب^(٤).

ولو اختلعا بالبراءة، وضمن الذرك^(٥) فلا يبرأ أيضًا^(٦) لكن يقع بمهر المثل على الأب. ولو قال طلقها وأنا ضامن براعتك عنه، أو إن طولبت به أدبتك عنك يقع بانئنا بمهر المثل عليه وقيل حينئذ يقع في الأولى رجعيًا، والمراد بالضمان: الالتزام دون الضمان المشهور. ولو وكلت قبل الدخول وقالت: اختلعتني بحيث لا يلزمني شيء فاختلغ بجميع الصداق بانئت، ولا شيء عليها وما يجب (يجب)^(٧) على الوكيل.

الاصل/١٦٤

(١) لأنه ليس بولي في ذلك ولا وكيل، ولأنه ليس له صرف مالها في الخلع وإذا كان كذلك فلا يقع الطلاق كما لو بان كذب مدعي التوكالة في الاختلاع، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٧٢٥، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٥٠١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤١٩.

(٢) في الاصل: الأجنبية، في أ، ب، ح: الأجنبية.

(٣) كاختلعتنا لنفسي أو عن نفسي فخلع بمغصوب؛ لأنه غاصب لها فيقع بانئنا بمهر المثل في الأطهر لفساد العوض، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٥٠١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٢.

(٤) لأنه ليس له الإبراء، ولم يلزم في نفسه شيئاً، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٢. (٥) الذرك: بفتح الدال وفتح الراء واسكانها حكاهما الجوهري وغيره، قال "الجوهري" هو التبعة وقال "الموتولي": سني دركاً للزماه الغرامة عند إداركه المستحق من ماله، انظر: لسان العرب، ابن منظور، فصل الدال، ح ١٠، ص ٤١٩؛ تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٠٤.

(٦) لأنه ألزم المال في نفسه فكان كخلعها بمغصوب، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٢.

(٧) "يجب" الثانية ساقة من أ.

الطرف الثالث: [النزاع في الخلع]^(١)

إذا ادّعت الخلع وأنكرَ صَدُوقَ بيمينه^(٢). ولو قال طَلَّقْتُكَ بعوضٍ، وقالت مجاناً صَدَّقْتُ بيمينها، ولا عوضٌ وحصلت البيّنة^(٣). ولو اتّفقا على أصلِ الخلع، واختلفا في جنسِ العوض^(٤)، أو قدره^(٥)، أو صفته^(٦)، أو في عددِ الطلاق^(٧)، أو غيرها ممّا ذُكرَ في البيع تحالفاً، ولزمَ مهرُ المثل^(٨). ولو خالغَ أجنبيٌّ وكالتهُ، أو استقللاً، واختلفا تحالفاً.

ولو قالت: سأنتك بالعوضِ فطلّقتني بعدَ زمنٍ طويلٍ، وقال: بلْ في الحَالِ صَدَّقْتُ ولا عوض^(٩)، ولا رجعةً، ولو قال طَلَّقْتُكَ بعدَ زمانٍ طويلٍ، ولم تقبلي فلي الرجعةُ، وقالت: بلْ

(١) لبست في الأصل.

(٢) لأنَّ الأصل بقاء النكاح، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٦٦، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢١٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٣.

(٣) وأما البيّنة فلا قراره، وأما عدم العوض فلا أن الأصل براءة ذمّتها فإن أقام بالعوض بيّنة أو رحلاً وامرأتين لزمه العوض، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٣.

(٤) أي هل هو دناسير أم دراهم انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٥٠٢.

(٥) كآلف فقالت بخمسائة، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٣.

(٦) صححه أم مكسرة، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٣.

(٧) كقولها: سأنتك ثلاث طلقات بأنف فقالت واحدة بأنف، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي ج ٧ ص ٥٠٢.

(٨) لأنّه المردّد، فإن لم يكن لأحدهما بيّنة تحالفاً، فإن كان لأحدهما بيّنة عمل بها انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٥٠٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٣.

(٩) لو قال: سأنتك الطلاق بأنف فأنتكرت السؤال أو ادّعت الفصل بين الإيجاب والقبول صدّقت بيمينها في نفس العوض لأنَّ الأصل براءة ذمّتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه الزوج، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٣.

متصلاً فلا رجعة لك صدق بيمينه، ولو تخالفاً بألف درهم مطلقاً، وقال: أردنا به النقرة^(١) وقالت: بل الفلوس، أو على ألف فقال: أردنا به الدنانير، وقالت: بل الدراهم تحالفاً^(٢).

ولو (توافقاً)^(٣) على أنه أراد النقرة وأدعت أنها أردت الفلوس، وقال: بل أردت النقرة صدقت بيمينها، ولا شيء عليها، ولو توافقا على أنها أردت الفلوس، وقال: أردت النقرة، ولا فرقة للمخالفة، وقالت: بل أردت الفلوس وبنيت بانته باعترافه ولا شيء عليها^(٤) ولو قال أردت النقرة ولم يتعرض لجانبها، وقالت: أردت الفلوس ولم تعرض لجانبه حصلت الفرقة بمهر المثل^(٥) بلا تحالف.

ولو قال: خالعك فقالت: اختلعتني بعاليه بانته باعترافه ولا شيء عليها ولا على الأجنبي. ولو قالت: اختلعت بوكالة زيد وأضفته إليه، (وقال الأجنبي)^(٦): اختلعت بوكالة الزوجة وأضفته إليها وأنكر الإضافة تحالفاً، ولو تخالفاً ثم ادعت طلاقها قبل الخلع ثلاثاً، أو إقراره بفساد النكاح، وأنكر صدق بيمينه، واستمر الخلع.

ولو تخالفاً ثم قال: كنت مكرهة ولي الرجعة، وأنكرت الإكراه لم يقبل قوله، وعليه رد المال، ولو ادعت الإكراه صدق بيمينه، ولزمها المال، ولو أقامت بيته به لزمه رد المال، ولا رجعة لاعترافه بالبينونة، ولو لم يصرح بالإنكار، بل سكت، أو كانت الخصومة مع وكيله فله الرجعة.

(١) النقرة: بضم النون سبكة العضة، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٤٣.

(٢) على المعتمد وهو لزوم المعنى كالمفهوم لأنه يرجع إلى الاختلاف في جنس العوض انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٣-٤٥٤.

(٣) في ب: اتفاقاً.

(٤) لأنها تنكر الفرقة.

انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٦٥.

(٥) في أ: أو قال الأجنبي.

ولو قالت: اختلعت بالصداق الذي في ذمتك، وأنكر، وحلف فلا رجوع لها بالصداق، ولو كان له دين على آخر فقال: اشتريت منك دارك به، وأنكر الرجل وحلف يجوز له المطالبة^(١)، ولو قال: إن فعلت كذا فامرأتي طالق ثلاثاً وفعل ذلك الفعل ثم ادعى الخلع قبل ذلك الفعل لم يصدق إلا ببيّنة، وإن وافقته المرأة. ولو قال أولاً خالعت ثم فعل ذلك الفعل صدق بلا بيّنة.

الأصل/١٦٦

(١) والفرق أن الخلع يقتضي اليأس من الصداق وسقوطه بالكليّة، لأنّ ذمّة الزوج إذا برئت منه لا يتصور اشتغالها به، وفي صورة البيع لا يحصل اليأس عن الدين لاحتمال تلف الدار قبل القبض أو خروجها مستحقّة أو ردّها بعيب.

انظر: روضة الطالبين، التنوي، ج ٥ ص ٧٣٢-٧٣٣، أمّني المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٦٣.

كتاب الطلاق

وتضمن مايلي:

الطرف الأول: أقسام الطلاق

الطرف الثاني: أركان الطلاق

الطرف الثالث: تعدد الطلاق والإستثناء

كتاب الطلاق^(١)

والنظر في أطراف:-

الطرف الأول: أقسام الطلاق

وهي أربعة:

الأول: الواجب، وهو على المولي إذا لم (يفي)^(٢)، وعند الشقاق إذا رأى الحكمان التفريق.

الثاني: المستحب، وهو إذا كان يُقصرُ في حقها^(٣)، أو كانت غير عفيفة^(٤).

الثالث: المكروه، وهو عند سلامة الحال وتُسمى الثلاثة سُنَيًا.

الرابع: المحرم، ويُسمى بذعياً ولتحريمه أسباب:

(١) الطلاق في اللغة مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك من قولهم: طَلَّعتِ البلادُ أي تَرَكْنَاهَا، يقال: طَلَّقَ طَلْوَفاً وطلافاً: تحرَّرَ من قيده، وطلقت المرأة من زوجها: تَحَلَّتْ من قيد الزَّواجِ وخرجت من عصمته.
انظر: المعجم الوسيط، مادة طلق، ج ١ ص ٥٦٩، تحرير التنبيه، النووي، ص ٥٦٩. وعرقه "النووي" في تهذيبه: بأنه تَصَرَّفَ مملوك للزوج بحدته بلا سبب فيقطع للزَّواج، تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج ١، ق ٢، ص ١٨٨؛ وفي الاصطلاح: حلُّ قيد النكاح بلمط الطلاق ونحوه، انظر: كفاية الأخبار، نقي الدين الحصني، ج ٢ ص ٣٨٨، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٥.

(٢) في: أ، إذا لم يفي.

أي إذا لم يقصد الوطء من المنة وهي الرجوع إلى الوطء بعد الحلف، حاشية الكُمري، بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٦٧
(٣) قال الله عز وجل: ﴿فَأَسْكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَارِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ سورة الطلاق، آية: ٢. ولأنه إذا لم يطلقها في هذه الحال لم يؤمن أن يفرضي إلى الشقاق أو الفساد. انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٨٢.

(٤) لأنه لا بأس أن تقصد عليه الفرائض، وتلحق به نسباً ليس منه.
انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٨٣، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٨١.

الأول: الحيضُ فيحرمُ إيقاعه في الحيضِ مُنْجَزاً^(١) بعد الدخولِ واحداً كان، أو أكثرَ لتطويلِ العدة، وإن رضيت، أو سألت، ولا يحرمُ على المؤتي، ولا على القاضي إذا امتنع المؤتي، ولا في حالِ الشقاق، ولا عندَ ظهورِ الحملِ^(٢)، ولا الاختلاَعُ معها^(٣) ويحرمُ مع الأجنبية. ولو قال: أنتَ طالقٌ مع آخرٍ حبضك^(٤) لم يحرم. ولو قال: (مع)^(٥) آخرَ طَهْرِكَ حرم. والتعليلُ بالدخولِ وغيره لا يحرم^(٦)، ولو وُجدتِ الصفةُ في الحيضِ لم يأنث، والنفاَسُ كالحيضِ بلا فرق.

الثاني: المجامعةُ في الطهر، وهي ممَّنْ تحبلُ ولم يظهرِ (الحملُ)^(٧)، ولو وطئها في الحيضِ وطلقها في الطهرِ حُرْمٌ، ولو ظهرَ بها الحملُ فطلقها، أو خالغها لم يخرم. ولو نكحَ حملاً من الزنا ووطئها، ثم طلقها حُرْمٌ، ولا يحرمُ طلاقُ الصغيرة، والأيسة، والتي طهرَ حملُها وغيرِ

(١) قال الله تعالى: ﴿فَطْلُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ﴾ سورة الطلاق، آية: ١. عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر - رضي الله عنه - رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فقال: "مَرَّةً فَبَرَأَجُهَا، ثُمَّ لِمَسْكَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهُرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ امْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقْ فَذَلِكَ الْعَدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ" أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الطلاق، باب: ويعولنهن أحق بردهن في العدة، ح (٥٣٣٢)، ج ١٠ ص ٦٠٥، ومسلم، الصحيح، كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض، ح ١٤٧١ ج ٢ ص ١٠٩٣. والمعنى فيه أن بقية الحيض لا يحسب من العدة، فتطول عليها العدة للانتظار، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٨٢.

(٢) أي لا يحرم الطلاق في حبض حامل عدتها بوضع الحمل لعدم الأضرار عليها، انظر: حاشية الكنتري بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٦٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٦٤.

(٣) لتحقيق رغبتها حينئذ. انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٦٧.

(٤) لاستبقائه الطهر المحسوب، والشروع في العدة وهو الأظهر، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٨٦، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٧٧.

(٥) "مع" ساقطة من أ.

(٦) تعليق الطلاق بدخول الدار وسائر الصفات ليس ببديعي، لأنه لا إضرار فيه في الحال ولكن ينظر إلى وقت وقوع الطلاق فإن وجدت الصفة وهي طاهر نفذ سنناً وإلا فلا، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٨٧.

(٧) في ب: الحبل.

لأنه ربما يندم على الطلاق لو ظهر الحمل، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٤٨٨.

الممسوسة^(١) ولا الفسخ حال الحيض والنفس وغيرهما، ولا الإعتاق، وإن طال زمن الاستبراء ولا يحرم الجمع بين الطلقات الثلاث^(٢)، ويُستحب التفريق^(٣).

السبب الثالث: الظلم، ولو قسم لإحدى امرأتيه وطلق الأخرى قبل قسمها أثم، وحيث حُومَ الطلاق أُستحب الرجعة إن أمكنت. ولو قال: أنت طالق ثلاثاً للسنّة^(٤)، ثم قال أردت التفريق على الأقراء لم يُقبل ظاهراً^(٥) إلا أن يعتقّد تحريم الجمع كالحنفي^(٦)، ولو لم يقل للسنّة وقال: أردت التفريق لم يُقبل ودين في الصورتين^(٧). ولو قال: أنت طالق ثلاثاً ثم قال: أردت أن دخلت الدار، أو إذا جاء رأس الشهر، أو إن شاء فلان دين، ولم يقبل؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه.

الاصل/٦٨

(١) أي غير المدخول بها إذ لا عدة عليها، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٦٨.
(٢) لأن عومراً المجلاني لما لعن امرأة عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طلقها ثلاثاً قبل أن يخبره النبي - صلى الله عليه وسلم - أنها تبين للعلن ولم ينكره عليه، فلو كان إيقاعه حراماً لنهاه عن ذلك ليعلمه هو ومن حضره انظر: مختصر المزني، ج ٩ ص ٢٠٥، الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٢، ص ٣٩٠؛ المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٨٦-٢٨٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٦٥، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٠٢.

(٣) أي تفريق الطلقات الثلاث على الأقراء، الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٢، ص ٤٠٥.
(٤) الطلاق السني وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه، ولا في حيض قبله، انظر: كفاية الأخبار، نفي الدين الحسني، ج ٢، ص ٣٩٢؛ أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٦٣.
(٥) لأن اللفظ يقتضي وقوع الكل في الحال، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٠١.
(٦) فيقبل قوله في الظاهر لأن تفسيره يستمر على اعتقاده: انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٠١، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٦٨.

(٧) وهو الأصح، لأنه لو وصل باللفظ ما يدعيه لانتظم، والثاني المنع، لأن اللفظ بمجرد لا يصلح لما بدعيه ومجرد النية لا تعمل، والنية إنما تعمل فيما يحتمله اللفظ ومعنى التدين مع نفي القبول ظاهراً أن يقال للمرأة: أنت بائن بثلاث في ظاهر الحكم وليس لك مطاوعته إلا إذا علمت صدقه أو علب على ظنك بقرينة أو أمارة، وحينئذ يلزمها تمكينه ويحرم عليها الشوز، انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٢، ص ٤٠٥؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٠١-٥٠٢، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٨٤.

قال "المحاملي"^(١) في "الإيمان": إلاً أَنْ تُصَدِّقَ المرأةُ. ولو قال: طَلَّقْتُكَ، أو فارقْتُكَ، أو سَرَحْتُكَ^(٢)، وقال: أردتُ الإطلاقَ من الوثاقِ والفراقِ إلى السفرِ، أو السَّراحِ إلى المنزلِ^(٣) فكذلك^(٤)، ولو قال: إن دخلتُ الدارَ، أو كَلَمْتُ زيدا فأنَّتْ طالقٌ، ثُمَّ قال: أردتُ يوماً، أو شهراً ديناً^(٥) ولم يُقْبَلْ. ولو قال: والله لا أدخلُ الدارَ، أو لا أَكَلُمُ زيدا ثُمَّ قال: أردتُ يوماً، أو شهراً قَبْلَ ظاهراً وباطناً؛ لأنَّه آمِنٌ في حقوقِ الله -تعالى- ولو قال: والله لا أَكَلُمُ أحداً، ثُمَّ قال: أردتُ زيدا، أو لا أَكَلُ طعاماً، ثُمَّ قال: أردتُ طعاماً بعينه قَبْلَ، ولو قيل لزيد: كَلِّمْ فلاناً اليومَ فقَالَ: والله لا أَكَلُمُهُ^(٦) قال "الرويانى"^(٧) في المبدأ: انْعَقَ الحلفُ على الأبدِ إلا أَنْ ينوِيَ اليومَ قال: ولو كانَ ذلكَ في طلاقٍ، أو إعتاقٍ^(٨)، وقال: أردتُ اليومَ لَمْ يُقْبَلْ. وقال [صاحبُ الروضة]^(٩): الصوابُ قبولُهُ^(١٠).

(١) سبقت الترجمة له ص ٢٥٤.

(٢) السَّراح: بفتح السين، الأرمال، تحرير التَّبييه، النووي، ص ٢٦٣.

(٣) أي التَّوجيه إليه، حاشية الكُمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٦٩.

(٤) أي دين، ولم يَقْبَلْ لأنَّه خالف ما يقتضيه اللفظ عرفاً، ودين فيما بينه وبين الله تعالى انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٧-٤٥٨، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٢٩.

(٥) التَّكْبِين في اللغة: من دِينَ، وهو ترك الإنسان وما يعتقد، وتَبَيُّض امره إلى دينه. وفي الاصطلاح: قول قول المرأة في الشيء الذي لا يعلم إلا من قبله بغير يمين، انظر: معجم لغة الفقهاء، قلعة حي، قنبيي، ص ١٢٦، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٦٨.

(٦) في ب، ج: لا كلمته.

(٧) مبيقت الترجمة له ص ١٣٤.

(٨) في أ، ب، ج: عتاق.

(٩) في الأصل: 'صاحب النّهذب'، في أ، ب، ج: 'صاحب الروضة'.

(١٠) وهو المعتمد للقرينة. انظر: روضة المطالبين، النووي، ج ٦ ص ١٩ حاشية الكُمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ١٦٩.

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً، ثم قال: أردت إن شاء الله لم يقبل، ولم يدين، لأنه يرفع حكم الطلاق جملة، فلا بد من التلطف، والتعلق بالدخول، ومشينة زيد لا يرفع جملة بل [يخصصه] ^(١) بحال دون حال. وقوله: من وثاق تأويل، وصرف (لفظ) ^(٢) من معنى إلى معنى، فكفت فيهما النية.

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً، ثم قال: قلت: إن شاء الله وأنكرت المرأة إن شاء الله صدقت بيمينها.

ولو قالت: (طلقتي) ^(٣) ثلاثاً، فقال: قلت: أنت طالق ثلاثاً إن كلمت فلاناً فقالت: سمعت الطلاق، ولم أسمع الشرط صدق بيمينه.

ولو أتى بلفظ عام وقال: أردت بعض الأفراد كأن قال كل امرأة لى طالق، ثم قال: [عزلت] ^(٤) بعضهن بالنية قبل ظاهراً بقريئة أو تخصيص كأن خاصمته زوجته بنكاح جديد، فقال: نسائي طالق أو كل امرأة لى طالق، وقال: أردت غير المخاصمة قبل ^(٥)، وكذا لو حل واثاقاً من رجلتها، وقال: أنت طالق ثم قال: أردت الإطلاق من الوثاق ^(٦).

(١) في الاصل: يخصص، في أ، ب، ح: بخصصه.

(٢) في أ: التلطف.

(٣) في ج: طلقني.

(٤) في الاصل: أردت، في أ، ب، ح: عزلت.

(٥) لقوة ارادته بدلالة القرينة، وهذا اللفظ مستغرق للعموم فلا بد من قرينة وهي هنا المخاصمة الدالة على صدقه، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٢٠، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٨٦، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٦٨.

(٦) لأن هذا اللفظ يحتمل معنيين فأكثر فلا بد من قرينة، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٠٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٢٠، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٦٨، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٢٩.

ولو قال: أنت طالق إن أكلت خبزاً أو تمرّاً ثم فتره بنوع معين قيل للتخصيص. ولو قالت^(١): تزوجت عائشة بنت عبد الله فقال: [إن]^(٢) تزوجت عائشة بنت عبد الله (فهي طالق)^(٣)، ثم قال: أردت بالإشارة غيرها قيل، ولو قال: لأمرأتك، أو لأبيها: ابنتك طالق، ثم قال: أردت البنت التي ليست بزوجة لي قيل^(٤).

ولو قال: (زِنِ يَزِرْ يَزْرُمُ بِنَه طلاق هَشْتَه)^(٥) ولم يكن لأبيه ابنٌ سواه طَلَّقَتْ زوجته أراد نفسه أو لم يُرد، وإن كان لأبيه ابنٌ آخر وقال: لم أُرِدْ به زوجتي صدقَ بيمينه ولو قال: حلفتُ بطلاقك أن لا تخرجي، ثم قال: ما حلفتُ وإنما قصدتُ تقريعها^(٦) دين ولم يُقبل.

ولو (كانت)^(٧) له امرأتان فاطمة بنت محمد وفاطمة بنت رجلٍ سمّاهُ أبواه محمداً (فاشْتَهَرَ بالحسن)^(٨) فقال: زوجتي فاطمة بنت محمد طالق، وقال: أردتُ محمداً الذي اشتهرَ بحسنٍ قيل على وجه اعتباراً بالأصل^(٩)، (وهو المختار)^(١٠)، ولم يُقبل على وجه اعتباراً بما

(١) في الأصل: قال، في أ، ب، ح: قالت.

(٢) في الأصل، أ، ب: لو في ح: إن.

(٣) في أ: فهي طالقة.

(٤) أي إذا كانت لها أو له بنت أخرى، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٧٠.

(٥) "طلاق" ساقطة من أ.

زِن يَزِر يَزْرُم بِنَه طلاق كلمة فارسية معناها: (زوجة أُمي طالق).

(٦) التقرع: قرعت الباب: أقرعه فرعاً والتقريع: التعنيف والمقصود تخويفها ومنعها من الخروج، انظر: الصحاح، الجوهري، فصل القاف، ج ٣، ص ١٢٦٤.

(٧) في أ: كان.

(٨) في ح: واشتهر بالحسين.

(٩) أي بأصل الوضع فإن لفظ محمد باعتبار الوضع مشترك فيكفي فيه التخصيص والتفسير، حاشية الحاج ابراهيم، بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٧٠.

(١٠) وهو المختار: ساقطة من ح.

اشْتَهَرَ بِهِ^(١). وَلَوْ عُرِفَتْ امْرَأَةٌ بِزَوْجَةِ مُحَمَّدٍ السَّرْحَسِيِّ فَمَاتَ وَتَزَوَّجَتْ، وَلَمْ يَزَلْ الْأَسْمُ عَنْهَا فَقَالَ: طَلَّقْتُ زَوْجَةَ مُحَمَّدٍ السَّرْحَسِيِّ وَقَالَ أُرِدْتُ غَيْرَ زَوْجَتِي قَبْلَ.

وَلَوْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ تُنْسَبُ إِلَى زَوْجِ أُمِّهَا فَقَالَ: ابْنَةُ فَلَانٍ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ ظَاهِرًا وَتَطْلُقُ بَاطِنًا^(٢) إِنْ نَوَّاهَا، وَلَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ: طَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ثَلَاثًا فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا، ثُمَّ قَالَ: أُرِدْتُ وَاحِدَةً قَبْلَ؛ لِأَنَّهُ صَالِحٌ لِلابْتِدَاءِ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ لِلْجَوَابِ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ بَائِنٌ^(٣) وَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: أُرِدْتُ بِالْبَائِنِ الْبَائِنَ بِالطَّلَاقِ فَلَمْ يَقَعْ الثَّلَاثُ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ لِإِقْدَامِهِ عَلَى الثَّلَاثِ^(٤).

وَلَوْ تَزَوَّجَ بِمَطْلَقَتِهِ الثَّلَاثَ بَعْدَ [زَمَنِ]^(٥) إِمْكَانِ التَّحْلِيلِ وَمَاتَ، ثُمَّ ادَّعَى وَارِثُهُ أَنَّهَا لَمْ (تَتَزَوَّجْ)^(٦) بَعْدَ طَلَاقِ مَوْرَثِهِ، فَلَمْ يَنْعَقِزْ النِّكَاحُ فَلَا يَرِثُ لَهَا لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى، لِأَنَّ إِقْدَامَ مَوْرَثِهِ عَلَى (التَّزْوِجِ)^(٧) إِقْرَارٌ بِخُصُولِ التَّحْلِيلِ. وَلَوْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ، وَأَجْنَبِيَّةً وَقَالَ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، وَقَالَ: أُرِدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ قَبْلَ^(٨)، وَلَوْ قَالَ: لَمْ أَنْوَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا طَلَّقْتُ زَوْجَتَهُ^(٩).

(١) لِأَنَّ الْعِمْرَةَ بِمَا سَمَاءَ بِهِ أَسْمَاءُ دُونَ سَائِرِ النِّسَاءِ وَقَدْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ اسْمَانِ أَوْ أَكْثَرُ، انْظُرْ: فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيِّ، ج ٨ ص ٥٣٢، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، النَّوَوِيُّ، ج ٦ ص ٣٧.

(٢) لِأَنَّهَا لَسَتْ بِنْتًا لَهُ دَلٌّ رَبِيبَةً، انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْكُمُتْرِ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ج ٢ ص ١٧٠.

(٣) الْبَائِنُ: مِنَ الْبَيْنِ، وَهُوَ الْفِرَاقُ، انْظُرْ: تَحْرِيرُ التَّنْبِيهِ، النَّوَوِيُّ، ص ٢٦٤.

(٤) قَالَ فِي "الرَّوْضَةِ" وَلَوْ قَالَ أَنْتَ بَائِنٌ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَدَّةٍ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَالَ أُرِدْتُ بِالْبَائِنِ الطَّلَاقِ فَلَمْ يَقَعْ عَلَى الثَّلَاثِ لِمَصَادِفَتِهَا لِلْبَيِّنَةِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ نَسَبَ إِقْدَامِهِ عَلَى الثَّلَاثِ انْظُرْ: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، النَّوَوِيُّ، ج ٦ ص ٣٥، أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ، ج ٣، ص ٢٧٥.

(٥) فِي الْأَصْلِ: زَمَانٍ، فِي أ، ب، ح: زَمَنٍ.

(٦) فِي ب، ح: لَمْ تَزَوَّجْ، فِي أ: تَتَزَوَّجْ.

(٧) فِي أ: التَّزْوِيجُ.

(٨) فِي الْأَصْحَحِ يَبْيَهِنُ لَتَرْدَدِ اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا، انْظُرْ: تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، لِابْنِ حَرِّ الْهَيْثَمِيِّ، ج ٨ ص ٧٠-٧١.

(٩) انْظُرْ: تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، لِابْنِ حَرِّ الْهَيْثَمِيِّ، ج ٨ ص ٧١.

ولو حضرتنا فقالت زوجته: طَلَّقَنِي فَقَالَ مَقْبِلًا عليهما: طَلَّقْتُكَ، وَقَالَ: أَرَدْتُ الْأَجْنِبَةَ لَمْ يَقْبَلْ. وَأَمَتُهُ مَعَ زَوْجَتِهِ كَأَجْنِبِيَّةٍ مَعَهَا، وَلَوْ كَانَ مَعَهَا رَجُلٌ أَوْ دَابَّةٌ^(١) وَقَالَ: (أَرَدْتُهَ)^(٢) بِذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ^(٣). وَلَوْ قَالَ زَيْنَبُ طَالِقٌ، أَوْ طَلَّقْتُ زَيْنَبَ وَاسْمُ زَوْجَتِهِ زَيْنَبُ طَلَّقْتُ زَوْجَتَهُ. وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ جَارِيَتِي زَيْنَبَ لَا زَوْجَتِي لَمْ يَقْبَلْ وَدِينٌ^(٤).

قَالَ صَاحِبُ "الْعَزِيزِ"^(٥) وَ"الرَّوْضَةِ"^(٦) نَاقِلَيْنِ عَنِ "الْفَقَّالِ"^(٧): وَلَوْ قَالَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ فَاطِمَةُ: طَلَّقَنِي فَقَالَ: طَلَّقْتُ فَاطِمَةَ، ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ فَاطِمَةَ أُخْرَى لَمْ يَقْبَلْ، وَلَوْ قَالَ ابْتِدَاءً طَلَّقْتُ فَاطِمَةَ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ فَاطِمَةَ أُخْرَى قَبْلَ، قَالَا: وَقَدْ يُشْكِلُ هَذَا بِمَا مَرَّ أَنَّ السُّؤَالَ السَّابِقَ لَا يُلْحَقُ الْكُنَايَاتُ بِالصَّرَاحِ، وَيَشْعُرُ كَلَامُهُمَا بِأَنَّ قَوْلَهُ: طَلَّقْتُ فَاطِمَةَ غَيْرُ صَرِيحٍ (وَبَصْرَحَةً)^(٨) السُّؤَالَ، وَهُوَ نَقِضُ مَا ذَكَرْنَا فِي زَيْنَبَ طَالِقٌ^(٩)، كَيْفَ لَا وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَلَوْ قِيلَ لَزِيدٍ: يَا زَيْدُ فَقَالَ:

(١) الدابة: اسم لكل داب على الأرض، والمقصود هنا ذوات الأربع تحريراً للتنبيه، النووي، ص ٥٩.

(٢) في أ: أردت.

(٣) لأن الدابة أو الرجل ليست محلاً للطلاق، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٧١.

(٤) قال في "التحفة": لو قال ابتداءً أو بعد سؤال طالق زينب طالق وهو اسم زوجته واسم أحنسة أو حارية له فلا يقبل على الصحيح ويدين لاحتماله وإن تعدد اسم العلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعاً بخلاف إحداهما فإنه يتناولهما وصعاً واحداً، انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٧١، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٥.

(٥) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٠.

(٦) روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٥.

(٧) سبقت الترجمة له ص ١٢٣.

(٨) في أ، ب: بصرحه.

(٩) وأحجب عنه بأن فاطمة لبس كناية عن الزوجة وإنما هو صريح فيها والإنهام إنما حمل بشبهة غيرها باسمها فهو كالمشترك ينصرف إلى أحد مسمياته بالقرينة نعم. قد ينزع في أن القرينة هنا تقتضي طلاق زوجته، لأن عدوله من طلاقك إلى طلاق فاطمة يشعر بإرادة غيرها، وبالجمل: فالصحيح أنه لا يقبل منه ما أراده سواء سبق سؤالها أم لا فتطلق، انظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٧٥.

امرأة زيد طالق قيل: يقع طلاقه مطلقاً، وقيل: لا حتى يريد نفسه ورجح الأخير^(١)، وقالوا: ويجزئ هذا في قوله فاطمة طالق واسم زوجته فاطمة^(٢).

الاصل/١٧١

نعم [إد] ^(٣) ذكرنا في موضع (آخر) ^(٤) من [كتابينهما] ^(٥) ولو قيل لزيد: يا زيد فقال: امرأة زيد طالق طَلَّقْتُ امرأتَه وقيل: لا إلا أن يريد نفسه فإن نُظِرَ إلى ما رَجَّحَا هَاهُنَا اندفع المذكور أولاً^(٦)، ولكن (بِتَقاضِ) ^(٧) في التَّرجيح^(٨)، ولو قال: أنت طالق ثلاثاً، ثُمَّ قال: أردتُ إلا واحدة أو أربعمئة طوَلَقْتُ، ثُمَّ قال: نويتُ بقلبي إلا فلانة لَمْ يَدِينْ لأنه نصٌّ في العددِ.

ولو قال: فلانة وفلانة طوائق، ثُمَّ قال: استثنيتُ فلانة بقلبي لَمْ يَدِينْ، لأنه رفعٌ لما نصَّ، ومعنى التَّدينِ مع نفي القبولِ ظاهراً (أنْ يُقالَ للمرأة) ^(٩): أنتِ بائنٌ منه بثلاثِ ظاهراً وليس لكِ تمكينه إلا إذا غلبَ على ظنِّكَ صدقُه بقرينةِ الحالِ، ويُقالُ للزوج: لا تُمكنكِ من تتبُعِها ظاهراً، ولكِ التَّتبُّعُ والطلبُ فيما بينك وبين الله إن كنتِ صادقاً^(١٠).

(١) أي لا تطلق زوجته إلا إذا أراد نفسه، لأنَّ المَنكَمَ لا يدخل في عموم كلامه إلا عند الإرادة، انظر: أسنى المطالب، زكربا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٦.

(٢) أي قال صاحب "العزیز" و"الروضة": وجبء هذا الخلاف الذي وقع في مسألة زيد في مسألة فاطمة، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٧١.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من أ، ب، ج.

(٤) آخر ساقطة من ب.

(٥) في الاصل: كتابهما، في أ، ب، ج: كتابيهما.

(٦) أي من صراحة مسألة زيد اندفع المذكور أولاً من تناقض كلامهما يعني لا تناقض بين كلامهما إذ علم من هذا الترجيح أن ما فهم من ظاهر كلامهما سابقاً ليس مرادهما، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٢.

(٧) في ب: يناقضان.

(٨) لأنهما رجحا المذكور أولاً في مسألة زيد مع الإرادة ورجحا هنا فيها الإطلاق، انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٧٢.

(٩) في أ: أن يقال الحاكم للمرأة.

(١٠) انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٨٤.

قواعد

الأولى: قال "القاضي حسين"^(١) رحمه الله في ضبط ما يُقبل، ويدين. إن لما يدعيه الشخص مع إطلاق اللفظ مراتب^(٢):

إحداها: أن يدعي ما يرفع ما صرح به بأن قال: أنت طالق، ثم قال: أردت طلاقاً لا يقع عليك، أو لم أرد الطلاق لم يقبل ظاهراً ولم يدين باطناً.

الثانية: أن يدعي ما يقبل الملفوظ بأن قال: أنت طالق، ثم قال: أردت عند دخول الدار، أو مشيئة زيد، فلا يقبل ظاهراً ويدين.

الثالثة: أن يدعي تخصيص عام، فيقبل ظاهراً بقريظة، ولا يقبل بدونها ويدين^(٣).

الرابعة: أن يحتمل الملفوظ الطلاق وغيره، ولم يشع^(٤) كالكتابات فيقبل ظاهراً وباطناً، وضبط الأصحاب بضبط آخر أوجز منه فقالوا: يُنظر في التفسير، فإن لم ينتظم^(٥) له لو وصل باللفظ، فلا يقبل، ولا يدين، كما لو قال: أنت طالق، ثم قال أردت طلاقاً لا يقع عليك، أو لم أرد الطلاق، وإن انتظم فلا يقبل بلا قرينة، ويدين إلا الاستثناء^(٦)، ويقبل مع القرينة كجواب المخاصمة، وحل الوثائق.

الثانية: الخاص لا يعم بالسبب والنية، والعام يختص، فلو من عليه رجل بما نال منه فقال: والله لا أشرب لك ماء من عطش انعقدت اليمين خاصة على الماء من عطش، فلا يحسب

(١) سبقت الترجمة له ص ١٢٥.

(٢) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٠٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٢٠.

(٣) ومثال تخصيص العام أن يقول: كل نسائي طالق، ثم يقول: أردت غير المخاصمة وكانت زوجته قد خاصمتها بنكاح جديد، وكذا لو حل وثاقاً من رجلها وقال: أنت طالق، ثم قال: أردت الإطلاق من الوثائق. انظر: الأنوار، الأصل ج ٢، ص ١٧٠.

(٤) أي لم يشتهر، انظر: حاشية الكنتري بهامش الأنوار ج ٢ ص ١٧٢.

(٥) في أ: ينتضم.

(٦) بأن قال: أنت طالق ثم قال أردت إن شاء الله تعالى فإنه لا يقبل ولا يدين لأنه يرفع الطلاق من أصله، انظر:

حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٢-١٧٣.

بطعامه وثيابه، (وإن نوى^(١) (أنه^(٢)) لا ينتفع بشيء منه، واقتضت المنازعة أيضاً، وإنما تؤثر النية إذا احتمل اللفظ ما نوى بجهة يتجاوز بها، لأن الاعتبار باللفظ يراعى عمومته وإن كان السبب خاصاً^(٣)، وخصوصه، وإن كان السبب عاماً^(٤)، وكذلك الحكم لو قال: إن شربت لك ماءً من عطش فامرأني طالق، ويخصص العام تارة بالنية كما لو قال: والله لا أكلُمُ أحداً^(٥)، وتارة بالعرف كما لو قال: والله لا أكلُ الرؤوس^(٦)، وتارة بالشرع كحمل الصلاة على الشرعية، ولو كان اللفظ [مفهوماً]^(٧) في العرف ووضع باللسان حمل على اللفظ عند الإطلاق. وسيأتي في مسائل^(٨) المكافآت إن شاء الله تعالى.

الثالثة: يعتبر اللفظ بحقيقته، ويصرف إلى المجاز بالنية، كما لو قال: لا أدخل دار زيد وقال: أردت مسكنة دون ملكه، فيقبل في الحلف بالله دون الإطلاق^(٩) والعناق، ويدين (فيهما)^(١٠)، وقد يكون المجاز متعارفاً، والحقيقة بعيدة فيحمل على المجاز، كما لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة، فيحمل على الثمرة دون الأوراق والأغصان، ولو كانت الحقيقة متعارفة حملت اليمين عليها، مثل أن يقول: لا أكل من هذه الشاة فيحمل على لحمها وشحمها وإليتها، ولا يحنت بلبنها وولدها.

(١) في ج: ولو.

(٢) في أ: لأنه.

(٣) كان خاصمه زيد فقال: والله لا أكلُمُ أحداً فبراعى العموم عند الإطلاق. انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٣.

(٤) كمن من عليه بما نال منه فقال: والله لا أشرب لك ماءً من عطش، انظر: حاشية الكثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٣.

(٥) ثم قال: أردت غير زيد، انظر: حاشية الكثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٣.

(٦) فيحمل على ما يعتاد بيعه من الرؤوس، انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٣.

(٧) في الأصل: أ، ب: مفهوم في ج: مفهوماً.

(٨) "في" ساقطة من أ.

(٩) لأنه أمين في حقوق الله تعالى لا في حقوق العباد، انظر: حاشية الكثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٣.

(١٠) "فيهما" ساقطة من أ.

الرابعة: قال "ابن الصباغ"^(١) في "الشامل"^(٢)، "والموردي"^(٣) في "الحاوي"^(٤): ولو حلفَ حالفٌ ونوى ما يرادُ باللفظ مجازاً (تعلق)^(٥) اليمينُ بذلك باطناً، وأما في الظاهر، فإن كان فسى طلاقٍ أو إعتاقٍ لم يُقْبَل، وفي يمينٍ أو نذرٍ قُبِلَ وقد مرَّ آنفاً^(٦). ولو قال: والله لا أكلتُ ولا شويتُ وأرادَ به في مَنكِبِهِ، أو على ظهرِ الكعبةِ اختصَّتْ بيمينه بذلك. ولو قال: نسايتُ طوالقَ ونوى به أقاربَه منهنَّ دونَ زوجاته لم تطلقَ الزوجاتُ^(٧). ولو قال: جوارِي أحرارٌ وأرادَ صفته لم تُعتَقَ إماءُه^(٨)، ولو حلفَ أني ما كاتبْتُ فلاناً ولا عرفتُهُ ولا أعلمتُهُ، ولا سألتُهُ حاجةً ونوى بالمكاتبَةِ مكاتبَةَ العبيد، وبالتعريفِ جَعَلَهُ عريقاً^(٩)، وبالإعلامِ شقَّ الأنفِ، وبالحاجةِ الشجرةَ الصغيرةَ تعلقَتْ بيمينه بالمنوي، وكذا لو قال: ما أكلتُ له دجاجةً، ولا فروجةً ولا شربتُ له ماءً ونوى بالدجاجةِ الكَبَّةَ من الغَزَلِ، وبالفروجةِ (النَّرَاعَةَ)^(١٠)، وبالماءِ (المنى)^(١١)، وكذا لو قال ما فسي بيئتي فُرُشٌ ولا حصيرٌ ولا باريةً وأرادَ بالفُرُشِ الإبلَ (الصغيرةَ)^(١٢)، وبالحصيرةِ الحبسَ أو المَلِكَ، وبالباريةِ (المَدِيَّةَ)^(١٣).

(١) سبقَت الترجمة له.

(٢) لم أَلَف عليه.

(٣) سبقَت الترجمة له.

(٤) الحاوي الكبير، الموردي، ج ١٣، ص ٨٧-٨٨.

(٥) في أ: تعلقَتْ.

(٦) من قوله: الثالثة: "يمشُر اللفظ بحقيقته" انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأتوار، ج ٢ ص ١٧٣.

(٧) لأنَّ النساءَ لغةً مشتركةٌ بينَ الزوجاتِ والأقاربِ وهي من قسمِ المشتركِ لفظاً فيكفي فيها التنية والتخصيص، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأتوار، ج ٢ ص ١٧٣.

(٨) لأنَّ الجوارِي لغةً مشتركةٌ بينَ الإماءِ والسفن، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأتوار، ج ٢ ص ١٧٤.

(٩) العرب في اللغة: يُقال: عَرَفَ فلانٌ بالضم عرافةً مثلَ خطبِ فلانِ خطابةً، ومعارف الأرض أوجيها وما عَرَفَ منها وعريف القوم سيدهم والعريف: التقيب وهو دون الرئيس. انظر: لسان العرب، ابن منظور، فصل العين، ج ٩، ص ٢٣٨.

(١٠) من النزع وهو التقيص، وقد تأتي بمعنى الثوب من الصوف، انظر: تحرير التنبيه، النوي، ص ٩٥.

(١١) في أ: بالمنى.

(١٢) في أ: الصغير.

(١٣) البارية: بتشديد الياء الحصر المنسوح من القصب. انظر: الصحاح الجوهري، فصل الباء، ج ٦، ص ٢٢٨، لسان العرب، ابن منظور، فصل الباء، ج ١٤، ص ١٧٠ الفاموس الفقهي، حسين مرعي، ص ٣٣.

(١٤) قال ابن الأعرابي: يُقال للسكن: مَذِيه، ومَذِيَّة ثلاث لُغات، وقال "الزحاج": مشقة من المدى وهي الغاية لأنَّ بها مدى الأجل، انظر تحرير التنبيه، النوي، ص ١٦٤.

الطرف الثاني: في أركان الطلاق وهي خمسة:

الطرف الثاني: أركان الطلاق

وهي خمسة:

الركن الأول: المطلق، وله شروط:

الأول: أن يكون بالغاً فلا يقع طلاقُ الصَّبِيِّ منجزاً ولا معلّقاً فلو قالَ مراهقٌ: إذا بلغتْ فأنْتِ طالقٌ فبلغَ أو قالَ: أنْتِ طالقٌ غداً وبلغَ قبلَ الغدِ لم تطلقْ.

الثاني: أن يكونَ عاقلاً فلا يقعُ طلاقُ المجنونِ والمُبْرَسَمِ^(١) والمعتوهِ والمخبولِ^(٢) والنسائمِ والمغمى عليهِ ومن أوجر^(٣) خمرأً أو أكرهَ على الشربِ، ومن شربَ، ولم يَعْلَمْ أَنَّهُ من جنسِ ما يسكر، أو (شَرِبَ)^(٤) دواءَ يزيلُ العقلَ (تداوياً)^(٥). ولو تعدّى بشربِ الخمرِ، أو أَكَلَ البُنْجِ ونحوِه فزالَ عقلُه وقَعَ طلاقُه ونَفَذَ جميعُ أقوالِه وأفعالِه، والرجوعُ في السكرِ إلى العادةِ^(٦).

(١) البرسام: وهو نوع من اختلال العقل، والبرسام علة تحدث في الصدر أو أغشية الدماغ، وهو لفظ مُعَرَّب، انظر: كتاب جالبينوس إلى طوثرن في النبض للمتعلّمين، أبو زيد العبادي المتطبّب، ص ٧٥؛ تحرير التنبية، النووي ص ٢٤١.

(٢) سبق التعريف بهما.

(٣) الوجور: بفتح الواو، والوحر: الدواء الذي يصب في الحلق، يقال: أوجرت المريض إبحاراً. انظر: المصباح المنير، الفيومي، ج ٢، ص ٦٤٨.

(٤) في أ: أو يشرب.

(٥) في أ: تداو.

ويُصنَّق في دعوى الإكراه ولكن يستفسر فإن كثيراً من الناس يرى ما ليس بإكراه إكراهاً، ويُصنَّق في دعوى الجهل بها لا في جهل التحريم إذا لم يعذر بنحو قرب عهد بالإسلام، ويُصنَّق في زوال العقل بقرينة واعتياد صرع، وإلا فالبيئة وله أن يُخَلَّف الزوجة أنها لا تعلم ذلك انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٣، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٣٨.

(٦) أي العرف بأن يصير بحيث لا تميز له، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٣٨.

الثالث: أن يكون مختاراً فلا يقع طلاق المكره بغير حق، وإن قدر على التورية^(١) وتركها كما لا تصح رده وبيعها ونكاحه وطلاقه وإعتاقه وسائر تصرفاته، وأما المكره بحق المولي الممتنع من الفدية إذا أكرهه الإمام عليه فطلق نفذ في [طلقاً]^(٢) كما ينفذ إسلام المرتد (الحربي)^(٣) دون الذمي والعبد والأمة وتثبت الحرمة بالإرضاع مكرهاً، ولا يصح التعليق بالإكراه كالتجيز، ولو أكره الوكيل على الطلاق فطلق لم تطلق^(٤).

وللإكراه^(٥) شروط^(٦):

الأول: أن يكون المكره قادراً على تحقيق ما (يهدده)^(٧) به بولاية أو تغلب أو فرط

هجوم.

الثاني: أن يكون المكره عاجزاً عن الدفع بفرار أو مقاومة، أو استعانة بغيره.

(١) كان قال: أردت بطلاق فاطمة غير زوجتي أو الطلاق من وثاق، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٢.

(٢) في الأصل: نفذ في طلاقه، في أ، ب، ج: نفذ في طلاقه.

(٣) في أ، ج: والحربي به.

لأنه إكراه بحق، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٢.

(٤) أي لو أكرهه غير الموكل فطلق لم تطلق وإن وجد اختبار موكله؛ لأنه المباشر أما لو أكرهه الموكل فيقع

لأنه مبالغه في الإذن، انظر: حاشية الكمثرى بهاش الانوار، ج ٢ ص ١٧٥.

(٥) الكره بالصم: المشقة، والفتح: الإكراه، يقال: فام على كره: أي على مشقة، وأقامه فلان على كسره أي

أكرهه على القيام، وأكرهه على كذا حملة عليه كرهاً. انظر: الصحاح، الجوهري، فصل الكاف، ج ٦،

ص ٢٢٤٧ والإكراه في الشرع: هو فعل يفعل الإنسان بغيره فيزول رضاه واختياره انظر: البحر الرائق،

ابن نجيم، ج ٨، ص ٧٩.

ويرى البعض أن حد الإكراه هو أن يكون المكره قادراً على تهديد المكره معاجل من أنواع العقاب يؤثر

العافل لأجله الإقدام على ما أكره عليه وغلب على ظنه أنه يفعل به ما هد به إذا امتنع مما أكرهه عليه

انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٢.

(٦) انظر في شروط الإكراه: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٢-٢٨٣، النشريع الحلاني، عبد

القادر عودة، ج ٢ ص ٣٠٨-٣١١، نظام الاسرة، محمد عتلة، ج ٣ ص ١٠٨-١٠٩.

(٧) في أ: يهدد به.

الثالث: أن يُغلب على ظنه أنه إن امتنع من المطلوب أوقع به المكروه، ولا يشترط (تجيز)^(١) الضرب والحبس وغيرهما بل يكفي التوعّد لفظاً كاعتياد السطوة^(٢) من المتغلب بما يُعدّ إكراهاً إذا خولف أمره على ما سيأتي في الجراح إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن يُخوّف بعقوبة عاجلة، فلو قال: طلق زوجتك وإلا قتلتك^(٣) غداً فطلق وقّع.

الخامس: أن لا يقصد الإيقاع. فلو أكرهه على الطلاق فلتفظّ به، ونوى الإيقاع وقع. وصريح لفظ الطلاق عند الإكراه، كالكنايات عند الطواعية.

السادس: أن لا يظهر ما يدلّ على اختياره، فإن أكرهه على طلق ثلاثاً^(٤) أو بالعكس، أو على طلاق زوجتين فطلق إحداهما أو بالعكس أو على أن يطلق بصريح فطلق بالكناية أو بصريح آخر أو بالعكس، أو على أن يُنجز فعلق أو بالعكس، أو على أن يطلق إحداهما مبهمة فطلق إحداهما معينة وقع^(٥).

السابع: أن يكون المهدّد به مما يُخدّر منه، ويؤتى بالمطلوب حذراً منه، كالتهويل بالقتل، وقطع الطرف، و(الضرب)^(٦) الشديد، والحبس الطويل، وإتلاف المال، وأخذ وأخذ (الحریم)^(٧) والاستخفاف بالجويبه، والنفي عن البلد. ويحصل الإكراه بكل واحد منها في القتل والطلاق وغيرهما. والضرب، والاستخفاف، والحبس، والنفي. وأخذ المال، يختلف باختلاف

(١) في أ: تنجز.

(٢) السطوة: يقال سطا الفرس سطواً وسطوة، وسطا عليه وبه: بطش به وقهره، انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم أبنس، وآخرون، مادة سطا، ج ٢، ص ٤٣.

(٣) في أ: لأقتلك.

(٤) لظهور الاختيار بالدول عما أكره عليه، انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٧٦.

(٥) لأنه مختار في تعيينها، لأنه لما عدل عن الإيهام إلى التعيين فقد زاد على ما أكرهه عليه، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٥٨.

(٦) في ب: والطرب.

(٧) في أ: واخذ حريمه.

الحريم: يقال حرم الشيء حرمته: امتنع، والحريم: من الدار ما أضيف إليها من حقوقها ومرافقها، انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم أبنس وآخرون، مادة حرم، ج ١، ص ١٦٨-١٦٩.

النَّاسَ. وَالْقَتْلُ وَالْقَطْعُ لَا يَخْتَلِفَانِ، وَقِيلَ: لَا يَحْصُلُ فِي الْكُلِّ بَلْ يُنْظَرُ فِي الْمَطْلُوبِ وَالْمُهْذَبِ بِهِ، فَإِنْ كَانَ الْإِكْرَاهُ عَلَى الطَّلَاقِ حَصَلَ بِالْقَطْعِ وَالْحَبْسِ الطَّوِيلِ وَقَتْلِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ، وَبِتَخْوِيفِ ذَوِي الْمَرْوَةِ^(١) بِالصَّغِيرِ فِي الْمَلَأِ وَبِتَسْوِيدِ الْوَجْهِ، وَالطُّفُوفِ فِي الْأَسْوَاقِ، (وَبِإِتْلَافِ الْمَالِ)^(٢)، وَأَخَذِهِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى الْقَتْلِ، فَالتَّخْوِيفُ بِالْحَبْسِ وَقَتْلِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ. وَإِتْلَافُ الْمَالِ لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ^(٣). وَإِنْ كَانَ الْإِكْرَاهُ عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ فَالتَّخْوِيفُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ إِكْرَاهٌ.

قَالَ فِي "الْكَبِيرِ"^(٤) فِي أَوَّلِ الْجَرَاحِ: وَالَّذِي مَالَ إِلَيْهِ الْمُعْتَبِرُونَ وَرَجَّحُوهُ إِنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْقَتْلِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالتَّخْوِيفِ بِالْقَتْلِ أَوْ بِمَا يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ كَالْقَطْعِ، وَالْجَرَحِ، وَالضَّرْبِ الشَّدِيدِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي "تَرْجُحِ الْبَابِ"^(٥) وَرَجَّحَهُ فِي "الصَّغِيرِ"^(٦) هُنَاكَ، (فِيئَاقُضُ)^(٧) ذَلِكَ مَا ذَكَرَاهُ (هُنَاكَ)^(٨) فَيَتَأَيَّدُ بِهِ مَا اخْتَارَهُ "صَاحِبُ الرُّوضَةِ" هُنَا^(٩).

الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ الْمُهْذَبُ بِهِ ظُلْمًا فَلَوْ قَالَ: طَلَّقْ أَمْرَأَتَكَ وَإِلَّا اقْتَصَصْتُ مِنْكَ وَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ^(١٠) [لَهُ]، فَطَلَّقَ وَقَفَّ.

(١) المروءة: وهي جمع مروءات: وهي الآداب الحسنة والأخلاق العالية، انظر: القاموس الفقهية، حسين مرعي، ص ١٨٩.

(٢) في أ: وإتلاف المال.

(٣) وهو محمولٌ على قتل، كتخويف موسى بأخذ خمسة دراهم دون معسر، ولأنَّ الموسرَ يسمح ببذل ما يطلب منه ولا يطلق، ويؤيده قول كثيرين: إنَّ الإكراه بإتلاف المال يختلف باختلاف طبقات الناس، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٥٥؛ تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٣٧.

(٤) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ١٠ ص ١٢٨.

(٥) "شرح الثَّابِت" "عبد الغفار القزويني" وقد سبقَت الترجمة له.

(٦) الشرح الصغير، الرافعي، "مخطوط" ٦/ ٢٢٩ ب.

(٧) في ب: فيئتاقض.

(٨) في أ، ب: هنا ذلك.

(٩) أي يتأيد كلام "صاحب الروضة" هنا بما ذكره هناك، وهو أنَّ الإكراه أن كان على القتل فالتخويف بالحبس وقتل الولد إكراه. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٦١.

(١٠) "له" زيادة من أ، ب، ساقطة من الأصل.

التاسع: أن لا يعود [المكره] ^(١) إلى المكره، فإن قال: طلق امرأتك، وإلا قتل نفسي، أو كفرت، أو أبطلت صومي فطلق وقّع. ولو قال: طلق (زوجتي) ^(٢) وإلا لأقتلنك فطلق وقّع، لأنه إذن وأبلغ.

العاشر: أن لا يكون الإكراه على وجه التخيير، فلو أكرهه على تطليق زوجته أو عتق ^(٣) عبده، أو على تعليق طلاق حفصة أو عمرة، فطلق أو عتق أو علق نفذ. ولو أخذه السلطان (الظالم) ^(٤) بسبب غيره وطالبه به، فقال: لا أعرف موضعه أو بماله فقال: لا شيء له عندي فلم يخله حتى يحلف بالطلاق، حلف كاذباً وقّع ^(٥)، بخلاف ما إذا قال له اللصوص لا نخلئك حتى تحلف أن لا تذكر ما جرى حلف لا يقع ^(٦) إذا ذكر؛ لأن الأول تخيير وهذا إكراه، ولو ورى المكره بأن أراد بقوله: طلق فاطمة غير زوجته أو نوى الطلاق من الوثاق أو قال في نفسه إن شاء الله -تعالى- عالماً بشروطه ^(٧) لم يقع الطلاق، ولو ادعى التورية صئق فسي كل ما يدين عند الطوعية، وتظهر فاندتها عند التردد في (حصول) ^(٨) الإكراه أو (الإخلال) ^(٩) ببعض شروطه أو على قول من يجعلها واجبة عند القدرة ^(١٠)، وهو "الإمام" و"الغزالي" ^(١١).

الاصـل/١٧٧

(١) في الأصل المكره، في أ، ب، ج: المكره.

(٢) في أ: امرأتك، في الأصل، ب، ج: زوجتي.

(٣) في أ: عتق.

(٤) في أ: أو الظالم.

(٥) لأنه لم يكرهه على الطلاق، وإنما توصل بالحلف إلى رفع المطالبة، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٦٣.

(٦) لأنهم أكرهوه على الحلف بالطلاق هاهنا، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٦٣.

(٧) أي عالماً بشروط الاستثناء وسيأتي في الطرف الثالث انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأسوار، ج ٢ ص ١٧٧.

(٨) في ب: حصوله.

(٩) في أ، ب، ج: الاختلال.

(١٠) انظر: الوجيز، الغزالي، ج ٢، ص ٥٧.

(١١) سقت الترجمة لهما ص ٩٨.

ولو تلفظ بالطلاق، وادعى الإكراه لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِتَرِينَةِ كَالْحَبْسِ، وَالْمَوْكَلِّ وَنَحْوِهِمَا، وَلَوْ قَالَ طَلَّقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ أَوْ نَائِمٌ صَدَّقَ بِبَيْتِهِ^(١) إِنْ أُمِكنَ. وَلَوْ قَالَ: كُنْتُ مَجْنُونًا لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِبَيْتَةٍ إِلَّا أَنْ يُجَنَّ وَيَفِيقَ فَيُصَدِّقَ بِبَيْتِهِ، وَلَوْ طَلَّقَ فِي الْمَرَضِ وَقَالَ كُنْتُ مَغْشَبًا عَلَيَّ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيْتَةٍ عَلَى زَوَالِ الْعَقْلِ (فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ)^(٢).

الرَّكْنُ الثَّانِي: اللَّفْظُ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كَالِإِشَارَةِ وَالْكِتَابَةِ وَسِبَاطِي حَكْمَهُمَا، وَبِشَرْطِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسُهُ، وَلَوْ حَرَكَ لِسَانَهُ بِالطَّلَاقِ وَلَمْ يَسْمَعْ نَفْسُهُ لَمْ تَطْلُقْ. وَاللَّفْظُ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ وَالصَّرِيحُ^(٣): مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ، وَالْكِنَايَةُ^(٤): مَا يَتَوَقَّفُ وَالصَّرِيحُ: الطَّلَاقُ وَالْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ^(٥) وَالْخَلْعُ وَالْمُفَادَةُ^(٦) وَكُلُّ لَفْظٍ شَائِعٍ يَصْلُحُ لِلطَّلَاقِ، فَحَيْثُ شَاعَ فَهُوَ

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامَ: قَالَ فِي "الرَّوْضَةِ": "وَمَا ذَكَرَهُ فِي النَّائِمِ فِيهِ نَظَرٌ"، وَوَجْهَ النَّظَرِ: بِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ عَلَى النَّوْمِ بِحَلَّافِ الصَّبِيِّ. انْظُرْ: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، لِلنَّوَوِيِّ، ج ٦ ص ٥٨، أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنصَارِي، ج ٣ ص ٢٨٣.

(٢) "فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ" سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ الْغَشْبَةُ فِي الْمَرَضِ فَإِنَّ عَهْدَ مِنْهُ ذَلِكَ وَلَمْ تَقَمْ بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيْتِهِ، انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْكُمُتَرَى بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ج ٢ ص ١٧٨.

(٣) اللَّفْظُ الصَّرِيحُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ غَيْرُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَسَبٌ صَرِيحٌ أَيْ خَالِصٌ لَا خِلَالَ فِيهِ، انْظُرْ: الْحَاوِي الْكَبِيرَ، الْمَاورِدِي، ج ١٣، ص ١١٤؛ تَحْرِيرُ التَّنْبِيهِ، النَّوَوِيُّ، ص ٢٤٣-٢٤٤، فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِي، ج ٨ ص ٥٠٧. رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، النَّوَوِيُّ، ج ٥ ص ٢٥، أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنصَارِي، ج ٣ ص ٢٦٩.

(٤) الْكِتَابَةُ: اللَّفْظُ الْمُحْتَمَلُ شَتْنِ فِصَاعِدًا، انْظُرْ: الْحَاوِي الْكَبِيرَ، الْمَاورِدِي، ج ١٣، ص ١١٤؛ تَحْرِيرُ التَّنْبِيهِ، النَّوَوِيُّ، ص ٢٤٤، فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِي، ج ٨ ص ٥٠٧. رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، النَّوَوِيُّ، ج ٥ ص ٢٥، أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنصَارِي، ج ٣ ص ٢٦٩.

(٥) أَمَا لَفْظُ الطَّلَاقِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي مَعْنَاهُ، لِاسْتِثْنَاءِهِ فِيهِ لُغَةٌ وَشَرْعًا، وَأَمَّا السَّرَاحُ وَالْفِرَاقُ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا فَهِيَ صَرِيحَانِ أَيْضًا، لَوُرُودِهِمَا فِي الشَّرْعِ وَتَكَرُّرِهِمَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِمَعْنَى الطَّلَاقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَسَرَّخُوهُمْ سَرَّاحًا جَمِيلًا» سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةٌ: ٤٩، وَقَالَ تَعَالَى: «أَوْ فَايَرُفُوهُمْ بِغُرُوفٍ» سُورَةُ الطَّلَاقِ، آيَةٌ: ٢، انْظُرْ: الْحَاوِي الْكَبِيرَ، الْمَاورِدِي، ج ١٣، ص ١١٤؛ التَّنْبِيهِ، الشَّيْخُ الرَّافِعِيُّ، ج ٤ ص ٤٤٦؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيُّ، ج ٨ ص ٥٠٨-٥٠٩، أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنصَارِي، ج ٣ ص ٢٩٦، نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ، شَمْسُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ، ج ٦ ص ٤٢٥-٤٢٦، تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، لَابِنُ حَرَرِ الْهَيْتَمِيِّ، ج ٨ ص ٧.

(٦) وَكَذَا الْخَلْعُ وَالْمُفَادَةُ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا لِاسْتِثْنَاءِهِمَا فِي الطَّلَاقِ وَوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ انْظُرْ: أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنصَارِي، ج ٣ ص ٢٦٩-٢٧٠، نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ، شَمْسُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ، ج ٦ ص ٤٢٦.

صريحٌ هناك، فقولهُ: طَلَّقْتُكَ وفارقَكَ وسَرَحْتَكَ (وخالَعْتَكَ) ^(١) وفادَيْتَكَ وأَوْعَتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ، وَأَنْتَ طَالِقٌ ونَصَفُ طَالِقٍ ومَطْلَقَةٌ، (ومُفَارِقَةٌ) ^(٢)، ومسْرَحَةٌ، ويا طَالِقٌ، ويا مَفارِقَةً، ويا مسْرُوحَةً، وَلَكِ طُلْفَةٌ، وحِلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ حِرَامٌ، وَأَنْتَ عَلَيَّ حِرَامٌ، والحِلَالُ عَلَيَّ حِرَامٌ، والحِلُّ عَلَيَّ حِرَامٌ ^(٣)، (وهَرَجَه بر مردان يابز مسلمانان حلا لست بر من حرام) ^(٤) حيثُ أُشْتَبِهَ صريخه. ولو قال: أَنْتَ الطَّلَاقُ معرُفاً أو أَنْتَ طَالِقٌ ينصب التاء طَلَّقْتَ.

ولو قال: أنت ونوى أو طالق ونوى لم تطلق وقولهم: بحلال وحرام بمعنى سبه طلاق^(٥)، وإن اشتهر فلغو فليس بصريح ولا كناية؛ لأنه حلف كقولهم: بطلاق، والطلاق مما (لا يُحلفُ به)^(٦) صرح به. في شرح كفاية الجارمي^(٧) وغيره، ولو قال: بطلاقك لا أكلم فلاناً (وكلّم)^(٨)، أو قال: (بطلاق، ويا بطلاق نوك فلان كارتكتم (وبكرد))^(٩) لا يقع الطلاق نوى الطلاق مع الألفاظ أو أطلق، صرح به في الكبير^(١٠) في مواضع.

(١) في أ: أو خالعنك.

(٢) في أ: مفرقة.

(٣) إذا اشترت هذه الأنطاف في الطلاق وهي: حلال الله عليّ حرام، أو أنت عليّ حرام أو الحلال أو الحلال عليّ حرام فالأظهر أنها تلحق بالصریح وهو ما اختاره "الفتاوى" في "فتاويه"، و"القاضي حسين" وغيرهما انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٥ ص ٢٥.

(٤) جملة فارسية بمعنى: (كل ما هو حلال على المسلمين فهو عليّ حرام).

(٥) جملة فارسية بمعنى: (أقسمت بالله خالق السماء والأرض).

(٦) في أ، ج: ممّا لا يقسم به، في ب: ممّا لا يحلف به.

(٧) هو محمد بن إبراهيم أبو الفضل السهلي، معين الدين الجاحزمي، صاحب الكفاية، في الفقه نحو "التنبيه" أو دونه، وله طريق في الخلاف وشرح أحاديث "المهذب" و"الوجيز"، حدث عن المنعم بن عيسى الله الغزنوي، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٥ ص ١٩، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢ ص ٦٢-٦٣.

(٨) في أ: وكلمه.

(۹) فی ا: وکند.

(١٠) جملة فارسية بمعنى (أو قال بالطلاق أو بطلائك ألا أعمل العمل الفلاني ثم عمله).

(١١) النظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨ ص ٥١.

ولو قال: (بطلاق) ومصحف كد فلان كارنكنم، ويكرد) ^(١) فلا طلاق ولزمته الكفارة.
ولو قال: (بخداي اسمان وزمين وسه طلاق توكه درخانه نشوم) ^(٢) ودخلها لزمته الكفارة ^(٣)،
ولا تطلق زوجته. ولو قال: (بخدا سوكنند خوردم كه يافلان سخن نگويم) ^(٤) فهو يمين.

وكل لفظ هو صريح فترجمته صريحة بأي لسان كانت ^(٥)، وترجمة قوله: طلقك (بهشم ترا أو ترا بهشم)، ولا يشترط أن يقول: (إزرنی) ^(٦)، كما لا يشترط أن يقول: في العربي من النكاح أو من نكاح، وترجمة قوله: فارقتك: (از توجدا كشم اذتو) وترجمة قوله: سرحتك: (كسيل كردم ترا أو ترا كسيل كردم) وفي اللغة: الخلع والمخالعة والمفاداة: (زنوی نوی بازفر وختن) ^(٧)، وعلى ذلك جرى "الرافعي" في "الكبير" ^(٨) و"القاضي حسين" و"صاحب التهذيب" في "فتاويهما"، ويشكل هذا بترجمة قوله: بعثك نفسك (منك) ^(٩) بكذا ^(١٠)، وترجمة

الاصل/١٧٩

-
- (١) جملة فارسية بمعنى (بالتطلاق وبالمصحف أن لا أعمل العمل الفلاني ثم عمله).
 - (٢) جملة فارسية بمعنى: (ورب السماء والأرض وطلائك ثلاثاً أن لا أدخل الدار).
 - (٣) لأنه حلف بالله تعالى، والطلاق مما لا يحلف به، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٧٩.
 - (٤) جملة فارسية بمعنى: (أقسمت بالله أن لا أتحدث مع فلان).
 - (٥) أما ترجمة الطلاق بالعجمة فصريح على المذهب لشهرة استعمالها عندهم في معناها شهرة العربية عند أهلها أما ترجمة الفراق والسرّاح فذلك على ما اقتضاه ظاهر أصله واعتمده الأزرعي ونقل عن جمع الجزم به لكن الذي في أصل "الروضة" عن "الإمام" و"الرويانى" أنها كناية، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٠-٥١١، روضة الطالبيين، النووي، ج ٦ ص ٢٧، تحفة المحتاج، لأن حصر البيهقي، ج ٨ ص ١١، معنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٥٨.
 - (٦) جملة فارسية بمعنى: (من الزوجية أو النكاح).
 - (٧) جملة فارسية بمعنى: (بعثك من رباط الزوجية يعني: سرحتك).
 - (٨) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١١.
 - (٩) "منك" ساقطة من ب
 - (١٠) وبقرق بأن ترجمة بعثك نفسك بكذا: هروحم بنوننس توبجندين، وترجمة الخلع والمفاداة: بازفر وختم والأولى التي هي ترجمة بعثك التي هي كناية تستعمل وهي ترجمتها فيما لم يتصور فيه الخلع مثل بيع نحو العبد من نفسه بخلاف الثابتة فإنها لا تستعمل فيه بل هي مشهورة في المفاداة، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٧٩-١٨٠.

قوله: **أَنْتَ طَالِقٌ**: (توهشته)، ولو قال: (توهشته) بالوقف قال "البوشنجي"^(١): هو وزن قوله: (توطلاق)^(٢) وقال "الرافعي"^(٣): بل (وزان)^(٤) قوله: (توطالق)^(٥) وهو صريح ذكره "الفّال" وغيره قال "القاضي حسين"^(٦): لم يكن توطلاق وتوطلاق صريحاً (بمرو الروذ)^(٧) ثُمَّ صار صريحاً.

قال "أبو القاسم الرافعي"^(٨): والأصل في قولهم: (توطالق وتوطلاق توطلاقي وتوطالقي)^(٩) فإن اطرّد عرف قوم بحذف الياء وفهموا من (تودانسا)^(١٠) ما يفهمون من (تودانائي)^(١١) كان ذلك صريحاً فيما بينهم، ويُفهم من ذلك أنّهما مع الياء صريحان، وعلى ذلك ينطبق الكتب [الفارسية]^(١٢) للصاحب "التهذيب"، وأبى خلف (السليمي)^(١٣) وغيرهما.

(١) هو الإمام أبو سعيد اسماعيل بن عبد الواحد بن اسماعيل البوشنجي كان فاضلاً غزير الفضل، ولد سنة إحدى وستين وأربعمئة (٤٦١هـ)، ومات سنة ست وثلاثين وخمسمئة (٥٣٦هـ)، انظر: طبقات الشافعية، لأين هدابة الله الحسيني، ص ٢٠٤، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٢٥٣.

(٢) جملة فارسية بمعنى: (أنت طلاق).

(٣) في أ، ح: وزان، في ب: وازن.

(٤) جملة فارسية بمعنى: (أنت طالق).

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٢.

(٥) سبقت الترجمة للفعال والقاضي حسين ص ١٢٣، ١٢٦.

(٦) مرو الروذ: اسم مدينة بخراسان وهي تقع في إيران، وهي بالفارسية النهر وهي مدينة قريبة من مرو الشاهجان. انظر: معجم البلدان، باقوت الحموي، ج ٥، ص ١١٢.

(٧) سبقت الترجمة له.

(٨) جملة فارسية بمعنى: (أنت طالق وأنت طلاق وأنت تكونين طالق).

(٩) جملة فارسية بمعنى: (أنت عالم).

(١٠) جملة فارسية بمعنى: (أنت تكونين عالم).

(١١) في أ، ب، ج: الفارسية، في الأصل: للفارسية.

(١٢) في أ: السليمي، في الأصل، ب، ج: السليمي.

هو محمد بن عبد الملك بن خلف الطبري السليمي الشافعي فقيه صوفي نسبته إلى جد اسمه سلم بفتح فسكون، من مصنفاته: "ملوة العارفين"، وأسس المشتاقين في التصوف، والكتابة في الفقه، توفي سنة سبعين وأربعمئة (٤٧٠هـ)، انظر: طبقات الشافعية، لأين قاضي شبيبة، ج ١، ص ٢٥٨-٢٥٩، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ١٧٩، طبقات الشافعية، لأين هدابة الله الحسيني، ص ١٦٩.

ولو قال: (توبيك طلاق ازمن جد أبي أو بدرفته)^(١)، أو أنت بانن بطلاق أو بطلقة
 فصریح، ولو قال: (توبسه طلاق زن من نیستی)^(٢) فصریح. ولو قال: (بیک طلاق ودو طلاق
 وسه طلاق زن من نیستی)^(٣) طلقت ثلاثاً. ولو قال: (بیک ودو وسه زن من نیستی) فکنایة.
 ولو قال: (بسۀ طلاق زن من نیستی)^(٤)، وقال: أردت أنها زوجتي بطلقتين لا بثلاث؛ لأنني
 كنت طلقها طلقةً وراجعتها صئقً بيمينه، ولو قال: (بیک طلاق ترا اوسه طلاق (ترادم))^(٥)
 طلقت.

ولو قال: (ترا طلاق)^(٦) ولم يقل: (دادم)^(٧) أو (ترابیک طلاق)^(٨) ولم يقل:
 (هشتم)^(٩) قال "القاضي"^(١٠) صریح وقال "البغوي"^(١١) كناية، ولو قال: (توازن من هیچ
 نیستی)^(١٢) فکنایة ولو قال: (ترادست بازداشتتم)^(١٣) أو (دست از تر بازداشتتم)^(١٤)
 أو (ترارها کردم)^(١٥) فکنایة، ولو [قالت]^(١٦): (دست از من

(١) جملة فارسية بمعنى: (أنت بطلقة واحدة بانن مني أو مفارقة).

(٢) جملة فارسية بمعنى: (أنت بثلاث طلاقات لست بامرأتي).

(٣) في أ: توبيك طلاق ودو طلاق وسه طلاق

جملة فارسية بمعنى: (أنت بواحدة واثنين وثلاث لا تكونين امرأتي).

(٤) جملة فارسية بمعنى: (بثلاث طلاقات لا تكونين امرأتي).

(٥) في أ: ترادادم.

(٦) جملة فارسية بمعنى: (بطلقة أو ثلاث طلاقات طلقك).

(٧) جملة فارسية بمعنى: (أعطيت الطلاق).

(٨) كلمة فارسية بمعنى: (أعطيت).

(٩) جملة فارسية بمعنى: (سرحت).

(١٠) في أ: بهشتم.

كلمة فارسية بمعنى: (سرحتك)

(١١) أي القاضي حسين.

(١٢) سبق الترحمة له ص ٩٨.

(١٣) جملة فارسية بمعنى: (أنت لست لي مني بشيء).

(١٤) جملة فارسية بمعنى: (أي رفعت اليد عنك).

(١٥) جملة فارسية بمعنى: (رفعت يدي عنك أو بغضت يدي منك).

(١٦) جملة فارسية بمعنى: (تركك أو سرحتك).

(١٧) في أ: قالت، في الأصل: قال.

بداد^(١١) فقال: (بداشتم) ^(١٢) فقالت: (١٣): (بسه طلاق) ^(١٤) فقال: (بسه طلاق) ^(١٥) قال "القاضي":
طلقتُ (ثلاثاً) ^(١٦).

ولو قال: (بك طلاق ردو طلاق) ^(١٧) وسكت، أو قال: طلقت وسكت لم يقع شيء ^(١٨)، ولو قال:
لست بزوجة لي أو قال: (توزن من نيستي ياتوامر اجبزي نيستي يانباشي ياتوامر اهييج
نيستي يانباشي) ^(١٩) فكناية، ولو قال: (طلاق برنهادم نرا) ^(٢٠) قال "أبو العباس الروياني" ^(٢١): إنه
صريح، ولو قال: وضعتُ عليك الطلاق ففسى كونه صريحاً وجهاً ^(٢٢). ولو قال:
(من از تو بيزارم) ^(٢٣) فكناية ولو قال: (از طلاق توبيزارم) ^(٢٤) فلعو ولو قال: أنت طالق من

(١) جملة فارسية بمعنى: (أرفع يدك عني فقال: رفعت يدي).

(٢) جملة فارسية بمعنى: (رفعت يدي).

(٣) في أ: فقال.

(٤) جملة فارسية بمعنى: (ثلاث طلقات).

(٥) جملة فارسية بمعنى: (ثلاث طلقات).

(٦) "ثلاث" ساقطة من ب.

(٧) جملة فارسية بمعنى: (أنت بطلقة واحدة أو طلقين).

(٨) وإن نوى؛ لأنه لم يجر ذكر للمرأة حاشية الكمنرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٨٠.

(٩) جملة فارسية بمعنى: (أنت لست بزوجتي أو لا تكونين، أنت لست مني في شيء أو لا تكونين مني في شيء).

(١٠) جملة فارسية بمعنى: (وضعت عليك الطلاق).

(١١) سبقت الترجمة له ص ١٣٤.

(١٢) أحدهما: أنه صريح لوجود لفظ الطلاق وهو الأوجه كما قاله: "ابن حجر" والثاني: أنه كناية لأنه لم يتضمن إيقاعاً، انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٨٠، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٣، تحفة المحنح، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٨.

(١٣) جملة فارسية بمعنى: (أنا مشمئز منك).

(١٤) جملة فارسية بمعنى: (أنا مشمئز من طلاقك).

الوثاق، لو العقال، أو سرّحك إلى موضع كذا، أو فارقتك في المنزل خرج (عن)^(١) الصراحة، وصار كناية إذا كان من أول الكلام على عزم أن يأتي بالزيادة، فأما إذا قال: أنت طالق ثم بدا له فوصل به الزيادة فطلاق واقع في الباطن^(٢).

الأصل: ١٨٠

ولو كانت له زوجتان فقال: إن دخلت الدار فامرأتي طالق أو الحل عليّ حرام، ودخلت طلقت واحدة لا بعينها إذا لم ينوهما. ولو قال: زوجتي طالق، وله ثلاث نسوة أو أربع وقبّح على واحدة لا بعينها. والكناية^(٣) كقوله لزوجته: أعفك أو تركك أو أحلتك أو [أطلقتك]^(٤)، أو أنت مطلقة أو يا مطلقة بسكون الطاء فيهما، أو (أنت)^(٥) حرة أو متعفة أو منطقة، وأنت طلاق أو الطلاق أو طقة أو نصف طقة، ولك الطلاق وعليك الطلاق، وأنت الطلاق وأنت وطلقة أي قرنت بينك وبينها^(٦) وأنت فراق أو سراح أو الفراق أو السراح، أنت خلية^(٧) وبرية^(٨)، وبائن، وبنة^(٩)، وبنة^(١٠)، وحرام إن لم يشتهر، ثم واعدي، واستبرني رحمك، ولو

(١) في أ: من.

(٢) قال في "النّمة" وهذا في ظاهر الحكم، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فأما لا يقع الطلاق إذا كان عزم أن يأتي بهذه الزيادة من أول كلامه فأما إذا قال: أنت طالق ثم بدا له فوصل به هذه الزيادة فالطلاق واقع في

الباطن، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٠.

(٣) انظر: الطلاق وكناياته: التنبيه، الشيرازي، ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٤) في أ، ب، ج: "أطلقك"، في الأصل: "طلقك".

(٥) في أ: وأنت.

(٦) أي بينك وبين الطلقة.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٠٩، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٨٠-١٨١.

(٧) أي خالية مني، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٥.

(٨) أي منفصلة عني، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٥.

(٩) من البتّ: وهو الطلع، أي قطعت الوصلة أي صلة الزواج انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٥.

روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٢٦، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٣.

(١٠) من التبتّل: وهو الانقطاع: أي منقطعة عني. انظر: تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٣.

قَبْلَ الدَّخُولِ، وَالْحَقِّيْ بِأَهْلِكَ، وَحَبْلِكَ عَلَى غَارِبِكَ^(١)، وَلَا أَتَدُهُ سِرٌّ بِكَ^(٢)، وَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ،
وَأَغْرَبِي^(٣)، وَاسْتَبْرِنِي^(٤)، وَأَخْرِجِي، وَأَذْهَبِي، وَسَافِرِي، وَتَجَرَّدِي^(٥)، وَتَجَنَّبِي^(٦)، (وَتَقْنَعِي)^(٧)،
وَتَسْتَرِي، وَتَزَوِّجِي، وَغَطِّيْ رَأْسَكَ، وَالزَّمِي الطَّرِيقَ، وَاجْمَعِي الثِّيَابَ، وَبِنِي^(٨)، وَابْعَدِي^(٩)،
وَدَعِينِي، وَوَدِّعِينِي^(١٠)، وَبَرِّئْتُ مِنْكَ أَوْ مِنْ نِكَاحِكَ، وَفَسَخْتُ نِكَاحَكَ وَقَطَعْتُهُ، وَرَفَعْتُهُ،
وَاسْتَأْصَلْتُهُ، وَأَبْرَأْتُكَ، وَعَفَوْتُكَ، وَلَا حَاجَةَ لِيْ فَيْكَ، وَلَا سَبِيلَ أَوْ لَا سُلْطَانَ لِيْ عَلَيْكَ، وَأَنْتِ
وَشَأْنُكَ، وَتَجَرَّعِي^(١١)، وَذَوْقِي، وَتَزَوَّدِي^(١٢)، وَكَلِي، وَاشْرَبِي، وَأَنْتِ أُمِّي أَوْ مِثْلُ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي
أَوْ أُخْتِي، وَلَمْ يَبْقَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ شَيْءٌ، وَخَلَيْتُكَ (فِي بَيْتِكَ)^(١٣)، [وَسَيِّئْتُكَ]^(١٤)، وَأَمَهْلُكَ، وَالطَّلَاقُ
لَا زِمَ لِي، أَوْ وَاجِبٌ، أَوْ فَرَضٌ عَلَيَّ أَوْ سَاقِطٌ أَوْ وَقَعَ عَلَيَّ وَقَبِلَ لَازِمٌ لِي صَرِيحٌ.

-
- (١) قَالَ "الأزهري" أصله ان يفسخ خطام البعير عن أنفه ويلقى على غاربه وهو مفدّم سنامه وكذا قوله:
لزوجته فكله قال لها: أنت حرة ومستقلة عني" تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٤٤.
- (٢) ونده الإبل: زجرها، والسرب: الإبل وما يرعى من المال: أي فارقتك فلا أهتم بشأنك انظر: فتح العزيز،
الرافعي، ج ٨ ص ٥١٦.
- (٣) أي صبري غريبة عني أجنبية عني، والذي في التنبيه، وأعزبي: بعين مهملة وزاي ومعناه اذهبي عني
وتباعدي مني انظر: تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٤.
- (٤) أي طلقك فاعدتي، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٥.
- (٥) أي عن زوجيتي. حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٨١.
- (٦) أي ابعدني عني نفسك، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٠.
- (٧) في أ: وتَقْنَعُ.
- من الفناع، أي البسي المقنعة وهي بكسر الميم ما تستر به المرأة رأسها ومعناه أنك طالق مخزمة علي، انظر:
تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٤، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٨١.
- (٨) من البن: وهو الغراق، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٤.
- (٩) لأنك أجنبية مني، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٤.
- (١٠) بتشديد الدال من الوداع، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٨١.
- (١١) أي كأس الغراق ومرارته، تحرير التنبيه، النووي، ص ٢٦٤.
- (١٢) أي استعدي للحوق بأهلك لأنني قد فارقتك، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٨١.
- (١٣) "في بيتك": ساقطة من أ، ب.
- (١٤) "سيتبك": ساقطة من الأصل.

والظهار^(١) ليس بكتابية في الطلاق، ولا بالعكس^(٢) وكذا الإيلاء^(٣)، ولو قال لزوجته: أنت علي حرام أو محرمة أو حرمك حيث لم يشتهر في الطلاق، فإن نوى به الطلاق فطلاق، وإن نوى الظهار فظهار^(٤)، وإن نواها اختار ما شاء منهما إن نواها معاً، وإن رتب، فإن نوى الطلاق أولاً وكان بائناً فلا ظهار، وإن كان رجعيًا وراجعها صح الظهار والرجعة عود، وإلا لم يصح^(٥). ولو أطلق أو نوى تحريم عينيها أو فرجها أو وطئها لم تحرم^(٦) ولزمته كفارة اليمين في الحال، ولا يتوقف على الوطء^(٧)، كما لو قال ذلك لأخته. ولو قال لأخته: أنت علي حرام أو حرمك، ونوى العتق عتقت؛ وإن [نوى]^(٨) تحريم عينيها أو وطئها أو أطلق كفر، وإن نوى الطلاق أو الظهار فلعن.

الاصل/١٨١

(١) الظهار: أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٢٣٥، وقال في 'مغني المحتاج': الظهار: هو تشبيه الزوج زوجته غير البائن بأنتى لم تكن حلاً له. مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٥ ص ٢٩.

(٢) وإن كان كل واحد منهما محتلاً للآخر، لما يشتركان فيه من إفادة التحريم، وذلك لأنه أمكن تنفيذ كل واحد منهما في موضوعه الذي هو أصل فيه فلا يعدل عنه، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٢. تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ١٧.

(٣) الإيلاء: وهو اليمين على ترك وطء المنكوحة مدة مثل: والله لا أجامعك أربعة أشهر.

انظر: التعريفات، الجرجاني، ص ٢٨٧.

(٤) لأن كلا منهما يقتضي التحريم فجاز أن يكتفى عنه بالحرمان. انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٦١.

(٥) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥١٩، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٢.

(٦) عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس - رضي الله عنهما - يقول: «إذا حرم امرأته ليس بشيء»، وقال: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» سورة الأحزاب، آية: ٢١. أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الطلاق، باب: لم تحرم ما أحل الله لك (٥٢٦٦)، ج ٥، ص ٢٠١٦ مع الفتح.

وبحب عليه كفارة يمين، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - حرم مارية القبطية أم إبراهيم ابن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأنزل الله عز وجل: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» قد فرض الله لكم نحلة إيمانكم والله مولاكم وهو العليم الحكيم» سورة التحريم، آية: ٢-١، انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٩٩-٣٠٠، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٢، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٤٦١.

(٧) أي لا يتوقف وجوبها على الوطء، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٦١.

(٨) نوى ساقطة من الأصل.

ولو قال: هذا العبدُ أو التوبُّ أو الطعامُ عليَّ حرامٌ فلعنوا لا كفارة فيه^(١) ولا حرمة. ولو قال: كلُّ ما أملكه حرامٌ عليَّ وله زوجاتٌ وإماءٌ أكتفي بكفارة واحدة.

ولو قال: أنت عليَّ حرامٌ أنت عليَّ حرامٌ في المجلس أو مجالس ونوى التأكيد لم تتعدّد الكفارة (في مجالس)^(٢) ونوى الاستئناف تعددت. ولو قال: أنت عليَّ كالميتة^(٣) والخمر والخنزير والدم وقال: أردتُ الطلاق أو الظهار نفذ، وإن نوى التحريم [كفر]^(٤) وإن أطلق، فكما لو قال: أنت عليَّ حرامٌ، ولو قال: أردتُ كالميتة في الفذارة صُنق [بيمينه]^(٥)، ولا شيء عليه^(٦)، ولو قال: حيث لم يشتهر متى قلتُ لامراتي: أنت عليَّ حرامٌ فإني أريدُ به الطلاق، ثم قال لها بعد مدّة: أنت عليَّ حرامٌ فهو كالابتداء.

والكناية لا تعمل بنفسها، بل لا بُدَّ لها من نية، ويُشترط أن تقارنها، فلو تقدّمت عليها أو تأخّرت عنها (وتلفظ)^(٧) بلا نية لم يقع. ولو اقترنت بأول اللفظ دون آخره طُلقت، وقيل: لا^(٨). ولو اقترنت بآخره دون أوله لم تطلق، وقيل: طُلقت، ولا تلحق الكناية

الإصل/١٨٢

(١) بخلاف الأبحاث لاختصاصها بالاحتياط ولشدة قبولها التحريم بدليل تأثير الظهار فيها دون الأموال،

انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٢٦٢، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٧٣.

(٢) في أ، ب، ج: في مجالس أو مجلس.

(٣) أي ممنوعة عني، انظر: تحرير التبيين، النووي، ص ٢٦٤.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل في أ، ب، ج: بيمينه.

(٦) لأن الكناية لا تلحق بالصريح. انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٣٠١.

أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٧٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٦٢.

(٧) في أ: أو تلفظ.

(٨) ويكفي اقتران النية بأول اللفظ دون آخره، ورجحه "الرافعي" في الشرح الصغير، ونقل في "الكبير"

ترجيحه عن "الإمام" وهو الأصح عند "الماوردي" والذي رجحه "ابن المقرئ" وهو المعتمد أنه يكفي اقترانها

ببعض اللفظ سواء أكان من أوله أو وسطه أو آخره، لأن اليمين تعتبر بتمامها، انظر: الحاوي الكبير،

الماوردي، ج ١٣، ص ٢٠؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٥-٥٢٦، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني،

ج ٤ ص ٤٦٢.

ومثل له الرافعي بقوله: لو قال لزوجه أنت باتن واقترنت النية بأول اللفظ أي "أنت" دون "باتن" وقع الطلاق،

ولأن "أنت" وإن لم تكن جزءاً من الكناية فهي كالجزء منها، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٥، مغني

المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٦٢.

(بالصريح) ^(١) بسؤالها بالطلاق ^(٢)، ولا الغضب. ولو تلفظ بالكناية، وأنكر نيته صدق بيمينه، فإن نكل حلفت، (وطلقت) ^(٣)، وكما لا تعمل الكناية بلا نية لا تعمل النية بلا لفظ صالح ^(٤). والوكيل بالطلاق لا يحتاج أن ينوي الإيقاع عن الموكل.

والإكفاظ التي لا تحتل الطلاق إلا على تقدير متعسف لا أثر لها؛ وإن نوى كقوله: بارك الله فيك، وأحسن الله جزاءك، وما أحسن وجهك، وتعالى، وفومي، وافعدي، واقربسي، واسقيني، وأطعميني، (وزوديني) ^(٥)، وأغناك الله. ولو قيل لرجل استخباراً: أطلقت امرأتك، أو فارقتها، أو سرحتها، أو زوجتك طالق؟ فقال: نعم فهو إقرار بالطلاق، فإن كان كاذباً فهي في الباطن زوجته، وعلى الحاكم أن يفرق بينهما ^(٦) إلى أن يصلح، ولو قال: أردت الإقرار بطلاق سابق وقد راجعتها أو الآن في عدة (الرجعية) ^(٧)، أو بائن صدق بيمينه.

ولو قال: كنت طلقته في نكاح آخر قبل هذا النكاح، وبانت مني وجددت النكاح، فلن عرفت نكاح سابق وطلاق فيه، أو أقام بينة بذلك وصدقته على الإرادة فذلك، وإن كذبت صدق باليمين في الإرادة، وإن لم يعرف نكاح سابق وطلاق ولا بينة حكيم بالطلاق. ولو قال: كنت أطلقت لفظة (فظننتها) ^(٨) طلاقاً فراجعت إلى المفتي فقال: إنها ليست بطلاق فأردت ذلك صدق بيمينه ^(٩). ولو قيل له ذلك على وجه الإنشاء ^(١٠)، فإن قال في الجواب: نعم طلقت فلا كلام، وإن قال نعم فصريح.

(١) في أ: بالصراح.

(٢) أي سؤال المرأة الطلاق، لأنه قد يقصد خلاف ما تشعر به القرينة، والتلفظ في نفسه محتمل. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٦.

(٣) في أ: وحلفت طلقت.

(٤) فلو قال: بارك الله فيك ونوى الطلاق لم يقع. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٨٣.

(٥) في ح: وتزوديني.

(٦) هذا في حال انقضاء عدتها وعدم مراجعة الزوج لها في العدة.

(٧) في أ: عدة الرجعة.

(٨) في أ، ب، ج: وظننتها.

(٩) وصورة ذلك من قبل له: طلقت امرأتك، فقال: نعم طلقته، ثم قال: ظننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أنفيت بخلقه، فلا يقل منه إلا بقرينة. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ١٨٣.

(١٠) أي أطلقت زوجتك على وجه الإنشاء أي طلقته.

وفي بعض "شروح المختصر"^(١) أنه لو أوما برأسه أن نعم فكنكك على الأصح^(٢)، ولو قيل: طَلَّقْتَ زوجتك؟ فقال: طَلَّقْتُ قيل: هو كقوله: نعم، وقيل: ليس بصريح قطعاً، لأنه ليس بمتعين للجواب. ولو قيل له: ألك زوجة؟ فقال لا كاذباً لم يقع الطلاق؛ وإن نوى^(٣) وهل يكون صريحاً في الإقرار بالطلاق أم كناية؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه صريح وهو المذكور في "شرح اللباب"^(٤) و"الحاوي"^(٥) وتعليقه.

والثاني: أنه كناية يحتمل أن يُريدَ (به)^(٦) نفي فوائد الزوجات لسوء العشرة وهو

الأصح في "الروضة"^(٧)، و"الشرحين"^(٨).

الأم/١٨٣

قال "صاحب التهذيب"^(٩): ولها أن تحلفَ على أنه لم يُرِدْ طلاقها به، ويشعرُ هذا بأنَّه كناية في الطلاق وقد مرَّ في الصدر ما يخالفه^(١٠). ولو قال قائلٌ مشيراً إليها هذه زوجتك؟ فقال: لا فهو أظهرُ في الإقرار ولو قيل له: أطلقتَ زوجتك؟ فقال: كان بعض ذلك لم يكن إقراراً بالطلاق لاحتمال جريان تعليق أو وعد بالطلاق أو مُخَاصَمَةٍ تَوَلَّى إليه، ولو فُسِّرَ

(١) لم أفق عليه. من الذين شرحوا مختصر المزني الماوردي في كتابه الحاوي الكبير.

(٢) والمعتمد أن إشارة الغادر على التطق ليست بصريحة ولا كناية انظر: الحاوي الكبير، الماوردي،

ج ١٣، ص ٨٥؛ التنبيه، الشيرازي، ص ٤٤٧؛ حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ١٨٣.

(٣) نص عليه في "الإملاء" أي بعدم الوقوع، لأنه كذب محض، وبهذا قطع كثير من أصحاب الشافعية، انظر:

روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ١٢٢، وقال "شمس الدين الرملي" هو كناية إن نوى الطلاق وإلا فلا انظر:

ترغيب المشتاق في أحكام مسائل الطلاق، عبد المعطي السملائي، ص ١٢٠.

(٤) شرح اللباب لعبد الغفار القزويني وقد سبقت الترجمة له، ولم أفق عليه.

(٥) الحاوي الماوردي، ج ١٣، ص ٣١٥.

(٦) "به" ساقطة من أ.

(٧) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ١٨٠.

(٨) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٢٨.

(٩) سبقت الترجمة له ص ٩٨. انظر: التهذيب، البيهقي، ج ٦، ص ٣٣.

(١٠) أي ما يخالف كونه كناية وهو قوله: لم يقع الطلاق وإن نوى انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار،

ج ٢، ص ١٨٤.

(بشيء) ^(١) من ذلك قُبِلَ، ولو كان السؤال عن ثلاثة ففسر بواحدة قُبِلَ، وإن لم يُفسرَ بشيء، قال "الموتلى" ^(٢): إن كان السؤال عن ثلاثة وقع؛ لأن لها بعضاً، وإن كان عن واحدة فلا ^(٣).

قال "الرافعي" ^(٤) (في الطرفين) ^(٥): تَوَقَّفُ ^(٦)، وقال في "الروضة" ^(٧): لا يقع مطلقاً إلا أن يُعرف ^(٨) به، ولو قالت: (مرا طلاق ده) ^(٩) فقال: (دادم) ^(١٠) فكناية ولو قيل: (زن خودارا طلاق داده) ^(١١) فقال: (داده أم) ^(١٢) فأقرار، ولو قال: (دادم) فلا يقع ^(١٣)؛ ولو قيل: (زن خودرا طلاق دادی) ^(١٤) فقال: (دادم) ^(١٥) فإن سأل السائل مستخبراً فأقرار، وإن سأل مستثنياً فكناية، لأن قول القائل بالعجمية: (زن داطلاق دادی) ^(١٦) يصلح لكليهما، (وأمّا) ^(١٧)

(١) في أ: شيء.

(٢) سبقت الترجمة له.

(٣) قال "النووي": الصواب أنه لا يقع شيء إلا أن يُعرف به، سواء كان السؤال عن ثلاث أو مطلقاً، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ١٨١.

(٤) سبقت الترجمة له.

(٥) في الأصل، ب، ج: الطرفين، في أ: الطرفين.

والمقصود بالطرف الأول إن كان السؤال عن ثلاث والثاني إن كان عن واحدة.

(٦) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٣٢.

(٧) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ١٨١.

(٨) في الأصل: يعترف، في ج: يعرف.

(٩) جملة فارسية بمعنى: (طلقتي).

(١٠) جملة فارسية بمعنى: (أعطيت).

(١١) جملة فارسية بمعنى: (طلقت زوجتك).

(١٢) جملة فارسية بمعنى: (طلقتها).

(١٣) لأنه لم يجر ذكر للمرأة ولا دالة، وأنه لا يصلح عبارة عن الطلاق إلا أن يقول طلاق دالمش بمعنى طلقها ومعنى دادم: فعلت أو طلقها انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٣١، روضة الطالبين، النسوي، ج ٦، ص ٣٥.

(١٤) جملة فارسية بمعنى: (طلقت زوجتك).

(١٥) جملة فارسية بمعنى: (أعطيت).

(١٦) جملة فارسية بمعنى: (طلقت المرأة).

(١٧) في أ: فأما.

قوله: (زن را طلاق داده) ^(١) فصريح في الاستخبار، ولو قيل: (زن را طلاق) ^(٢) فقال: نعم أو (زن رادادی) ^(٣) فقال: (دادم) ^(٤) (ولم يكن إيقاعاً ولا إقراراً) ^(٥).

ولو قيل: (اطلقت امرأتك) ^(٦)؟ فقال: أعلم أن الأمر على ما تقول لم يكن إقراراً بالطلاق ^(٧) ولا إنشاءً، قال "القفال" ^(٨): ولو قال امرأتي حرمت علي لم يكن إقراراً بالطلاق ^(٩)؛ لأنه من الكنايات، ولو قال امرأتي مخزومة علي لا تحل لي أبداً لم تطلق؛ لأنه ليس بصريح في الطلاق، وهو ذهاب منه إلى (قول) ^(١٠) للكناية وحيث اشتهر في الطلاق فيكونان صريحين إقراراً وإنشاءً.

ولو أشار إلى زوجته وقال: هذه زوجة فلان حكم بارتفاع النكاح، ولو قال لولبها زوجها كان إقراراً بالفراق، ولو قال لها: أنكحي قال "القفال": لم يكن إقراراً وقال في "الروضة": الصواب أنه كناية ^(١١).

قال "صاحب التهذيب" ^(١٢) في "الفتاوى" ^(١٣): ولو قال: ما كنت أن أطلقك يكون إقراراً بالطلاق وفيه نظر ^(١٤)، لأن النفي الداخل على كاد لم يثبت على الأصح. ولو قال ابتداءً: كل

(١) جملة فارسية بمعنى: (قد طلقت زوجتك؟).

(٢) جملة فارسية بمعنى: (المرأة طلاق).

(٣) جملة فارسية بمعنى: (أعطيت المرأة).

(٤) جملة فارسية بمعنى: (أعطيت).

(٥) في أ، ب: لم يكن إيقاعاً.

(٦) في ب: أطلقت زوجتك.

(٧) لأنه أمره أن يعلم ولم يحصل هذا العلم. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٦.

(٨) سبقت الترجمة له.

(٩) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٤.

(١٠) قول "ساقطة من أ."

(١١) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٥.

(١٢) سبقت الترجمة له ص ٩٨.

(١٣) الفتاوى، المغوي، ولم أفق عليه.

(١٤) وجه النظر أنه لم ينظر للقول المرجح عند الكثيرين أن نفي كاد ليس اثنان أو أنه ربما راع العرف فإن أهله يفهمون منه الإثبات. ومعنى ما كدت: ما قاربت انظر حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٧، ص ١٨٤.

امراًة لي طالق إلا عمرة، ولا امرأة له سواها طَلَّقَتْ للاستغراق^(١). ولو قال: النساء طوالق إلا عمرة ولا زوجة له سواها لم تطلق؛ لأنه لم يصفهن إلى نفسه^(٢). ولو كانت له امرأة في نسوة فقال: طَلَّقْتُ هؤلاء إلا هذه وأشار إلى زوجته لم تطلق، ولو قال: (همه زنار اطلاق دادم)^(٣) طَلَّقْتُ امرأته.

ولو قال كل امرأة في السكة فهي طالق وزوجته فيها طَلَّقْتُ للعموم^(٤). وكذا لو قال: امرأة كل من في السكة طالق وهو فيها، ولا يخفى قبول التخصيص بالنية أو القرينة لو ادعاه. ولو قال: نساء المسلمين طوالق لم تطلق امرأته^(٥)، ولو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وأنت يا أم أولادي لم تطلق^(٦)، كما لو قال: نساء العالمين طوالق وأنت يا زوجتي^(٧). ولو قال: (زنرا طلاق دادم)^(٨) فهو كناية، فإن أراد زوجته طَلَّقَتْ، وإلا فلا؛ لأنه لم يتكلم (زن خویش را)^(٩)، ولو قال ابتداءً: طَلَّقْتُ ونوى لم تطلق؛ لأنه لم يُشِرْ إليها، ولا أضافها ولا سماها بخلاف ما لو قال: (ترا طلاق دادم)^(١٠) فإنه إشارة وبخلاف قوله: (زن خویش را طلاق دادم)^(١١) فإنه إضافة وبخلاف ما لو قال: زينب طالق فإنه تسمية.

(١) لأنه بطل الاستثناء بسبب استغراقه. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٣.

(٢) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٩.

(٣) جملة فارسية بمعنى: (طلقت جميع النساء).

(٤) وهو الصحيح، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٣.

(٥) وعن غيره أنها تطلق ومبني الخلاف على أن المتكلم هل يدخل تحت عموم كلامه، والأصح أنه لا يدخل، وكذا هنا: الأصح أنها لا تطلق.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٣.

(٦) قاله: أبو عاصم العبادي وغيره، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٨.

(٧) لأنه عطفها على نسوة لم يطلقن. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٨، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٧.

(٨) جملة فارسية تعني: (طلقت المرأة).

(٩) جملة فارسية تعني: (طلقت زوجتي).

(١٠) جملة فارسية بمعنى: (طلقتك).

(١١) جملة فارسية بمعنى: (طلقت زوجتي).

ولو قالت له: طلقني، فقال: طلق أو قيل له: ما تصنع بهذه (الزوجة)^(١) طلقها، فقال: طلق أو قال لامرأته: طلق نفسك فقالت: طلق وقع؛ لأنه (يترتب)^(٢) على السؤال والتفويض. ولو قال لآخر: قد ملئت^(٣) منها فقال: (طلاق دهش)^(٤) فقال: (دادم)^(٥)، (أورها كنش)^(٦) فقال: (رها كردم)^(٧)، قال "القفال": لا يقع إلا أن يقول: (طلاق دادمش أورها كردمش)^(٨)، قال "الرافعي" لا يبعد أن يترتب الأولى على قوله: ما تصنع بهذه طلقها، وأن تجعل الثانية تفسيراً للسراح^(٩)، ولو قال: (يك طلاق ودو طلاق وسه طلاق دادمت)^(١٠) وقع الثلاث قبل الدخول وبعده.

ولو قيل له: فعلت كذا فأكرر فقيل: إن فعلته فامرأتك طالق فقال: نعم أو قال: طالق وكان قد فعله قال "القاضي حسين" في "الفتاوى": لم تطلق زوجته^(١١)، وبه قطع "البغوي" في "التعليق"^(١٢).

(١) "الزوجة" ساقطة من أ، ب، ج.

(٢) في ب: مرتب.

(٣) في أ: ملكت.

(٤) جملة فارسية: (طلقها).

(٥) كلمة فارسية بمعنى: (أعطيت الطلاق).

(٦) جملة فارسية بمعنى: (سرحها).

(٧) جملة فارسية: (سرحت).

(٨) جملة فارسية بمعنى: (طلقها أو سرحها).

(٩) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ح ٨، ص ٥٣١.

(١٠) في أ: دادمش، في ب، ج، الأصل: دادمت.

(١١) قوله: (يك طلاق ودو طلاق وسه طلاق)، جملة فارسية بمعنى: (أنت طالق واحدة واثنين وثلاثاً)،

(ويك طلاق)، جملة فارسية بمعنى: (طفلة واحدة).

(١٢) لأنه لم بشر إليها ولا أضافها ولا سمّاها، ولأنه لم يوقعه. انظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري،

ج ٣، ص ٢٧٦، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٨٥.

(١٣) التعليق، البغوي "مخطوط" ٥٦/أ.

وقال في "الفتاوى"^(١): ويجب أن يكون على القولين فيمن قيل له: (أطلقت)^(٢) زوجتك؟ فقال: نعم وقطع "المؤلف"^(٣) بالوقوع إلا أن يدعي أنه ما أراد زوجته فتصنقُ بيمينه. ولو قال لآخر: فعلت كذا فأنكر فقال: امرأتك بائنٌ والنِّيةُ نيتي أنك ما فعلت، فقال: امرأتي بائنٌ والنِّيةُ نيتك ما فعلته لغا قوله: والنِّيةُ نيتك فيكون كما لو ابتداء به^(٤). ولو نسب إلى فعلٍ قبيح كالزنا (واللواط)^(٥) فقال: من فعل مثل هذا فامرأته طالق، وكان فعل ذلك لم يحكم بوقوع الطلاق^(٦)، ولو قال لامرأته: زنيست أو سرقت أو خرجت فأنكرت فقال: إن زنيست أو سرقت أو خرجت فأنست طالق حكم بوقوع الطلاق لإقراره أولاً، ولو قال: اذهبي إلى بيت أبيي ونوى الطلاق بقوله: اذهبي وقع وإن نوى بالمجموع^(٧) فلا. ولو قال لواحدة: أنت طالق أو طالق لم يقع إلا طلاقاً، ولو قال: لامرأته يا ابنتي وقعت الفرقة إن احتمل السن وقيل: لا إذا لم يكن نية^(٨).

ولو قال: أنت بائنٌ وطالق يزجج إلى نيتك ولا يجعل طالق تفسير البائن^(٩)، ولو قال

(١) أي البغوي.

(٢) في أ، ب، ج: طَلَّقت.

(٣) سبقت الترجمة له ص ١٠٩

(٤) أي كما لو قال ابتداءً لزوجه: أنت بائن. انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٢، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٧٧.

(٥) في أ: واللواط.

(٦) لأنه لم يوقعه وإنما أحازه، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٢؛ أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٢٧٦.

(٧) لأن قوله: "إلى بيت أبيي" لا يحتمل الفراق بل هو لاستدراك مقتضى قوله: "إذهبي" انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٢٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٣.

(٨) قال "الرافعي": وقع الطلاق لاحتمال السن، كما لو قال لبعده أو أمته "قال النووي": المختار في هذا أنه لا يقع فرقة إذا لم يكن له نية، لأنه إنما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٢٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٤.

(٩) إن أراد بالباين الطلاق يقع طلقاً وإلا فطلاقاً. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٣١، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ١٨٦.

قال في "العزيز" و"الروضة": ولو قال لها: أنت بائن، ثم قال بعد مدة أنت طالق ثلاثاً وقال: أردت بالباين الطلاق، والثلاث غير واقعة، لمصادفتها حال البنونة لم يقبل، لأنه منهم في هذا التفسير بعدما خاطبها بالثلاث! انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٢٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٣٤.

لزوجته: وهبتك لأهلك أو لأبيك أو للأزواج أو للأجانب ونوى طَلَّقْتُ^(١).
ولو وهبها من غيره ونوى الطلاق طَلَّقْتُ. ولو قال (لزوجته)^(٢): أربع طرق مفتوحة عليك أو فتحتُ عليك طريقك فكنائية، ولو قال: خذي طلاقك ونوى فقالت: أخذت ونوت طَلَّقْتُ.
ولو قال: لعن الله يسوق إليك خيراً فكنائية^(٣). ولو قال: أنت طالق أو لا بإسكان السواو لم تطلق، والتشديد وعزف العربيه طَلَّقْتُ، ولو قال: (هزار طلاق بدامنت دركردم)^(٤) ونوى: قال 'أبو عاصم'^(٥): طلفت، وقال 'البوشنجي'^(٦): لم تطلق، ولو قال: (هزار طلاق تويكي كردم) ونوى طَلَّقْتُ ثلاثاً والمعنى: طَلَّقْتُ ألفاً مرة.
ولو قال: برئت من طلاقك ونوى لم تطلق^(٧)، ولو قال: برئت إليك من طلاق ونوى طَلَّقْتُ والمعنى برئت منك بواسطة الطلاق، ولو قال: طَلَّقَكَ اللهُ أو لأمتيه: اعتقك الله أو لمدنيونه: أبرأك الله.
قال 'أبو عاصم': صريح^(٨)، وقال 'البوشنجي': كناية^(٩).

-
- (١) قاله: 'إسماعيل البوشنجي' انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٢.
(٢) لزوجته ساقطة من أ، ب، ج.
(٣) قال في 'الإقناع': إن قول الزوج: لعن الله يسوق إليك خيراً من كليات الطلاق وكذا قوله: 'بارك الله لك' انظر: الإقناع، الماوردي، ص ١٤٧.
(٤) جملة فارسية بمعنى: (أدخلت ألف طلعة في ذنبك).
(٥) أي أبو عاصم العبادي سبقت الترجمة له ص ١٨٨.
(٦) سبقت الترجمة له ص ٣٠٢.
(٧) نوى أو لم يبو بخلاف لو قال: برئت من نكاحك ونوى طَلَّقْتُ انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٧، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٢، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٤.
(٨) قال 'أبو عاصم': صريح في الطلاق، والعنق، والإبراء، إذ لا يطلق الله ولا يعتق ولا يبرئ إلا والزوجة طالق والأمة معتقة والغريم برئ وقال 'البوشنجي' كناية، لأنها تحتل الدعاء والإنشاء وينتقد الحمل على الإنشاء فهو ليس بصريح في إيقاع الطلاق بل المعنى طَلَّقَكَ بحكم الله تعالى بوقوع الطلاق، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٤.
(٩) قال 'البوشنجي' كناية، لأنها تحتل الدعاء والإنشاء وينتقد الحمل على الإنشاء فهو ليس بصريح في إيقاع الطلاق بل المعنى طَلَّقَكَ بحكم الله تعالى بوقوع الطلاق، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٤.

ولو قال: أنت طال بلا كاف قال "أبو عاصم": صريح وقال "البوشنجي" ليس بصريح، ولا كناية إلا بالنداء نحو يا طال^(١)، ولو قال (أنت طالق سه بارة)^(٢) قال "الرافعي": قال جذي^(٣): الظاهر في غالب عادة الناس إرادة ثلاث طلاقات، قال "الرافعي": ويحتمل أن يُزَجَعَ إليه فيحمل على ما نوى^(٤)، قال "القفال": ولو قال: (توازني بك)^(٥) ولم يزد عليه لم يقع، وإن نوى.

وفي نسخ "الكبير"^(٦): ولو قال: (توازني من بك طلاق)^(٧) ولم يزد عليه، قال "القفال": لا يقع وإن نوى، كما لو قال: أنت بطلة فإنه لا يقع، وهو خبط وسبق قلم أو إلحاق من التماسخ أو ضعيف من وجوه:

الأول: أن صاحب العزيز ذكر هذه المسألة بعد هذا بأوراق، وصورها على الوجه الذي صورتها.

الثاني: أنه نقل هناك عن "القفال" أنه لو قال: (أكر توازني (من) بهزار طلاق)^(٨)^(٩) ولم يزد عليه ونوى طلقت وهذا هو ذاك بل أولى^(١٠).

(١) لأن الترخيم إما يكون في النداء، أما في غير النداء فلا يقع إلا نادراً في الشعر انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٢٧، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٣.

(٢) جملة فارسية بمعنى: (أنت طالق بثلاث مرات).

(٣) قال "الرافعي": حكاية عن شرح الروياني وقوله: قال جذي: أي حد الروياني: وهو "أبو العباس الروياني" انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٨٦-١٨٧.

(٤) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣١.

(٥) جملة فارسية بمعنى: (أنت غير لائقة).

(٦) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣١.

(٧) جملة فارسية بمعنى: (أنت من رباط الزوجية بطلة واحدة).

(٨) في أ: منى

(٩) جملة فارسية بمعنى: (أنت من رباط الزوجية بألف طلاق).

(١٠) أي قوله: (توازني من بك طلاق) أي أنت طالق بواحدة هو قوله: (أكر توازني من بهزار طلاق)

أي أنت طالقة بل هو أولى بالوقوع. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ١٨٧.

الثالث: أَنَّهُ قَاسَ عَلَى قَوْلِهِ: أَنْتَ بَطْلَقَةٍ، وَلَيْسَ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ^(١) كَذَلِكَ بَلْ صَرَّحُوا بِكُنَايَتِهِ بَلْ هِيَ أُولَى مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنْتَ طَلَقَةٌ.

الرابع: أَنَّهُ لَيْسَ فِي فَتَاوَى الْقَفَالِ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ.

الخامس: ذَكَرَ "الْجَاجِرْمِي"^(٢) فِي "الْإِبْضَاحِ" أَنَّهُ لَوْ قَالَ: تَوَازَرَنِي مِنْ بَيْكِ طَلَاقٌ وَلَمْ يَقُلْ هَشْتَهُ قِيلَ: إِنَّهُ كُنَايَةٌ، وَقَالَ الْقَاضِي: إِنَّهُ صَرِيحٌ فَالْخِلَافُ فِي صِرَاحِهِ وَكُنَايَتِهِ لَا غَيْرَ.

السادس: قَالَ "الْقَاضِي"^(٣) فِي "الْفَتَاوَى": وَلَوْ قَالَ: (تَوَازَرَنِي مِنْ بَسَةِ طَلَاقٍ)^(٤) وَلَمْ يَقُلْ: (هَشْتَهُ)^(٥) قَالَ الْأَصْحَابُ: إِنَّهُ كُنَايَةٌ وَأُفْتِيَ بِأَنَّهُ صَرِيحٌ.

السابع: قَالَ "صَاحِبُ الْكَبِيرِ"، وَ"الرَّوْضَةُ" نَاقِلَيْنِ مِنَ "التَّهْذِيبِ"^(٦): أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْتَ بَثَلَاتٍ أَوْ أَنْتَ بِاثْنَيْنِ وَنَوَى الطَّلَاقَ وَقَعَ مَا نَوَى وَإِنْ لَمْ يَنْوِ عِدَّةً وَقَعَ الْمَلْفُوظُ^(٧).

الثامن: قَالَ "صَاحِبُ النِّتْمَةِ"^(٨): وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ بَثَلَاتٍ أَوْ أَنْتَ ثَلَاثًا وَنَوَى وَقَعَ وَعَلَى الْجَمْلَةِ فَالْمَعْتَمَدُ فِي النِّقْلِ عَنِ "الْقَفَالِ" قَوْلُهُ: (تَوَازَرَنِي مِنْ بَيْكِ)^(٩) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الطَّلَاقِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَعَ ذِكْرِ الطَّلَاقِ وَدُونِهِ كُنَايَةٌ، وَالصُّورُ الْمُسْتَشْهَدُ بِهَا كُلُّهَا كُنَايَاتٌ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ ثَلَاثٌ بِالرَّفْعِ وَنَوَى لَمْ تَطْلُقْ^(١٠)، وَلَوْ قَالَ: امْرَأَتِي الَّتِي فِي هَذِهِ الدَّارِ طَالِقٌ وَلَمْ تَكُنْ

(١) أي قوله: أنت بطلقة.

(٢) هو العلامة أبو حامد محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل السهلي الشافعي معين الدين مفتي نيسابور وله كتاب إيضاح الوجيز في مجلدين، مات سنة ثلاث عشرة وست مائة (٦١٣هـ) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢٢ ص ٦٢-٦٣.

(٣) المراد به: القاضي حسين.

(٤) جملة فارسية بمعنى: (أنت من عصمتي بثلاث طلاقات).

(٥) جملة فارسية بمعنى: (أنت طالق).

(٦) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٣٤.

(٧) أي ولكن نوى الطلاق وقع الملفوظ انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٨٧.

(٨) النتمة لأبي سعد المتوكل وقد سقت الترجمة له.

(٩) جملة فارسية بمعنى: (أنت من عصمتي بواحدة).

(١٠) أي برفع الثلاث لم تطلق لأنه ليس فيه دلالة على الإزالة، وشرط الكناية الدلالة عليها. انظر: حاشية

الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٨٧.

امراته فيها لم تطلق، ولو قال: (سه طلاق تو بتوباز دادم)^(۱) أو قال: رددت عليك الطلقات (الثلاث)^(۲)، ونوى طلق، ولو قال: ليت امرأتي كانت طالقاً (أوزن من هشته باذا)^(۳) فلا طلاق؛ لأنه تمن أو دعاء^(۴)، ولو قال: زوجتكها بألف فانكر^(۵) وقال: (أكر بهزارداده ناداده كير)^(۶) لم تطلق، ولو قال: امراته طالق (أو زنش یازن او هشته)^(۷) وعنى به نفسه طلق، وإن عنى غيره أو أطلق فلا، ولو قال: (حلال خدا بدوی حرام أكر باماندر سخن كويد)^(۸) وعنى به نفسه طلق وإلا فلا.

ولو قال: (حلال خدا بر من حرام که در نکاح من نباشی)^(۹) طلق في الحال، قال بعض الحنفية: ولو قال: (تومرا بکاد نیستی)^(۱۰) لم يكن كناية قال "الرافعي": ولا يبعد أن يكون كناية كقولهم: لا حاجة لي فيك^(۱۱) ولو قال: (زن من نه هر کجاکه خواهی رو)^(۱۲) فكناية، ولو قال: أنت طالق الطلقة الرابعة فهل تطلق؟ وجهان^(۱۳): يقربان (من التعليق بالمحال)^(۱۴). ولو قال: أريد أن أطلق امرأتي طلاقاً لا يقع عليها، ثم قال: يا فلانة أنت طالق وقع كما لو قال: أنت طالق طلاقاً لا يقع عليك، ولو قال: إني أوقع الطلاق هازلاً أو لست أريد

(۱) جملة فارسية بمعنى: (رددت عليك الطلقات الثلاث).

(۲) في ج: الثلاثة.

(۳) جملة فارسية بمعنى: (أى ليت امرأتي كانت طالقاً).

(۴) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ۸ ص ۵۳۲.

(۵) (كاحتمال وجود مخاصمة تؤول إليه كأن قال ولي المرأة: زوجتكها بألف، فانكر التزويج بألف).

(۶) جملة فارسية بمعنى: (إن زوجتني إياها بألف فليست بزوجة لي).

(۷) جملة فارسية بمعنى: (امراته طالق).

(۸) جملة فارسية تعني: (ولو قال: حلال الله يكون محرم عليه إذا تكلم مع أمه).

(۹) جملة فارسية بمعنى: (حلال الله يكون حراماً علي حتى لا تكونين في عصمتي ونكاحي).

(۱۰) جملة فارسية بمعنى: (لا أرغب فيك).

(۱۱) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ۸ ص ۵۳۴-۵۳۵.

(۱۲) جملة فارسية بمعنى: (لست بزوجتي فاذهبي إلى أي مكان شئت).

(۱۳) الأصح منهما أنها لا تطلق وهو الأرجح؛ لأنه من باب التعليق بالمحال انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ۲ ص ۱۸۸.

(۱۴) في (أ): والأصح أنه يقع في الحال بعد قوله: من التعليق بالمحال.

ليقاعه أو قد رفعتة قبل أن أوقعه، ثم أوقعه وقع، ولو قال: (سه طلاق نو برادا من تو بستم)^(١) فكناية.

ولو قال: (مرترًا هزار طلاق داد [استند])^{(٢) (٣)} فكناية في المراد؛ لأنه لم يضاف إلى نفسه، ولو قال: أنت طالق وسكت، ثم قال: إن دخلت الدار فإن سكت لحاجة كالنفس فهو تعليق وإلا فيقع في الحال.

ولو قال: أنت طالق يوماً أو شهراً وقع في الحال ولم يتأقت، ولو قال: أردت التعليق بشهر قبل، ولو قال: إلى شهر يقع بمضيه ويتأقت إلا أن يريد التّجيز، فيقع في الحال.

واللام الداخلة على ما يتكرر كالأيام والليالي [للتوقيت]^(٤) كقوله: أنت طالق لرمضان فلا يقع (إلا)^(٥) بمجيئه، والداخلة على ما لا يتكرر (للتعليق)^(٦) كقوله: أنت طالق [لسخط فلان]^(٧) أو لرضاه يقع في الحال رضي أو سخط، ولو قال: أردت التأقيت لم يقبل ويدين.

ولو قال: أنت طالق برضا زيد أو بقدمه فتعلق برضاه أو قدمه، ولو طلق إحدى المراتين، ثم قال: فسنت الطلاق بينكما لم تطلق الأخرى.

(١) جملة فارسية بمعنى: (طلقك الثلاث في أدباك).

(٢) في الأصل: سنند، في أ، ب، ج: مستند.

(٣) جملة فارسية بمعنى: (طلقك ألف طلقة).

(٤) في الأصل: كالتوقيت، في أ، ب، ج: للتوقيت.

(٥) في أ: إلى.

(٦) في أ: للتعلق.

(٧) زيادة من أ يقتضيهما النص، في أ، ج، الأصل: فلان أو لرضاه.

خاتمة

في الإشارة والكتابة

إشارة الأخرس كعبارة الناطق في كل عقد، وحل، ودعوى، وإقرار، وطلاق، وعقاق^(١). وصريحها يُغني عن النية (وهي)^(٢) التي يفهم منها الطلاق كل من وقف عليها وكتابتها لا تغني، وهي التي [يختص]^(٣) يفهم الطلاق (منها)^(٤) المختص بالفطانية والذكاء^(٥)، ولا فرق بين أن يقدر على الكتابة أو لا يقدر، ولو بالغ في الإشارة، ثم ادعى أنه لم يرد الطلاق لم يقبل ظاهراً ودين^(٦)، والقادر على النطق لا تعتبر إشارته^(٧)، وإن أفهم بها كل أحد فلا صريح ولا كناية، ولو ضربها وأخرجها من البيت فعلاً ونوى به الطلاق لم تطلق، ولو خرق ذيلها ونوى الطلاق فلا يقع، ولو قالت: طلقني فأشار بيده أو رأسه أن اذهب لم تطلق.

ولو كتب الناطق أو الأخرس طلاق زوجته وتلفظ بما كتب حال الكتابة أو بعده وقّع، وإن لم يتلفظ به، فإن لم ينو بالكتابة إيقاعه لم تطلق، وإن نوى طلق، ولا فرق بين الحاضر والغائب. وما لا يفقر إلى القول كالإعتاق، والإبراء، والعفو عن القصاص، وغيره، أو إلى

(١) قال الرافعي: كما أن الأقوال تفهم وتدل على المعنى فكذلك الإشارة والكتابة من الأفعال تدلان على المعنى، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٣٩.

(٢) في أ: هو.

(٣) في أ، ب، ج: يختص، في الأصل: تختص.

(٤) في أ: عنها.

(٥) وقيل الكناية من الأخرس يقع بها الطلاق نوى أو لم ينو. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٧.

(٦) قال الإمام: هو كما لو فسر اللفظة الشائعة في الطلاق بغير الطلاق، لأن التحاق مثل تلك اللفظة بالصرائح سببه الشبوح والتغام دون الوضع، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٦.

(٧) لأن عدوله عن العبارة إلى الإشارة يفهم أنه غير قاصد للطلاق وإن قصده بها فهي لا تقصد للافهام إلا نادراً. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٤٠، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٧.

الشهود، كالبيع، والهبة، والإجارة، (ينفذ^(١)). وينعقد بالكتابة إذا اتصل القبول بالوصول،
والنكاح لا ينعقد بها حاضراً كان أو غائباً^(٢).

ولو كتب زوجتي طالق أو يا فلانة أنت طالق أو (غيرها)^(٣) من ألفاظ الطلاق، ثم
قال: لم أنو الطلاق فإن قرأ ما كتب لم يقبل، وإن لم يقرأ قبل، ولو بلغها كتاب الطلاق فأنكر
أنه كتبه صدق بيمينه، ولو شهد الشهود أنه كتبه لم تطلق حتى تثبت قراءته أو إقراره بيمينه.

ولو كتب كتاباً بالطلاق ونوى أو قرأ نظراً، فإن كتب أما بعد: فانت طالق طلقت في
الحال وصلها الكتاب أم ضاع، وإن كتب إذا قرأت كتابي فانت طالق لم يقع بمجرد البلوغ، بل
بقرائها إن كانت تحبها؛ وإن لم تلتقط، ولا تطلق براءة غيرها^(٤)، وإن لم تحسبها فتطلق
براءة الغير، وإن كتب إذا أتاك كتابي أو طلاقي أو بلغك أو وصلك فانت طالق^(٥)، فلا تطلق
قبل البلوغ وكذا بعده، وقد انمحي بحيث لا يمكن قراءته كما لو ضاع، وإن بقي أثر وأمكن
قراءته طلقت، وكذا لو انمحي الكل أو تخرق أو سقط سوى موضع الطلاق^(٦)، ولو كان
التعليق بقراءتها فقرأت بعضه دون بعض فكما لو علق بالوصول ووصل البعض^(٧)، ولو كتب

الاصل/ ١٨٩

(١) "ينفذ" ساقطة من أ

(٢) لاختصاص النكاح بمزيد من الاحتياط والتضييق لما فيه من التعبد ولعسر اطلاع الشاهد على النية،
والأظهر في النكاح المنع ومن حوزة اعتمد الحاجة للغيبة، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٧، روضة
الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٤١.

(٣) في أ: غيرهما.

(٤) إن قرأ غيرها فوجهان، أحدهما: أنه يقع الطلاق، لأنها عرفت ما فيه أو أطلعت عليه وهو المقصود
والثاني وهو الأصح: المنع، لأنها أهل للقراءة وبه قطع "الغوي" انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٤٠،
روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٤٢.

(٥) قال "الماوردي": فلو قال لها إذا أتاك طلاقي فانت طالق، ثم كتب إليها: إذا جاءك كتابي فأنت طالق،
طلقت طلقتين إحداهما: بوصول الكتاب، والثانية: بمحيء الطلاق؛ لأن الصفتين موحودتان. انظر: الحاوي
الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ٢٨.

(٦) لأن المقصود منه لفظ الطلاق وقد وصل. الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ٢٧.

(٧) فإن قرأت الطلاق دون غيره طلقت وبالعكس فلا. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الآثار، ج ٢ ص ١٩٠.

كناية ونوى فكما لو كتب صريحاً^(١)، ولو قال لأجنبي: اكتب بطلاق امرأتي فكتب، ونوى الزوج لم تطلق، كما لو قال لأجنبي: قل لها: أنتِ بائن فقال الأجنبي: ذلك، ونوى الزوج، ولو أمره بالكتابة والنية فكتب ونوى طلق.

لو كتب أنت طالق، ثم استمد وكتب إذا أتاك كتابي؛ فإن احتاج إلى الاستمداد لم تطلق حتى يأتيها الكتاب، وإن لم يحتج طلقت في الحال^(٢)، ولو ادعت أنه طلقها ثلاثاً فإنكر، ثم قال لآخر: اكتب لها ثلاثاً قال "الرافعي": يحتمل الكناية، وقال في "الروضة": الوقوع أرجح^(٣)، وهو ضعيف نقيض لما ذكرنا في الأجنبي، ولو قال: إن كلمت فلاناً فبينى وبينك ثلاث طلاقات فكلمت لم تطلق، فلو ظن أن الطلاق واقع فكتب مكتوباً بالبراءة عنها وبراعتها عنه، (وإن لم يبق)^(٤) بينهما شيء، ونوى الطلاق وتلفظ به طلقت قاله: "القال" في "الفتاوى".

الاصل/ ١٩٠

(١) إن لم ينو بالكتابة ابتاعه لم تطلق، لأن الكتابة تحتمل النسخ والحكاية، وتحتمل تحرية القلم والمداد وتقديم الخط وغيرها، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٣٧، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٤٤، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٣٧.

(٢) أي طلب المداد أي الحر بأن وضع القلم في الدواة ثم كتب ما يدل على التعليق مثل: إذا أتاك كتابي أو غيره ينظر: فإن احتاج إلى الاستمداد ووضع القلم في الدواة بأن انقطع المداد حصل التعليق ولم تطلق حتى توجد الصفة وهي وصول الكتاب، وإن لم يحتج طلقت في الحال كما لو قال أنت طالق وسكت ثم قال: إن دخلت الدار انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٤٥، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٨.

(٣) قال في "الروضة": نقلنا عن متعلقات القاضي "شريح الروياني" مما حكاه عن جده أبي العباس الروياني أنه لو قال: أحللك ونوى طلاقها هل هو كناية؟ وجهان، قلت: الأصح أنه كناية والله أعلم، ثم قال بعد نقل مسائل وإنها لو ادعت أنه طلقها ثلاثاً قال حذفي: يحتمل أنه كناية أي ويكون التقدير اكتب ثلاثاً فإنني طلقها ثلاثاً، ويحتمل أن لا يكون كناية، لأن الكناية فعل الكاتب ولم ينوؤ الزوج الطلاق حتى يقع بما يصدر عنه، وأنه لو قال: رددت عليك الطلقات الثلاثة ونوى وقع الثلاث، وأنه لو قال: امرأته طالق وعنى نفسه، قال حذفي: يحتمل وقوع الطلاق؛ لأن الإنسان قد يسر بغيره عن نفسه ويحتمل عدمه لأن هذه العبارة لا تصلح لنفسه، قلت: الوقوع أرجح والله أعلم فيكون قوله: قلت الوقوع أرجح متعلقاً بالسائلة الأخيرة من هذه المسائل لا بالأولى منها فلا ضعف ولا تناقض وأرجو أن ناسخ النسخة التي وقعت في نظر المصنف رحمة الله عليه قد سها وترك ما في "الروضة" من زياداتها، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٢ ص ٣٦.

(٤) في أ: وإن لم يبق، في الأصل: وإلا لم يبق.

ولو قال: طَلَّقِي نفسك أَوْ إِنْ شئتَ فطَلَّقِي نفسك، فتمليكٌ يحتاجُ إلى القبولِ الضمني^(١)، وهو التطليقُ بلا مهل^(٢)، فلو أَخَرَتْ بحيثُ ينقطعُ القبولُ عن الإيجابِ لَمْ تَطْلُقْ، ولو قالتْ قبْلَتْ، وَلَمْ تَطْلُقْ لَمْ تَطْلُقْ، ولو قال: طَلَّقِي نفسك بِألفٍ أَوْ على أَلْفٍ فطَلَّقَتْ وَقَعْ بَانْتِ^(٣)، ولو قال: طَلَّقِي نفسك فَقالتْ: كَيْفَ أَطْلُقُ نفسي؟ ثُمَّ طَلَّقَتْ وَقَعْ، وهذا تَفْرِيعٌ على أَنَّ الكلامَ اليسيرَ لا يضرُّ، ولو قال: طَلَّقِي نفسك متى شئتَ لَمْ يَقْتَضِ الفورَ، (وللزواج)^(٤) الرجوعُ قَبْلَ التَطْلِيقِ، ولو قالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فطَلَّقِي نفسك فلعُوْ، وليس لها ذَلِكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، ولو قالَ: عُلْقِي طَلَّاقَكَ بِكَذَا ففَعَلْتُ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ لِأَجْنَبِي ففَعَلَ بطلَ التعليق^(٥)، ولا يَقَعُ الطَّلَاقُ بوجودِ الصِّفَةِ.

ولو: وكلَّ أَجْنَبِيَّةً بتطليقِ زوجها صَحٌّ، ولا يَكُونُ تفويضاً فلا يَقْتَضِي الفورَ، ولو وَكَّلَ زوجته بتطليقِ نفسها فكَذَلِكَ، ولو قالَ لِأَجْنَبِيٍّ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَمْرُ امْرَأَتِي بِبَيْتِكَ، فَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ إِطْلَاقَ الطَّلَاقِ لَهُ بَعْدَ انقضاءِ الشَّهْرِ فَهُوَ التَطْلِيقُ [بَعْدَهُ]^(٦) أَي وَقْتُ شَاءَ، وَإِنْ قَصَدَ تَقْيِيدَ الطَّلَاقِ بِرَأْسِ الشَّهْرِ تَقْيِيدٌ، ولو قالَ: أَمْرُهَا بِبَيْتِكَ إِلَى شَهْرٍ أَوْ شَهْرًا فَهُوَ التَطْلِيقُ إِلَى شَهْرٍ فَقَطْ^(٧).

ولو قالَ: جَعَلْتُ أَمْرَ امْرَأَتِي بِيَدِ اللَّهِ وَبِيَدِكَ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِهِ قِيلَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُطْلَقَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْأُمُورَ كُلَّهَا بِيَدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالَّذِي أَتَيْتُ لِي جَعَلْتُهُ إِلَيْكَ أَوْ فَيْسِي بِبَيْتِكَ

(١) لَأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِغَرَضِهَا وَفَائِدَتِهَا وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَلَكَتْ نَفْسَكَ فَتَمْلِكُهَا بِالطَّلَاقِ. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٤٣.

(٢) أي لا يجوز تأخيرها، لأنَّ التَّمْلِيكَ يَقْتَضِي الجوابَ على الفور. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٤٣-٥٤٤.

(٣) وعليها الألف، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٤٤، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٣٩.

(٤) في أ: فللزواج.

(٥) لأن تعليق الطلاق بحري محرى الأيمان فلا يدخله النوبوض والنبابة وهو الأطهر انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٤٥.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

فه التَطْلِيقُ متى شاء كما له الطلاق فيه. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٩.

(٧) أي في الشهر لا بعده، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ٢٧٩.

استقل. وتفويض الاعتاق إلى العبد، كتفويض الطلاق إلى الزوجة، ويجوز تفويض الطلاق إليها بالكناية مع نية التفويض، وينفذ منها بالصريح، وبالكناية مع النية، ولا يشترط توافق لفظيهما إلا أن يُقيدَ فيقول: طَلَّقِي نَفْسَكَ بالصريح، فلا يقع بالكناية أو بالكناية فلا يقع بالصريح (كالوكيل)^(١).

ولو قال: طَلَّقِي فَقَالَتْ: سَرَحْتُ، طَلَّقْتُ، ولو قال: أَيْبِنِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ: أَيْبَنْتُ وَنَوَيْتُ وَقَعَ، وإن لم ينوِ أو أحدهما فلا، ولو قال: طَلَّقِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ: أَيْبَنْتُ وَنَوَيْتُ، أو قال: أَيْبِنِي نَفْسَكَ، ونَوَيْتُ فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ وَقَعَ (كالوكيل)^(٢).

ولو قال: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَنَوَيْتُ الثَّلَاثَ فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ وَنَوَيْتُ الثَّلَاثَ وَقَعَ الثَّلَاثُ، وإن لم ينوِ فواحدة، ولو قال: طَلَّقِي ثَلَاثًا فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ وَلَمْ تَنْفُذْ بِالْعَدَدِ وَلَا نَوَيْتُ الثَّلَاثَ، وَلَوْ قَالَ: طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا فَطَلَّقْتُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَقَعَ مَا أَوْقَعْتَهُ، ولو رَاجَعَهَا فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً^(٣)، ولو قال: طَلَّقِي وَاحِدَةً فَطَلَّقْتُ ثَلَاثًا وَقَعْتُ وَاحِدَةً، ولو نَوَيْتُ أَحَدَهُمَا عِدَّةً وَالْآخَرُ عِدَّةً آخَرَ وَقَعَ الْأَوَّلُ، والحكم في توكيل الأجنبي، كما ذكر^(٤)، ولو اختلفا في النية فالقول للناوي^(٥) أثبت أو نفى.

ولو قال: اخْتَارِي نَفْسَكَ وَنَوَيْتُ التَّفْوِضَ فَقَالَتْ: اخْتَرْتُ أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَنَوَيْتُ وَقَعْتُ طَلْقَةً، ولو قالت: اخْتَرْتُ زَوْجِي أَوْ النِّكَاحَ لَمْ تَطْلُقْ، ولو قالت: اخْتَرْتُ أَبَوِي أَوْ أَبِي أَوْ أُمِّي

(١) في أ: كالوكيل.

(٢) في أ: كالوكيل.

لاشتراكهما في الصراحة. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٩.

(٣) أي لا بدح تخلل الرجعة بين الطلقتين أن تطلق نفسها ثانية وثالثة، ولأن من ملك إيقاع ثلاث طلقات ملك إيقاع طلاق كالزوج، انظر: المهذب، الشبراوي، ج ٤ ص ٢٨٩، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٦٧.

(٤) أي في تفويض الزوجة. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٩٢.

(٥) إذ النية لا تعرف إلا منه نعم لو قالت: ما نويت بضم التاء فقال الزوج: نويت بكسرها طلقت مواخذه بإقرارها. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٧٩، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار، ج ٢ ص ١٩٢.

أَوْ أَخِي أَوْ عَمِّي وَقَعَ^(١)، وَلَوْ قَالَ: اخْتَارِي وَلَمْ يَقُلْ نَفْسَكَ فَقَالَتْ: اخْتَرْتُ، قَالَ: "صاحب التهذيب": لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَقُولَ: اخْتَرْتُ نَفْسِي^(٢)، قَالَ "البوشنجي"^(٣): وَلَوْ قَالَتْ: أَرَدْتُ بِهِ نَفْسِي صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا وَطَلَّقَتْ^(٤).

وَلَوْ اختلفا فِي أَصْلِ التَّخْيِيرِ أَوْ قَالَ: خَيْرُتُكَ فَلَمْ يَقْبَلِي صَدَقَ بِيَمِينِهِ^(٥)، وَلَوْ جَعَلَ أَمْرَهَا إِلَى الْوَكِيلِ فَقَالَ الْوَكِيلُ: أَمَرَكِ بِيَدِكَ وَزَعَمَ أَنَّهُ نَوَى الطَّلَاقَ وَكَذَبَ الزَّوْجُ دُونَهَا صَدَقَ الْوَكِيلُ وَلَوْ تَوَافَقَا عَلَى تَكْذِيبِهِ لَمْ يُصَدَّقِ الْوَكِيلُ، وَلَوْ [خَيْرَ]^(٦) صَبِيَّةً فَطَلَّقَتْ لَمْ تَطْلُقْ.

وَلَوْ قَالَ: اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي وَقَالَ: أَرَدْتُ وَاحِدَةً قُبِلَ وَلَوْ قَالَ: اخْتَارِي، فَقَالَتْ: اخْتَارُ أَوْ أَطْلُقْ فِيهِو لِلِاسْتِقْبَالِ فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَلَوْ قَالَتْ: أَرَدْتُ الْإِنْشَاءَ وَقَعَ فِي الْحَالِ وَلَا يَخَالِفُ هَذَا قَوْلُ النَّحَاةِ^(٧): الْمَضَارِعُ إِذَا تَجَرَّدَ فَالْحَالُ أَوَّلِي، لِأَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحاً فِي الْحَالِ وَعَارِضَةٌ أَصْلُ بَقَاءِ النِّكَاحِ.

قَالَ "صاحب النتمة"^(٨): وَلَوْ قَالَ لِأَخْرَ: تَرِيدُ أَنْ أَطْلُقَ زَوْجَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ صَارَ وَكِيلاً فِي طَلْقِهِ، وَلَوْ قَالَ: أَطْلُقْهَا ثَلَاثًا فَقَالَ: نَعَمْ كَانَ لَهُ أَنْ يُطْلُقَ مَا يَرِيدُ.

الأصل/١٩٢

(١) عَلَى الْأَصَحِّ لِأَشْعَارِهِ بِالْحَقِّ بِيَمَا وَالرَّجُوعَ إِلَيْهَا وَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ الزَّوْجُ: الْحَقِّي بِأَمْلِكَ وَنَوَى. قَالَ "الماوردي": لَمْ يَقَعْ بِهِ الطَّلَاقُ وَإِنْ نَوَتْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِتَابَةٍ إِذْ لَيْسَ اخْتِيَارُهَا لِأَسْهَابٍ مُوجِباً لِفِرَاقِ زَوْجِهَا. انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ٣٤؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٤٧، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٤٥.

(٢) وَأَشْعَرُ كَلَامُهُ بَأَنَّهُ لَا يَقَعُ وَإِنْ نَوَتْ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِ أَحَدِهِمَا مَا يَشْعُرُ بِالْفِرَاقِ انظر: أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنْصَارِي، ج ٣، ص ٢٧٩.

(٣) سَبَقَتِ التَّرْجُمَةُ لَهُ ص ٣٠٢.

(٤) وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ انظر: أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنْصَارِي، ج ٣، ص ٢٧٩.

(٥) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمُدْعَى وَبَقَاءُ النِّكَاحِ وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدْعَى مُمَكِّنَةٌ. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٤٨، أَسْنَى الْمُطَالِبِ، زَكَرِيَا الْإِنْصَارِي، ج ٣، ص ٢٧٩.

(٦) فِي الْأَصْلِ: خَيْرْتُ، فِي أ، ب، ج: خَرْتُ.

(٧) وَتَوَجُّدِهِ لَأَنَّ الْمَضَارِعَ وَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً فِي الْحَالِ إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْأَخْبَارَ عَنِ الْإِنْفَاقِ الْحَالِيِّ وَيَحْتَمِلُ الْوَعْدَ بِالْإِنْفَاقِ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ النِّكَاحِ وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَضَارِعَ فِي هَذَا لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ بِمَعْنَى الْحَالِ بَلْ هُوَ لِلِاسْتِقْبَالِ انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٣.

(٨) لِّلنِّتْمَةِ، لِأَبِي سَعْدٍ الْمُتَوَلَّى، وَلَمْ أَفُفْ عَلَيْهِ، سَبَقَتِ التَّرْجُمَةُ لَهُ ص ١٠٩.

قال "القاضي حسين"^(١) في "الفتاوى": ولو قال: (خواهي كه زن ترا طلاق دهيم)^(٢) فقال: (خواهم)^(٣) فقال: (دادم)^(٤) فإن جرى بينهما شيء من ذلك قبل ذلك، فهو توكيل يقع، وإن كان هذا ابتداء كلامهما فلا يقع، ولو قال الزوج ابتداءً: (خواهم كه زن مرا طلاق دهی)^(٥) فقال: (دادم)^(٦) وقع.

ولو قال: وكلتک في طلاقها بحضور فلان أو في بلد كذا أو يوم كذا أو طلقها إذا سألت أو شاعت فخالف لم تطلق ولو قال: طلقها ثلاثاً فطلقها واحدة وقعت، ولو قال: طلقها واحدة فطلقها ثلاثاً بلقط واحد لم تطلق، وبثلاثة الفاظ يقع واحدة، ولو قال: طلقها واحدة فطلقها نصف طلقة وقعت واحدة^(٧).

الركن الثالث: المحل، وهو المرأة فإن أضاف الطلاق إلى كلها قال: طلقْتُك طلقْتُ، وكذا لو قال: جسمك أو جسديك أو نفسك أو ذاتك طالق، وكذا لو أضاف إلى بعضها مذهباً وقال: بعضك أو جزوك طالق أو معيناً، وقال: نصفك أو ربك طالق، وكذا لو أضاف إلى عضو معين باطن كالكبد، والقلب، والطحال أو ظاهر كاليد، والرجل، أو عورة كالفرج أو

(١) سبقت الترجمة له ص ١٢٦ .

(٢) جملة فارسية بمعنى: (ترید أن اطلق زوجتك).

(٣) جملة فارسية بمعنى: (أريد).

(٤) كلمة فارسية بمعنى: (أعطيت).

(٥) جملة فارسية بمعنى: (أريد أن تطلق امرأتي).

(٦) جملة فارسية بمعنى: (طلقت).

(٧) لأن الطلاق لا يتبعض، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٦٧ .

غير عورة كالوجه، (أو)^(١) ينفصل في الحياة كالشعر، والظفر أم لا كالأصبع وابن زادت^(٢).
والشحم والدم^(٣) والروح، والسمن كالذكورات.

ولو أضاف إلى فضلات البدن كالريق، والغرق، والمخاط، والبول، والبلغم، والمبرة،
واللبن، والمنى، والجنين أو أضاف إلى معنى قائم بالذات كاللون، والحسن، والقبح، والملحة،
والسمع، والبصر، والكلام، والضحك، والبكاء، والغم، والفرح، والحركة، والسكون، لم
تطلق^(٤)، وكذا لو قال: ظلك طالق أو ثوبك أو اسمك أو نفسك بفتح الفاء إلا أن يريد بالاسم
الذات، فيقع، والوجود، والحياة كالمعاني.

وحيث أضاف الطلاق إلى جزء أو عضو معين يقع عليه، ثم يسري حتى لو لم يوجد
العضو وقت وجود الصفة لم تطلق فلو قال: إن دخلت الدار فيمينك طالق وقطعت يمينها، ثم
دخلت لم تطلق، ولو قال لمن لا يمين لها: يمينك طالق لم تطلق، كما لو قال: لحيتك أو ذكرك
طالق، ولو أضاف العتق إلى يد عبده، أو رأسه فكما لو أضاف الطلاق إلى زوجته.

(١) في أ: وكذا، في ج: أو، في ب: كالوجه ينفصل بدون كذا، في الأصل: وكذا.
قال "الشيرازي" فإذا أضاف الطلاق إلى جزء من المرأة كالثالث، والرابع، والذ، والشعر وقع الطلاق وكان
إضافته إلى الجزء، كالإضافة إلى الجمع، المذهب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٩٠، مغني المحتاج، الخطيب
الشربيني، ج ٤ ص ٤٧٣.

(٢) لأن الإصبع الزائدة كالأصيلة انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٦٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٦
ص ٦٤. نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٤٨.

(٣) في الإضافة إلى الدم وجهان: أحدهما: أنه لا يقع الطلاق كما في الفضلات والأصح أنه يقع، لأن به قوام
البدن، وهو أشد تملكاً في الشخص من اليد والرجل، وكذا في الشحم لأنه جزء من البدن وبه قوامه ولأن
الشحم به قوام البدن. انظر فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٦٨؛ روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٦٤؛
تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٣٩؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٧٣، نهاية
المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٤٨.

(٤) لأنها ليست أجزاء متصلة بها بحكم الخلق، ولا يلحقها الحل والحرمة، والحنن ليس محلاً للطلاق،
والمعاني ليست من أجزاء البدن وإنما هي محاورة لها، انظر: المذهب، الشيرازي، ج ٤ ص ٢٩٠، فتح
العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٦٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٦٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي،
ج ٨ ص ٣٩، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٤٨.

ولو قال: أنا منك طالق ونوى الطلاق عليها طَلَّقَتْ^(١)، وإن لم ينو فلا^(٢)، ومتى كان ناوياً إيقاعه عليها كان ناوياً أصل الطلاق، ولو جرد قصد إلى تطليق نفسه لم تطلق ولو قال: أنا منك بائن أو برئ فلا بُد من نية أصل الطلاق، ومن نية الإضافة إليها وإلا فلا يقع، وكذا سائر الكنايات، ولو قال: (أستبرئ رجعي منك)^(٣)، أو أنا معتد منك ونوى الطلاق، لم تطلق، ولو قال لعبد: أنا منك حر أو أعنت نفسي منك ونوى العتق لم يُعتَق^(٤).

الركن الرابع: الولاية على المحل

فلو قال لزوجته أو لمطلقة الرجعية في العدة: أنت طالق طَلَّقَتْ^(٥)، ولو قال ذلك للمختلعة: لم تطلق^(٦).

الاصل/١٩٤

(١) ووجه الإمام المذهب بقوله: إن على الزوج حجراً من جهتها من حيث أنه لا يتكح أختها ولا أربعاً سواها، وأنه يلزمه صونها، فإذا أضاف الطلاق إلى نفسه أمكن حمل ذلك على حل السبب المقتضي لهذا الحجر، انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ١٢؛ المذهب، الشيرازي، ج ٤، ص ٢٩٥، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٧٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٦٧، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦، ص ٤٤٩، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٤١.

(٢) وبه قال معظم الأصحاب، أنه لا بد من اضافته إليها لأن محل الطلاق المرأة دون الرجل واللفظ مضاف إليه فلا بد من نية صارفة تجعل الإضافة إليه إضافة إليها، انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ١٢، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٧٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٦٧، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٤١؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٤٧٥.

(٣) في ب: أستبرئ رجلك مني.

فيه وجهان: أحدهما: يقع والمعنى استبرئ الرحم التي كانت لي، والثاني: المنع: لأن اللفظ غير منظم في نفسه والكناية شرطها احتمال اللفظ للمعنى المراد، وهو الأصح كما صرح بذلك الإمام النووي، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٧٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٦٧، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٤١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٤٧٥.

(٤) والفرق أن الزوجية تشملهما والرق مختص بالملوك. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٧٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٦٧.

(٥) لبقاء الولاية والملك عليها، لكونها في حكم الزوجات. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٧٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٧، ص ٤٢.

(٦) سواء طلقها في العدة أو بعدها ولاقطاع العصمة عليها. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٥٧٤، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٤٢.

ولو قال لأجنبيّة إذا نكحتك فأنت طالق، أو كل امرأة أنكحها فهي طالق، فنكح لم تطلق^(١)، ولو قال: لله علي أن أعقق هذا العبد وهو لأجنبي لغا^(٢)، ولو علق العبد الطلقة الثالثة مطلقاً بأن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً (فعتق، ثم دخلت)^(٣) أو مقيداً بحالة ملكها بلن قال: إذا أعتقت فأنت طالق ثلاثاً صح وطلقت ثلاثاً بالدخول والعتق^(٤). ولو علق ثلاثاً بصفة وأبانها قبلها ووجدت حال البيونة، ثم نكحها ووجدت ثانياً أو ارتد قبل الدخول، ووجدت ثم أسلم فوجدت ثانياً لم تطلق^(٥).

(١) لقدت الولاية على المحل، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٥، روضة الطالبين، النسوي، ج ٦ ص ٦٤، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٥، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٤٢؛ نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٥٠.

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "لا طلاق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك" أخرجه أبو داود، السنن، كتاب الطلاق، باب: الطلاق قبل النكاح، ج (٢١٩٠)، ح ٢٢، ص ١٢٤، وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب الطلاق والنكاح، باب: ما جاء لا طلاق قبل النكاح، ج (١١٨٣)، ح ٣، ص ٤٨٦.

وقال "أبو عيسى": حديث حسن صحيح؛ وانظر: صحيح سنن أبي داود، الألباني، ج (١٩١٦)، ح ٢، ص ٤١٢؛ وعن عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه- أنه قال: دعيت امرأة إلى قريب لها فرأودني في المهر، فقلت: إن نكحتها فهي طالق ثلاثاً، فسألت النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: إنكحها فإنه لا طلاق قبل النكاح. أخرجه الدار قطني، السنن، كتاب الطلاق، ج ٤ ص ١٧، وقال: يزيد بن عياض ضعيف، وضعفه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير، ج (١٥٩٩)، ح ٣ ص ٢١٠-٢١٢.

(٢) لأنه تصرف في ملك الغير. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٥.

(٣) فعتق ثم دخلت ساقطة من أ، ب، ج.

(٤) فيه وجهان: الأول: أنه لا يصح تعليق الثالثة لأنه لا يملك تنجزها فلا يملك تعليقها كالطلاق قبل النكاح، والثاني: يصح ويحكم بموجبه وإن لم يملك الثالثة لكنه ملك أصل النكاح، ومنك النكاح مفيد لملك الطلقات الثلاث بشرط الحرية، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٥، روضة الطالبين، النسوي، ج ٦ ص ٦٨-٦٩، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٥، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٥٠، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٧ ص ٤٢٢.

(٥) على المذهب وبه قطع الأصحاب فإن كان الدخول أي دخول الدار في حال البيونة لم يقع الطلاق لانحلال البين بالدخول في حال البيونة، وإن لم تدخل في البيونة بل دخلت في حال تجديد النكاح لم يقع لارتفاع النكاح الذي علق فيه. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٧، روضة الطالبين، النسوي، ج ٦ ص ٦٩، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٥، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٤٣، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٥١.

ولو علّق عتق عبّد بصفة، ثم زال ملكه، ثم وجدت، ثم اشتراه لم يُعتَق، ولا فرق بين أن يكون التعليق بلفظ كَلَمًا أو بغيرها، ولو لم تُوجَد الصفة وقت البيونة وزوال الملك ووجدت بعدما جدد نكاحها أو عاد ملكه فكذا، وكذلك الحكم في عود الإيلاء والظهار^(١)، ولو كانت الصفة مما لا يمكن إيقاعه في البيونة كقوله: إن وطنك فأنت طالق ثلاثاً فيتخلص منها بالإبانة، ثم النكاح^(٢).

ولو قال: إذا بنت مني ونكحتك، ودخلت الدار فأنت طالق أو إن دخلت الدار بعدما بنت مني ونكحتك فأنت طالق لم تطلق بالدخول بعد البيونة والنكاح^(٣)، ولو قال إن دخلت الدار قبل أن أبينك أو (نكحتك)^(٤) فأنت طالق أو إن دخلتها بعدما أبينك ونكحتك فأنت طالق صحّ التعليق الأول وبطل الثاني.

ولو علّق بصفة، ثم (طلقها)^(٥) رجعتا وراجعتها، ثم وجدت طُلِّقت^(٦). ولو علّق عتق عبده بصفة، ثم زال ملكه ببيع أو غيره، ثم ملكه، ثم وجدت (الصفة)^(٧) لم يُعتَق، وإذا راجع

(١) أي لا يعود كل منهما في النكاح الجديد. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٦٩؛ مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٤٧٦.

(٢) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٨.

(٣) وبه قال الاصحاب منهم "القال" في أنه لا يقع الطلاق، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٨.

(٤) "نكحتك" ساقطة من أ، ب.

(٥) في أ: ثم طلق.

(٦) لأنه ليس نكاحاً محدداً، ولم تحدث حالة تمنع وقوع الطلاق. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٧٩،

روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٠.

(٧) "الصفة" ساقطة من أ، ب، ج.

الرجعية أو جدد البائنة عادت إليه بما بقي من الطلاق^(١)، ولو عادت بعدما بانَّت بثلاث، وتزوجت بأخر، وطلقها (بعد الإصابة)^(٢) عادت بثلاث^(٣).

ويملك الحرُّ ثلاث طلاقات على الحرية والأمة، والعبدُ طلقتين عليهما، والمُذَبَّرُ، والمُكَاتَبُ، وحرُّ البعض، كالفن.

ولو طلق العبدُ طلاقاً، ثم عتق فراجعها أو جدد النكاح بعدما بانَّت ملكاً عليها طلقتين أخريين^(٤)، ولو طلقها طلقتين، ثم عتق لم تحلَّ له إلا بمحلٍّ، ولو طلق العبدُ طلقتين وأعتقه سيده فإنَّ أعتق أولاً فله التجديد أو الرجعة، وإن طلق أولاً فلا بُدَّ من محلٍّ.

وطلاق المريض في الوقوع كطلاق الصحيح، فإن كان رجعيًا بقي التوارث ما لم تنقُص العدة، وإن كان بائنًا فلا توارث^(٥)، ولو أقر في المرض بأنَّه أبانها في الصحة صدق، والعدة من الصحة.

(١) لأن الطلقة والطلقتين لا تؤثران في التحريم المحوج إلى زوج آخر، فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدمانها انظر: الأم، الشافعي، ج ٥ ص ٣٦١، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٨٠، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧١، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٦، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٥٤.

(٢) في ب: بعد الإبانة.

(٣) لأن دخول الزوج الثاني أباد حلَّ النكاح ولا يمكن بناءه على العقد الأول فيثبت نكاح يستفتح بأحكامه انظر: الأم، الشافعي، ج ٥، ص ٣٥٩؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٨٠، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٥٤.

(٤) لأنه عتق قبل اسنفاء عدد الممالك "العبد" انظر: العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٨٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٧١.

(٥) لأن المبرات بالزوجية وهذان لبسا بزوجين وهو الجديد، والتقديم أنَّها ترثه لأن قصد الفرار من الميراث ظاهر في هذا الطلاق فبما لم ينقض قصده وترثه. انظر: الأم، الشافعي، ج ٥ ص ٣٦٦، فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٨٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٢.

ولو قال: أنت طالق مع موتي أو إذا مت فانت طالق لا يقع بموته وترث منه، ولو قال: (أنت طالق)^(١) قبل موتي طلقت في الحال، ولو قال: قبيل موتي طلقت قبل الموت بلحظة، ولا ترث إن كان بانئنا.

الأصل/١٩٥

الركن الخامس: القصْدُ إلى حروف الطلاق، بمعنى الطلاق فلو سبق لسانه إلى لفظ الطلاق في غفلة أو محاورة وكان يريد أن يتكلم بكلمة أخرى لم يقع طلاقه لكن لا يقبل دعواه في سبق اللسان في الظاهر إلا بقرينة تدل عليه^(٢). ولا يجوز لمن (يسمع)^(٣) لفظ الطلاق من رجل (فتحقق)^(٤) أنه سبق إليه لسانه أن يشهد على مطلق الطلاق، ولو شهد أن فلاناً طلق امرأته ثلاثاً لم يقبل حتى يبين لفظ الزوج؛ لأنه [يختلف]^(٥) بالصريح، والكنائية، والتجيز، والتعليق.

ولو كان حروف اسم امرأته تُقارب حروف طالق كطالع، وطالب، وطارق، فقال: يا طالق، ثم قال: أردت أن أقول: يا طالب أو يا طارق (فالتفت الحروف)^(٦) بلساني قبل في الظاهر، كما لو طهرت من الحيض أو ظن طهرها فأراد أن يقول: أنت الآن طاهرة فسبق لسانه فقال: أنت الآن طالقة^(٧). ولو كانت تُسمى طالقاً أو طالقة أو عبيده حراً فقال: يا طالق أو

(١) أنت طالق: ساقطة من أ.

(٢) كمن التفت الحرف بلسانه على ما سيأتي كأن قال لها: طلقك ثم قال: أردت أن أقول: طليتك. انظر: تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٢٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٠-٢٨١، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٢ ص ٤٤٢.

(٣) في أ: سمع.

(٤) في أ: وتحقق.

(٥) في الأصل: مختلف، في أ، ب، ج: يختلف.

(٦) في أ: فالتفت الحروف، في ب، ج: فالتفت الحرف.

(٧) انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٥٤، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨١.

يَعْتَدُونَ الطَّلَاقَ أَوْ كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتْلَفَ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ مَضمُونٌ فَإِنَّهُ بِمَضمُونٍ.

ولو قال واعظ متضرراً من الحاضرين في وعظه: طلقنكم وفيهم امرأته، قال الإمام طَلَّقْتُ^(١)، وبه قطع "الطبري"^(٢) في (المُلَخَّص)^(٣). قال "صاحب الكبير"^(٤) و"الروضة"^(٥):
وَيَبْغِي أَنْ لَا تَطْلُقَ.

(١) أي قال "إمام الحرمين" بوقوع الطلاق، أنظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٥٤.

(٢) سبقت الترجمة له.

(٣) في ج: المخلص.

(٤) قال في "فتح العزيز": وقع الطلاق على النقل المشهور، ثم قال: ولك أن تقول: ينبغي ألا يقع الطلاق، أنظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨ ص ٥٥٤.

(٥) قال "النووي" في "روضة الطالبين": (هذا الذي قاله: "إمام الحرمين" و"الرافعي"، كلاهما عجب منهما وأما العجب من "الرافعي" في مسائلته وهي: أنه لو حلف لا يُسَلِّمَ على زيد فسلم على قوم هو فيهم واستثناء بقلبه لم يجز) فلأن هذه المسألة ليست كمسألة زيد، لأنه هناك علم به واستثناءه، وهنا لم يعلم بها ولم يستثنها، واللفظ يقتضي الجميع إلا ما أخرجه ولم يخرجها، وأما العجب من "الإمام" فإنه تقدم في أول الركن أنه يشترط قصد لفظ الطلاق بمعنى الطلاق، ولا يكفي قصد لفظه من غير قصد معناه ومعلوم أن هذا الواعظ لم يقصد معنى الطلاق، وأيضاً فقد علم أن مذهب أصحابنا أو جمهورهم، أن النساء لا يدخلن في خطاب الرجال إلا بدليل. وقوله: طلقنكم خطاب رجال، فلا تدخل امرأته فيه بغير دليل فينبغي أن لا تطلق لما ذكرته، لا لما ذكره "الرافعي"، فهذا ما تقتضيه الأدلة والله أعلم) وقال "الرملي": لأنه لم يقصد معنى الطلاق الشرعي بلس معناه اللغوي حيث أراد بطلقنكم فارقت مكانكم، أنظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٥٥، نهاية المحتاج، شمس الدين الرملي، ج ٦ ص ٤٤٤؛ حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج، ج ٦، ص ٤٤٤.

الطرف الثالث: في (تعدد) الطلاق وفي الاستثناء^(٢)

فإذا قال طَلَّقْتُكِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَأَطْلُقَ وَقَعَتْ واحدة وإن نوى طَلَّقْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَقَعَ مَا نَوَى، وكذا الكناية مع النية^(٣)، ولا فرق بين المدخول بها وغيرها. ويشترط أَنْ تَقْتَرِنَ نِيَّةَ العدد باللفظ فإنْ وُجِدَتْ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الْآخِرِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَعَلَى مَا سَبَقَ فِي الْكِنَايَاتِ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ بِالنَّصْبِ، وَنَوَى اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَقَعَتْ واحدةٌ إِنْ لَمْ يَنْوِ تَوْحِيدَهَا بَثَلًا^(٤)، وَإِلَّا فَيَقَعُ الثَّلَاثُ^(٥)، وَقِيلَ: يَقَعُ الْمَنَوِيُّ مُطْلَقًا وَإِلَيْهِ مِيلُ "الرَّافِعِيِّ" فِي "الشَّرْحَيْنِ"^(٦).

وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ أَوْ أَنْتَ وَاحِدَةٌ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا وَنَوَى الثَّلَاثَ وَقَعَ مَا نَوَى، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا (فَمَاتَتْ)^(٧) أَوْ (أَخَذَ عَلَى فَمِهِ)^(٨) قَبْلَ تَمَامِ قَوْلِهِ: (أَنْتَ طَالِقٌ)^(٩) لَمْ تَطْلُقْ^(١٠)، وَإِنْ مَاتَ أَوْ (أَخَذَ فَمَهُ)^(١١) بَعْدَ تَمَامِهِ وَقَبْلَ أَنْ يَقُولَ: ثَلَاثًا وَقَعَ الثَّلَاثُ^(١٢) إِنْ

الاصول/١٩٨

(١) في أ: عدد.

(٢) الاستثناء: هو إخراج بعض الجملة لفظاً إلا وأخواتها مأخوذة من ثبت أي عطفت انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ١٢١؛ تحرير التبيين، النووي، ص ٢٦٥، تخريج الفروع، الزنجاني، ص ١٥٢.

(٣) أي مع نية أصل الطلاق فإن قال أنت خلية ونوى أصل الطلاق فإن نوى طلقتين أو ثلاثاً وقع ما نوى وإن أطلق فواحدة، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٦٨، حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢، ص ١٩٨.

(٤) وهو الأصح، لأن الملتوظ مناقض للمعنى، والنية بمجردها ومع اللفظ الذي لا يحتمل لا تعمل. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩، ص ٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٧٦، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٤٩.

(٥) أي نوحه المرأة عن زوجها بثلاث فيقع الثلاث، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣، ص ٢٨٦.

(٦) وهو المعتمد ورجحه "النووي" في "الروضة". انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٨، ص ٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٧٠، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٤٩.

(٧) في أ: ماتت.

(٨) في ب: أخذ على فيه.

(٩) في ب: أنت طلاق.

(١٠) لخروجها عن محل الطلاق قبل تمامه، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩، ص ٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٧١، نعمة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨، ص ٥١.

(١١) في ب: فوه.

(١٢) لأنه كان قاصداً للثلاث حين قال: أنت طالق وهذه اللفظة مع قصد الثلاث تقتضي وقوع الثلاث وهذا هو الوجه وقد رجحه "صاحب التهذيب". والوجه الثاني: يقع طلقاً بقوله: أنت طالق لوقوعه في حالة الحياة،

نوى الثلاث بقوله: أنت طالق وأراد تحفيقه باللفظ وإلا فلا يقع إلا واحدة وقيل: يقع الثلاث مطلقاً، ولو قال: أنت طالق ملء (السماوات)^(١) والأرض أو أكبر الطلاق أو أعظمه أو أطولسه أو أعرضه طَلَّقْتَ واحدة^(٢)، ولو قال: كل الطلاق أو أكثره طَلَّقْتَ ثلاثاً^(٣)، ولو قال: بعدد النجوم أو الثريا أو السماوات أو الأرضين طَلَّقْتَ ثلاثاً.

ولو قال: أنت طالق واحدة ألف مرة ولم ينو عدداً فواحدة، ولو قال: با مائة طالق أو أنت مائة طالق طَلَّقْتَ ثلاثاً، ولو قال: أنت طالق طالق، أو أنت طالق أنت طالق وسكت بينهما سكتة فوق سكتة التنفس ونحوه وقعت طلقتان، ولو قال: أردت التأكيذ (دين)^(٤)، وإن وصل، ولم يسكت وقال: قصدت التأكيذ قبل، ولم يقع إلا طلاقاً^(٥)، وإن قصد الاستئناف، أو أطلق وقعت طلقتان، ولو كرر اللفظ ثلاثاً وأراد بالأخيرتين تأكيد الأولى لم يقع إلا واحدة، وإن أطلق أو أراد الاستئناف وقع الثلاث^(٦)، ولو قصد بالثانية الاستئناف وبالثالثة تأكيد الثانية أو بالثانية تأكيد الأولى وبالثالثة الاستئناف وقعت طلقتان، ولو قصد بالثالثة تأكيد الأولى أو بالثانية

ولا يقع الثلاث لوقوع لفظ الثلاث وخروجها عن محلّة الطلاق، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٥، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٦٨.

(١) في ب، ج: السماء.

(٢) وتكون تلك الطلقة رجعية، انظر: الام الشافعي، ج ٥ ص ٢٧٠، التنبيه، الشيرازي، ص ٤٤٩؛ المهذب الشيرازي، ج ٤ ص ٣١٠، فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٧، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٧.

(٣) انظر: الام، الشافعي، ج ٥ ص ٢٧١؛ التنبيه، الشيرازي، ص ٤٤٩.

(٤) في أ، ب، ح: دين ولم يقبل.

أي لم يقبل في طاهر الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٠.

(٥) لأن التأكيذ في الكلام معهود في جميع اللغات، والتكرار أعلى درجات التأكيذ، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٨، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٥٣، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٨٨.

(٦) على الأصح.

انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٠، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٥٣.

الاستئناف وأطلق الثالثة أو الثالثة الاستئناف وأطلق الثانية وقَعَ الثلاث^(١)، ولو قال أنت طالق وأنت لم تطلق إلا واحدة، ولو قال: (توازي من بيك ودو طلاق هشة)^(٢):

قال "الغفال"^(٣): يَقَعُ الثَّلَاثُ قَبْلَ الدَّخُولِ وبعده وقال "القاضي"^(٤): اثنتان.

ولو قال: أنت مطلقة أنت مفارقة أنت مسرحة فكقوله: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، ولو قال: أنت طالق وطالق وطالق، وقال: قصدت بالثاني تأكيد الأول لم يقبل، ولو قال: قصدت بالثالث تأكيد الثاني قبل، ولو أطلق وقَعَ الثلاث.

ولو قال: أنت طالق وطالق فطالق أو أنت طالق وطالق، ثم طالق أو [أنت طالق فطالق ثم طالق]^(٥) أو أنت طالق ثم طالق فطالق وقَعَ الثلاث^(٦)، ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق أو طالق فطالق أو طالق ثم طالق أو طالق بل طالق لم يَقَعْ إِلَّا واحدة^(٧).

ولو قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق أو طالق فطالق ودخلت وقعت اثنتان،^{الاصل/١٩٩} ولو قال: ثم طالق لم تطلق إلا واحدة، ولو كرر كناية ونوى الطلاق، فكما لو كرر صريحا، ولو كانت الألفاظ مختلفة، ونوى وقَعَ بكل لفظة طقة ولو قالت: طلقني وطلقني بالواو أو بلا واو في الكل أو قالت: طلقني ثلاثا فقال: طلقك ونوى الثلاث وقعت الثلاث، وإن نوى واحدة أو أطلق وقعت واحدة، ولو طلق طقة رجعية وقال: جعلتها ثلاثا ونوى، قال

(١) لتخلل الفاصل، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٩، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٠، تحفة

المحتاج لابن حجر الهيتمي، ج ٨ ص ٥٤.

(٢) جملة فارسية بمعنى: (أنت طالق من عصمتي بطلاق واحد وطلاقين).

(٣) سبقَت الترجمة له ص ١٢٢.

(٤) المراد به القاضي حسين، وقد سبقَت الترجمة له ص ١٢٥.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو مثبت في أ، ب، ج.

(٦) إذ لا مجال للتأكيد لاختلاف الألفاظ، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ١٠.

(٧) لأنها تبين بالطفلة الواحدة فلا يلحقها ما بعدها. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ١٠.

"البوشنجي": لغا^(١) وقطع "البغوي" بوقوع الثلاثة^(٢)، ولو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث وقع الثلاث عند "البغوي"^(٣)، واثنان عند "الجمهور".

ولو قال: أنت طالق هكذا وأشار بأصبع طلقت واحدة وبأصبعين فطلقتين، وبثلاث فثلاثاً، ولو قال: أردت المقبوضتين صدق بيمينه^(٤)، ولو لم يقل هكذا حكم بطلاق واحد^(٥) ولا يزداد إلا أن يعترف بالنية، ولو قال: أنت هكذا وأشار بأصابعه الثلاث لم تطلق^(٦)، كما لو قال: أنت ونوى الطلاق وأشار بأصابعه الثلاث، ولو قال: أنت طالق بعض طلاق أو نصف طلاق وقعت واحدة، لأن الطلاق لا يتجزأ^(٧).

الاجمل/ ٢٠٠

(١) ما قاله "البوشنجي": هو المعتمد، إذ لا يكفي في الطلاق محض النية أي بلا لفظ صالح له لأن هذا كلام مستأنف لا يصلح أن يكون من ثمة الأول فلم تؤثر نيته مطلقاً بخلاف ما لو قال: أنت طالق، ثم قال متصلاً: ثلاثاً. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ٢٠٠.

(٢) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٣٥-٣٦.
وينبغي حمل كلام "البغوي" بفرض اعتماده على ما إذا وصلها بلفظ الطلاق إذ لو قال: أنت طالق ثم قال: ثلاثاً وفصل بينهما بأكثر من سكتة النفس لغا فهذا أولى. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ٢٠٠.

(٣) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٨٣.
إدخالاً للطرفين وهو المعتمد ورجحه "شيخ الإسلام"، وابن حجر". انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٨، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٠.

(٤) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٣٥.
لاحتمال ذلك فلا يقع أكثر من طلقين ولا يُصدق في إرادة أحدهما لأن الإشارة مع اللفظ صريحة في العدد فلا يقبل خلافها، انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ٢٩؛ التنبيه، الشيرازي، ص ٤١؛ المهذب، الشيرازي، ج ٤ ص ٣٠٤، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ١٧٦، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٣٢٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٢٥.

(٥) لأن الطلاق لا يتعدد إلا بلفظ أو نية ولم يوجد واحد منهما، ولا اعتبار بالإشارة هنا ووقع واحدة وهو كذلك، لأن الواحد ليس بعدد، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٢٥.

(٦) وإن نوى الطلاق، لأن اللفظ لا يشعر بالطلاق، والنية لا تؤثر بغیر لفظ ورجحه "النووي". انظر: المهذب، الشيرازي، ج ٤، ص ٣٠٣، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ١٦٨، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٣٢٣، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤، ص ٢٥٢.

(٧) ولأن ذكر بعضه كذكر كله. انظر: الأم الشافعي، ج ٥ ص ٢٧٦، فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ١٨، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٧٨.

ولو قال لئنسانه الأربع أوقعْتُ عليكنَّ أو بينكنَّ طلاقاً وقعتْ على كلِّ واحدةٍ طلاقاً^(١)، ولو قال: طلقْتين أو ثلاثاً أو أربعاً فكذلك إلا أن يريدَ توزيعَ كلِّ طلاقٍ عليهنَّ، ففي اثنتين يقعُ على كلِّ طلاقَتين، وفي ثلاثٍ وأربعٍ ثلاث^(٢)، ولا يقبلُ قوله أردتُ بعضهنَّ دونَ بعض^(٣)، ولو طلقَ واحدةً من نساياه، وقال لغيرها أشركتُك معها أو جعلتُك شريكَّتْها^(٤) أو أنستُ كهبي، أو مثلها، ونوى الطلاقَ طَلَّقْتُ وإن لم ينو فلا، ولو طلقَ امرأته فقال الآخرُ لامرأته ذلك، فكذلك، ولو طلقَ إحدى امرأتيه ثلاثاً، ثم قال لأخرى: أشركتُك معها ونوى الطلاقَ، ولم ينو العددَ وقعتْ واحدةً، ولو قال: إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ، ثم قال: لأخرى: أشركتُك معها ونوى به طلاقها طَلَّقْتُا بدخولِ الأولى، ولو أرادَ بالإشراكِ التعليقَ بدخولِ الثانيةِ بنفسِها لم تَطْلُقْ (إلا بدخولها)^(٥)، ولو قال أنتِ طالقٌ ثلاثاً إلا واحدةً وقعتْ طلاقَتان، ولو قال: ثلاثاً إلا اثنتين وقعتْ واحدةً.

-
- (١) لأنه يخص كل واحدة بربع طلاق، وبعض الطلاق يكمل بالسراية، انظر: الأم، الشافعي، ج ٥ ص ٢٧٦، الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ١١٩؛ المهذب، الشرازي، ج ٤، ص ٣٠٩؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٢٢، روضة الطالبين، ج ٦ ص ٨٠، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩١.
- (٢) انظر: الأم، الشافعي، ج ٥ ص ٢٧٦، الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ١٢٠؛ فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٢٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٠، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩١، المهذب، الشرازي، ج ٤، ص ٣٠٩.
- (٣) فيدين، وفي قول قوله في الظاهر وجهان: أظهرهما: أنه لا يقبل، لأن ظاهر اللفظ يقتضي الشركة لقوله: عليكنَّ أو بينكنَّ، والثاني: يقبل، لأنه إذا كانت الطلقة فيهنَّ كان الطلاق بينهما، ولأن مثل هذا اللفظ ينطبق للحصر في الجملة كما يقول: من يتهم واحداً بالسرقة من بين جمع، السرقة بين هؤلاء، يرد الحصر فيهم، ولا يرد الشريك بينهما، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٢٢-٢٣، روضة الطالبين، السووي، ج ٦ ص ٨١، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩١، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٠٤.
- (٤) والمراد بأشراكها معها جعلها مشاركة في كونها مطلقاً لا في طلاقها إذ الطلاق الراجع عليها لا يمكن جعل بعضه لغيرها. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩١.
- (٥) في أ: إلا بعد بدخولها.
- انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٢.

الأول: أن يكون متصلاً ببلغ مما بين الإيجاب والقبول لتعلقه بشخص^(١)، وسكنته النفس والعى لا تمنع الاتصال^(٢).

الثاني: أن لا يكون مستغراً^(٣)، فلو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً وقع الثلاث^(٤)، ولو قال: ثلاثاً إلا اثنتين وواحدة لم يُخفَ وبطل الأخير ويقع واحدة.

الثالث: أن يقتصر قصده من أول اللفظ^(٥)، فلو عن له في الوسط أو الأخير بطل، ووقع.

الرابع: أن يستثنى باللفظ فإن استثنى بقلبه وقع.

الأصل/٢٠١

الخامس: أن يُسمع غيره وإلا فالقول قولها في نفيه وحكم بالوقوع إذا حلفت، ولو قال: أنت طالق لا طلق، ولو قال: أنت طالق بل لست بطالق أو أنت طالق، بل لا طلق، ولو قال: هل أنت طالق؟ لم تطلق، ولو قال: أنت طالق ثلاثاً لولا دخولك الدار أو (لولا)^(٦) أبوك، أو قال: أنت طالق (ثلاثاً)^(٧) لولا أبوك لطلقتك لم تطلق^(٨)، إن كان صادقاً في خبره، (وإن كان

(١) أي أن الاتصال في الاستثناء أبلغ من اتصال الإيجاب والقبول في البيع ونحوه، إذ يحتمل بين كلام اثنين مثلاً لا يحتمل بين كلام واحد. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٢٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٤. أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٢.

(٢) بخلاف الكلام الأجنبي ولو يسيراً، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٢٦، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٤، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٢.

(٣) ليقى شيء من المستثنى منه وإلا فهو رقع للطلاق وهو نازل منزلة قوله: أنت طالق طلاقاً لا يقع عليك، والمستغرق باطل بالاجتماع كما قاله "الإمام" والأمدى. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٢٦-٢٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٨٧.

(٤) وذلك لإتباعها بعد استثنائها. انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣ ص ١٢٣، التنبية، الشيرازي، ص ٤٤٩.

(٥) لأنَّ للسنن إنما تعتبر بكمالها ولا يشترط من أوله بل يكفي قبل الفراغ من المستثنى منه في الأصح. انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٢، معنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٨٧.

(٦) لولا ساقطة من أ.

(٧) ثلاثاً ساقطة من أ.

(٨) لأن قوله: أنت طالق لولا أبوك ليس بإبقاء طلاق، وإنما هو يمين طلاق وأنه لولا أبوها لطلقها فتصير كما لو قال: والله لولا أبوك لطلقتك. انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣ ص ١٢٤، التنبية، الشيرازي، ص ٤٤٩، المهذب: الشيرازي، ج ٤ ص ٢٩٤، التهذيب، البغوي، ج ٦ ص ٨٨.

كاذباً^(١) طَلَّقَتْ بَاطِناً، وَلَا تَرْفَعُ فَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ طَلَّقَتْ ظَاهِراً أَيْضاً، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْأَبُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا.

والاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، فلو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة وقعت اثنتان^(٢)، ولو قال ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين فكذلك، ولو قال: أنت طالق خمساً إلا ثلاثاً وقعت اثنتان، ولو قال: ثلاثاً إلا نصفاً وقع الثلاث^(٣)، ولو قال: أنت طالق إن شاء الله تعالى-^(٤) أو إذا شاء الله أو متى شاء الله أو إن لم يشأ الله، أو إذا لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله أو إلا أن يشأ الله لم يقع الطلاق، لكن بشروط تحويها (الكتبُ المعتمدة)^(٥) كالشرح الكبير^(٦)، و"الروضة"^(٧)، و"التنبيه"^(٨) وغيرها؛
الأول: أن لا يسبق إليه لسانه تعوداً^(٩)، وإلا فيبطل.

الثاني: أن لا يذكره تذكراً بذكر الله تعالى، وإلا فيبطل ويقع.

الثالث: أن لا يذكره إشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئة الله تعالى، بل يذكره تعليقاً محققاً.

الرابع: أن يتصل بالآخر أبلغ مما بين الإيجاب والقبول، وإلا فيفسد.

(١) في ب: وإن كان كاذباً في خبره.

(٢) لأن الاستثناء الأول نفي فقيت بعده واحدة، والاستثناء الثاني إثبات فزادت به واحدة. انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ١٢٣.

(٣) فوجهان: أحدهما: أنه يقع الثلاث، لأنه أبقى نصف طلاقه فتكمل. والثاني: أن استثناء النصف كاستثناء الكل، كما أن إيقاع النصف كإيقاع الكل فتقع طلقان. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٧.

(٤) لأنه لا يدرى أنه شاء الله تعالى أم لا، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٨.

(٥) في أ، ب، ج: الكتب المعتمدة المعتمدة.

(٦) فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٣-٣٤.

(٧) روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٨-٨٩.

(٨) التنبيه، للبيهقي، ج ٦، ص ٩٤-٩٩.

(٩) أي أن لا يكون ذلك من عادته. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٣، روضة الطالبين، النووي، ص ٨٨.

الخامس: أَنْ يَقْصِدَهُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ فَإِنْ عَنَ لَهُ فِي الْآخِرِ^(١) أَوْ فِي الْإِنْشَاءِ وَقَعَ.

الأصل/ ٢٠٢

السادس: أَنْ يَذْكُرَهُ لَفْظًا فَإِنْ أَظْهَرَهُ عَلَى قَلْبِهِ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ وَقَعَ.

السابع: أَنْ يُسَمِّنَهُ نَفْسَهُ فَإِنْ حَرَّكَ لِسَانَهُ بِهِ وَلَمْ يُسَمِّنْهُ وَقَعَ.

الثامن: أَنْ يُسَمِّنَهُ غَيْرَهُ وَإِلَّا فَلَا يُصَدِّقُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْرَهًا وَحُكْمٌ بِوُقُوعِهِ إِذَا حَلَفْتَ.

التاسع: أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَاهُ لِيَتَصَوَّرَ التَّعْلِيقَ فَإِنْ جَهِلَ بِهِ وَقَعَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَأَنْتَ طَالِقٌ أَوْ (أَنْتَ طَالِقٌ بَلَا فَاءٍ)^(٢).

ولو قال: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَتِ الْمَلَائِكَةُ فَكَقُولُهُ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)^(٣)، وَالْإِسْتِثْنَاءُ يَمْنَعُ التَّعْلِيقَ أَيْضًا كَقَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَمْنَعُ الْعَقْدُ كَقَوْلِهِ: أَنْتَ حَرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْيَمِينُ لَا الظَّهَارِ^(٤) كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَمْنَعُ النَّذْرُ كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَى كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَكَذَا الْبَيْعُ وَالْإِقْرَارُ، وَالنِّكَاحُ، وَالْعَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ، وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ.

ولو قال: أَنْتَ طَالِقٌ إِذْ شَاءَ اللَّهُ (وَأَنْ شَاءَ)^(٥) اللَّهُ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ طَلَّقْتَ، لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِذْ شَاءَ زَيْدٌ (أَوْ أَنْ شَاءَ)^(٦)، وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَا شَاءَ اللَّهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً، وَكَذَا لَوْ قَالَ: مَا شَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَعْلَمْ مَشِيئَتَهُ، وَلَوْ قَالَ: يَا طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَوْ قَالَ يَا طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً^(٧).

(١) أَيِ ظَهَرَ لَهُ فِي الْآخِرِ أَوْ فِي الْإِنْشَاءِ وَقَعَ وَالْمَعْتَمِدُ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ. حَاشِيَةُ الْكُمْتَرِيِّ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ج ٢ ص ٢٠٢-٢٠٣، مَغْنَى الْمُحْتَاجِ؛ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ، ج ٤ ص ٤٨٧.

(٢) فِي ب: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا.

(٣) فِي أ: إِنْشَاءُ اللَّهِ.

(٤) أَيِ لَوْ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَانَ مَطَاهِرًا وَلَمَّا التَّعْلِيقُ وَهَذَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي "الْحَاوِي" وَغَيْرِهِ وَعَلَّقُوهُ بِأَنَّ الظَّهَارَ إِخْبَارٌ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ الْوَاقِعِ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ بِخِلَافِ الْإِنْشَاءِ، وَالْمَعْتَمِدُ أَنَّ التَّعْلِيقَ بِمُشَبَّهَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَعْدَهَا يَتَعَدَّى الظَّهَارَ أَيْضًا، انْظُرْ: فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيُّ، ج ٩ ص ٣٣.

(٥) فِي أ: وَإِنْشَاءً.

(٦) فِي أ: أَوْ إِنْشَاءُ زَيْدٍ.

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ: سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، مُشْتَبَهٌ فِي أ، ب، ج.

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً يا طالق إن شاء الله فالمذكور في شرح اللباب^(١) والحاوي^(٢) وتعليقه^(٣) أنه لا يقع شيء، والأصح في الروضة^(٤) والمرجح في الكبير^(٥) والصغير^(٦) أنه يقع طلاقاً.

الاصل/ ٢٠٣

ولو قال: حفصة وعمر طالق إن شاء الله لم تطلق واحدة منهما، ولو قال: حفصة طالق وعمر طالق إن شاء الله، قال صاحب التهذيب^(٧) في كتابه: طلقت حفصة لا عمرة؛ لأن الاستثناء يرجع إلى ما يليه وقد ربط في "العزیز" و"الروضة"^(٨) هذا الحكم بالمسألة الأولى وهو خبط قوي لا أعلم موقعه.

ولو قال أنت طالق إن لم يشأ زيد أو إن لم يدخل الدار أو إلا أن يدخل الدار أو إن لم يفعل كذا أو إلا أن يفعل كذا ووجدت الصفة المانعة من الوقوع في حياته لم تطلق، وإن لم توجد طلقت قبيل الموت، إن لم يحدث مانع كجنون، ونحوه وإن حدث فقُبِّل المانع وإن مات وشك في وجود الصفة منه؛

قال "الرافعي" في "الكبير": الأكثرون على الوقوع^(٩)، و"الإمام" على المنع قال: والمنع

(١) شرح اللباب، نعم الدين القزويني، ولم أقف عليه.

(٢) انظر: الحاوي للكسر، الماوردي، ج ١٣ ص ١٣٤.

(٣) التلقة، لنعم الدين القزويني، ولم أقف عليه.

(٤) يقع طلاق واحدة وقطع به "المتولي" ورحمه "النووي" في "الروضة". روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٩.

(٥) وهو الأظهر، لأن قوله: يا طالق، كلام مستقل بنفسه فينبغي أن يترتب حكمه عليه نعم أو تأخر ويؤيده أنه ذكر صاحب التهذيب وغيره أنه لو قال: أنت طالق ثلاثاً يا زانية إن شاء الله برجع الاستثناء إلى الطلاق وبجيب الحد بقوله: يا زانية، فكما ترتب موجب قوله: يا زانية كذلك يترتب موجب قوله: يا طالق. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٦.

(٦) "الشرح الصغير" للرافعي: لم أقف عليه.

(٧) التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٩٥-٩٦.

(٨) قال في "الروضة" لو قال: حفصة وعمر طالق إن شاء الله فالأصح أن الاستثناء يرجع إلى عمرة وطلقت حفصة، انظر روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٨٩، ووافق "الشربيني" "المصنف" في عدم وقوع الطلاق في هذه الصورة، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٩٠.

(٩) لأن الطلاق معلن بعدم الدخول وإذا شكنا في الدخول، فالأصل عدمه واحتج من قال بالوقوع فيما إذا قال: أنت طالق إلا أن يشاء الله، وقال: ومثنية الله منهم كمشيئة زيد هاهنا وكما يقع الطلاق فيما إذا قال: إلا أن يشاء زيد، وأشكل الحال، يقع الطلاق فيما إذا قال: إلا أن يشاء الله. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٧-٣٨.

أوجه وأقوى وهذا هو الأصح في "الروضة"^(١)، والمذكور في شرح اللباب والأول هو المذكور في "الحاوي"^(٢) وتعليقه^(٣).

ولو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد أو يدخل الدار اليوم، فالיום هاهنا بمثابة العمر^(٤) (تم)^(٥)، والتعليق بغير إن في النفي يقتضي الفور^(٦)، ولو علق طلاقها بما لا يُعرف إلا من جهتها كحيضها، وبغضها، ورضاها، فقالت: حضت أو أبغضت، أو رضيت، وأنكر صدقت بيمينها، وطلقت.

ولو علق بما يمكن معرفته من غيرها كالدخول، وسائر الأفعال لم (تصدق)^(٧) إلا ببينة، وزناها وولادتها ومشبهتها، كالدخول وشبهه، ولا تطلق إلا بشهادة رجلين لأن شهادتهن لا تقبل في الطلاق، ولو علق بفعل غيرها أو بما لا يُعرف إلا من جهة الغير، كما إذا علق طلاق امرأته بحيض غيرها لم تقبل إلا ببينة، فإن لم تكن قال الفقهاء^(٨): لم تحلفه على أنه لا يعلم ذلك، وقال الأكثرون: تحلفه على ذلك^(٩).

(١) وهو الراجح للشك في الصفة الموجبة للطلاق، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٩٠، أسنى المطالب،/ زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٩٥.

(٢) الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣ ص ١٣٥.

(٣) "التعليقة" لحم الدين القزويني المتوفى سنة (٦٦٥هـ)، وقد سبقت الترجمة له، ولم ألق عليه.

(٤) وتطلق قبل الغروب إن لم توجد الصفة ولم يحدث مانع متصل بالغروب وإن حدث فقبيل المانع وقبول القائل: أنت طالق إلا أن يشاء زيد، معناه إلا أن يشاء وقوع الطلاق فالطلاق معلق بعدم مشيئة الطلاق، وإنما لا يقع إذا شاء زيد أن يقع. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٨، أسنى المطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣ ص ٢٩٣.

(٥) في أ: ثمة.

(٦) أي كل الأدوات في التعليق بالنفي تقتضي الفور إلا لفظة "إن" فإنها للسراخي، والفرق أن إن حرف شرط لا إشعار له بالزمان وغيرها ظرف زمان بديل أنه إذا قيل لك: متى أهلك صح أن تقول إذا أو متى شئت أو نحوهما، ولا يصح إن شئت، فمعنى قوله: إن لم أهلك فأنت طالق: إن فاتني تطليقك فأنت طالق وفواته باليأس، ومعنى قوله: إذا لم أهلك أو متى أهلك فأنت طالق: أي وقت فاتني فيه التطليق فأنت طالق وفواته بمضي زمان ينأى فيه التطليق ولم يطلق، انظر: حواشي الكمثرى والحاج إبراهيم على الأنوار، ج ٢ ص ٢٠٥.

(٧) في أ: تصدقت.

(٨) سبقت الترجمة له ص ١٢٢.

(٩) وهو المعتمد، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار، ج ٢ ص ٢٠٥.

ولو قال أنت طالق إن شئت أو إذا شئت، وهي حاضرة اشترط مشيئتها في التواجب
مُنْجَرًا^(١) فإن أخرت لم يقع، ولو علق بغير إن وإذا أو بهما وهي غائبة أو علق على مشيئة
أجنبي حاضر أو غائب لم يشترط الفور لا في الحال ولا بعد بلوغ الخبر ولا رجوع له قبل
المشيئة.

ولو قال أنت طالق إن شئت أنا فلا يقتضي الفور^(٢)، ومتى شاء طَلَّقَتْ، ولو قال: إن
شئت وشاء فلان اشترط الفور في مشيئتها دون مشيئته^(٣)، ولو كانت غائبة لم يشترط في
مشيئته، ولا في مشيئتها، وحيث لا يشترط الفور فإن شاء أن لا يُطْلَقَ أو لم يشأ شيئاً أو
مات أو جُنَّ ولم يدر مشيئته لم يقع الطلاق وفاقاً، بخلاف التعليق بعدم المشيئة، فإن فيه
خلافاً سبق، والفرق أن هاهنا الوقوع معلق بالمشيئة والأصل عدمها فلا تطلق وهناك منع
الوقوع معلق بها، والأصل عدمها فتطلق، والدخول ونحوه كالمشيئة، ولو قالت كارهة: شئت
طلّقت، وكذا الأجنبي، ولو علّقت بمشيئته وقالت: شئت إن شئت أو شاء فلان لم تطلق ولو
قالت: شئت غداً فتعلق^(٤)، ولو وجدت المشيئة دون اللفظ لم تطلق.

ولو علق على مشيئة صبي أو صبية فشاء لم تطلق^(٥)، ولو قال لصبيّة: إن فعلت كذا
أو كَلِمَت فلانا فأنت طالق ففعلت أو كَلِمَت طَلَّقَتْ، والسكران كالصاحي، ولو قال: أنت طالق
إن شاء الحمار فكقوله: (إن طردت أو صعدت)^(٦) السماء فلم تطلق^(٧).

(١) أي بأن لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفاً، ولأنه استدعاء لجوابها المنزل منزلة القول، ولأنه معنى
نفويض الطلاق إليها، والتفويض تملك، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٥.

(٢) لأنه محض تعليق. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٥.

(٣) لتضمن ذلك تملكها الطلاق كطلقي نفسك، ولأنها استأنه لرغبتها فكان جوابها على الفور كالقول في
المقود والمراد بالفور مجلس التواحب، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٢٢.

(٤) لأنه علق الطلاق مع مشيئة محزوم بها ولم تحصل، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢
ص ٢٠٦.

(٥) لأنه لا اعتبار بمشيئتهما في التصرفات، ولأنه لو قال لصغيرة: طلقي نفسك لم يقع فكذا إن علق
بمشيئتها، انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٢٢.

(٦) في أ: إن طردت أو صعدت.

(٧) انظر: التنبيه، السرازي، ص ١٤٥٣، التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٩٨.

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء فلان واحدة فشاء فلان واحدة أو اثنتين، أو ثلاثاً لم تطلق^(١)، كما لو قال أنت طالق إلا أن تدخلني الدار فدخلت (لم تطلق)^(٢) ولو أراد إلا أن يشاء فلان واحدة (فتطلقين)^(٣) واحدة فيقع واحدة، ولو قال: أنت طالق واحدة إلا أن يشاء فلان ثلاثاً، فإن شاء فلان ثلاثاً لم تطلق وإن لم يشأ شيئاً أو شاء واحدة أو اثنتين وقعت واحدة، ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إن شئت، فشاعت واحدة أو اثنتين لم تطلق وقوله: أنت طالق إلا أن يشاء فلان معناه إلا أن يشاء وقوع الطلاق، كما أن قوله: أنت طالق إن شاء فلان معناه: إن شاء وقوع الطلاق، وحينئذ فالطلاق معلق بعدم مشيئة الطلاق لا بمشيئة عدم الطلاق، وعدم المشيئة يحصل بأن يشاء عدم الطلاق أو لا يشاء شيئاً أصلاً فعلى التقديرين يقع وإنما لا يقع (إذا شاء زيد)^(٤) أن يقع وقال بعضهم: معناه إلا أن يشاء فلان أن لا تطلق وعلى هذا فلو شاء أن تطلق طلقت، والصحيح الأول^(٥) إلا أن يقول المعلق: أردت الثاني.

ولو قال: أنت طالق إن شئت فقالت: أحببت لم تطلق ولو قال: إذا رضيت أو أحببت أو أردت فقالت: رضيت أو أحببت أو أردت طلقت^(٦)، ولو قالت شئت:

قال "البوشنجي"^(٧): ينبغي أن لا يقع^(٨)، وفي جواب أردت ينبغي أن يقع^(٩)، ولو كانت (مكرهة في الجواب)^(١٠)، والتعليق بالرضا أو (الأحباب)^(١١) ينبغي أن لا تطلق ولم

(١) لحصول المعلق عليه مع زيادة المعلق، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٦.

(٢) لم تطلق، ساقطة من أ، ب.

(٣) في أ: فطلقين.

(٤) في أ، ب: إذا شاء فلان.

(٥) هو المعتمد، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٨.

(٦) انظر: التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٩٨.

(٧) سنكت الترحمة له ص ٣٠٢.

(٨) أي في جواب الصور الثلاثة وهو المعتمد

انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٧.

(٩) لترايف اللغظين وهو ضعيف إذ المدار في التعالق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم،

انظر: حاشية الحاج إبراهيم، بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٧.

(١٠) في أ، ب: كارهة، "الجواب" ساقطة من أ.

(١١) في ب: الاحباب.

أَجْذُهُ مَسْطُورًا^(١)، وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَرَى فَلَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَوْ (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ)^(٢) أَوْ يَرِيدَ غَيْرَ ذَلِكَ، أَوْ إِلَّا أَنْ (يَبْدُوَ)^(٣) لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَقَعُ، وَيَقَعُ عَلَى مَا يَرِيدُ (وَيَبْدُوُ)^(٤) لَهُ، وَلَا يَخْتَصُّ مَا يَرِيدُ وَمَا (يَبْدُوُ)^(٥) بِالْمَجْلِسِ.

وَلَوْ مَاتَ فَلَانٌ وَفَاتَ ذَلِكَ وَقَعَ قَبِيلُ مَوْتِهِ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ لَمْ يَشَأْ فَلَانٌ فَقَالَ فَلَانٌ: لَمْ أَشَأْ طَلَّقْتُ^(٦)، وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ يَشَأْ الْيَوْمَ فَقَالَ فِي الْيَوْمِ: لَمْ أَشَأْ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ (أَوْ شِئْتُ)^(٧) (أَوْ أَبَيْتَ)^(٨) وَقَعَ بِأَحَدِهِمَا، كَمَا لَوْ قَالَ: إِنْ قَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ شِئْتَ وَأَبَيْتَ قَالَ "الْبَغْوِي"^(٩): لَا يَقَعُ إِلَّا بِهِمَا، كَمَا لَوْ قَالَ: إِنْ قَمْتُ وَقَعَدْتُ، وَقَالَ "الْمَتَوَلَّى"^(١٠): هَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنَ الْقَوْلِ: الْوَائِلُ لِلتَّرْتِيبِ، فَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنَ الْقَوْلِ لِلْجَمْعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْوُقُوعُ لاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ^(١١).

وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ (مَا)^(١٢) شِئْتَ أَوْ أَبَيْتَ وَقَعَ فِي الْحَالِ إِذْ لَا تَعْلِيْقَ، وَلَوْ قَالَ: كَيْفَ شِئْتَ وَقَعَ شَاعَتْ أَوْ لَمْ تَشَأْ، كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى أَيِّ وَجْهِ شِئْتَ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتَمَا [طَالِقَتَانِ]^(١٣) إِنْ شِئْتُمَا، أَوْ إِنْ شِئْتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ فُشَاعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ طَلَقَتْهَا طَلَقَتَا، وَإِنْ شَاعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ^(١٤).

(١) أي لم يجد المصنف هذه المسألة في كتب قط. انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٧.

(٢) في أ: أن يشاء زيد.

(٣) في أ: يبدو.

(٤) في أ: يبدو.

(٥) في أ: يبدو.

(٦) في الحال، وإن سكنت حتى مات طلقت قبيل الموت.

انظر: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٧.

(٧) "أو شئت" ساقطة من ب.

(٨) "أو أبيت" ساقطة من أ.

(٩) سقت الترجمة له ص ٩٨، وانظر: التهذيب، البغوي، ج ٦، ص ٩٧.

(١٠) سقت الترجمة له ص ١٠٩.

(١١) وهو المعتمد الأفيص، انظر: حاشية الكمثرى بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٧.

(١٢) "ما" ساقطة من أ.

(١٣) في أ: "طالقتان"، في الأصل: "طالقتان".

(١٤) "واحدة" ساقطة من أ.

طلاق نفسها فقط قال "البوشنجي"^(١)؛ القياسُ وقوعُ طلاقيهما^(٢). وفي "النتمة"^(٣) ما يقتضي المنع وهو الأوجه.

ولو قال: إن دخلتما هاتين الدارين أو ركبتما هاتين الدابتين فأنتما [طالقتان]^(٤) فدخلت كل منهما إحدى الدارين أو ركبت إحدى الدابتين فلا طلاق، ويتأيد ويترجح قول "المتولي" بهذا.

ولو قال: إن أكلتما هذين الرغيفين فأنتما (طالقتان)^(٥) فأكلت كل واحدة رغيفاً طلقاً^(٦)، لأنه لا يمكن الحمل على أكل كل منهما الرغيفين فينزل على البعض، وفي الدخول والمشيمة يمكن (كلاهما)^(٧) من كليتهما، ويحتملهما اللفظ فينزل التعليق المطلق عليهما وتامة يأتي في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى، ولو قال: إن أكلت اليوم إلا رغيفاً فهي طالق فأكل رغيفاً، ثم فأكهة طلق، ولو قال: إن أكلت أكثر من رغيف فأكل خبزاً بأدم فذلك^(٨).

الاصل/٢٠٧

(١) سبقت الترجمة له ص ٣٠٢.

(٢) إذ المفهوم طلاق كل واحدة بمشيتها، انظر: حاشية الكنتري بهامش الانوار، ج ٢ ص ٢٠٧.

(٣) "النتمة": "لأبي سعد المتولي".

(٤) في أ، الأصل: (طالقتان)، في ب: (طالقتان).

(٥) في ب: طالقتان.

(٦) انظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ج ١٣، ص ١٦٩-١٧٠.

(٧) في ب: كليهما.

(٨) انظر: مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٥٢٨.

خاتمة

إذا شك في الطلاق لم يحكم بوقوعه^(١)، وكذا لو شك في وجود الصفة المعلق^(٢) عليها، ولو شك في العدد أخذ بالأقل، والورع لا يخفى، ولو قال: إن كان هذا الطائر غراباً فامرأتي طالق، وقال آخر: إن لم يكن غراباً فامرأتي طالق أو إن فعلت كذا أو قلته فامرأتي طالق، وقال الآخر: إن لم تفعل، أو لم تقل فامرأتي طالق ولم يعرف الحال لم يحكم بطلاق واحد منهما، ولا يلزمهما البحث والبيان، ولو أقامت المرأة البينة على ذلك قبلت.

ولو صدر التعليقان من واحد في زوجته طلق إحداهما^(٣) لا بعينها، ولزمه البحث، والبيان، والاعتزال منهما، إلى أن يتبين الحال.

ولو كان من اثنين يعق عديهما، وأشكل الحال فلكل منهما التصرف في عبده فإن ملك أحدهما عبد الآخر (بشراء)^(٤) أو غيره واجتمعا عنده منع التصرف فيهما إلا أن يعين العتق في أحدهما^(٥) فإن عين في المشتري لم يرجع بالثمن، ولو قال قبل الشراء: حنثت في يمينك أو ما حنثت أنا تعين العتق في المشتري أيضاً^(٦)، ولا رجوع، ولو باع عبده^(٧)، ثم اشترى الآخر ولم يقل: حنثت في يمينك.

(١) إذ الأصل بقاء النكاح وعدم الطلاق، انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٣٩، روضة الطالبين، النووي،

ج ٦ ص ٩١. معنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٩١.

(٢) كقولهم: إن كان هذا الطائر غراباً فانت طالق، وشك هل كان غراباً أم لا؟ انظر: الحاوي الكبير،

الماوردي، ج ١٣، ص ١٥٠، أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٦.

(٣) كأن كان تحت امرأتان زينب وعمرة، فقال: إن كان هذا الطائر غراباً فزنب طالق وإلا فعمرة وأشكل

الحال فيقع الطلاق على واحدة منهما لحصول إحدى الصفتين. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٤٠،

روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٩١-٩٩.

(٤) في أ: بشرى.

(٥) لأنه قد اتحد المخاطب فأنبه ما إذا كانا في ملكه عند التعليق انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٤١.

(٦) فيحكم عليه بعتقه، لأنه قد أقر بحريته، ومن أقر بحرية عبد لغيره ثم اشتراه حكم عليه بعتقه ولا رجوع

له بالثمن إذا كان قد اشتراه لأنه عتق بإقراره والباع يكتبه. انظر: فتح العزيز، الرافعي، ج ٩ ص ٤١؛ روضة

الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٩٤.

(٧) في أ، ب: "عبده"، في الأصل: "عبده".

قَالَ "الغزالي"^(١): الْقِيَاسُ أَنْ يَنْفَذَ تَصَرُّفَهُ فِيهِ، وَقَالَ "صَاحِبُ الرُّوضَةِ"^(٢): الْأَكْيَسُ الْمَنْعُ، وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ وَنَسِيَهَا أَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ لِسَبَبٍ حَرَمْنَا عَلَيْهِ إِلَى التَّنْكَرِ وَالتَّبَيُّنِ، فَإِنْ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا: أَنَا الْمَطْلُوقَةُ لَمْ يُنْتَفَعْ بِقَوْلِهِ: لَا أَدْرِي أَوْ نَسِيتُ بَلْ يُطَالَبُ بِبَيِّنٍ جَازِمَةٍ أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهَا فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَطَلَّقَتْ^(٣).

ولو نكح امرأة نكاحاً صحيحاً وأخرى فاسداً، وقال: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وقال: أَرَدْتُ فَاسِدَةً النِّكَاحَ قِيلَ^(٤)، ولو قال لزوجتيه: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وقصد واحدةً بعينها فهي المطلقة وعليه بيانها، وإن لم يقصد واحدةً بعينها طَلَّقَتْ إِحْدَاهُمَا مَبْهَمَةً وَيُؤْمَرُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى بِالتَّبَيُّنِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالتَّعْيِينِ، وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِمَا إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ أَوْ يُعَيَّنَ.

ولا يسترد المصروف إلى المطلقة بعد التَّبَيُّنِ والتَّعْيِينِ وهما على الفور، فإن أصر عصى، وإن امتنع حبس وعزّر ولا يُعْذَرُ بِقَوْلِهِ: نَسِيتُ، وَإِذَا بَيَّنَّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَلِلْأُخْرَى أَنْ تَحْلِفَ عَلَى أَنَّكَ [نُوبِتِي]^(٥) فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَطَلَّقَتْ، وَإِذَا عَيَّنَّ فِي الصُّورَةِ الْأُخْرَى فَلَا دَعْوَى لِلْأُخْرَى، وَلَوْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا لَمْ يُلْزَمُ التَّبَيُّنُ وَلَا التَّعْيِينُ.

ووقوع الطلاق باللفظ لا بهما لكن تحسب العدة في التَّبَيُّنِ من اللفظ، وفي التَّعْيِينِ (لجهلها)^(٦) من التَّعْيِينِ وقيل: (تحسب)^(٧) في كليهما من اللفظ، ولو وطئ إحداهما لا يكون تبيناً ولا تعيناً فإن (بَيَّنَ)^(٨) الطلاق أو عَيَّنَ في الموطوءة خذْ إِنْ كَانَ بَانَتْ وَيُلْزَمُ الْمَهْرُ

(١) سبقت الترجمة له.

(٢) وهو المعتمد، انظر: روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٩٤.

(٣) فيحرم عليه وجوباً من قرآن وغيره حتى يتذكر المطلقة بأن يعرفها، والجهل المقارن للطلاق كما لو طلق في ظلمة كذلك، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٩٢، روضة الطالبين، النووي، ج ٦ ص ٩٧.

(٤) وفاسدة النكاح مع صاحبته كالأجنبية مع الزوجة، انظر: أسنى المطالب، زكريا الانصاري، ج ٣ ص ٢٩٧، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ج ٤ ص ٤٩٢.

(٥) في الأصل، ج: ما نوبتني، في أ، ب: نوبتني، وعبارة "الروضة": فلأخرى أن تدعي عليه أنك نوبتني وتحلف، روضة الطالبين، النووي، ج ٦، ص ٩٨.

(٦) لجهلها ساقطة من أ، ب.

(٧) في أ: تحسب.

(٨) في أ: تبين.

لجَهِلِهَا وَإِنْ بَيَّنَّ^(١) فِي غَيْرِهَا قَبْلَ، وَلِلْأُخْرَى أَنْ تَحْلِفَ عَلَى (نَفِي)^(٢) أَنْكَ أَرَدْتَنِي فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَطَلَّقَتْ، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ لَا الْحُدَّ لِلشَّبْهَةِ، وَلَوْ أَشَارَ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، وَقَالَ: الْمَطْلُوقَةُ هَذِهِ كَفَى، وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ (وَهَذِهِ)^(٣) أَوْ هَذِهِ بَلْ هَذِهِ طَلَّقَتْ.

وَلَوْ قَالَ: طَلَّقْتُ زَوْجَتِي أَوْ زَوْجَتِي طَالِقٌ وَأَطْلَقَ وَلَهُ زَوْجَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً لَا بَعِيْنَهَا وَيُؤْمَرُ بِالتَّعْيِينِ وَبَاقِي الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ^(٤).

وَلَوْ ادَّعَتْ الْمُعْلَقُ طَلَاقَهَا بِكُونَ الطَّائِرِ غَرَابًا [أَوْ شَبْهَهُ]^(٥) أَنَّهَا مَطْلُوقَةٌ لَزِمَهُ الْحَلْفُ جَزْمًا عَلَى نَفِي الطَّلَاقِ، وَلَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُ كَانَ غَرَابًا وَطَلَّقَتْ، وَلَا بَيِّنَةٌ لَهَا قَالَ "الإمام": لَزِمَهُ الْحَلْفُ عَلَى الْبَيِّنَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَرَابًا وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ غَرَابًا أَوْ نَسِيَهُ، بِخِلَافِ التَّعْلِيلِ بِدُخُولِ الدَّارِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ بِحَصُولِهِ، قَالَ "الغزالي"، وَلَيْسَ يَتَبَيَّنُ لِي فَرْقٌ بَيْنَهُمَا، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ عَلَيْهِ بِمَيِّزٍ جَازِمَةٍ أَوْ نَكْوَلُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ.

الإمام/ ٢٠٩

قَالَ "الرَّافِعِيُّ"^(٦): وَيَشْبَهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ الْحَلْفُ عَلَى نَفِي الْغَرَابَةِ إِذَا تَعَرَّضَ لَهَا فِي الْجَوَابِ، أَمَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: لَسْتُ مَطْلُوقَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ^(٧) كَنظَائِرِهِ^(٨)، وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ زَوْجَتَيْهِ: امْرَأَتِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ الْآخَرَى قَبْلَ.

وَلَوْ أَشَارَ إِلَى ذَهَبٍ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْ فُلَانٍ وَشَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الذَّهَبِ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ كَانَتْ شَهَادَةُ عَلَى النَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ نَفَى يَحْبِطُ الْعِلْمُ بِهِ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ رُبَّمَا رَأَى ذَلِكَ وَعَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَلَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْعَلَ كَذَا فَشَهِدَ شَاهِدَانِ

(١) فِي أ: عَيْنَ.

(٢) "نَفِي": سَاقِطَةٌ مِنْ أ.

(٣) وَهَذِهِ سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

(٤) أَيِ مِنَ الْحَيُولَةِ بَيِّنَةٌ وَبَيْنُهَا وَيَنْفِقُ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ يُعَيَّنَ وَلَا يَسْتَرِدُّ الْمَصْرُوفَ إِلَى الْمَطْلُوقَةِ بَعْدَ التَّعْيِينِ إِلَى آخِرِهِ، انْظُرْ: أَسْنَى الْمَطْلُوبِ، زَكْرِيَا الْإِنْصَارِي، ج ٣ ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٥) فِي الْأَصْلِ: وَشَبْهَهُ، فِي أ: أَوْ شَبْهَهُ.

(٦) سَبَقَتْ التَّرْجُمَةُ لَهُ.

(٧) فِيمَا لَوْ ادَّعَتْ الَّتِي عَلَّقَ طَلَاقَهَا بِكَوْنِهِ غَرَابًا أَنَّهَا مَطْلُوقَةٌ فَيَكْتَفَى بِقَوْلِهِ: لَسْتُ مَطْلُوقَةً انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْكُمَثَرِيِّ بِهَامِشِ الْأَنْوَارِ، ح ٢ ص ٢١٠.

(٨) أَيِ مِنْ نَحْوِ جَوَابِ الْبَائِعِ الْمُشْتَرِي إِذَا رَدَّ الْمُبْعَ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ مِنْ أَنَّهُ حَلَفَ كَمَا أَجَابَ انْظُرْ: فَتْحُ الْعَزِيزِ، الرَّافِعِيُّ، ج ٩ ص ٥١.

عنده أنه فعله وتيقن صدقهما أو غلب على ظنه لزمه الأخذ بالطلاق، ولو حلف أنه أنفذ فلاناً إلى فلان، وعلم أن المبعوث لم يمض إليه لم يقع الطلاق، ولو طار (طير)^(١) فقال: إن لم اصطد هذا الطائر اليوم فأنت طالق طار الطائر، واصطاد المعلق طائراً في ذلك اليوم ودعى أنه ذلك الطائر قبل للاحتمال، والأصل بقاء النكاح.

ولو قال: لا أعرف الحال واحتمل الأمرين لم تطلق على الأصح، ولو طرح العصير في اللبن وأحكم رأسه ثم حلف بالطلاق ما استحال خمرأ ولم يفتح إلى مدة، ولما فتح وجدته خلاً فوجهان:

أحدهما: أنه إذا كان ظاهر الحال صبرورته خمرأ وقت ما حلف وقع الطلاق وإلا فلا، والثاني: أنه لا يحكم بالطلاق، لأن الأصل عدم الاستحالة وبقاء النكاح، وهذا أقرب.

ولو قال: إن كان هذا ملكي فأنت طالق وكان قد وكل وكيلاً ببيعه أو وكل به بعده لم تطلق، ولم يكن إقراراً بملكه^(٢).

ولو قال: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق، وأشار إلى موضع منها فدخلت غير ذلك الموضع من الدار طلقت، ولو قال: أردت ذلك الموضع بعينه دين، والمفهوم أنه لا يقبل ظاهراً.

ولو قال: إن لم أعطك غداً ما تسأليني فأنت طالق فجاء الغد فقالت: طلقني فلم يجب وقال: أردت غير الطلاق قبل ولم تطلق ولو قال: إن ولدت ذكراً فأنت طالق طلقة وإن ولدت أنثى فطلقتين فولدت ميثاً ودفين ولم يُعرف حاله نيس ليُعرف.

ولو قال إن دخلتما الدار فأنتما [طالقتان]^(٣) فادعت واحدة منهما الدخول وأنكر الزوج صدق بيمينه، فإن نكل حلفت وطلقت دون ضرثتها وإن أقامت بيته على الدخول طلقتا جميعاً.

الاصل/١٠

(١) في أ: طائر.

(٢) لأنه لا يستدل بهذا التوكيل أن ذلك ملكه، إذ قد يوكل في بيع مال الغير بنحو ولايسة. انظر: حاشية

الكمثرى بهامش الآثار، ج ٢ ص ٢١٠.

(٣) في الأصل: طالقتان، في ب: طالقتان.

الخاتمة و التوصيات

الخاتمة

التوصيات

الخاتمة:

أولاً: يمثل هذا المصنّف (الأُنوار لأعمال الأبرار) أحد مناهج الكتابة والتأليف في الفقه الشافعي في القرن الثامن الهجري لمؤلفه يوسف الأردبيلي (٧٩٩هـ).

ثانياً: اعتمد المصنّف فيه على مجموعة من الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي ومنها:

الحاوي الكبير والتعليقة (للماوردي المتوفى ٤٥٠هـ)، والشرح الكبير 'فتح العزيز شرح الوجيز'، و"الشرح الصغير"، والمحرر (لرافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ)، وشرح اللباب (لعبد الغفار نجم الدين القزويني المتوفى سنة ٦٦٥هـ)، وروضة الطالبين وعمدة المفتين (للنووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ) .

ثالثاً: يعتبر هذا الكتاب كتاب فقه مذهبي، فلم يتطرق فيه المصنّف للخلافات المذهبية إلا نادراً، وهو كتاب يخلو من الأدلة.

رابعاً: الاختصار على ذكر الرأي الراجح في المذهب الشافعي والذي هو الرأي الأصح - من الأقوال - أو الأظهر - من الوجوه - أو المشهور - من مذهب الإمام الشافعي -، وأخذ بالرأي المرجوح في بعض المواطن.

خامساً: يتصف هذا الكتاب بصعوبة ألفاظه، وغموض معانيه.

سادساً: الاستطراد سمة ظاهرة للمصنّف في هذا الكتاب ومنها: الاستطراد في ذكر أحكام النظر، والاستطراد في ذكر الأمور التي تراعى في الكفاءة، والاستطراد في ذكر الفرق التي لا تحل منّاكتهم.

سابعاً: يتصف هذا الكتاب بغزارة الأحكام الفقهية التي يشتمل عليها.

ثامناً: ذكر مقدمة وخاتمة لبعض مواضيع الكتاب.

التوصيات:

أولاً: تشجيع طلبة الدراسات العليا على تحقيق المخطوطات، واختيار المواضيع التي تتعلق بالسياسة الشرعية، والأحوال الشخصية، وإبرازه بصورة عصرية توافق دراسات اليوم.

ثانياً: إيلاء الجامعات الأردنية موضوع تحقيق المخطوطات عناية خاصة لما لها من أثر في نشر التراث الإسلامي.

ثالثاً: أن تتبنى الجامعات الأردنية والعربية فكرة نشر وطباعة المخطوطات التي يتم تحقيقها وتزويد المكتبات بها.

رابعاً: أن تتعاون الجامعات في جميع أنحاء العالم على التنسيق فيما بينها على إنشاء مركز متخصص لتحقيق المخطوطات، والعمل على تزويده بالمخطوطات ذات القيمة العلمية.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الأماكن

فهرس الآيات

الرقم	نص الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١-	هُن لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ	البقرة	١٨٧	٢٤٢
٢-	وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُ	البقرة	٢٢١	٢٢١
٣-	الطَّلَاقِ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ	البقرة	٢٢٩	٢٤٢
٤-	فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيعَا حُدُودَ اللَّهِ	البقرة	٢٢٩	٢٤٢
٥-	فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ	البقرة	٢٣٠	١٤٨
٦-	لَا حُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ	البقرة	٢٣٦	٢١٨
٧-	وَلَا حُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمُ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ	البقرة	٢٣٥	٩٠
٨-	وَلَا تَنْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ	البقرة	٢٣٥	١٠٩
٩-	وَلَكِنْ لَا تُؤَاغِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا	البقرة	٢٣٥	١٨٦
١٠-	وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ	البقرة	٢٣٧	٢١١
١١-	رَبِّينَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ	آل عمران	١٤	٨٠
١٢-	وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ.	آل عمران	٨٥	١٥٥
١٣-	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ	آل عمران	١٠٢	١
١٤-	وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ	آل عمران	١٥٩	٧١
١٥-	وَخَافُونِي إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	آل عمران	١٧٥	١٠٠
١٦-	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ	النساء	١	٢٩، ١
١٧-	فَاتَّبِعُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ.	النساء	٣	١٤٧٢٢٢، ٧٠٠، ٣٠
١٨-	فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعْزِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	النساء	٣	٣٠
١٩-	وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِحِلَّةٍ	النساء	٤	٢٠٠
٢٠-	وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِحِلَّةٍ	النساء	١٢	٢١١
٢١-	وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِحِلَّةٍ	النساء	١٩	٢٣٢
٢٢-	وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ	النساء	٢٠	٢٠٠
٢٣-	وَلَا تَتَّبِعُوا مَا نَهَى آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ	النساء	٢٢	١٤٤

الرقم	نص الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٤-	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ	النساء	٢٣	١٤٤
٢٥-	وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ	النساء	٢٣	١٤٤، ١٤٣
٢٦-	وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ	النساء	٢٣	١٤٤
٢٧-	وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْاِخْتَيْنِ	النساء	٢٣	١٤٦
٢٨-	وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَنْكِحُوا بِأَمْوَالِكُمْ	النساء	٢٤	٢٨، ٢٠١
٢٩-	وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُخْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ	النساء	٢٥	١٥٠
٣٠-	ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ	النساء	٢٥	١٥٠، ١٨٦
٣١-	وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا	النساء	٣٤	٢٣٩
٣٢-	وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ	النساء	٣٤	٢٣٨
٣٣-	وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَنْتَيْهِمَا فَاِتِمُّوا حُكْمًا مِنْ آبَائِهِمْ وَحُكْمًا مِنْ	النساء	٣٥	٢٤٠
	أَهْلِيهَا			
٣٤-	وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْبُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ	النساء	١٢٩	٢٣٢
٣٥-	وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ	المائدة	٤٩	١٦٢
٣٦-	هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا	الاعراف	١٨٩	٣٠
٣٧-	بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا	الانفال	٢٤	٧٨
	بِحُكْمِهِمْ			
٣٨-	هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا	يونس	٦٧	٢٣٣
٣٩-	وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ	المؤمنون	٧-٥	١٨٣
٤٠-	وَالْيَكْحُوا النَّبَاهِي مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ	النور	٣٢	٣٠
٤١-	وَلَيْسَتَعَفُّ الَّذِينَ لَا يَحْذُونَ نِكَاحًا	النور	٣٣	٨٠، ٣٠
٤٢-	وَقَالَتْ امْرَأَةٌ فِرْعَوْنَ	القصاص	٩	١٦٢
٤٣-	وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا	الروم	٢١	٢٩

الرقم	نص الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٤٤-	النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ	الأحزاب	٦	٧٥
٤٥-	لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ	الأحزاب	٢١	٢٨٨
٤٦-	فَتَعَالَىٰ أَمَتُكَ إِنَّكَ أَشَرُّ الْحَاسِرِينَ	الأحزاب	٢٨	٧١
٤٧-	يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ	الأحزاب	٣٠	٧٦
٤٨-	يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ	الأحزاب	٣٢	٧٦
٤٩-	وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ	الأحزاب	٥٣	٧٦
٥٠-	فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا	الأحزاب	٣٧	٩٦، ٧٥
٥١-	وَسَرَّحُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ يَرَيْنَ خَيْرًا لَّهِنَّ وَلِلْإِسْلَامِ	الأحزاب	٤٩	٢٨١
٥٢-	يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَمْنَا لَكَ أَزْوَاجًا اللَّاتِي أُنْزِلَتْ أَحْجُورُهُنَّ	الأحزاب	٥٠	٧٢
٥٣-	وَأَمْرًا مَوْثِقَةً إِنَّ وَهَيْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ	الأحزاب	٥٠	٩٦، ٧٤، ٧٢
٥٤-	لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ	الأحزاب	٥٢	٧٢
٥٥-	وَلَا أَنْ تُبَدِّلَ بِهِنَّ	الأحزاب	٥٢	٧٢
٥٦-	وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا	الأحزاب	٦٢	٢٩
٥٧-	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا	الأحزاب	٧٠-٧١	١
٥٨-	سَبَّحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا	يس	٣٦	٢٩
٥٩-	وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ	الشورى	٣٨	٧٢
٦٠-	كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ	الدخان	٥٤	٢٦
٦١-	وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا	الجاثية	١٣	٢٨
٦٢-	وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ	الذاريات	٤٩	٢٩
٦٣-	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ	الحجرات	٢	٧٥
٦٤-	إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ	الحجرات	٤	٧٥
٦٥-	فَطَلِّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِمْ	الطلاق	١	٢٦٥
٦٦-	فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ	الطلاق	٢	٢٦٥

٢٨٨	٢-١	التحريم	يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ	-٦٧
٧٢	٦	المدثر	وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ	-٦٨
٢٦	٧	التكوير	وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ	-٦٩
١٦٢	٤	المسد	وَأَمْرًا لَهُ خَمَالَةُ الْخَطَبِ	-٧٠

فهرس الأحادیث

الرقم	المتن	رقم الصفحة
١-	اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بكتاب الله	٢٣٩
٢-	أعتقت بريرة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها وكان عبداً	١٩١
٣-	أفطر عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة وأكل طعامكم الأبرار	٢٢٨
٤-	إذا حرم امرأته ليس بشيء	٢٨٨
٥-	إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها	٨١
٦-	إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطراً فليطعم	٢٢٣
٧-	إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها	٢٢٣
٨-	التمس ولو كان خائماً من حديد	٢٠١
٩-	إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون	٢٢٦
١٠-	إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن	١٨٣
١١-	إن الله أصطفى كنانة من بني اسماعيل	١٣٠
١٢-	الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون	٧٨
١٣-	إن المحرم لا ينكح ولا ينكح	٧٤
١٤-	إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن	٢٣٥
١٥-	أنكحها فإنه لا طلاق قبل النكاح	٣١١
١٦-	إنما فاطمة بضعة مني يؤذيها ما آذاها	٧٦
١٧-	أولم ولو بشاة	٢٢٣
١٨-	أيما امرأة نكحت بغير إذنها وليها فنكاحها باطل	١١٩
١٩-	أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر	١٤٠
٢٠-	بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير	٩٤
٢١-	تزوجت يا جابر قلت نعم قال بكرة أم نبيأ	٨١
٢٢-	تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة	٨١

الرقم	المتن	رقم الصفحة
٢٣-	تزوج ميمونة وهو محرم	٧٤
٢٤-	ثلاث جدهن جد وهزلهن جد	٣١٤
٢٥-	ثلاث هن علي فرض ولكم تطوع، الوتر...	٧٠
٢٦-	الثيب أحق بنفسها من وليها	١١٦
٢٧-	جاءت امرأة ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم	٢٤٢
٢٨-	الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفي ولا مكفور	٢٢٨
٢٩-	خرجت من نكاح غير سفاح	٢٣
٣٠-	خير نساها مريم بنت عمران وخير نساها خديجة بنت خويلد	٧٦
٣١-	سنوا بهم سنة أهل الكتاب	١٥٢
٣٢-	شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء	٢٢٤
٣٣-	صلاة الرجل قاعدا نصف الصلاة	٧٧
٣٤-	قد أنكحتكما بما معك من القرآن	٢٠١، ٩٦
٣٥-	فر من المجدوم كما نفر من الأسد	١٧٤
٣٦-	كان إذا أراد سفراً أفرع بين نسائه	٢٢٧
٣٧-	كان صدقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ	٢٠١
٣٨-	كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء	٢٣
٣٩-	كَمَلُ من الرجال كثير ولم يكمل من النساء غير مريم بنت عمران	٧٦
٤٠-	كل ثقة بالله وتوكلاً على الله	١٧٤
٤١-	كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبول في عيدان.	
٤٢-	لا تتكحوا القرابة القريبة	٨١
٤٣-	لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها	١٤٦
٤٤-	لا صدق أقل من عشرة دراهم	٢٠١
٤٥-	لا طلاق إلا فيما تملك	٣١١
٤٦-	لا عدوى ولا هامة ولا صفر	١٧٣

الرقم	المتن	رقم الصفحة
٤٧-	لا نُورث ما تركناه صدقة	٧٨
٤٨-	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل	١١٢
٤٩-	لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه	٩١
٥٠-	لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة	٨٨
٥١-	لا ينبغي لثبي أن يلبس لأمنه	٧٢
٥٢-	ماذا تلقى أمتي منك.	
٥٣-	مروا أولادكم بالصلاة	٨٨
٥٤-	مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر	٢٦٥
٥٥-	من رآني في المنام فقد رآني حقاً	٧٨
٥٦-	من كذب علي متعمداً فليتبؤا مقعده من النار	٧٧
٥٧-	النظر إلى الفرج يورث الطمس	٨٦
٥٨-	نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يبيع بعضكم على بيع بعض	٩٠
٥٩-	نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أكل البصل والكراث	٧٣
٦٠-	الولاء لحمه كلحمة النسب.	
٦١-	يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج	٨٠، ٧٠، ٣١، ٢

فهرس الأعلام المترجم لهم

الرقم	الاسم	رقم الصفحة
١-	ابن الحداد	١٩٤
٢-	ابن سريج البغدادي	١٩٥
٣-	أبو المحاسن الروياني	٢٦٨، ٢٢١
٤-	أبو بكر الباقلائي	١٥٨
٥-	الجاجرمي	٢٩٩، ٢٨٢
٦-	الجيلي	١١٥
٧-	أبو حامد الاسفراييني	٢٣٨
٨-	أبو حنيفة	٢٠٠
٩-	أبو خلف السليمي	٢٨٤
١٠-	أبو زيد المروزي	١٩٥
١١-	أبو سعد السمعاني	٣٤
١٢-	أبو سعيد الأصبخري	١٥٤
١٣-	أبو علي الطبري الزجاجي	١٩٤
١٤-	أبو فرج السرخسي	٢٥٧
١٥-	أبو محمد الجويني	٧٧
١٦-	أبو منصور البغدادي	١٦٠، ١٥٦
١٧-	إمام الحرمين "عبد الملك الجويني"	٢٨٠، ١٩٤، ١٣٤
١٨-	أنو شروان	١٥٧
١٩-	ابن الصباغ	٢٧٥، ١١٠
٢٠-	البغوي	٢٢١، ٢١٩، ١٩٤، ٨٥
٢١-	البوشنجي	٣٠٧، ٢٨٣
٢٢-	جنكيز خان	٤٥

الترقم	العلم	رقم الصفحة
٢٣-	الرافعي	٢٨٤، ١٣٤
٢٤-	شارح مختصر الجويني	١٣٤
٢٥-	صاحب البيان	٩٤
٢٦-	الشافعي	١٣٠
٢٧-	الشيرازي	
٢٨-	الصيدلاني	٢٣٦
٢٩-	عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي	٣٤
٣٠-	عبد الغفار القزويني	٨٥
٣١-	الغزالي	٢٨٠، ١٩٥، ٨٥
٣٢-	القاضي حسين	٢٧٣، ١١٤
٣٣-	القاهر	١٥٤
٣٤-	القفال المروزي	١١١
٣٥-	الماوردي	٢٧٥، ١٠٥
٣٦-	المتولي	٢٩٢، ١٩٤، ٩٨
٣٧-	المحاملي	٢٣٨
٣٨-	نجيب الدين الممرقندي	١٧٢
٣٩-	النووي	١٣٠

فهرس الأماكن

الرقم	المكان	رقم الصفحة
١-	أذربيجان	٣٣
٢-	أردبيل	٣
٣-	بغشور	٨٥
٤-	حران	١٦١
٥-	غزة	٩٤
٦-	المراغة	٣٤
٧-	مرو الروذ	٢٨٤، ٨٥
٨-	نوى	١٣٠

المصادر والمراجع

وهي مرتبة ترتيباً هجائياً على اسم المؤلف.

- القرآن الكريم.

١. إبراهيم، محمد عقله: نظام الأسرة في الإسلام، (عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الثانية "مزيدة ومنفحة" ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
٢. الأتابكي، أبو المحاسن جمال الدين (ت ٨٧٤هـ): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (مصر: المؤسسة المصرية العامة، (د.ط)، (د.ت)).
٣. ابن الأثير، عز الدين بن أبي الحسن الشيباني (ت ٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ، بيروت: دار صادر (د.ط)، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٤. الإدريسي، أبو عبدالله، محمد بن عبد الله بن إدريس: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، (بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م).
٥. الأزهرى، ابو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي حققه وعلق عليه الدكتور سميح أبو مغلى، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
٦. الإسفرائيني، عبدالقاهر طاهر بن محمد البغدادي التميمي (ت ٤٢٩هـ): الفرق بين الفرق: حققه: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت- لبنان: دار المعرفة للطباعة، (د.ط)، (د.ت)).
٧. إسماعيل، محمود: مختصر تاريخ أذربيجان، ترجمة عن الأذربيجانية رفيع معلوف ورامز مراسلوف وعنى بضبط النص العربي نزار أباطة، (باكو: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، مركز الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

٨. الأسنوي، جمال الدين عبدالرحيم (ت٧٧٢هـ)، طبقات الشافعية، تحقيق عبدالله الجبوري، (بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف). (د.ط)، (د.ت)).
٩. الأشقر، عمر سليمان: شرح قانون الأحوال الشخصية الاردنى، (عمان: دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
١٠. _____، مسائل من فقه الكتاب والسنة، (عمان: دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
١١. _____، أبو رحية، ماجد شبير، محمد عثمان، أبو البصل، عبدالناصر: مسائل في الفقه المقارن، (عمان: دار النفائس: الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
١٢. _____، محمد سليمان عبدالله: المحلى في الفقه الحنبلي، (دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٩٨م).
١٣. _____، أسامة عمر سليمان: مستجدات فقهية في قضايا الزو والطلاق، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
١٤. الأصبحي، الامام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ): الموطأ وملحق به كتاب إسعاف المبطأ برجال الموطأ للإمام جلال الدين السيوطي، قدم له الشيخ عارف الحاج، تحقيق سعيد محمد اللحام، (بيروت: دار احياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
١٥. الأصفهانى، أبو شجاع، أحمد بن الحسين بن أحمد (ت٥٩٣هـ)، متن الغاية والتقريب، حققه وعلق عليه ماجد الحموي، (دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

١٦. الألباني، محمد ناصر الدين: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،
إشراف محمد زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، (د.ط)، (١٣٩٩هـ-
١٩٧٩م).
١٧. _____، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (المكتب الإسلامي، الطبعة
الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
١٨. _____، خطبة الحاجة، (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة،
١٣٩٧هـ).
١٩. _____، صحيح سنن أبي داود باختصار السند، اختصر أسانيده
وعلق عليه وفهرسة زهير الشاويش، (بيروت: مكتبة التربية العربي لدول الخليج،
الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
٢٠. _____، صحيح سنن ابن ماجه، (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة
الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
٢١. _____، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (بيروت: المكتب الإسلامي،
الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٢٢. أنيس، إبراهيم، الزيات، أحمد حسن النجار، محمد علي، عبدالقادر، حامد؛
المعجم الوسيط، (طهران: دار احياء التراث (د.ط)، (د.ت)).
٢٣. بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)،
١٩٩٣م).
٢٤. البستاني، بطرس: محيط المحيط، (بيروت: مكتبة لبنان، (د.ط)، (١٩٨٧م).
٢٥. البصير، أبو الفضل، ولي الدين: النهاية شرح متن الغاية والتقريب للإمام أبي
شجاع أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت٥٩٣هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه

الشيخ زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ—
(١٩٩٥).

٢٦. البغدادي، إسماعيل باشا: هدية العارفين "أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من
كشف الظنون"، (دار الفكر، ١٤٠٢هـ—١٩٨٢م).

٢٧. اليغوي، أبو محمد الحسن بن سعود الفراء (ت ٥١٦هـ): التهذيب في الفقه، حققه
وعلق عليه محمد معوض، والشيخ أحمد عبد الموجود، (بيروت-لبنان: دار الكتب
العلمية الطبعة الأولى ١٤١٧هـ—١٩٩٧م)

٢٨. _____، شرح السنة، حققه وعلق عليه محمد معوض، والشيخ أحمد
عبد الموجود، (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤١٢هـ—
(١٩٩٢م)

٢٩. _____، التعليقة، سوريا: مكتبة الأسد الوطنية.

٣٠. البكري، أبو عبيد الله عبدالله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧هـ): معجم ما استعجم من
أسماء البلدان والمواضيع، حققه مصطفى السقا، (بيروت: عالم الكتب، (د.ط)،
(د.ت)).

٣١. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ): فتوح البلدان، تحقيق رضوان
محمد رضوان، (بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، ١٤٠٣هـ).

٣٢. البهوتي، أبو السعادات منصور بن بونس (ت ١٠٥١هـ)، الروض المربع شوح
زاد المستنقع، حققه وعلق عليه محمد نزار تميم، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم،
(د.ط)، (د.ت)).

٣٣. _____، كشف القناع على متن الإقناع، راجعه وعلق عليه الشيخ
هلال مصيلحي، (دار الفكر للطباعة، (د.ط)، ١٤٠٢هـ—١٩٨٢م).

٣٤. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
٣٥. _____، كتاب ما ورد في حياة الأنبياء بعد وفاتهم، (بيروت: مؤسسة نادر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
٣٦. الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٠هـ): سنن الترمذي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (مصر- القاهرة: شركة مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣١٦هـ-١٩٧٦م).
٣٧. التكروري، عثمان محمد: شرح قانون الأحوال الشخصية الاردني، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م).
٣٨. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق عبدالمنعم الحنفي، (القاهرة، دار الرشد، (د.ط)، (د.ت)).
٣٩. الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح "تاج اللغة وتصحيح العربية"، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، (د.ط)، (١٩٨٢م).
٤٠. أبو جيب، سعدي: القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م).
٤١. الحاج إبراهيم: حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار لأعمال الأبرار، (مؤسسة الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م).
٤٢. حاجي خليفة، الامام العلامة مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي (ت١٠٦٧هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (دار الفكر، (د.ط)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٤٣. الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله: المستدرک على الصحيحين، وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبي، (بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، (د.ط)، (د.ت)).

٤٤. الحبشي، أحمد: تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، (أبو ظبي، المجمع الثقافي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٤٥. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ): فتح الباري في شرح صحيح البخاري، حققه وأجازه الشيخ عبد العزيز بن باز، بيروت: دار الفكر، (د.ط)، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
٤٦. _____، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت)).
٤٧. _____، تهذيب التهذيب، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيخا، والشيخ عمر السلامي، والشيخ علي منصور، (بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
٤٨. _____، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق وتعليق: سفيان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، (د.ط)، (١٢٩٩هـ-١٩٧٩م).
٤٩. _____، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، حققه وقدم له ووضع فهرسه محمد سيد جاد الحق، (شارع الجمهورية بعابدين: دار الكتب الحديثة (مطبعة المدني)، (د.ط)، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م).
٥٠. ابن حزم الظاهري، الامام أبو محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، الملل والنحل، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم نصير، وعبدالرحمن عميره، (بيروت: دار الجيل، (د.ط)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٥١. حسنين، عبد النعيم محمد: قاموس الفارسية، فارسي عربي، (بيروت: دار الكتاب العربي اللبناني، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٨٢م).

٥٢. الحسيني، أبو بكر هداية الله (ت ١٠١٤هـ)، طبقات الشافعية، حققه وعلق عليه عادل نويهض، (دار الأوقاف الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٥٣. الحصني، تقي الدين، أبو بكر، محمد الحسيني الشافعي: كفاية الأخيار، حققه وعلق عليه علي عبدالحميد بلطه جي، ومحمد وهبي سليمان، (بيروت: دار الخير، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
٥٤. الخطاب، أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن العربي (ت ٩٥٤هـ): مواهب الجليل شرح مختصر خليل، وباسفله التاج والاكلیل لمختصر خليل للمواق (ت ٨٩٧هـ)، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
٥٥. حمدي، أحمد: الدولة الخوارزمية والمغول، غزو جنكيزخان للعالم الإسلامي وآثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية، (القاهرة: دار الفكر العربي، (د.ط)، ١٩٤٩م).
٥٦. الخرشي، عبدالله محمد (ت ١١٠١هـ): الخرشي على مختصر سيدي خليل، وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي (بيروت، دار صادر، (د.ط)، (د.ت)).
٥٧. الخطيب البغدادي، الامام الحافظ أبو بكر احمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دراسة وتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، (بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
٥٨. _____، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، حققه وضبطه وعلق عليه: علي عبدالحميد ابو الخير، ومحمد وهبي سليمان، (دار الخير، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م).

٥٩. _____، مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).
٦٠. الخطيب، هشام إبراهيم، أبو الذهب مهدي، الخطيب عماد إبراهيم، محمد ياسين: دليل المصطلحات الطبية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
٦١. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (بيروت: دار صادر، (د.ط)، ١٩٤٨م).
٦٢. خورشيد، ابراهيم زكي، يونس، عبد الحميد: دائرة المعارف الإسلامية، أصدرت بالالمانية والانجليزية والفرنسية، واعتمد في الترجمة العربية على الأصلين الانجليزي والفرنسي، يصدرها باللغة العربية أحمد الشنتاوي وغيره، راجعها من قبل وزارة المعارف الدكتور محمد مهدي علام، (د.ط)، ١٣٥٢هـ- ١٩٣٣م).
٦٣. الدارقطني، علي بن عمر ت (٣٨٥هـ): سنن الدارقطني، عنى بتصحيحه عبدالله المدني، (القاهرة، دار المحاسن للطباعة، (د.ط)، (١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م)).
٦٤. أبو داود، السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ): سنن أبي داود، إعداد وتعليق، عزت الدعاس (سورية- حمص: نشر وتوزيع محمد علي السيد، ط ١، ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م).
٦٥. ابن ححية، الامام مجد الدين، أبو الخطاب: نهاية السؤل في خصائص رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، تحقيق: عبدالله عبدالقادر الشيخ محمد نور الفادني، (قطر: إدارة الشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).
٦٦. درادكة، ياسين إبراهيم: نظرية الغرر في الشريعة الإسلامية "دراسة مقارنة" (عمان: وزارة الأوقاف)، (د.ط)، (د.ت)).

٦٧. الدسوقي، الامام العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفه: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي بن أحمد الدردير وبهامشه الشرح المذكور مع تقارير للعلامة المحقق الشيخ محمد عليش شيخ السادة الملكية، (دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت)).
٦٨. الدقر، عبدالغني: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، (د.ط)، (د.ت)).
٦٩. دليل الرسائل الجامعية المودعة من الجامعات العربية في مركز الابداع في مكتبة الجامعة الأردنية (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م).
٧٠. الذهبي، الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ): سير أعلام النبلاء، حققه: شعيب الارنؤوط، محمد نعيم العرقسوس، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤).
٧١. _____، تذكرة الحفاظ، (بيروت: دار إحياء التراث العربى، (د.ط)، (د.ت)).
٧٢. _____، العبر في خبر من غير، تحقيق صلاح الدين المنجد، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٤٨م).
٧٣. _____، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ويليهِ ذيل ميزان الاعتدال للإمام أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
٧٤. _____، حققه الدكتور بشار عواد معروف، ود.محيى هلال السرحان، (مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
٧٥. الرافعى، أبو القاسم عبدالكريم القزويني (ت ٦٢٣هـ): الشرح الصغير "مخطوط"، (سوريا: مكتبة الأسد الوطنية).

٧٦. _____، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
٧٧. ابن رشد القرطبي (المشهور بابن الحفيد) (ت ٥٩٥هـ)، القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: تنقيح وتصحيح خالد العطار، بيروت: دار الفكر، (د.ط)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
٧٨. الركني، ابن بطلان، محمد بن أحمد ت (٦٣٣هـ): النظم المستعذب في شرح غريب المذهب بهامش المذهب، (دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
٧٩. الرملي، أبو العباس أحمد بن حمزة ت (٩٧٥هـ): حاشية الرملي بهامش اسنى المطالب شرح روض الطالب، (المكتبة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت)).
٨٠. الرملي، شمس الدين بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير ت (١٠٠٤هـ): نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت)).
٨١. الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل (ت ٥٠٢هـ): حلية المؤمن "مخطوط"، (سوريا: مكتبة الاسد الوطنية).
٨٢. الزبيدي، أبو فيص محب الدين (ت ١٢٥٠هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي سيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
٨٣. الزحيلي، وهبة: الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والأراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخریجها، (سوريا: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

٨٤. زررور، عدنان، د. الخطيب، محمد عجاج، عبيدات، محمود نادي، العلمي، أحمد محمود محمد عبد السلام: نظام الأسرة في الإسلام، (الكويت: مكتبة الفلاح، الطبعة الثانية "مزيدة ومنقحة"، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٨٥. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الشافعي (ت ٧٩٤هـ): البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره: د. عبدالستار أبو غدة، وراجعته الشيخ عبدالقادر عبدالله العاني (الكويت: وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
٨٦. الزركلي، خير الدين: الأعلام "قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين"، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م).
٨٧. زكريا الأنصاري: شيخ الإسلام أبو يحيى (ت ٩٢٥هـ): فتح الوهاب شرح منهج الطلاب، وبهامشه منهج الطلاب للمؤلف، والرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية للسيد مصطفى الذهبي الشافعي، (بيروت: دار المعرفة، (د.ط)، (د.ت)).
٨٨. _____، أسنى المطالب شرح روض الطالب، (المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ، (د، ط)، (د.ت)).
٨٩. الزنجاني، أبو المناقب شهاب الدين محمود (ت ٦٥٦هـ): تخريج الفروع على الأصول، حققه الدكتور محمد أديب صالح، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
٩٠. زيدان، عبدالكريم: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية. (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عشرة للكتاب، الطبعة الأولى لدار الوفاء، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٩١. السباعي، مصطفى: شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت)).

٩٢. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، (د.ت)).
٩٣. السقاف، علوي بن أحمد: مجموعة سبع كتب مفيدة، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة الحلبي، (د.ط)، (د.ت)).
٩٤. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، (بيروت- لبنان: محمد أمين دمج، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).
٩٥. السملوي، عبد المعطي بن سالم بن عمر الشبلي (ت ١١٢٧هـ): ترغيب المشتاق في أحكام مسائل الطلاق، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط) (د.ت)).
٩٦. السندي، الإمام أبو الحسن الحنفي، سنن ابن ماجه بشرح السندي (ت ١١٣٨هـ)، وبهامشه تعليقات مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه للإمام البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، حقق أصوله وخرج أحاديثه الشيخ خليل مأمون شيخا، (الرياض: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م).
٩٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ): تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي، (مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
٩٨. _____، الخصائص الكبرى أو كفاية الطالب للبيب في خصائص الحبيب، تحقيق الدكتور محمد خليل هراس، (شارع الجمهورية بعابدين: دار الكتب الحديثة، (د.ط)، (د.ت)).
٩٩. _____، نزعة المتأمل ومرشد المتأهل في الخطاطب والمتزوج، تحقيق الدكتور محمد التوتنجي، (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م).

١٠٠. الشاذلي، حسن علي: الولاية على النفس دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانوني، (القاهرة: دار الطباعة المحمدية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
١٠١. الشافعي، الإمام أبو عبدالله محمد بن أدريس (ت ٢٠٤هـ): الأم، خرج احاديثه وعلق عليه محمود مطرجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
١٠٢. _____، مسند الإمام الشافعي، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
١٠٣. _____، كتاب اختلاف الحديث، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
١٠٤. الشيراملسي، أبو الضياء نور الدين علي بن علي: حاشية الشيراملسي بهامش نهاية المحتاج، دار الفكر للطباعة والنشر. (د.ط)، (د.ت).
١٠٥. شبولتر، بروتلد: العالم الإسلامي في العصر المغولي، نقله إلى العربية خالد أسعد عيسى، راجعه وقدم له سهيل زكار، (دمشق، دار الاحسان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
١٠٦. الشرواني، عبدالحميد: حاشية عبدالحميد الشرواني على تحفة المحتاج، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).
١٠٧. الشلبي، محمد حسن: دليل الرسائل الجامعية في كلية الشريعة الإسلامية للدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من عام ١٣٩١هـ- إلى عام ١٤٠١هـ، (دمشق: دار البصائر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١٠٨. الشهرستاني، أبو الفتح محمد عبدالكريم بن أبي بكر (ت ٥٨٤هـ): الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ط)، ١٩٨٠م).
١٠٩. الشيباني، محمد بن محمد بن عبدالواحد (ت ٦٣٠هـ): الكامل، تحقيق أبو الفداء، عبدالله القاضي، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ).
١١٠. الشيرازي، أبو اسحاق (ت ٤٧٦هـ): المهذب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق وتعليق وشرح وبيان الراجح في المذهب بقلم الدكتور محمد الزجيلي، (دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
١١١. _____، التنبيه في فقه الإمام الشافعي، (بيروت- لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
١١٢. الصابوني، عبد الرحمن: شرح قانون الأحوال الشخصية السوري في الطلاق والزواج، (دمشق: المطبعة الجديدة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م - ١٣٩٩هـ).
١١٣. _____، مدى حرية الزوجين في الطلاق في الشريعة الإسلامية، (بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م).
١١٤. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعيان النصر حققه الدكتور علي أبو زيد، نبيل أبو عمنه، محمد موعد، محمود سالم محمد، قدم له مازن عبدالقادر، (بيروت- لبنان: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
١١٥. _____، الوافي بالوفيات، (قيسبادون: فرانزشتاير، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

١١٦. طاش كبرى زادة، أحمد بن مصطفى ت (٩٦٨هـ): مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١١٧. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، (ت ٣٦٠هـ): المعجم الكبير، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبدالمجيد، السلفي، (د.ط.)، (د.ت.).
١١٨. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): تاريخ الأمم والملوك، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ).
١١٩. ابن عابدين، محمد أمين: حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، (دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
١٢٠. العبادي، أحمد بن قاسم: حاشية أحمد بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط.)، (د.ت.).
١٢١. العبادي المتطبيب، أبو زيد حسين بن اسحاق: كتاب جالينوس إلى طوثرن في النبض للمتعلمين، تحقيق د. محمد سليم سالم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط.)، ١٩٨٦م).
١٢٢. أبو العباس، عادل عبد المنعم: الزواج والعلاقات الجنسية في الإسلام، (القاهرة: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، (د.ط.)، (د.ت.).
١٢٣. ابن عبد البر، شيخ الإسلام ابن عمر يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي (ت ٤٦٣هـ): الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
١٢٤. ابن عدي، الحافظ أبو أحمد عبدالله الجرجاني، (دار الفكر، (د.ط.)، (د.ت.).
١٢٥. ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق هادي حسين حموري، (بيروت: دار الكتب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣).

١٢٦. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ت ١٠٨٩هـ)، بيروت، دار احياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت)).
١٢٧. عبدالمنعم، صبحي: الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين، (القاهرة: دار العربي، (د.ط)، (د.ت)).
١٢٨. العظيم آبادي: أبو الطيب محمد شمس الحق وهو بهامش سنن الدار قطني، عن نصيحة عبدالله المدني، التعليق المغنى على الدار قطني القيم (مصر: دار المحاسن للطباعة، (د.ط)، (١٣٨٨هـ-١٩٦٦م)).
١٢٩. _____، عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، ضبط وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: محمد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).
١٣٠. العمري، عبد العزيز بن ابراهيم: الفتوح الإسلامية عبر العصور، دراسة تاريخية لحركة الجهاد الإسلامي من عصر الرسول- صلى الله عليه وسلم- حتى أواخر العصر العثماني (دار اسبيليا: مركز الدراسات والاعلام، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م).
١٣١. عميره، محمد سعيد، الداغستاني، فخر الدين، النبهاني، نبيه مسعود: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية أذربيجان، (عمان: مركز الدراسات الدولية-الجمعية العلمية الملكية- (د.ط)، (١٩٩٣م)).
١٣٢. عودات، أحمد جميل ببيضون، الناطور، شحادة: تاريخ المغول والمماليك من القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر الهجري، (مكتبة الدراسات الاجتماعية، (د.ط)، (د.ت)).
١٣٣. عودة، عبدالقادر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١٣٤. الغزالي: حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ): البسيط "مخطوط"
الرقم ٢١١١ (١٧٤ فقه شافعي)، (سورية: مكتبة الأسد الوطنية).
١٣٥. _____، الوسيط، وبهامشه التفتيح في شرح الوسيط حققه محمد
تامر، (القاهرة: دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
١٣٦. _____، الوجيز في فقه الإمام الشافعي، بيروت، دار المعرفة
للطباعة والنشر، (د.ط.)، (د.ت.).
١٣٧. ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني: مختصر كتاب البلدان،
(مطبعة بريل: مدينة ليدن المحروسة، (د.ط.)، (١٣٠٢هـ)).
١٣٨. الفيروز أبادي، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ):
القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية،
(١٩٨٧م).
١٣٩. الفيومي، العلامة أحمد بن محمد المقرئ (ت ٧٧٠هـ): المصباح المنير في
غريب الشرح الكبير للرافعي، بيروت- لبنان: المكتبة العلمية، (د.ط.)، (د.ت.).
١٤٠. ابن قاضي شهاب، تقي الدين أبو بكر أحمد بن محمد، طبقات الشافعية
(ت ٨٥١هـ)، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه د. الحافظ عبدالعليم خان، (عالم الكتب،
الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٧٨م).
١٤١. ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، أبو عبدالله بن أحمد بن محمد: المغني على
مختصر الخراقي، ضبطه وصححه عبدالسلام محمد على شاهين، بيروت: دار
الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).
١٤٢. _____، الكافي، تحقيق: زهير الشاويش، (المكتب الإسلامي، الطبعة
الخامسة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٤٣. _____، المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني، (مكتبة الرياض الحديثة، (د.ط)، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
١٤٤. ابن قطلوبغا، أبو العدل زين الدين قاسم (ت ٨٧٩هـ)، تاج التراجم في طبقات الحنفية، (بغداد، مكتبة المثنى، (د.ط)، ١٩٦٢م).
١٤٥. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
١٤٦. القزويني، نجم الدين عبدالعقار بن عبد الكريم، (ت ٦٦٥هـ): التعليقة في شرح الحاروي "مخطوط"، ٢٣٥٣ (٤١٦ فقه شافعي)، (سوريا- دمشق: مكتبة الأسد الوطنية).
١٤٧. القضاعي، القاضي محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي، (ت ٤٥٤هـ)، عيون المعارف، عبد الله محمد المصري، دراسة وتحقيق: الدكتور جميل، مكة: مركز وأحياء التراث العربي للبحوث، الطبعة الرابعة، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
١٤٨. القفال الشافعي، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد (ت ٥٠٧هـ): حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، حققه وعلق عليه الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكة. (عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
١٤٩. قلعة جي، محمد رواس، قنبي، حامد مصطفى: معجم لغة الفقهاء، (دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
١٥٠. ابن قنفذ القسطنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن الخطيب، الوفيات "معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين" من سنة ١١-٨٠٧هـ حققه وعلق عليه عادل نويهض، (بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١٥١. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
١٥٢. الكتبي، محمد بن شاکر (ت ٧٦٤هـ): فوات الوفيات، تحقيق: احسان عباس، (بيروت: دار صادر، (د.ط)، (د.ت)).
١٥٣. ابن كثير، أبو الفداء، اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ): البداية والنهاية، (بيروت: مكتبة المعارف، (د.ط)، (د.ت)).
١٥٤. كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين تراجم مضي الكتب العربية، (بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت)).
١٥٥. الكرمانى، سيف الدين محمود بن محمد: فتاوى المحرر "مخطوط"، الرقم ٢٢٨٧ (٣٥٠ فقه شافعي)، (سوريا- دمشق: مكتبة الأسد الوطنية).
١٥٦. الكشكري، يعقوب (من علماء القرن الرابع الهجري): كنّاش في الطب، تحقيق على شيري، (بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
١٥٧. الكشناوي، أبو بكر بن حسن: أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، (عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، (د.ت)).
١٥٨. الكمثرى، حاشية الكمثرى، بهامش الأنوار لأعمال الأبرار، (القاهرة: مؤسسة الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٩-١٩٦٩).
١٥٩. أبو الحسنات، الإمام محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، (بيروت: دار المعرفة للطباعة، (د.ط)، (د.ت)).
١٦٠. لومبار، موريس: الاسلام في عظمته الأولى من القرن الثامن الهجري حتى القرن الحادي عشر الميلادي، ترجمة ياسين الحافظ، (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م).

١٦١. ابن ماجة، القزويني، أبو عبدالله بن محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (دار احياء التراث العربي، (د.ط)، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
١٦٢. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ): الإقناع، حققه وعلق عليه خضر محمد خضر، (مكتبة، دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
١٦٣. _____، الأحكام السلطانية والولايات الدينية وبهامشه أقباس الأنام في تخريج أحاديث الأحكام تأليف الدكتور خالد رشيد الجميلي، (بغداد، (د.ط)، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
١٦٤. _____، الحاوي الكبير، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه، د.محمود مطرجي، وساهم معه بالتحقيق د. عبدالرحمن بن عبدالرحمن شملة الأهدل، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط)، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
١٦٥. المتولي، أبو سعد، الشيخ الإمام العلامة عبدالرحمن بن مأمون النيسابوري: التتمة تنمة الأبانة في علوم الديانة على مذهب الامام الشافعي"، (الرياض: مركز الامير فيصل للبحوث السعودية).
١٦٦. المحلي، جلال الدين محمد (ت ٨٦٤هـ): كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين، للنووي، ضبطه وخرج أحاديثه عبداللطيف عبدالرحمن، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
١٦٧. ابن مفلح، شمس الدين المقدسي ابو عبدالله (ت ٧٦٣هـ): كتاب الفروع، ويلييه تصحيح الفروع لأبي الحسن علي بن سليمان الماوردي، راجعة عبدالستار أحمد فراج، (عالم الكتاب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

١٨٦. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إبي يعقوب (ت ٣٨٠هـ): الفهرست، ضبطه وشرحه وعلق عليه وقدم له الدكتور يوسف علي الطويل، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
١٨٧. النساني، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ): سنن النساني بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، حققه عبدالفتاح أبو غدة، (سورية: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ودار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان: الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
١٨٨. نعمة الله، هيكل، مليحة، الياس: موسوعة علماء الطب مع اعتناء خاص بالأطباء العرب، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
١٨٩. النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، (بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت)).
١٩٠. _____، منهاج الطالبين وعمدة المفتين، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
١٩١. _____، تحرير ألفاظ التنبيه أو لغه الفقه، (حققه وعلق عليه عبدالغنى الدقر (دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
١٩٢. _____، ومعه المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، ومنققى الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع للحافظ جلال الدين السيوطي (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
١٩٣. _____، الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار - صلى الله عليه وسلم - وعليه شرح وجيز مختصر من شرح العلامة ابن علان، (بيروت - لبنان: دار الهدى الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م).

١٩٤. _____، المجموع، حققه وعلق عليه محمد نجيب المطيعي، دار
 احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ—
 ١٩٩٢م).
١٩٥. الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوزي
 (ت ٩٥٧هـ): كنز الفوائد في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه الشيخ بكري حسانى،
 صححه ووضع فهرسه الشيخ صفوت السقا، (د.ط)، (د.ت).
١٩٦. هياجنة، محمد أحمد موسى: محاضرات في تاريخ المغول والمماليك، (إريد:
 مكتبة الحرمين، ومكتبة العلوم والتكنولوجيا، (د.ط)، (د.ت)).
١٩٧. الهيثمي، شهاب الدين أحمد بن حجر (ت ٩٢٧هـ): تحفة المحتاج بشرح المنهاج،
 بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).
١٩٨. _____، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بيروت: دار الكتاب العربى،
 (د.ط)، (د.ت)).

Abstract

Verification and study of the first part of Books Dealing with
Personal Status (Nikah up to Talaq) From Manuscript Al-Anwar Li

A' mal Al- Abrar by: Yousof Al-Ardabili.

Prepared by:

Abdullah Mahmoud Ahmad Beni Younus.

Supervisor:

Prof. Mohammad Oqlah AL-Ibrahim

The importance of this manuscript emanates from the proliferation of jurisdictional rules it contains.

The study aimed at displaying a book from the Shafi'i doctrine in a modern way that is consistent with nowadays studies and facilitates the task of reader.

This book was printed without verification and had two footnotes: Al-Kummethri's and Haj Ibrahim's. The book is characterized with difficult vocabulary and ambiguous meanings. The author intended it to be a book of legal opinions for serious happenings.

The author of the manuscript depended on the original books in the Shafi'i doctrine such as:-

Sharh AL-Kabir, Al-Sharh Al-Saghir, Al-Rawda Sharh Al-Lubab, Al-Taliqah, AL-Hawi and AL-Muharrar.

This book is a book of legal opinions. The author or rarely referred to jurisdictional doctrines. It never includes proofs.

The part which I verified is the personal status and includes the following books:-

Nikah, Sadaq, Qasm, Nushooz, Khal, and sections to Talak.